

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



الرقم التسلسلي.....

رقم التسجيل DEC/03/11

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: علوم اقتصادية

العنوان

أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007-2014

إعداد الطالب: عزالدين بوحبل

تاريخ المناقشة: 11 مارس 2019

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ محاضر أ	د. طلال زغبة
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. علي دبي
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ محاضر أ	د. نجوى سعودي
ممتحنا	جامعة آكلي محند أولحاج / البويرة	أستاذ محاضر أ	د. لخضر مداني
ممتحنا	جامعة محمد البشير الابراهيمي / برج بوعريريج	أستاذ محاضر أ	د. قايدي خميسي
ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 / سكيكدة	أستاذ محاضر أ	د. نورالدين بوالكور

السنة الجامعية 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير ونشكره على توفيقه لإنجاز

هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور *علي دبي* على

النصائح التي أسداها والتوجيهات التي قدمها طوال مدة إنجاز البحث

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم

مناقشة هذه الأطروحة

كما نشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا

العمل.

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأنعم
عليهما بالصحة و العافية

إلى زوجتي وأولادي – يحي وسيرين و.....-

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء

المخلص

لقد بينت الأصول النظرية بأن للتكتلات الاقتصادية أهمية بالغة في مواجهة أزمات النظام الرأسمالي، سواء باحتوائها من خلال حشد الموارد اللازمة لتحفيز الطلب، أو من خلال مكاسب تكتيف الاعتماد المتبادل وزيادة الاستثمار البيئي وما يترتب عنها من تنوع القاعدة الانتاجية وبالتالي القدرة على تحمل الصدمات الخارجية. ولقد تناولنا في أطروحتنا حالة التكامل الاقتصادي العربي بتشريح مسيرة العمل العربي المشترك على مدى ستة عقود من الزمن، مع توضيح أسباب الإخفاق مقارنة مع نجاح تجارب عالمية أخرى، كما تم تشخيص آثار الأزمات المالية العالمية خلال سنوات 2006-2015 على الاقتصاديات العربية. بينت الدراسة أن تأثير الأزمة العالمية على الأداء الاقتصادي للبلدان العربية تمثل في تأثير الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان بالتغيرات في الموازين التجارية والموازنات العامة. على ضوء النتائج، قمنا بطرح استراتيجية تكاملية كبديل لإزالة التشوهات في النمو الاقتصادي العربي وذلك بإطلاق سوق عربية مشتركة قطاعية تضم بعض الدول العربية تتوفر فيها شروط مناسبة للتكامل على غرار السوق العربية المشتركة للكهرباء والغاز مع إمكانية التوسع الأفقي والعمودي بإضافة بلدان أخرى ونشاطات أخرى إلى غاية استكمال السوق العربية المشتركة الشاملة.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية، الأزمات المالية، التكامل الاقتصادي العربي، السوق العربية المشتركة.

Abstract

Theoretical assets have shown that economic blocs are very important in confronting the crises of the capitalist system, whether by mobilizing the resources needed to stimulate demand, or by the gains of intensifying interdependence, increasing interregional investment and the resulting diversification of productive base and thus the ability to withstand external shocks. In our thesis, we discussed the state of Arab economic integration by dissecting the process of joint Arab action over six decades, explaining the reasons for failure compared with the success of other global experiences, and the effects of the global financial crises during the years 2006-2015 on the Arab economies. The study showed that the impact of the global crisis on the economic performance of the Arab countries is reflected in the impact of the gross domestic product of these countries on changes in trade balances and public budgets. In light of the results, we have presented an integrative strategy as an alternative to removing distortions in the Arab economic growth by launching a joint Arab sector market comprising some Arab countries with suitable conditions for integration along the lines of the Arab Common Electricity and Gas Market with the possibility of horizontal and vertical expansion by adding other countries and activities Arab Common Market

Keywords : economic blocs, financial crises, Arab Economic integration, Arab common market.

Résumé:

Les atouts théoriques ont montré que les conglomérats économiques sont très importants pour faire face aux crises du système capitaliste, que ce soit en les maîtrisant en mobilisant des ressources pour stimuler la demande, Ou grâce aux gains de l'interdépendance croissante et de l'augmentation des investissements réciproques et à la diversité conséquente de la base productive et donc à la capacité de résister aux chocs externes. Dans notre thèse, nous avons discuté de l'état de l'intégration économique arabe en disséquant le processus d'action arabe commune pendant six décennies, en expliquant les raisons de l'échec par rapport au succès d'autres expériences mondiales, et Les effets des crises financières mondiales de 2006 à 2015 sur les économies arabes ont également été identifiés.

L'étude a montré que l'impact de la crise mondiale sur la performance économique des pays arabes se reflétait dans l'impact du produit intérieur brut de ces pays sur l'évolution de la balance commerciale et des budgets publics. À la lumière des résultats, nous avons présenté une stratégie intégrative comme solution de rechange à la suppression des distorsions de la croissance économique arabe en lançant un marché commun sectoriel arabe comprenant certains pays arabes offrant les conditions nécessaires à une intégration similaire au marché arabe commun de l'électricité et du gaz, avec possibilité d'expansion horizontale et d'addition verticale d'autres pays et d'autres activités jusqu'à l'achèvement du marché commun arabe.

Mots-clés: blocs économiques, crises financières, intégration économique arabe, marché commun arabe.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	الإهداء
-	شكر وتقدير
III- I	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول و الاشكال
XII	قائمة الملاحق
	المقدمة
	الفصل الأول: التكامل الاقتصادي بين الصيغة التقليدية والمنهج الحديث
2	تمهيد
3	المبحث الأول : الاطار النظري للتكامل الاقتصادي
3	المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي
3	الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي
5	الفرع الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم
6	الفرع الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي
7	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي الاقليمي
7	الفرع الأول: المقاربة الفيديرالية
8	الفرع الثاني: المقاربة التعاملية
8	الفرع الثالث: المقاربة الوظيفية
9	الفرع الرابع: المقاربة الوظيفية الجديدة
10	المطلب الثالث: محددات التكامل الاقتصادي الاقليمي (الدوافع مقومات نجاحه، المعوقات)
10	الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي الاقليمي
12	الفرع الثاني: مقومات نجاح التكامل الاقتصادي الاقليمي
14	الفرع الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي الاقليمي
16	المبحث الثاني: أثار التكامل الاقتصادي والمنهج الحديث
16	المطلب الأول: أثار التكامل الاقتصادي الإقليمي
16	الفرع الأول: التحليل النيوكلاسيكي والأثار الساكنة للتكامل الاقتصادي الاقليمي
22	الفرع الثاني: الأثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي الاقليمي
23	المطلب الثاني: الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية
28	المطلب الثالث: دوافع الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة وعوامل نجاحها
28	الفرع الأول: دوافع الاتجاه المتزايد نحو الاقليمية

30	الفرع الثاني: عوامل نجاح الاقليمية الجديدة ومعوقاتهما
32	المبحث الثالث: نماذج رائدة للتكتلات الاقتصادية في العالم
33	المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي
43	المطلب الثاني: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA
50	المطلب الثالث: اتحاد جنوب شرق آسيا
54	خلاصة
	الفصل الثاني: الأزمات المالية: مقاربات نظرية، وتحليل أهم الأزمات العالمية
56	تمهيد
57	المبحث الأول: مدخل الى الأزمات المالية
57	المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية
57	الفرع الأول: مفهوم الأزمة
58	الفرع الثاني: الفرق بين الأزمة والدورة الاقتصادية
59	الفرع الثالث: مفهوم الأزمات المالية
61	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية وأسبابها
61	الفرع الأول: أنواع الأزمات المالية
64	الفرع الثاني: أسباب الأزمات المالية
66	الفرع الثالث: مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية
70	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأزمات المالية
70	الفرع الأول: الأزمة عند الكلاسيك
71	الفرع الثاني: تفسير ماركس للأزمة
71	الفرع الثالث: تفسير كينز للأزمات
71	الفرع الرابع: تفسير النقديين للأزمات المالية
72	الفرع الخامس: التفسيرات الحديثة للأزمات المالية
74	المبحث الثاني: عرض لأهم الأزمات المالية العالمية - قراءة تحليلية لأزمة 2008-
74	المطلب الأول: عرض لأهم الأزمات المالية في القرن العشرين
74	الفرع الأول: أزمة الكساد الكبير 1929 قراءة في الأسباب والنتائج
77	الفرع الثاني: أزمة أكتوبر 1987
78	الفرع الثالث: أزمة المديونية 1982
79	الفرع الرابع: أزمة المكسيك 1994 – 1995
82	الفرع الخامس: الأزمة الآسيوية 1997
85	المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008 قراءة في الجذور والأسباب

86	الفرع الأول: جذور أزمة الرهن العقاري
87	الفرع الثاني: مراحل الأزمة المالية العالمية 2008
90	الفرع الثالث : أسباب الأزمة المالية العالمية 2008
97	المطلب الثالث: خطط الانقاذ العالمية
100	المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجمعات الاقتصادية الكبرى
100	المطلب الأول: تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي
103	المطلب الثاني: الأزمة المالية 2008 والتكتلات الاقتصادية الاقليمية- قراءة في التأثير المتبادل
107	المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي: من الأزمة المالية العالمية 2008 إلى أزمة الديون السيادية
108	الفرع الأول: قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية إلى الاتحاد الأوروبي
111	الفرع الثاني: من أزمة مالية عالمية إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية
115	خلاصة
	الفصل الثالث: التكامل الاقتصادي العربي: عرض للمقومات وتقييم للتجارب والمحاولات
117	تهيد
118	المبحث الأول: الاقتصاديات العربية الواقع ومقومات التكامل
118	المطلب الأول: مكانة الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي
119	المطلب الثاني: نظرة عامة عن أداء الاقتصاديات العربية
119	الفرع الأول: تطورات الاقتصاد الكلي
123	الفرع الثاني: التطورات القطاعية
125	الفرع الثالث: التطورات الاجتماعية
126	المطلب الثالث: التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع والمقومات والتحديات التنموية
126	الفرع الأول: تحديات التنمية في الوطن العربي
129	الفرع الثاني: دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي العربي
132	المبحث الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي
132	المطلب الأول: محاولات التكامل الاقتصادي العربي خلال الفترة 1945-1996
132	الفرع الأول: المعاهدات والاتفاقيات متعددة الأطراف قبل قيام السوق العربية المشتركة
135	الفرع الثاني: السوق العربية المشتركة
136	الفرع الثالث: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
137	المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
142	المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية العربية الاقليمية

143	الفرع الأول: مجلس التعاون الخليجي
148	الفرع الثاني: اتحاد المغرب العربي
152	المبحث الثالث: دراسة نقدية تحليلية لمسببات إخفاق للتكامل الاقتصادي العربي
152	المطلب الأول: مظاهر التكامل الاقتصادي العربي
152	الفرع الأول: أداء التجارة العربية البينية
157	الفرع الثاني: تدفقات الاستثمارات العربية البينية
163	الفرع الثالث : العون الانمائي العربي
166	المطلب الثاني: ومضات مضيئة في مسيرة العمل العربي المشترك
168	المطلب الثالث: مشاهد الاخفاق على جبهة التكامل الاقتصادي العربي
168	الفرع الأول: أسباب تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي العربي
171	الفرع الثاني: تحليلات نقدية حول فشل التجارب التكاملية العربية
173	خلاصة
الفصل الرابع: الاقتصاديات العربية بين دروس الأزمة المالية العالمية 2008 وضرورات التكتل	
175	تمهيد
176	المبحث الأول: انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصادات البلدان العربية
176	المطلب الأول: قنوات انتقال الأزمة الى القطاع المالي للبلدان العربية
181	المطلب الثاني: انتقال الأزمة عبر قنوات المعاملات الخارجية إلى الاقتصادات العربية
187	المطلب الثالث: تحليل مقارن لتأثير الأزمة المالية على البلدان العربية وأساليب مواجهتها
188	الفرع الأول: اثر الأزمة العالمية على المجموعة الأولى
190	الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على دول المجموعة الثانية
190	الفرع الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على دول المجموعة الثالثة
192	المبحث الثاني: قياس أثر الأزمة على الأداء الاقتصادي للبلدان العربية
192	المطلب الأول: التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة
193	المطلب الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها
198	المطلب الثالث: نتائج تقدير النموذج
206	المبحث الثالث: إحياء السوق العربية المشتركة كاستراتيجية لمواجهة أزمات النظام الرأسمالي
206	المطلب الأول: الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية
206	الفرع الأول: اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الاجمالي للبلدان العربية
208	الفرع الثاني: انكشاف الدول العربية وتصعد هيكل التجارة الخارجية
210	الفرع الثالث: مشكلة البطالة

211	المطلب الثاني: تحديات العمل العربي المشترك في ظل المتغيرات الدولية الراهنة
211	الفرع الأول: تغير النظام الدولي وأثره على العمل العربي المشترك
213	الفرع الثاني: المقاربة الأمنية للوطن العربي وأثرها على العمل العربي المشترك
214	الفرع الثالث: تحديات العمل العربي المشترك في ظل السوق الشرق أوسطية، الأورو متوسطية
214	المطلب الثالث : استراتيجية للعمل العربي المشترك كآلية للحد من تأثير الأزمات المالية
215	الفرع الأول: شروط إحياء السوق العربية المشتركة
216	الفرع الثاني ملامح استراتيجية لإحياء السوق العربية المشتركة
226	خلاصة
227	الخاتمة
234	قائمة المراجع

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مراحل التكامل الاقتصادي وفق تصنيف بالاسا	07
2-1	مثال عددي عن خلق التجارة (السوق الاسباني للسيارات بالدولار الأمريكي)	17
3-1	مثال عددي عن تحويل التجارة (السوق الاسباني للسيارات بالدولار الأمريكي)	20
4-1	مقارنة بين الصيغتين التقليدية والبديلة للتكامل الاقتصادي	27
5-1	كروولوجيا تنفيذ الوحدة النقدية الأوروبية خلال الفترة 1991-2002	41
6-1	بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول الاتحاد الأوروبي	42
7-1	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول تكتل النافتا	47
08	صادرات وواردات الووم أ إلى كندا والمكسيك قبل وبعد اتفاقية التجارة الحرة	48
09	تطور الصادرات والواردات الكندية من الووم أ والمكسيك قبل وبعد اتفاقية التجارة الحرة	49
10	تطور صادرات والواردات المكسيكية من الووم أ وكندا قبل وبعد اتفاقية التجارة الحرة	49
11	بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتكتل الآسيان	52
1-2	تكرار الأزمات حسب نوعها خلال الفترة 1970-2007.	63
2-2	خسائر بعض الدول كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بسبب الأزمات المالية.	64
3-2	المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات المالية	65
4-2	معدلات مؤشر داو جونز الصناعي (1921-1932)	76
5-2	نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطات الرسمية في الدول الآسيوية (1990-1996)	85
6-2	تدفق رأس المال إلى الولايات المتحدة الأمريكية 2000-2007	91
7-2	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو للفترة 2000-2012	110
8-2	التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2005-2010	111
9-2	تطور الموازنة العامة والمديونية للاتحاد الأوروبي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	114
1-3	الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ومعدل نموه	120
2-3	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية	120
3-3	تطور متوسط معدل التضخم للبلدان العربية.	121
4-3	معدلات الدين العام الخارجي للدول العربية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (2010-2015)	123
5-3	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	124

145	تطور حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي 1983-2002	6-3
152	الأهمية النسبية للصادرات والواردات البينية العربية إلى اجمالي الصادرات والواردات العربية للفترة (2000-2016)	7-3
154	مساهمة الدول العربية في الصادرات والواردات البينية خلال الفترة 2000-2016	8-3
156	الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية	9-3
158	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البلدان العربية خلال الفترة 2006-2016	10-3
160	تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2003 - 2016)	11-3
163	المساعدات الانمائية العربية خلال الفترة 2005 - 2016	12-3
164	المساعدات والمعونات الرسمية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2005-2015	13-3
165	حصص الدول العربية من العون الانمائي لمجموعة التنسيق	14-3
167	قائمة بالمنظمات العربية المتخصصة موزعة حسب القطاعات	15-3
179	تدخلات بعض صناديق الثروة السيادية لانقاذ بعض البنوك الاجنبية خلال الأزمة العالمية	1-4
180	تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج بنهاية عام 2008	2-4
184	تطور التحويلات المالية للعاملين بالخارج الى الدول العربية خلال الفترة 2006-2014	3-4
187	تطور تدفق العون الانمائي الرسمي إلى البلدان العربية خلال الفترة 2006-2014	4-4
193	بيانات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المدروسة خلال الفترة (2006 - 2015)	5-4
195	بيانات الميزان التجاري للدول العربية المدروسة خلال الفترة (2006 - 2015)	6-4
196	بيانات سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي للدول العربية المدروسة خلال الفترة (2006 - 2015)	7-4
197	بيانات الموازنة العامة للدول العربية المدروسة خلال الفترة (2006 - 2015)	8-4
198	محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2006	9-4
199	محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2007	10-4
200	محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2008	11-4
200	محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2009	12-4
201	محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2010	13-4
201	محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2011	14-4
202	محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2012	15-4

قائمة الجداول والأشكال

203	محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2013	16-4
204	محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2014	17-4
205	محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2015	18-4
208	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية للفترة 2000-2016	19-4
210	مؤشر درجة الانكشاف في الاقتصاد العربي	20-4
210	هيكل صادرات الدول العربية 2000-2016	21-4
211	هيكل الواردات للدول العربية خلال الفترة 2000-2016	22-4

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
18	خلق التجارة والرفاه الاقتصادي	1-1
20	تحويل التجارة في إطار الاتحاد الجمركي	2-1
59	مراحل الدورة الاقتصادية	1-2
60	نموذج أثر الدومينو	2-2
91	تطور السيولة على مستوى العالم	3-2
92	تطور معدل الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية	4-2
93	نسبة قروض subprime من إجمالي القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية	5-2
95	تطور المنتجات المهيكلة والمورقة في الو.م.أ خلال الفترة (2009-2000)	6-2
102	تطور معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية	7-2
103	تطور معدلات البطالة في الو.م.أ وبعض الدول الأوروبية	8-2
108	الروابط المالية والآثار الانتشارية الناتجة عن ذلك لدول العالم	9-2
109	التقلبات في الأسواق المالية الأوروبية بفعل أزمة الرهن العقاري الأمريكية 2009-2000	10-2
112	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو خلال الفترة 2010-2009	11-2
120	تطور الناتج المحلي للدول العربية خلال الفترة 2016-2000	1-3
122	تطور معدلات البطالة في عدد من الدول العربية خلال الفترة (2010-2015)	2-3
157	المؤشر العام لجاذبية الاستثمار في الدول العربية 2017-2016	3-3
161	توزيع المشاريع الاستثمارية البينية حسب الدول المستقبلية خلال الفترة 2016-2003	4-3
162	التوزيع القطاعي للاستثمارات البينية العربية (حسب التكلفة) لسنة 2016	5-3
183	تراجع التجارة الخارجية للبلدان العربية في ظل الأزمة المالية العالمية	1-4
184	التحويلات المالية الى الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال سنة 2014	2-4
207	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية	3-4

مقدمة عامة

يشهد العالم اليوم تطورات سريعة ومتلاحقة في البيئة الاقتصادية أدت إلى أحداث تغييرات جذرية في النظام الدولي، وتكييف أدواره من خلال آليات التغيير التي تستخدمها الرأسمالية في إنتاج أدواتها لتشكيل نظام دولي جديد يتصف بالشمول، بحيث لا توجد دولة خارج نطاقه، ومكوناته لا تقتصر على الدول، بل هناك مكونات فوق قارية تسعى إلى فرض مفاهيم جديدة تتعلق بتزايد الاتجاه نحو تدويل السياسات الاقتصادية وإضفاء نوع من الحركية والديناميكية عليها من خلال زيادة الاعتماد المتبادل، وكثافة العلاقات التجارية والمالية وتحريرها وتربطها وتشابكها، وتدويل الانتاج بدلا من انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، مما أدى إلى تصاعد وتأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي محورها الشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن تدويل رأس المال بفضل ثورة الاتصالات بشكل أصبحت أنماط التجارة مرتبطة بحركة رأس المال.

أدى هذا التطور على الصعيد الدولي إلى تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التعاون والتكامل في ما بين الدول لتعظيم مكاسب تطبيق النمط الاقتصادي الحر الجديد، وهو ما أدى إلى ظهور ترتيبات تكاملية جديدة مختلفة الأنماط والأبعاد والتوجهات، تطبق مستويات مختلفة من التكامل التجاري والاقتصادي، بعضها شبه اقليمي والبعض الآخر في إطار اقليمي، كما ظهرت ترتيبات عملاقة أطلق عليها المجالات الاقتصادية الكبرى، نظرا لأنها تتجاوز حدود الاقليم لتضم أعضاء من قارات مختلفة، ويتسع نطاقها ليشمل عددا كبيرا من الدول بمساحة ضخمة للسوق الذي تنشئه هذه الترتيبات .

كل هذه المعطيات تؤكد ان ظاهرة التكتلات لعبت دورا فاعلا في تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي الراهن، هذا الأخير عرف انهيارات مالية متتالية على امتداد الحقبة الماضية لا سيما منذ تفكك نظام القيمة الثابتة للدولار الأمريكي، وصعود ما يسمى بالاقتصاد المالي الذي يكون فيه رأس المال النقدي المصدر الأساسي للأرباح من خلال المضاربة في أسواق المال العالمية، والتي استبعدت مشكلة المكان واختصرت الزمان بفضل ثورة المعلومات والاتصالات، ما أدى إلى نمو هذا الاقتصاد بشكل يفوق نمو الاقتصاد الحقيقي، وهذا ما فرض أدوات وآليات جديدة على حركة الاقتصاد العالمي. حيث دخل العالم في أزمت متعددة تنوعت بين الصدمات النفطية والمالية والمصرفية، بالإضافة إلى بعض الأزمت المحلية في العديد من الدول الناشئة.

وقد شهد الاقتصاد العالمي أزمة مالية عالمية بدأت شرارتها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2007، ثم اندلعت نيرانها في سبتمبر 2008 في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين وصناديق استثمار وشركات التمويل العقاري، وشملت تداعياتها اسواق المال والبورصات العالمية في صورة انخفاضات حادة متوالية للمؤشرات بها، وامتدت تأثيراتها إلى جميع أنحاء العالم حيث انعكست في صورة ركود يخيم على حركة الأسواق وانخفاض في معدلات النمو.

إن التركيبة غير المسبوقة للتحديات الاقتصادية التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية أدت إلى ظهور أزمة على مستوى النظرية الاقتصادية الرأسمالية جراء الحلول المتبعة للخروج منها والقائمة على تدخل الدولة لتوفير

السيولة وتحفيز الطلب، كما أدت إلى اعتبارات ومضامين مهمة انعكست على طبيعة وفاعلية السياسات المتاحة أمام حكومات الدول النامية لمواجهة الأزمة حيث لم تؤثر بشكل ملموس في عمق الأزمة واتساعها..

والدول العربية كغيرها من البلدان النامية لم تنج من آثار هذه الأزمة التي تمثلت بخسائر فادحة في البورصات العربية وضياع جزء كبير من الثروات العربية التي كانت مودعة لدى المؤسسات المالية التي افلست، وخسائر ضخمة في صناديق الثروات السيادية، إضافة إلى التراجع الرهيب في إيرادات الدول العربية، وتراجع أيضا التدفقات المالية الدولية بمختلف أنواعها إلى البلدان العربية ما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

ولقد وضعت هذه الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية الدول العربية في اختبار حقيقي للسياسات والاستراتيجيات التنموية المعتمدة قبل وقوع الأزمة، واختبارا أيضا لمستوى متانة الاستقرار في هذه الدول، ومدى قدرتها على مواجهة الصدمات على المستوى المحلي والاقليمي والدولي. وهو ما يطرح ضرورة إعادة تفعيل العمل العربي المشترك لمواجهة مختلف تحديات النظام الرأسمالي .

أولا: طرح الاشكالية الرئيسية

في ظل هذا الزخم من الجهد الدولي لإنشاء تكتلات اقتصادية منذ تسعينيات القرن الماضي من أجل ضمان التموين المناسب في الاقتصاد العالمي، وفي ظل وضع اتسم بتكرار الأزمات المالية وبوتيرة متزايدة جعلت من التعامل مع هذه الأزمات بصفة جماعية ضرورة ملحة نظرا لانعكاساتها الحادة على السياسات التنموية للبلدان النامية والعربية خصوصا، وعدم قدرة هذه الأخيرة منفردة في ظل امكانياتها المحدودة على الاستجابة السريعة في الوقت المناسب لتفادي آثارها المدمرة يتبادر الينا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية؟ وماهي أساليب مواجهة آثار هذه الأزمات على الاقتصاديات العربية؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية

من أجل الامام بمختلف جوانب الموضوع تم إدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الدوافع التي أدت إلى تزايد إنشاء التكتلات الاقتصادية؟
- ماهي الأسباب الكامنة وراء انفجار الأزمات المالية وتعددتها في فترات وجيزة؟ وماهي قنوات انتشارها؟
- كيف يمكن للتكتلات الاقتصادية أن تحد من انتشار عدوى الأزمة إلى اقتصاديات الدول الأعضاء؟
- ماهي أسباب فشل التجارب التكاملية العربية؟
- ما مدى عمق آثار الأزمة المالية العالمية 2008 على أداء الاقتصادات العربية؟ وماهي أساليب مواجهتها؟
- ماهي الخيارات المتاحة أم البلدان العربية للتقليل من حدة الصدمات الخارجية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات الرئيسية اعتمدنا الفرضيات التالية:

- الفرص والمكاسب التي تتيحها التكتلات الاقتصادية بمختلف صيغها على اقتصاديات الدول الأعضاء هي الدافع الرئيسي لإنشاء التكتلات الاقتصادية؟
- الالتزام بمتطلبات العولمة المالية من خلال التحرير المالي مع ضعف الرقابة على أسواق رأس المال أدت إلى تفاقم المديونيات و انفجار الأزمات.
- التكتلات الاقتصادية تحد من انتشار الأزمة إلى بقية الدول الأعضاء من خلال مؤسساتها الإقليمية وقدراتها على التدخل في الوقت المناسب .
- فشل التجارب التكاملية العربية يعود إلى تشابه هيكل الإنتاج في اقتصادات الدول العربية.
- تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على الأداء الاقتصادي للبلدان العربية كان في صورة اختلالات في موازينها التجارية. وتغيرات تطرأ على موازنتها العامة.
- إعادة هيكلة الاقتصادات العربية في إطار استراتيجية إقليمية عربية كفيلة بضمان استقرار الاقتصادات العربية

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

إن أسباب اختيارنا للموضوع تتجلى في:

- دافع شخصي تجلى في الشعور بأهمية دراسة واقع الاقتصادات العربية في ظل العولمة المالية والتسابق المحموم على الأسواق من طرف التجمعات الاقتصادية الكبرى، في حين لازالت البلدان العربية تواجه مصيرها منفردة في عالم لا مكان فيه للضعيف.
- محاولة تحليل أسباب فشل الجهود التكاملية العربية المبذولة على مدى ستة عقود من الزمن، واثمين الإنجازات، وتبيان مشاهد الإخفاق لتكون أرضية خصبة لإعادة بعث مشروع السوق العربية المشتركة.
- تحليل أسباب الاتجاه الدائم للبلدان العربية نحو الجبهة الداخلية في مواجهة الصدمات الخارجية، فاعتماد السياسات الانكماشية والتقليل من الانفاق العام، وتخفيض الدعم الموجه للطبقات الهشة هي الحلول الدائمة المعتمدة من طرف البلدان العربية بدعم من مؤسسات النظام المالي العالمي، وعليه أرتأى الباحث ضرورة تكاتف الدول العربية وتكتلها في ظل مؤسسات إقليمية قادرة على إعادة تحفيز اقتصاداتها.
- محاولة التعرض بالدراسة التحليلية لأزمات الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2006-2014 وتداعياتها على الاقتصادات العربية

خامسا: أهمية الموضوع

إن أهمية الموضوع تتجلى من خلال البروز الواضح للتكتلات الاقتصادية بمختلف صيغها كمحدد رئيسي في تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي، وأصبحت تسيطر على أكثر من 80 بالمئة من التجارة العالمية، في نفس الوقت عرف الاقتصاد العالمي تزايد مضطرد لأزمات النظام الرأسمالي وانعكاساتها الخطيرة على البلدان النامية ومنها العربية خاصة بعد انفجار أزمة الرهون العقارية الأمريكية التي أدت إلى ظهور أزمة على مستوى النظرية الاقتصادية الرأسمالية جراء الحلول المتبعة للخروج منها والقائمة على تدخل الدولة لتوفير السيولة وتحفيز الطلب. ثم أزمة الديون السيادية الأوروبية كامتداد للأزمة الأولى وتداعياتها على الاقتصاديات العربية، خاصة وأن مراكز الأزمات هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ويمثلان الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلدان العربية، ويستحوذان على أكثر من ثلثا التجارة الخارجية للدول العربية، بينما هذه الأخيرة تملك كل المقومات لإنشاء كتل اقتصادي عالمي ذو قوة تفاوضية قادرة على منافسة التجمعات الاقتصادية العالمية الكبرى. وبالتالي انهاء التبعية الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة والمصدرة للأزمات.

سادسا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- تبيان الدور الذي أصبحت تمثله التكتلات الاقتصادية الاقليمية في الساحة الاقتصادية، وتبيان المكاسب التجارية التي تتيحها هذه التكتلات للدول الأعضاء، بالإضافة الى أهمية التكتل كوسيلة لممانعة أزمات النظام الرأسمالي.
- دراسة تحليلية لبعض التكتلات الاقتصادية الرائدة عالميا وإجراء مقارنات في مسببات نجاحها وأسباب فشل المسيرة التكاملية العربية
- دراسة موضوع أزمات النظام الرأسمالي وتحليل أسباب تزايد هذه الأزمات في العقود الثلاثة الأخيرة مع التطرق لانعكاساتها الكارثية على المشاريع التنموية للبلدان النامية بصفة عامة.
- دراسة تفصيلية لآثار الأزمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاديات العربية، وتحليل آليات مواجهة هذه الأزمة.
- الوقوف على حجم التحديات والاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية، وإبراز هامش الحركة المتاح أمامها لإعادة توجيه مسار تنميتها من خلال إعادة صياغة نظرية التكامل الاقتصادي العربي.
- استشراف الدور الذي يمكن أن يلعبه التكامل الاقتصادي العربي في حال تفعيله للتصدي لمختلف أزمات النظام الرأسمالي، وطرح استراتيجية لتفعيل العمل العربي المشترك.

سابعا: المنهج وأدوات الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة، ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى تاريخ الأزمات المالية وجذور نشأتها، وكذلك عند دراسة نشأة بعض التكتلات الاقتصادية الرائدة عالميا، إضافة إلى الدراسة المفصلة لتاريخ الجهود التكاملية العربية المبذولة على

امتداد ستة عقود ماضية، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الاستشراقي لعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالتكامل الاقتصادي والأزمات المالية، وتحليل دور التكامل الاقتصادي العربي كآلية للتصدي الجماعي لأزمات النظام الرأسمالي، واستشراف الخيارات المتاحة أمام الدول العربية لمواجهة عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي. واعتمدت الدراسة على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية، من استخدام للكتب والرسائل والأطروحات، والمجلات والدوريات والمجلات، ومختلف التقارير الصادرة عن مختلف الهيئات العربية والدولية.

ثامنا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: وتتمثل في دراسة مجموعة البلدان العربية التي تتوفر البيانات بشأنها، وامكانيات تكتلها في ظل نظام رأسمالي عالمي يتسم بتعدد وتوالي أزماته الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على الفترة 2007 – 2014 نظرا لما تميزت به هذه الفترة من أزمات متتالية من أزمة ارتفاع الغداء سنة 2006 و2007 ثم الأزمة المالية العالمية من نهاية 2007 إلى 2009 ثم أزمة الديون السيادية من 2011 إلى 2013 ومحاولة التركيز على انعكاسات هذه الأزمات على البلدان العربية، وتم إضافة سنة 2006 و2015 للضرورة البحثية كونها عرفت أزمة أخرى تتمثل في أزمة انخفاض أسعار النفط وهي أزمة شديدة التأثير على الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط.

تاسعا: الدراسات السابقة

- دراسة عبد الوهاب رميدي بعنوان التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقليمي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة- أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر سنة 2007، حيث اعتمدت الاشكالية التالية: هل التكامل الاقتصادي ضروري بالنسبة للدول النامية لتنمية اقتصادياتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين؟ وتوصلت الدراسة الى:
 - أن التكامل الذي يشهده العالم حاليا يختلف عن ذلك الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية كما أن التكامل الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية يختلف في متطلباته وآلياته وذلك لاختلاف الظروف السائدة في كل مجموعة.
 - لن تستطيع الدول النامية بوضعها الراهن تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين إلا بالمزيد من التعاون والتنسيق فيما بينها.
- دراسة (Orozco, O, and J.Lesaca (2009)¹: أوضحت هذه الدراسة أن العالم العربي على غرار باقي دول العالم تأثر بالأزمة المالية العالمية، لكن الآثار ودرجة التأثير تختلف من دولة لأخرى حسب ظروف كل دولة وقطاعاتها ومدى انفتاحها على العالم الخارجي، وتمثل التأثير الأولي للأزمة المالية على القطاع المالي منذ سبتمبر 2008 ،

¹ Orozco, Olivia and Javier Lesaca. "Impact of the Global Economic Crisis in Arab Countries: A first Assessment", Casa Arabe Economy and Business Bulletin, Madrid, 2009, Pp. 1 – 6.

وخاصة في دول الخليج وبعض الدول العربية التي تتميز أسواقها المالية بالانفتاح والاندماج بالأسواق المالية الدولية، ومع انخفاض الطلب العالمي الذي برز في نهاية 2009 أدى الى حالة من الركود في البلدان العربية نتيجة لانخفاض الحاد في أسعار النفط، وانخفاض حجم المبادلات التجارية على المستوى العالمي، وبشكل خاص على صعيد الصادرات والسياحة والتحويلات.

وخلصت الدراسة إلى أن الدول العربية لا بد أن تواجه الأزمة من خلال وضع استراتيجيات للتنمية والحوكمة على المستوى القومي تتركز في: التعليم والتوظيف، التنوع الاقتصادي واعتماد اقتصاد المعرفة، الرقابة والشفافية، وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي على المستوى الاقليمي بين الدول العربية من جهة، ومع دول العالم الأخرى من جهة ثانية.

- دراسة حاج موسى نسيم،¹ حيث توصلت إلى أن الأزمة المالية 2008 ساهم في نشوئها العديد من الأعوان والعوامل مثل تصريحات محافظ البنك المركزي الأمريكي، السماسرة والبنوك. حيث ترتب عن الأزمة تراجع في مؤشرات معظم البورصات العربية بشكل ملحوظ، وبنسب أكبر من تلك التي عرفتها البورصات المتقدمة، غير أن السبب في هذا التراجع يختلف، فمن جهة كان السبب الرئيسي لتراجع البورصات المتقدمة هو الخسائر المحققة من قبل المؤسسات المدرجة في البورصات جراء اقتناءها للأصول المسمومة، في حين يعود تراجع البورصات العربية إلى سلوك القطيع وتخوف المستثمرين المحليين، الأمر الذي تطلب تدخل الدولة من خلال تخفيض معدلات الفائدة ضمان الديون والودائع وتوفير السيولة عن طريق تدخل صناديق الثروة السيادية.
- دراسة Tevalde dirk 2008²، حيث بينت الدراسة قنوات انتقال الأزمة المالية 2008 من خلال أسواق الأسهم على غرار تأثير السوق الروسية والهندية في نفس الفترة التي انخفضت فيها السوق الأمريكية، أما عن قنوات انتقال الأثر إلى البلدان النامية فتتمثل في قناة التجارة الخارجية والتحويلات المالية للعاملين في الخارج بالإضافة إلى قناة التدفقات المالية الخارجية بكل أنواعها، وأكدت الدراسة أن الدول النامية تعتمد على التدفقات المالية الأجنبية في تمويل التنمية، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي سوف يتأثر حسابها الجاري ويتعرض لمشاكل مثل دول جنوب الصحراء التي اتجهت إلى تخفيض معدل الفائدة، كما أن معدلات الصرف ومعدل التضخم سوف يتأثر بالأزمة المالية، وخصوصا الدول النامية الأشد فقرا.
- دراسة يوسف أبو فارة³، الأزمات المالية والاقتصادية مع التركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، حيث تضمنت الدراسة مدخلا تعريفيا بالأزمات المالية والاقتصادية منذ عام 1929 الى غاية 2011 مع التركيز على الأزمة العالمية 2008، وخلفياتها وأسبابها ونتائجها، وكيفية الاستجابة لها والتعامل معها، وتعرض الدراسة أزمة الديون السيادية الأوروبية، كما تناولت أهم تأثيرات الأزمة المالية العالمية 2008 على الصين واليابان وروسيا،

¹ حاج موسى نسيم، أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008، مجلة الباحث، العدد 08، 2010

² Tevalde, Dirk willem. "The Global Financial Crisis and Developing Countries", Background Note, Overseas Development Institute, U.K, October, 2008, PP.

³ يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية مع التركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، الطبعة الأولى، داروائل للنشر، الأردن 2015.

وتأثيراتها على البلدان النامية والدول العربية كما تم عرض مجموعة من الآراء لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية.

أغلب الدراسات السابقة ركزت على تحليل آثار المرحلة الأولى للأزمة المالية العالمية والمتمثلة في الآثار على القطاع المالي، كما ركزت على تحليل قنوات انتقال الأزمة إلى الدول النامية والعربية منها وهذا ما يتفق مع دراستنا وتختلف دراستنا من خلال تحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه الترتيبات الإقليمية في البلدان النامية في ممانعة الأزمات، أو التقليل من حدتها ثم قياس أثر الأزمة المالية 2008 على الأداء الاقتصادي للدول العربية من خلال مدخل الميزان التجاري، الموازن العامة، وأسعار الصرف، وكذلك تم تشریح مختلف الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية وطرح البديل لتلافي أو التقليل من حدة الصدمات الخارجية على المدى المتوسط والطويل والمتمثل أساساً في تفعيل التعاون الاقتصادي العربي من خلال سوق عربية مشتركة قطاعية أو في نشاطات معينة مع مجموعة محدودة من الدول العربية قابلة للتوسع إلى غاية اكتمال السوق العربية المشتركة الشاملة وفق المقاربة الوظيفية الجديدة. والتي من شأنها أن تسمح بإزالة مختلف التشوهات في بنية الناتج المحلي للاقتصادات العربية.

عاشراً: محتوى الدراسة

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول :

الفصل الأول: بعنوان التكامل الاقتصادي بين الصيغة التقليدية والمنهج الحديث، تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، ثم دراسة آثار التكامل والمنهج البديل، وفي مبحث أخير تم تناول نماذج رائدة للتكتلات الاقتصادية في العالم.

الفصل الثاني: بعنوان الأزمات المالية: مقاربات نظرية وتحليل أهم الأزمات العالمية، حيث تناول مدخل إلى الأزمات المالية، ثم عرض موجز لأهم الأزمات المالية- قراءة تحليلية لأزمة 2008- أما المبحث الأخير تمحور حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجمعات الاقتصادية الكبرى.

الفصل الثالث: التكامل الاقتصادي العربي عرض للمقومات وتقييم للتجارب والمحاولات، حيث تم دراسة الاقتصاديات العربية الواقع ومقومات التكامل في مبحث أول، أما المبحث الثاني فيتعلق بمسيرة التكامل الاقتصادي العربي، والمبحث الثالث فيتعلق ب: دراسة نقدية تحليلية لمسببات إخفاق للتكامل الاقتصادي العربي.

الفصل الرابع: الاقتصاديات العربية بين دروس الأزمة المالية العالمية 2008 وضرورات التكتل، تطرقنا في المبحث الأول إلى انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات البلدان العربية، أما المبحث الثاني فيتعلق بقياس أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على الأداء الاقتصادي للبلدان العربية، أما المبحث الثالث فتعلق بإعادة تفعيل السوق العربية المشتركة كاستراتيجية لمواجهة أزمات النظام الرأسمالي.

الفصل الأول: التكامل الاقتصادي: بين الصيغة التقليدية والمنهج الحديث

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: آثار التكامل الاقتصادي والمنهج الحديث

المبحث الثالث: نماذج رائدة للتكتلات الاقتصادية في العالم

تمهيد

لقد أصبح العالم اليوم في نطاق بيئة اقتصادية تتسم بالتطور وتسارع الأحداث في مجالات التجارة الخارجية وتحريها، وتعاضم حجم وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات لا يعترف بالاقتصاديات الصغيرة والمجزأة وفي ظل حتمية الاندماج في سياق العولمة الاقتصادية سارعت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى إنشاء تكتلات اقتصادية من أجل التموقع الاقتصادي للاستفادة قدر الإمكان من موجات العولمة وتجنب الآثار السلبية لمفهوم القرية الصغيرة على اقتصاديات الدول منفردة.

وقد أصبحت هذه التكتلات أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي العالمي الراهن حيث نجحت بعض التكتلات التقليدية في إعادة ترتيب هيكلها وأهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة الراهنة، كما ظهرت تكتلات أخرى منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي في صيغة جديدة لا تستهدف الدرجات العليا للتكامل بقدر ما ترغب في تحرير الأسواق بين مجموعة من الدول وذلك بإقامة مناطق تجارة حرة فقط، أو إبرام اتفاقيات تجارية تسهل عمليات تدفق السلع والخدمات عبر الحدود .

وسوف نقوم في هذا الفصل بدراسة المفاهيم المختلفة للتكامل الاقتصادي، ثم دراسة الصيغة الجديدة للتكتلات الاقتصادية، ثم نعرض على دراسة بعض النماذج الرائدة للتكتلات الاقتصادية في العالم.

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

لقد شهدت الساحة العالمية نشاطا غير مسبوق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية، حيث تنتظم الدول المتقدمة والنامية سواء في تكتلات اقليمية أو ترتيبات تجارية جماعية بغرض توفير بيئة أكثر ملاءمة لنموها الاقتصادي، وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، والمفاهيم ذات العلاقة به ومختلف مراحلها.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

إن مدلول التكامل الاقتصادي يختلف بين الباحثين والمختصين بهذا الفرع من العلوم الاقتصادية نظرا لاختلاف وجهات نظرهم بخصوص تحديد مفهومه سواء اتصل الأمر بالأسباب التي تقود إلى التكامل أو بدوافع الاتجاه نحو الأخذ به، أو بالأهداف التي يراد الوصول إليها من جراء التكامل، أو بالوسائل التي تستخدم من أجل تحقيق أهدافه.¹

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

يشير اصطلاح التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي والتي نجد في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح – أي هذه الدول- كتلة واحدة،² ورغم وضوح التعريف إلا أن هناك اختلاف عام بين الباحثين والمختصين بالدرجة الأولى حول نوع التعاون الاقتصادي القائم أو المقترح بين الدول محل التكامل وكذا المنهج والسياسات المتبعة ومن هذه التعاريف نجد:

تعريف بيلا بلاسا B.BALASSA: حيث يعرف التكامل الاقتصادي بوصفه عملية وحالة، فباعباره عملية فإنه يتضمن الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، أما وباعباره حالة فبالإمكان أن يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القطرية،³ ومن خلال هذا التعريف يلاحظ أن بلاسا يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يعتبر أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في التنظيم التكاملية.⁴

¹ فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، دارالكتب الوطنية، طرابلس، 2000، ص 223.

² سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 27.

³ BELA BALASSA , *the theory of economic integration*, (GEORGE ALLEN AND UNWIN LTD) 1969 , p 10.

⁴ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ويعرف جان تينبرجن J- TINBERGEN التكامل الاقتصادي على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي، فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية متمثلة في الحواجز والعقبات، أما من الناحية الإيجابية منه فيشير إلى الإجراءات المؤدية إلى إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين دول التكامل، ووضع برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال،¹ أن الشق الايجابي يتطلب إجراءات عمدية لا تقبل عليها الدول المعنية إلا في مراحل متقدمة من عملية التكامل.

أما الاقتصادي ميردال G- MYRDAL فيرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم.²

ويرى ماخلوب MACHLUP إن التعريف الأكثر ملاءمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفاء للعمل، كما أنه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم النظر إلى انتقالات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج على أساس حسابات الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا، دون تمييز أو تحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.³ أما جون بيندر J- PINDER فيرى أن التكامل الاقتصادي يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين للدول الأعضاء، وصياغة وتطبيق سياسات منسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والرفاهية الرئيسية،⁴ فهذا التعريف ركز على ضرورة تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي.

أما فاجدا vajda فقد ميز بين نوعين من التكامل التجاري وهما:

- التكامل من خلال السوق: والذي يكفل إمكانية تداول المنتجات داخل نطاق المجتمع التكاملية دون عائق.
- التكامل من خلال الإنتاج: والذي يتم بواسطة رفع مستوى الفروع الإنتاجية الذي لا يمكن أن يبلغ حدوده المثلى ضمن الحدود الوطنية إلى المستوى الإقليمي.⁵

يتضح من التعاريف السابقة أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة، بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول، وهو يضع عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي، واستنادا إلى ما سبق تتضح أن فلسفة التكامل الاقتصادي لا تعدو أن تكون أكثر من ترتيبات لاقتصادات معينة من قبل السوق، أو هي جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة

¹ Miroslav N. Jovanovic and Richard G. N Lipsey, *International Economic Integration "Limits and Prospects"*, second edition, London, Routledge, 1998, P5.

² محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص 30.

³ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 31.

⁴ محمد محمود الإمام، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990 ص 233.

⁵ رشيد بوكساني، أحمد وببش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي. ورقة مقدمة للملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية. [يومي 08-09 ماي 2004، جامعة سطيف دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 214.

التجارة الدولية وعناصر الانتاج فيما بينها، كما يتضمن التنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية في ظل تكافؤ الفرص بين الدول الأعضاء، وبغرض تحقيق معدلات نمو ايجابية.

أما فيما يخص التكتل الاقتصادي فيمكن تعريفه " بأنه درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، بهدف زيادة التجارة البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول، وعليه فالتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، والذي يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي للتكامل الاقتصادي"¹، ويأخذ التكتل الاقتصادي في الغالب شكل اتفاق عدد من الدول لتكوين تكتل اقتصادي يتعامل كله كطرف في مقابل أية دولة راغبة في التبادل التجاري مع إحدى دوله،² ويأخذ التكتل الاقتصادي في الواقع العملي اتجاهين هما:³

- الاتجاه الأول: حيث يتشكل التكتل الاقتصادي في إطار المراحل الأربعة للتكامل الاقتصادي.

- الاتجاه الثاني: حيث يأخذ التكتل الاقتصادي صورة منطقة التجارة الحرة فقط، وهو اتجاه براغماتي يتسم بالواقعية وعدم الاتجاه بين الدول الأعضاء، بحيث يسمح بأن يضم دول غير متجانسة اقتصاديا، كأن يجمع التكتل الاقتصادي بين دول متقدمة ودول نامية، مثل ما حدث في التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA)، حيث جمع بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والمكسيك. أما إذا تكلمنا على التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكا الشمالية..... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي.⁴

الفرع الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم

يختلف مفهوم التكامل أو التكتل الاقتصادي عن التعاون الاقتصادي، في كون التعاون يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز كالاتفاقيات الدولية الخاصة بالسياسات التجارية وغيرها،⁵ حيث تحتفظ الوحدات الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلاليتها، في حين أن عملية التكامل الاقتصادي تشمل التدابير التي تؤدي إلى قمع أشكال التمييز وإزالة الحواجز التجارية والاتفاقيات الدولية بشأن السياسات التجارية لتكوين تعاون دولي طويل المدى،⁶ أما الاندماج الاقتصادي هو الحل الوسط بين إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي على أساس مبدأ حرية التجارة وتفتت العالم إلى وحدات اقتصادية صغيرة تعجز الوسائل المتاحة

¹ عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003 ص 15.

² صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات؟، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2006 ص 33.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

⁴ عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007، ص 31.

⁵ Bela Belassa, the theory of economic integration, Richard Dirwin, home wood, Illinois, 1961 p03.

⁶ حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 08.

لكل منها عن الوصول بها إلى المستوى المرغوب فيه من الرفاهية الاقتصادية، ومن هذا المنظور تتحقق الطبيعة الاندماجية للتكامل، حيث أنه يتضمن دمج أجزاء اقتصادية قطرية متعددة لتكوين وحدة اقتصادية اقليمية¹.

الفرع الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي

يمكن للتكامل الاقتصادي أن يتخذ عدة مراحل أو أشكال تبعاً لما تتضمنه من أسس تكاملية، وتمثل هذه المراحل حسب بلاسا في:

أ- منطقة التجارة الحرة: وهي صيغة للاندماج الاقتصادي تعني إزالة كافة القيود على التجارة بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة من التكتل بسياساتها اتجاه بقية دول العالم بما يتناسب مع مصالحها الاقتصادية،² وتعرفها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) في المادة 24: "مجموعة من إقليمين أو أكثر من الأقاليم الجمركية التي تلغى فيها الرسوم الجمركية بالنسبة لكل التجارة تقريباً بين الأقاليم المكونة للمنطقة، وذلك فيما يتعلق بالسلع المنتجة في المنطقة"³، لكن أهم عقبة تواجه هذه المرحلة من التكامل الاقتصادي هي تحديد دولة المنشأ لبعض السلع، وما ترتبط بها من عمليات إعادة التصدير، وتكون العملية أكثر تعقيداً إذا كانت الدولة التي تدخل عن طريقها هذه السلعة تجري عليها بعض العمليات الانتاجية مما يصعب اجراءات تحديد منشأ هذه السلعة، ويترتب عليه انحراف التجارة داخل نطاق المنطقة الحرة، وكذلك انحراف في الانتاج والاستثمار.

ب- الاتحاد الجمركي: يتضمن الاتحاد الجمركي قيام الدول الأعضاء بإتمام إجراءات منطقة التجارة الحرة، يعني إزالة كافة القيود والحواجز على التجارة بين الدول الأعضاء، ليضاف إليها الالتزام بتعريف جمركية موحدة تطبق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء، ويساعد الاتحاد الجمركي على القضاء على مشكلة التحايل وإعادة التصدير للدول الأعضاء،⁴ أي الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة + تعريف موحدة اتجاه الدول غير الأعضاء.

ت- السوق المشتركة: وتتجاوز هذه المرحلة ما يحققه الاتحاد الجمركي من تماثل في معاملة انتقال السلع، إلى تحقيق حرية انتقال عناصر الانتاج بين الدول الأعضاء،⁵ وتبدأ مرحلة السوق المشتركة بترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية في ما يسمى بتكامل السياسات وتقليل التحكم والسيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد، ولذلك تعتبر مرحلة السوق المشتركة المرحلة الأكثر تقدماً من المراحل السابقة، حيث أصبحت توصف حديثاً بالتكامل العميق، كونها تؤدي إلى مضاعفة الاستثمار، وزيادة كفاءة استخدام عناصر الانتاج.

¹ - نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، رؤية اسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر 2006، ص 13.

² محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2000، ص 40.

³ أيمن عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 227.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 07.

⁵ محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ث- الاتحاد الاقتصادي (الوحدة الاقتصادية): هي عبارة عن سوق مشتركة يضاف إليها التنسيق بين السياسات المالية والنقدية بالخصوص، إلى جانب ذلك السياسات الإقليمية والتصنيعية والنقل وكافة السياسات الاقتصادية من أجل القضاء على التمييز في المعاملة الناتج عن الاختلاف في هذه السياسات.¹

ج- الاتحاد الاقتصادي التام: وهي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، إذ تتضمن بالإضافة للمراحل الأربع السابقة توحيد السياسات الاقتصادية وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة متداولة عبر بلدان المنطقة التكاملية، وجهاز إداري موحد لمراقبة وتنفيذ هذه السياسات يكون له سلطات اقتصادية كبيرة،² هو أعلى درجات التكامل الاقتصادي بين الدول، لا تفصله إلا خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية، ومن الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوروبي، والجدول التالي يوضح فحوى كل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي:

الجدول رقم (1-1): مراحل التكامل الاقتصادي وفق تصنيف بالاسا

الخصائص / صيغ التكامل	منطقة التجارة الحرة	الاتحاد الجمركي	السوق المشتركة	الاتحاد الاقتصادي	الاتحاد الاقتصادي التام
تحرير التجارة البينية	✓	✓	✓	✓	✓
توحيد الرسوم الخارجية	❖	✓	✓	✓	✓
حرية انتقال عناصر الإنتاج	❖	❖	✓	✓	✓
تنسيق السياسات الاقتصادية	❖	❖	❖	✓	✓
توحيد السياسات الاقتصادية	❖	❖	❖	❖	✓

المصدر: محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق مرجع سبق ذكره ص 40.

✓ خاصية متوفرة

❖ خاصية غير متوفرة

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي الاقليمي

لقد صيغت عدة نظريات من أجل تقديم تصور في التنظيم الدولي بهدف تحقيق السلم والتعاون الاقتصادي بين الدول والمجتمعات، وصولاً إلى التكامل الاقتصادي، وسوف يتم التطرق إليها في ما يلي:

الفرع الأول: المقاربة الفيدرالية (Federalist approach)

تعتبر من أقدم المناهج شيوعاً إلى غاية الحرب العالمية الثانية، وقد نشأت في إطار الفكر القانوني لدراسة شكل من أشكال الدول، وهو ما يعرف بالدولة الاتحادية، وبموجبه ينتقل التجمع الاقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية، بينما تتولى هذه الأخيرة

¹ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 41.

² حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2004، ص 09.

صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه،¹ إذ يشترط المنهج الفيدرالي ضرورة تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لأجهزة الاتحاد الجديدة، أي تطبيق توازن بين ما يترك للولايات من سلطات، وما تتولاه السلطات المركزية في توثيق العلاقات الاقتصادية بين الولايات، بما في ذلك إدارة النظام النقدي وتوجيه السياسات المالية والتجارية التي تكفل الربط بين الأسواق النقدية وإعادة التوزيع على نحو يزيل التفاوت بين مستويات النمو،² فالهدف الرئيسي في الفيدرالية هو ايجاد إطار سياسي على مستوى ما فوق الدولة يكون مركز الثقل في السلطة بالتنسيق مع الوحدات الأعضاء في الاتحاد، ويرى أصحاب هذا التيار أن إقامة المؤسسات الاتحادية هو أسلوب تحقيق التكامل بين الأطراف المختلفة، ولكن تبقى المشكلة التي لا يقدم هذا الاتجاه حلا لها هي : كيف تنشأ الإرادة السياسية الكفيلة ببقاء هذه المؤسسات الاتحادية، وكيف تستمر؟

الفرع الثاني: المقاربة التعاملية

يرى أصحاب هذه النظرية ضرورة تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها إلى دولة الاتحاد، وفضلوا اتباع منهج تعامل يقيم على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الدول المعنية دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، ومن رواد هذا المنهج التكامل المسمى كارل دويتش (k.DEUTSH) حيث يرى أن تزايد حجم التشابكات والمعاملات خلال فترة من الزمن يؤدي إلى نشأة شعور بالجماعية، أي تقارب في المصالح وتمائل في المعتقدات والقيم والسلوكيات والولاءات وتشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهم، يجعل التكتل خاتمة طبيعية لهذه الشبكة من العلاقات التي لا تكن بالضرورة كلها اقتصادية، غير أن المنادين بهذا المنهج لم يستطيعوا ترجيح العوامل الفاعلة في التكامل الاقليمي، كما أن المنهج يتفادى بناء هياكل مؤسسية إقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل مكتفيا بإقامة مؤسسات محدودة لإدارة شؤون المعاملات وتكثيفها.

الفرع الثالث: المقاربة الوظيفية الأصلية

يتفق أنصار هذا المنهج مع ما نادى به المنهج التعاملية من تكثيف المعاملات وتشابك المصالح مما يسهل ظهور أولى مراحل التكامل الاقتصادي الاقليمي، لكن يجب أن يصحب ذلك التنازل إلى مؤسسات إقليمية تنتقل إليها شينا فشيئا وظائف كانت تقوم بها حكومات الدول الأعضاء، وترتبط هذه المقاربة بإسهامات ديفيد ميثراني (DAVID METRANY)، الذي كان من أهم رواد المدرسة الوظيفية، والتي أملت في أن يتجه العالم إلى الاتحاد على دفعات، وتقوم فكرة ميثراني على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الفنية أو الوظيفية في عملية التكامل، ويؤكد على أن نجاح التعاون في أحد المجالات التقنية الخاصة، أو المجال الوظيفي سوف يؤدي بالتعاون إلى مدى

¹ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 46.

² محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 30.

أكبر في مجالات أخرى ذات العلاقة، بمعنى زيادة كثافة الارتباط وتخصه في أدق المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع التأكيد على البعد المؤسسي في رأي ديفيد ميثاني إلى كون النزعة الوطنية مجافية بطبيعتها للسلام مما يستدعي إقامة مؤسسات دولية تجرد الحكومات الوطنية من قدرتها على إثارة الحروب والفتن، نتيجة اعتقاد الجماهير أنها أقدر من هذه الحكومات على تحقيق رفاهيتها.

الفرع الرابع: المقاربة الوظيفية الجديدة

أهم منظريها أرنست هاس (ERNEST HAAS) وقد كان متأثراً بتطور التجربة التكاملية في إطار السوق الأوروبية المشتركة، ووظيفية هاس تركز على ثلاثة عناصر أساسية هي:¹

- مبدأ التعميم أو الانتشار الذي يعني أن التكامل في قطاع يؤدي إلى التكامل في قطاعات أخرى؛
- التيسير التدريجي من خلال الانتقال من المسائل التقنية الفنية إلى المسائل السياسية؛
- عنصر الولاء للتنظيم الدولي إقليمياً كان أو دولياً لإنشاء العملية التكاملية.

ويعتمد هاس في تحليله للتكامل والاندماج على نظرية الجماعة Theory Group التي بمقتضاها يعتقد أن بداية أي تجربة تكاملية يجب أن تقترن بموافقة ومساندة الجماعات والفئات الفاعلة في المجتمع، وهذه العملية لا تتطلب موافقة الأغلبية المطلقة في المجتمع ولا تتطلب تجانس الأهداف وهذه الجماعات يمكن أن تكون اقتصادية، سياسية، عمالية، وينتقل هاس بعد هذا إلى المؤسسات التكاملية الرئيسية التي يجب أن ينتقل إليها مركز القرار في مجموعة الدول المعنية بعملية التكامل ويعتقد هاس أن الوسيلة الرئيسية لتدعيم هذه المؤسسات تكمن في الجماعات الرئيسية ذات المصالح داخل منطقة التكامل، وهذا الدعم يمكن المؤسسات من وضع قوانين ومعايير تسيير وإدارة موحدة داخل قطاع معين، لكن تدعيم ومساندة جماعات المصالح يرتكز أساساً على حساب الفوائد التي يمكن أن يتحصل عليها هؤلاء من عملية التكامل، وهذه الجماعات مستعدة لتحويل ولائها إلى هذه المؤسسات الجديدة في حالة ما إذا تبين أن مسار التكامل سيعود عليها بفوائد لا يمكن تحقيقها في إطار آخر، وهنا يرى هاس بأنه من المتوقع أن تلعب جماعات المصالح الاقتصادية الدور القيادي لهذه العملية نظراً لأن التكامل يسمح لهم بإيجاد أسواق جديدة والحصول على موارد مالية جديدة والتوسع في مجال الاستثمارات... الخ، التي لا يمكن تحقيقها في إطار النشاط القطري الضيق، ولأن المحاولات الأولى للتكامل تكون في الحقل الاقتصادي لتنتشر فيما بعد لتشمل بقية الحقول الأخرى، فالوظيفية الجديدة تفترض وجود قوة دفع مستمرة في اتجاه العمل التكاملية أو ما يسمى بالتدفق الانتشاري Over-Spill، فالعملية التكاملية تبدأ بتحقيق التعاون في أحد الميادين أو القطاعات الفنية ويفترض أن يكون للنجاح المتحقق فيها قوة دفع تكفي لحث قطاعات أخرى على مزيد من التكامل بسبب التشابك بين مختلف القطاعات الفنية،²

¹ عبد الناصر جندلي، مقارنة مفاهيمية وتنظيرية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 03، مركز جيل للبحث العلمي،

لبنان، 2015 ص 19

² Dario Battistella, Théories des relations internationales, Presses de sciences PO, Paris 2003, p.348

مما يؤدي إلى إزالة الشكوك المتبادلة بين نخب دول التكامل، وهذا يعني أن الذين يحققون منافع من المنظمات فوق القومية في قطاع محدد يميلون بشكل ملحوظ إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى.

المطلب الثالث: محددات التكامل الاقتصادي الاقليمي (الدوافع مقومات نجاحه، المعوقات)

إن توجه مختلف دول العالم للانضمام إلى كتلتا اقتصادية يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين قد يتداخلان معاً، الأول هو تعظيم النفع أو المكاسب التي تعود على مختلف الأطراف، وثانها الحد من النزاعات والصراعات وما تسببه من خسائر تصيب الجميع، وفي ما يلي سوف نقوم بدراسات مختلف المحددات التي تتحكم في إنشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية.

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي الاقليمي

إن دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي الاقليمي تتمثل بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل أن تحقق مثل هذا التكامل،¹ وتتمثل أهم دوافع التكامل الاقتصادي وهي أقرب ما تكون أهدافه في:

أولاً: الدوافع الاقتصادية: تتمثل في :

✓ فتح الأسواق وتوسيع نطاقها: حيث أن إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء يؤدي إلى تصريف المنتجات من دولة ما إلى أسواق الدول الأعضاء الأخرى وذلك بسهولة تامة خاصة بعد أن كانت هذه الأسواق مغلقة أمامها بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية، وهو ما يؤدي إلى تزايد فرص زيادة الإنتاج، وتشغيل الطاقات المعطلة، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وزيادة التخصص وتقسيم العمل، بالإضافة إلى تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول التكامل وانخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

✓ تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة التفاوضية: حيث أن التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في السوق الدولي أكبر مما كان لكل منها منفردة قبل التكامل، مما يمكنها ككتلة اقتصادية واحدة من إملاء شروطها على الدول الأخرى بما يحقق مصلحتها الخاصة.

✓ تحقيق المزيد من الحماية والتحرر: يسهم التكامل الاقتصادي بتوفير درجة أكبر من الحماية للاقتصادات الوطنية، وخاصة في عصر الشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية الضخمة، وأمام هذه الأشكال الاقتصادية وما تمثله من قوة وتركز و قدرة على السيطرة، تجعل الدول منفردة وبالذات النامية منها غير

¹ فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 237.

قادرة على مواجهة، وبالتالي فتكتل مثل هذه الدول فيما بينها عن طريق تحقيق تكامل اقتصادي يسمح بتكوين حجوم اقتصادية قادرة على مواجهة والمنافسة في السوق الدولية.¹

✓ زيادة إمكانيات وحجم الاستثمار: يتيح التكامل الاقتصادي فرصاً أوسع لإقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الانتاج الكبير كاستجابة لاتساع السوق، كما يساهم أيضاً في التقليل من المخاطر لدى المستثمرين والمنتجين داخل منطقة التكامل، ومنه تراجع حالات التردد في الإقبال على إنشاء المشاريع الاستثمارية،² الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الدخل وبالتالي تزايد المدخرات التي تساعد على زيادة الاستثمارات.

✓ الاستفادة من مهارات اليد العاملة: عند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها، فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت سياسياً واقتصادياً.

✓ زيادة معدل النمو الاقتصادي: يؤدي إلغاء القيود على انتقال الأشخاص إلى تسهيل حركة العمالة، وانتقالها من الدول المصدرة لها إلى الدول المستوردة، وهو ما يزيد من معدلات التوظيف ويقلل من البطالة، كما أن التكامل يتيح فرصاً لزيادة الأرباح نظراً لتوسع الأسواق وزيادة الطلب، وهو ما يمثل حافزاً قوياً للاستثمار، ويرفع معدل النمو الاقتصادي.

✓ إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية: من الصعوبة على معظم الدول النامية إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية، اعتماداً على قدراتها المالية والمادية والبشرية الذاتية، لذلك فإن التكامل يمكن أن يتيح لها قدرات كبيرة في إقامة تلك القاعدة.

✓ تعظيم الرفاهية: حيث تتأثر الرفاهية الاقتصادية في وضع التكامل الاقتصادي من خلال ما يلي:³

- تغير حجم المنتجات النهائية: أي التغير في صافي الناتج القومي، وبالتالي التغير في الدخل القومي؛
- التغير في مدى التمييز بين السلع المنتجة محلياً وبين مثيلاتها من السلع الأجنبية في العالم الخارجي، حيث يزول التمييز بين السلع المنتجة داخل الإقليم، ويبقى التمييز قائماً ضد السلع الأجنبية خارج الإقليم، وهو ما يحسن الإنتاج والتبادل ويزيد في الرفاهية؛
- التغير في توزيع الدخل: وهو ناتج عن زيادة الدخل لدول التكامل، وإمكانية التعويض والمعونة بين الدول الأعضاء لتحقيق العدالة ومن ثم الرفاهية.

ثانياً: الدوافع السياسية: وتتمثل أهم الدوافع السياسية للتكامل في:

¹ فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص 242-243.

² محمد الحمصي، خطط التنمية العربية، واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1986 ص 92.

³ حسين عمر، مرجع سابق، ص 23-25.

- سيطرة الدول المتكاملة على ثرواتها ومواردها الطبيعية واستغلالها لصالحها ومنع السيطرة الأجنبية؛
 - تفادي الدول الدخول في حروب إقليمية مرتقبة الحدوث مستقبلا، كما يمكن أن تلجأ البلدان الضعيفة إلى التكامل الاقتصادي بغرض منع الخطر الخارجي، وهنا يعتبر التكامل وسيلة من وسائل الدفاع الخارجي؛
 - البحث عن السلام والرغبة في تحقيق الأمن الخارجي للدول المندرجة ضمن إطار التكامل؛
 - تقوية وتعزيز دفاع الدول المتكاملة كوحدة واحدة أمام التكتلات الإقليمية الأخرى.
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي تختلف من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، نظرا لاختلاف الظروف والمستويات في كل منهما حيث بالنسبة للدول الصناعية فيتمثل الهدف الأساسي في الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة وزيادة حجم التجارة الإقليمية للبلدان الأعضاء، وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات في كل دولة من الدول الأعضاء، هذا الاتساع الذي يسمح بالاستفادة مما يتحقق من وفرات الإنتاج الكبيرة ومزايا التخصص، وانعكاس ذلك على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في صناعات تلك الدول،¹ أما بالنسبة للدول النامية فإن أهدافها من التكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية تشمل تنمية صناعات جديدة، ولم تكن عوائد الكفاءة تمثل هدف هذه الدول نظرا لصغر هيكلها الصناعية وصغر حجم تدفق التجارة بينها.

الفرع الثاني: مقومات نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي

- يتوقف نجاح عملية التكامل الاقتصادي على مدى توفر الأدوات والسبل التي تؤمن استمرارية التكتل وتواصل وتطور العملية التكاملية مع مرور الزمن، وتتمثل أهم هذه المقومات في:
- الروابط التاريخية والتقارب الجغرافي: إن وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المجموعة والقرب الجغرافي والتشابه أو التقارب الحضاري، يمكن أن تولد خلفية مشتركة من شأنها تحقيق درجة من الاستعداد والتفاهم للعمل المشترك.²
 - التدرج وتنسيق السياسات الاقتصادية: يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا، بشكل يسمح للاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآليا، لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد، أما انسجام السياسات التجارية، النقدية والمالية فهي ضرورية لضمان استمرارية التكامل الاقتصادي الإقليمي، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات، إضافة لذلك يجب تنسيق

¹ أكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي - العولمة ... والتكتلات الإقليمية البديلة- الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي القاهرة، 2001، ص 53.

² صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 57.

سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية، ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء.¹

- توافر البنية الملائمة: يعتبر هذا العنصر أساسى لنجاح وفاعلية التكامل الاقتصادي، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة إذا افتقرت هذه الدول للبنية التحتية الملائمة من طرق ووسائل النقل البحري والجوي مما يؤدي إلى إعاقة حركة الانتقال، وإلى ضعف مدى الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة،² كما أن ضعف وسائل الاتصال بمختلف أنواعها يؤدي إلى الحد من القدرة على التعرف على الأسواق، لأن العلم المسبق بحالة السوق يشكل الأساس الذي تستند إليه حركة عناصر الإنتاج، وكذا السلع والخدمات، وهو ما يحد من فعالية التكامل الاقتصادي.

- التقارب في مستويات النمو: إذ يؤدي التباعد في مستويات النمو بين أطراف التكامل إلى آثار عكسية، وذلك من خلال توليد فرص للاستقطاب باتجاه الاقتصاديات الأقوى في التجمع التكاملي، على نحو ما يحدث في الدولة الواحدة إذا غاب دور المركزية في إعادة التوازن وتطوير المناطق الأقل نمواً.³

- اضطلاع مؤسسات فوق قطرية: يتطلب قيام التكامل وإنجاحه وجود أجهزة متخصصة، ومؤسسات تخول لها صلاحية اتخاذ القرارات الخاصة بالسوق الإقليمية وتنفيذها، دون إلزامها بالرجوع في كل مرة إلى الدول الأعضاء، غير أن هذا لا يعني اضمحلال السلطات القطرية أو خضوعها إلى سلطات أعلى منها، وتعتبر هذه الهيئات والمؤسسات فضاءاً للتشاور وفك الخلافات وتقريب وجهات النظر وممثلاً لهذا التجمع مع أطراف وهيئات نظيرة.⁴

- توفر الأيدي العاملة المدربة: من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة وضمن حرية انتقالها بين دول التكامل مما يتيح لها استغلال مواردها الانتاجية بطريقة فعالة وباستمرار، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

- تخصيص المشاريع الانتاجية على أساس إقليمي: كذلك نجد من المقومات اللازمة لإنجاح التكامل الإقليمي وتأمين مستقبله، تخصيص المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء على أساس إقليمي، حتى تتسم اقتصاديات تلك الدول بالتكامل لا التنافس والتنافر، وهو ما يرفع حجم المبادلات التجارية ويزيد من درجة الاعتماد بين الدول الأعضاء.

- اختيار مرحلة التكامل المناسبة: من الضروري اختيار شكل أو مرحلة التكامل الاقتصادي التي تتناسب وظروف هذه الدول والمشاكل التي تواجهها، إذ يعتبر ذلك من العوامل المساعدة على نجاح التكامل، ويلاحظ في كثير من

¹ عبد الرحمن رواج، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة 2013/2012 ص 22.

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 236.

³ محمد محمود الإمام " التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين"، مجلة المستقبل العربي، العدد 138 أوت 1990، ص 37.

⁴ سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي حتمية لمواجهة تحديات المنظمة العالمية للتجارة، دراسة مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2008/2009، ص 21.

التجارب التي لم يحالفها النجاح في التكامل أن الدول الأعضاء قد أخذها الطموح لتحقيق درجة عالية من التكامل بما لا يتناسب مع مراحل النمو التي تجتازها.¹

- وجود العجز والفائض: لابد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى التكتل الاقتصادي، العجز والفائض في اقتصاداتها مع التناسب والتناظر في سد هذا العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.

- توزيع مكاسب التكامل: من الشروط الصعبة التحقيق هي التحديد الدقيق لمكاسب التكامل وكذا توزيعها العادل على مختلف الأعضاء، ولكن الممكن هو إقامة سياسة مشتركة بهدف اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان الأكثر تقدما أو الأغنى على سحب عوامل الإنتاج والكفاءات، ملحقة بذلك ضررا بالبلدان المتأخرة، فينبغي اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية تعيق عملية الإنتاج، ويجب أن تفتقر الإجراءات الهيكلية أيضا بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة، فيمكن على سبيل المثال، أن يواجه بلد خسارة في العوائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من البلدان الأعضاء، والتي كان يستوردها فيما قبل من بلدان أجنبية، فتحرير التبادل يمكن أن يسفر على أثر سلبي على ميزان مدفوعات البلدان الفقيرة، التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولي.

- المقومات السياسية: وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية، والإدراك منذ البداية بضرورة الالتزام بوضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني بالإضافة إلى أهمية خلق مؤسسات الاندماج الاقليمي، التي تضطلع بمهام ضبط السياسات العامة والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات السياسية بين الدول، ومن أهم الترتيبات الإقليمية الواجبة في سياق توفير المناخ السياسي الملائم نجد:²

- تواجد هياكل متماثلة لصنع القرار؛
- التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس؛
- توافر المرونة والقدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية؛
- التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار، وتسوية المنازعات، ومعايير العمل؛
- العمل على زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة.

الفرع الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي الاقليمي

¹ - إبراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربات نظرية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1990 ص 224.

² سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 21.

يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي عملية مضمونة النتائج لكل الأطراف، فعلى الرغم من الامتيازات التي يوفرها فإنه في الكثير من الأحيان لا يعود بنفس العوائد على أطراف العملية التكاملية، وعادة تنتج هذه المشاكل نتيجة عدم تكافؤ أطراف العملية التكاملية وتتمثل أهم هذه المعوقات في:

أولاً: المعوقات السياسية: تتمثل في:

- غموض وضعف الإرادة السياسية: عادة ما يكون هذا السبب السياسي هو المفسر الرئيسي لتعطل أي مسيرة للتكامل الاقتصادي، خاصة إذا كان هذا الضعف في الإرادة السياسية يمارس بصفة سرية أي مستمد من تراخي بعض أطراف التكامل الاقتصادي في تنفيذ الاتفاقيات البيئية، أو عدم جدتها في دفع العملية التكاملية، رغم أن الممارسات والمساهمات الرسمية لتلك الأطراف توجي بأنها لا تعارض العملية التكاملية عن طريق الحضور الدائم في الاجتماعات الرسمية لمختلف هيئات الاتحاد وعلى أعلى المستويات وبشكل طبيعي في جميع المناسبات، لكنها تتهاون في تتبع مراحل تنفيذ آليات التكامل ميدانياً، من لحظة المصادقة إلى غاية وضعها موضع التنفيذ، حيث يمكن أن تكون الإرادة السياسية قوية في الالتزام بلوائح التكامل، في حين أن هناك قوى عكسية لا يروقها تقدم عملية التكامل، أي أن هناك أطرافاً في السلطة تبدي رفضاً ومقاومة لعملية التكامل، لدوافع تتعلق بمراكزهم ونفوذهم والسعي للمحافظة عليها بأي وسيلة، وقد تتحد هذه القوى مع أطراف أخرى في المستويات الدنيا للتنفيذ تستفيد هي الأخرى من التعطيل.

- العوامل السياسية الخارجية: قد تتحد مصالح أطراف أجنبية مع أطراف داخلية للاستفادة من الوضع القائم في بلد ما من البلدان الأعضاء، وبالتالي تعمل على تقوية أطرافاً في السلطة معروفة بنزعتها المعارضة للتكامل الاقتصادي سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

- الخوف من الذوبان وفقدان السيادة الوطنية: ويعتبر من العوائق الكبيرة للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي إلى التباطؤ والتردد السياسي في الالتزام بشروط التكامل، خاصة في المراحل المتقدمة منه، أين يكون الالتزام بقرارات السلطة فوق القومية يتطلب التنازل عن جزء كبير من السيادة القطرية.

- ضعف الحرية السياسية والممارسة الديمقراطية: وهو ما ينعكس على الشفافية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى تحكم أطراف محدودة في كامل قطاعات الدولة، وبالتالي يؤثر على قرارات السلطة السياسية في موقفها من التكامل، كما يؤدي ضعف الحريات السياسية في استبعاد دور القوى الاجتماعية في تدعيم مشروع التكامل ورهنه في يد المستفيدين من تعطيله.

ثانياً: العوائق الاقتصادية: وهي:

- مشكل التعريف الموحدة: إن الاختلاف في مستويات التعريفات الجمركية للدول الأعضاء قبل قيام التكامل قد تنتج عنه مشاكل عند وضع تعريف جمركية موحدة بين الدول الأعضاء ويرجع ذلك الأمر لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعضها قد لا تقبل أن تفرض عليها تعريف موحدة تقل أو تزيد عن التعريف التي تفرضها على وارداتها من السلع الأجنبية خوفاً من تعرض مصالحها التجارية للخطر.

- مشكلة الحماية الجمركية: تظهر هذه المشكلة نتيجة اختلاف ظروف وإمكانات المشاريع الإنتاجية، والتي أدت إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر، وفي ظل التكامل قد يصعب التخلي عن هذه الحماية خوفا من المنافسة، لكن هذا المشكل قد يظهر بحدّة في بداية مشروع التكامل لكن سرعان ما يتراجع وقد يزول في المدى الطويل، إذا تم رسم سياسات خاصة بدعم المشاريع الاستراتيجية وتأهيل القطاعات التي يمكن أن يظهر فيها هذا المشكل حتى لا يبقى مبررا لحمايته.¹
- عدم ملائمة آليات التكامل لظروف كل الأطراف: كل دولة من دول التكامل لها ظروف اقتصادية خاصة بها، وبالتالي يجب مراعاتها أثناء تنفيذ اتفاقيات التكامل، خاصة في الشق الذي يتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية، فمثلا توحيد نسب الضرائب قد يقلل من إيرادات بعض الدول الأعضاء، كما أن تثبيت سعر الصرف قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال إلى بعض الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر بين دول التجمع الاقتصادي فلا بد من إيجاد آلية تسمح بتوزيع المكاسب بما يتلاءم والوضع الاقتصادي لكل دولة من الدول الأعضاء.

المبحث الثاني: آثار التكامل الاقتصادي والمنهج الحديث

تتنوع الآثار التي يحدثها التكامل الاقتصادي الإقليمي على اقتصاديات المنطقة من آثار ساكنة إلى آثار ديناميكية، فبالنسبة للآثار الساكنة فقد تناولها التحليل النيوكلاسيكي الذي يعبر عن خلاصة فكر الجيل الأول من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكتلات الإقليمية، وأما بالنسبة للآثار الديناميكية فلقد حاول إبرازها أصحاب المناهج الجديدة، الذين فسروا الظاهرة بتفسيرات مختلفة عن تلك التي قدمها النيوكلاسيك.

المطلب الأول: آثار التكامل الاقتصادي الإقليمي

وتنقسم إلى آثار ساكنة وأخرى ديناميكية كما يلي:

الفرع الأول: التحليل النيوكلاسيكي والآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي الإقليمي

لقد كان فاينر (1950) أول من تكلم عن خلق التجارة وتحويل التجارة، بوصفهما من النتائج التي يسفر عنها قيام تكامل اقتصادي (الدراسة انصبت على مرحلة من مراحل التكامل وهي الاتحاد الجمركي)، فالأول يتعلق بالتجارة الجديدة التي تنشأ بين الدول الأعضاء، والثاني يتمحور حول تحويل التجارة من البلدان الأكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى البلدان الأقل كفاءة من الدول الأعضاء،² وسوف يتم تفصيل هذين المفهومين في ما يلي:

أ- خلق التجارة: تعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي، ويحدث خلق التجارة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير الفعال

¹ سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² Kabeer MUHAMMAD, Aycil YUCER, *Impact of Regional Trade agreements: Trade creation and Trade diversion in Western Hemisphere*, University Paris-Dauphine Leda "Mondialisation et development" website: <http://www.etsg.org/ETSG2009/papers/muhammad.pdf> le 10/11/2017.

(غير الكفو اقتصاديا)، وذلك قبل قيام اتفاقية تكامل اقتصادي، ولكن بعد قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من الشركات في دولة عضو في الاتفاقية، تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة، وهكذا نجد أن الانتاج المحلي غير الكفو اقتصاديا لدولة عضو قد توقف وتم استبداله بنفس الانتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا.¹

ونظرا لأن هذا الانتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام التكامل الاقتصادي، فإن الأجانب غير الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي لا يفقدون شيئا من صادراتهم، والمثال التالي يوضح حالة خلق التجارة:

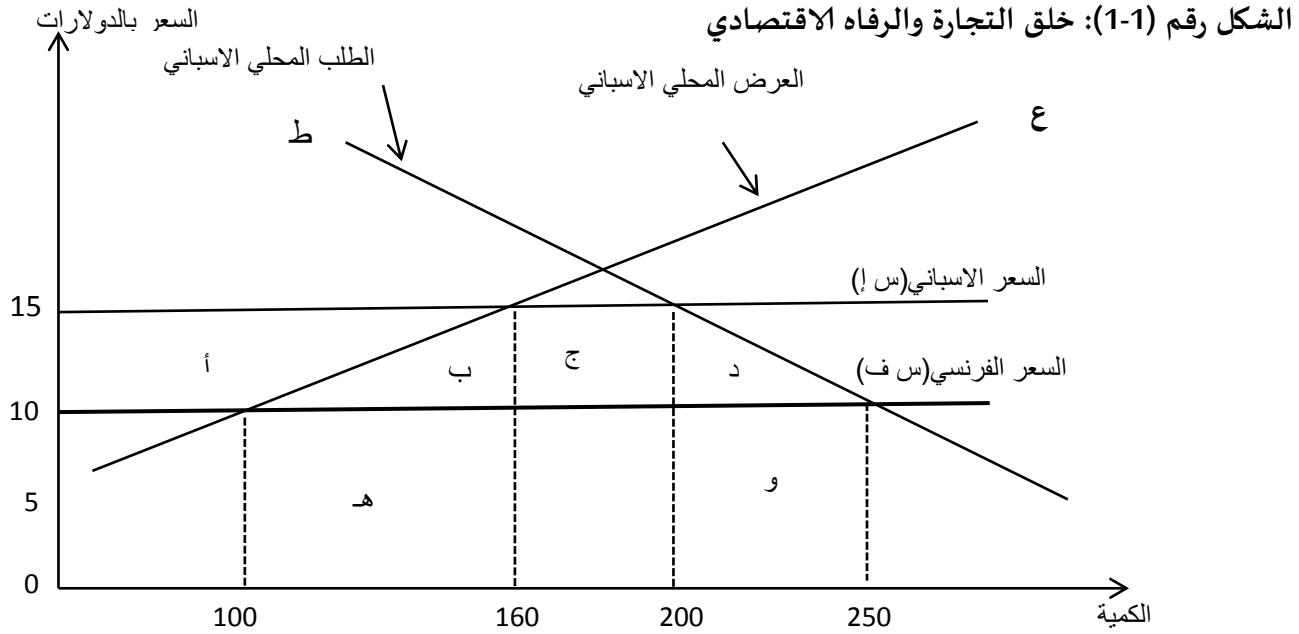
الجدول رقم(1-2): مثال عددي عن خلق التجارة (السوق الاسباني للسيارات بالدولار الأمريكي)

الأسعار	A	B	C
سعر التصنيع	9000	8000	10000
الضريبة	0	3000	3000
سعر الجملة	9000	11000	13000

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول والذي نفترض أنه توجد ثلاث دول A، B، C بحيث الدولة A هي الدولة المحلية تقوم بإنتاج سلعة معينة ولتكن انتاج السيارات، كما تستوردها من شركائها B، وC. ولتكن واردات الدولة A من الدول الأخرى تخضع إلى قيود غير تمييزية، والجدول أعلاه يوضح سعر التصنيع في كل بلد وحجم الضريبة على استيراد السيارات من البلدان الأخرى، حيث يتضح أن المستهلك في الدولة A يقوم بشراء السيارة المحلية الصنع بالرغم من أن الانتاج في الدولة B للسيارات أكثر كفاءة وإنتاجية من الصناعة في A، وهذا ما يظهره سعر التصنيع للسيارة الواحدة حيث يقل في B عنه في A بـ 1000 دولار، وعندما تفرض ضريبة نوعية على استيراد السيارات بمقدار 3000 دولار يصبح سعر السيارة المنتجة في الدولة B هو 11000 دولار و في الدولة C هو 13000 دولار وهذا الوضع قبل قيام التكامل الاقتصادي، ولكن إذا انضمت الدولتان A وB إلى التكامل الاقتصادي فإن الضرائب التي تفرضها الدولة A على واردات السيارات من الدولة B تلغى، وبالتالي يقوم المستهلك في الدولة A باستبدال السيارة المحلية التي تكلفه 9000 دولار بالسيارة من الدولة B التي تكلفه 8000 دولار فقط، في هذه الحالة يتم إيقاف صناعة السيارات في الدولة A لأنها أقل كفاءة من صناعة السيارات في B، ويتم تحويل الموارد الاقتصادية التي كانت مستخدمة في هذه الصناعة إلى استثمارات في مجال آخر، وهذا ما يزيد في الكفاءة الاقتصادية لكلا الدولتين العضوين في التكامل الاقتصادي، ونلاحظ أنه هناك خلق للتجارة بين الدولتان A وB أما الدولة C غير العضو في التكامل لم تكن متواجدة في سوق السيارات بسبب ارتفاع أسعارها لم تفقد ولم يتحول أي جزء من مبيعاتها من السيارات إلى أي دولة من الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2015، ص 390



Source : Hrvoje Jošić, Mislav Jošić, *STATIC AND DYNAMIC CUSTOMS EFFECT OF UNION CREATION*, <https://bib.irb.hr/.../626074>. P 06

ولتوضيح أثر خلق التجارة بيانياً يمثل منحنى الطلب بالمستقيم (ط) في دولة اسبانيا على السلعة X في السوق الاسباني، ويمثل المستقيم (ع) منحنى عرض المنتجين المحليين للسلعة X في السوق الاسباني، ونفترض عدم وجود تكاليف نقل، وأن تكاليف انتاج السلعة X ثابتة في جميع الأسواق، وأن اسبانيا تستورد هذه السلعة من فرنسا بالإضافة إلى أنها تنتجها محلياً قبل تشكيل الاتحاد الجمركي، وإذا افترضنا أن اسبانيا دولة صغيرة ومتلقية لسعر السلعة X البالغ 10 دولارات للوحدة في الأسواق العالمية، وأن اسبانيا تستورد هذه السلعة من فرنسا وتضيف عليها ضريبة t قيمتها 50% من قيمة السلعة، أي أن سعر الوحدة المستوردة في السوق الاسباني تساوي السعر في السوق الفرنسي أي تساوي $10 * (t + 1)$ ، ومن أجل تبسيط التحليل نفترض أن منحنى عرض السلعة X بالنسبة إلى فرنسا التي تدخل في اتحاد جمركي مع اسبانيا هو عرض تام المرنة ممثل على شكل خط أفقي (س ف)، وعند إضافة التعريف الجمركية التي تفرضها اسبانيا على استيراد السلعة من فرنسا نحصل على سعر السلعة والممثل بالخط الأفقي (س أ).

قبل تشكيل الاتحاد الجمركي يستهلك الإسبان 200 وحدة من السلعة X ينتج منها 160 وحدة محلياً أما الفرق 160-200 فيتم استيراده من فرنسا، وفي حالة دخول الدولتين في اتحاد جمركي يصبح سعر السلعة هو السعر الفرنسي والممثل في الشكل بالمستقيم (ع أ) ويساوي 10 دولار (الغاء التعريف الجمركية)، وبما أن السعر انخفض يزداد الاستهلاك من السلعة لدى الإسبان إلى 250 وحدة سلعية، منها 100 وحدة فقط انتاج محلي، أي أن الكمية المستوردة من فرنسا ارتفعت من 40 إلى 150 وحدة.

إن هذا الاتحاد الجمركي وحسب مفهوم فاينر يخلق التجارة بين البلدين العضوين فرنسا واسبانيا وذلك بسبب انتقال انتاج 60 وحدة سلعية من الانتاج المحلي في اسبانيا إلى الانتاج الأقل كلفة في فرنسا، بالإضافة إلى

ذلك يجعل المستهلكين الإسبانين يستهلكون كميات أكبر من السلعة X، أما نتائج الرفاه الاقتصادي على إسبانيا فهي ايجابية حيث يحصل المستهلكون على زيادة إضافية في فائض الاستهلاك تساوي مساحة الأشكال (أ + ب + ج + د)، ويمثل الشكل أ تحويل الموارد الاقتصادية من صالح المنتجين إلى صالح المستهلكين عند الغاء التعريف الجمركية (نقص في فائض المنتج يؤدي إلى الزيادة في فائض المستهلك)، أما الشكل ج فإنه كان يمثل إيراد الدولة من الضرائب سابقا، والآن لا يوجد إيراد من الضريبة وأصبح الشكل ج يمثل جزءا من فائض المستهلك، وعليه فإن الكسب الصافي في الرفاه الاقتصادي يتمثل في مساحة الشكلين ب + د، أما مساحة المثلث ب فإنها تساوي $150 = 5 * 60 * 0.5$ ، بينما مساحة المثلث د تساوي $125 = 5 * 50 * 0.5$ ، وبناء على هذا فإن إسبانيا زادت من رفاهها الاقتصادي ب $150 + 125 = 275$ دولارا.

أما المثلث ب فيعبر عن توفير إسبانيا في التكاليف الحقيقية على الانتاج المحلي عالي التكلفة والذي حل محله الانتاج المستورد الأقل كلفة، وهذا ما يعبر عنه فينر VINER بنتيجة الانتاج، والذي يتحقق كنتيجة دخول إسبانيا وفرنسا في الاتحاد الجمركي مما يؤدي إلى خلق التجارة، إذن فالكمية $160 - 100 = 60$ وحدة من السلعة X كانت تكلفتها الكلية قبل الغاء الضريبة تعادل مساحة الشكلين (ب + هـ)، ولكن هذه الكمية تستورد من ألمانيا بعد الغاء الضريبة بتكلفة كلية مساوية لمساحة الشكل (هـ) وهذا ما يوضح أنه يوجد كسب صاف لإسبانيا يساوي مساحة المثلث (ب)، وبنفس الطريقة يعبر المثلث (د) عن كسب صاف في فائض المستهلك، وهذا ما يسمى بنتيجة الاستهلاك الذي يخلقه الاتحاد الجمركي، ويعتبر جيمس ميد **Jeams Meade** أن هذا الكسب يختلف عن الكسب من الانتاج لأنه ناتج عن توسيع التجارة، وهو يمثل زيادة صافية في استهلاك الدولة (إسبانيا)، الذي يشبع من مستوردات السلعة X من فرنسا.¹

ب- تحويل التجارة: وهي الحالة التي تؤدي إلى التحول في الانتاج من مصادر انتاجية أكثر كفاءة - منخفضة التكلفة- إلى مصادر انتاجية أقل تكلفة،² ويمثل الجانب السلبي وغير المرغوب فيه لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية لدولة عضو في اتفاقية التكامل الاقتصادي، ويحدث أثر التحويل التجاري في حالة دولة عضو في اتفاقية التكامل الاقتصادي كانت تستورد سلعة معينة من دولة لم تنظم إلى اتفاقية التكامل الاقتصادي، وبعد قيام الاتحاد وتخفيض الضرائب تصبح الدول الأعضاء في الاتحاد متفوقة على الدول غير الأعضاء، وهذا يؤدي إلى تغير أنماط التجارة، حيث أن الدولة غير العضو تفقد مبيعاتها لصالح منتجين من الدول الأعضاء في التكامل أقل كفاءة منها، أي أن التجارة تتحول من البلد ذو التكلفة المنخفضة إلى البلد ذو التكلفة العالية، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية العالمية.³ ويمكن توضيح أثر تحويل التجارة من الجدول التالي:

¹ عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 394-396.

² محمد محمود الامام، مرجع سبق ذكره، ص 62.

³ عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 390-391.

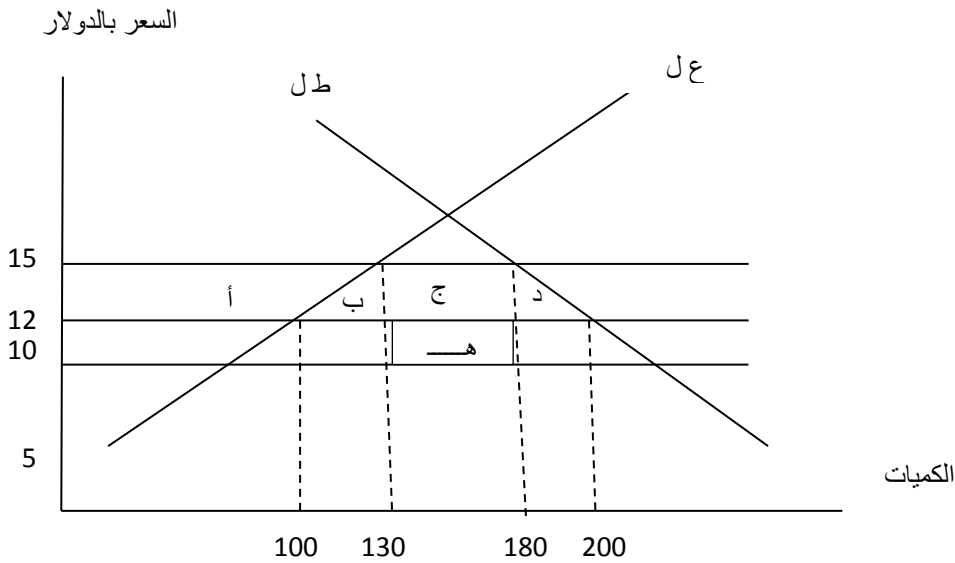
الجدول رقم (3-1): مثال عددي عن تحويل التجارة (السوق الاسباني للسيارات بالدولار الأمريكي)

الأسعار	A	B	C
سعر التصنيع	13000	10000	9000
الضريبة	0	3000	3000
سعر الجملة	13000	13000	12000

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من الجدول أن المستهلك في الدولة A يقوم بشراء السيارة من الدولة C لأن سعرها أقل، ولكن بعد قيام الاتحاد الجمركي بين الدولتين A و B وبالتالي إلغاء الضريبة بينهما تصبح سعر السيارة B في سوق الدولة A هو 10000 دولار وهو أقل سعر وبالتالي فإن الدولة C تفقد أسواقها في الدولة A لصالح الدولة B رغم أنها أكثر كفاءة منها في تصنيع السيارات وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية العالمية. ويمكن توضيح أثر تحويل التجارة بيانياً كما يلي:

الشكل رقم (2-1): تحويل التجارة في اطار الاتحاد الجمركي



المصدر: عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 396.

لتوضيح أثر تحويل التجارة بيانياً نفترض أننا نقوم بتحليل الوضع التجاري في ثلاث دول هي اسبانيا الدولة المحلية، فرنسا وهي الشريك التجاري المحتمل دخوله مع اسبانيا في اتحاد جمركي، وكندا أو بقية العالم وتبقى خارج الاتحاد الجمركي، ويفترض انتاج سلعة X في كل دولة من هذه الدول الثلاث، فإذا كان سعر التصنيع للوحدة من سلعة X في كندا 10 دولارات، وفي فرنسا يساوي 12 دولاراً، أما اسبانيا فإن تكلفة الانتاج فيها مرتفعة جداً ولذلك فإنها تلجأ إلى استيراد هذه السلعة من الخارج، وتفرض ضريبة 50% من قيمة السلعة، وتقوم اسبانيا باستيراد السلعة من كندا لأن السعر الكندي أرخص الأسعار حيث يبلغ بعد فرض الضريبة 15 دولاراً أما السعر الفرنسي بعد فرض الضريبة هو 18 دولاراً، فعندما تصبح اسبانيا وفرنسا عضوين في اتحاد جمركي حيث يتم إلغاء الرسوم

الجمركية بينهما يصبح بذلك سعر استيراد الوحدة من السلعة X من فرنسا هو 12 دولارا فقط، وتبقى سعر استيراد السلعة من كندا هو 15 دولارا، وعليه فإنه يحدث تحويل في تجارة السلعة X من كندا إلى فرنسا، علما أن كندا أكثر كفاءة وأقل تكلفة في إنتاج هذه السلعة، وبذلك تصبح كندا غير قادرة على التنافس في السوق الإسباني بسبب المعاملة التفضيلية الممنوحة لفرنسا، أي أن إسبانيا حولت تجارتها في السلعة X من كندا إلى فرنسا، وهذا يقود إلى خفض الأسعار في إسبانيا من 15 دولارا إلى 12 دولارا للوحدة مما يؤدي إلى كسب في الرفاه الاقتصادي يعادل مساحة المثلثين (ب + د). لكن هذا الكسب لا يمثل النتيجة الاجمالية لأن الحكومة الإسبانية تفقد الدخل الناتج عن الضريبة التي تم الغاؤها والذي يساوي الفرق بين أقل الأسعار لكلفة (10 دولارات في كندا) وسعر التكلفة المحلية في السوق الإسبانية (15 دولارا للوحدة) مضروبا في عدد الوحدات المستوردة، وعليه فإن الدخل السابق يساوي مساحة المستطيلين (ج + هـ)، فالمستطيل ج يمثل الجزء من الدخل الحكومي الذي تم التنازل عنه بعد الدخول في الاتحاد الجمركي وتم تحويله إلى المستهلكين الإسبان من خلال خفض الأسعار المحلية من 15 إلى 12 دولارا، أما المستطيل هـ فإنه يمثل الفرق بين تكلفة الوحدة في الدولة غير العضو (10 دولار في كندا) وتكلفة الوحدة في الدولة العضو (12 دولار في فرنسا) مضروبا في عدد الوحدات المستوردة وهو ما يمثل تكلفة التحويل، وفي هذه الحالة فإن النتيجة الصافية للتكامل الاقتصادي بين فرنسا وإسبانيا يعتمد على مجموع (ب + د + هـ)، وأنه ليس مؤكدا أن يكون مجموع (ب + د) أكبر من القيمة التي يمثلها الشكل هـ، وحسب Viner فإن مساحة الشكل هـ تمثل الفرق بين سعر التكلفة لوحدة السلعة X في فرنسا وكندا وتساوي 2 دولارا مضروبا في عدد الوحدات التي تم تحويل استيرادها من كندا إلى فرنسا وهي تساوي 180-130=50، وبالتالي فقيمة التحويل هي $2 \times 50 = 100$ دولار، وهي الممثلة بالمساحة هـ، أما مساحة المثلث د فإنها تمثل الكسب المتبقي من فائض المستهلك الناتج عن انخفاض أسعار السلعة للمستهلك في الأسواق الإسبانية ومساحته تساوي $\frac{1}{2} \times (180-200) \times 3 = 30$ دولارا، أما مساحة المثلث ب هي القيمة التي يتم تحويلها من فائض المنتج إلى فائض المستهلك نتيجة لانخفاض الأسعار من 15 إلى 12 دولارا للوحدة وتساوي $\frac{1}{2} \times 30 \times 30 = 45$ دولارا. وعليه فإن النتيجة الصافية للتكامل الاقتصادي بين إسبانيا وفرنسا تظهر خسارة مقدارها 25 دولارا، أي أن (ب + د - هـ) = (100 - 30 + 45) = 25 .

وإذا كان الاتحاد الجمركي يؤدي إلى تحويل التجارة وليس خلقها فإنه من المؤكد أن يحدث نقص في الرفاه الاقتصادي، وإذا كان العكس أي أن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى خلق التجارة وليس تحويلها فهذا يؤدي إلى زيادة الرفاه الاقتصادي، ويمكن جعل الفكرة أكثر شمولا يعني إذا كانت هناك اتفاقية تجارية تفضيلية، أي تخفيض التعريفات الجمركية على سلة من الواردات من بلد شريك معين سوف يؤدي إلى خلق التجارة في البعض منها وإلى تحويل التجارة¹، وعليه فإن النتيجة الصافية لهذين الأثرين (أثر خلق التجارة، وتحويل التجارة) تستند إلى النقطتين التاليتين:²

¹ Pravin Krishna, *Trade Blocs: Economics and Politics*, Cambridge University Press, New York 2005, p18.

² عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 398-399.

- مرونة العرض والطلب السعرية: كلما زادت مرونة كل من منحى العرض والطلب، فإن الانخفاض في الانتاج المحلي الناتج عن انخفاض السعر سيكون أكبر، وأن الاستهلاك سيكون أكبر أيضا وهذا يؤدي إلى زيادة الاستيراد بمقدار أكبر، وبالتالي زيادة مرونة المنحنيات ستؤدي إلى زيادة حجم مساحة المثلثين (ب + د).
- إذا كان سعر السلعة X في الدولة المحلية (اسبانيا) يختلف كثيرا عن سعرها في الدولة العضو والشريك التجاري فرنسا، ولكن في نفس الوقت كان سعر السلعة ص في المانيا قريبا من سعرها في الدولة غير العضو والأكثر كفاءة في انتاجها، فإن الأثر السليبي لتحويل التجارة سيكون صغيرا.
- إن هذه الطريقة في تقدير المكاسب والخسائر عند قيام اتحاد جمركي والتي قوامها ضرب مقدار التجارة التي جرى خلقها أو تحويلها في الفوارق في تكاليف الوحدة السلعية لا تطبق إلا إذا فرضنا مرونة لا نهائية في العرض مع ثبات النفقات.

الفرع الثاني: الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي الاقليمي

- إن إنشاء أي ترتيب إقليمي يتم على نحو تدريجي بما يسمح بتكيف الاقتصاديات الأعضاء للتغيرات الناجمة، والتي تمثل الآثار الديناميكية للتكتل الإقليمي، هذه الآثار قد تؤدي إلى تغيرات كبيرة في الهياكل الانتاجية لمختلف الدول في الأجل الطويل، وتتمثل الآثار الديناميكية في ما يلي:
- وفورات الحجم الاقتصادية: تعمل الترتيبات الإقليمية على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر، فكبر حجم السوق يمكن المنشآت العاملة بأقل من طاقتها على الاستفادة من تحرير التجارة ويتيح لها أن تستفيد من وفورات الحجم، ويفسر ذلك بأن السوق المحلي عادة ما يحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم وكفاية اقتصادية¹، وعليه فإن الاتحاد الجمركي بتوسيعه نطاق السوق يفتح الباب واسعا أمام تحقيق وفورات الحجم، وتشير الحقائق الاقتصادية أن هناك ارتباطا وثيقا بين اتساع السوق وارتفاع الانتاجية، ولذلك فإن الدول النامية التي تشكو عادة من صغر أسواقها ومحدودية أسواقها التصديرية تسعى إلى التكامل للاستفادة من هذا الأثر، كما أن الدول المتقدمة تعمل على توسيع النطاق بإحداث اندماجات عبر الحدود وما يترتب عن ذلك من تجميع حيازاتها من المعرفة الفنية، والتخصص في مستلزمات انتاج يجري تبادلها، وتسهيل النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء.
- تعزيز المنافسة: يؤدي اتساع السوق إلى تشجيع المنافسة بين شركات الدول الأعضاء من خلال الغاء القيود التجارية، وخلق بيئة تنافسية تؤدي إلى خفض مستوى القوى الاحتكارية التي كانت متواجدة قبل قيام التكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والادارية لشركات الدول الأعضاء، من خلال سعيها الدائم لتوسيع طاقتها الانتاجية وخفض تكلفة انتاجها والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة.

¹ كامل بكري، التكامل الاقتصادي: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية 1984، ص 38-43.

- تحفيز وجذب الاستثمارات: إن للترتيبات الإقليمية دور في تشجيع الاستثمارات في صناعات التصدير في الدول الأعضاء من خلال إزالتها للقلق والمخاطر المرتبطة بالحدود، كما أنه في وجود سوق متكاملة لرأس المال يسهل انتقال الأموال بين الدول الأعضاء مما يؤثر على حجم وتوزيع الاستثمارات،¹ ضف إلى ذلك فإن الاستثمار الأجنبي يجد فرصة للنفاذ إلى السوق التي يتيحها التكامل من خلال التوطن في أحد البلدان الأعضاء، خاصة إذا كان يخشى أن يؤدي الاتحاد الجمركي إلى صعوبة النفاذ إليه من خلال التجارة، ولكن يلاحظ أنه إذا تفاوتت عوامل جذب الاستثمار الأجنبي فسيميل إلى التركيز في الأعضاء الأكثر تقدماً من بين أعضاء التكامل الاقتصادي، وقد كان هذا العامل أحد أكبر المشاكل التي تعيق عملية التكامل في البلدان النامية.²
- وبجانب هذه الآثار الديناميكية هناك اعتبارات أخرى تضاف إلى المكاسب التي يحققها الاتحاد الجمركي هي:³
- تقليل الأعباء الإدارية الناجمة عن مراقبة نقاط الحدود التي تعبر منها السلع، ويفوق هذا الأثر ما يتحقق في إطار منطقة تجارة حرة، التي قد تزيد من التكاليف لما يستجد من جهود تلزم للتأكد من منشأ السلع.
- يؤدي كبر الحجم الاقتصادي لإقليم الاتحاد الجمركي إلى تحسين شروط التبادل التجاري له إزاء باقي العالم، بالمقارنة بشروط التبادل السائدة في الدول الأعضاء منفردة، بالإضافة لاكتساب التكتل قوة تفاوضية في المفاوضات التجارية.

المطلب الثاني: الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

شهد العالم مؤخراً نشاطاً واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات والتي تسمى بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة،⁴ حيث أن أكثر من 90% من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ينتمون إلى ترتيب تجاري إقليمي واحد على الأقل،⁵ وتتميز هذه التجمعات في صيغتها الجديدة أنها لا تخضع لشروط التكتلات الاقتصادية التقليدية، أي تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي لا تنتمي إلى إقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة، كما أنها تختلف في مستويات التنمية الاقتصادية، وهذا يعود للتحويلات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من التقدم والتطور

¹ محمد هشام خواجكية، مرجع سبق ذكره، ص 102.

² عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 90.

³ محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 91.

⁴ أسامة المجذوب، "العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 49.

⁵ Shaun Breslin, Christopher W. Hughes, Nicola Phillips, *New Regionalisms in the Global Political Economy*, centre for the study of globalisation and regionalization London 2002, p82.

التكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية، لذا اتخذ التكامل الاقتصادي بعدا قاريا وهو ما يجعل ارتباط الدول في أكثر من إقليم لا تربطها عوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي.¹

وتجدر الإشارة هنا أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية باعتباره أمرا مستجدا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة التي قامت أساسا على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين، ولقد خرجت نزعة الإقليمية من رحم هذا التقسيم وتزامنه مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت مختلف دول العالم النامي، وبداية تنامي النزعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى انتمايات قومية إقليمية، رأت الدول النامية فيها سبيلا فعالا لتحقيق مصالحها الذاتية.

ولقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية و قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك (NAFTA)، كنتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق الجات، إلى أن ظهرت الموجة الثانية من الإقليمية والتي أطلق عليها الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي، ويستند هذا المفهوم إلى نموذجين:²

- النموذج الأول: هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، و بدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، و لهذا النموذج مستويات متعددة أداها هي المناطق التجارية الحرة و أعلاها الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي.
- النموذج الثاني: فهو قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل، ومثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا و القوة المالية في سنغافورة والعمالة والموارد في أرخبيل ريو باندونيسيا، وبعبارة أخرى فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة حيث أنه يهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية، والنظام العالمي من ناحية أخرى، و بالتالي فإن الإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الستينيات بغلبة الطابع الاقتصادي.

و يذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض، وتنشأ الإقليمية الجديدة حسب محمد محمود الامام من خلال تمحور مجموعة من البلدان النامية حول إحدى دول المركز، فيما يعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول المركز الاستعماري، لكن على نحو طوعي لا قسري، وهي تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية.³

¹ عبد الوهاب رميدي ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² محمد لحسن علاوي، الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07 ، 2010، ص108-109.

³ محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

- وفي ما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والبديلة للتكامل الإقليمي بالاعتماد على مجموعة من الخصائص مثل النطاق الجغرافي والخصائص الإقليمية والاجتماعية:¹
- النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا، لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين.
 - الخصائص الإقليمية: يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي، لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.
 - الخصائص الاجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الواجهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة، وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباينة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.
 - الدوافع السياسية: إن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.
 - تحرير التجارة: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.
 - عدم اشتراط المعاملة بالمثل: حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل بتعويض الدول الأقل تقدما.
 - نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.

¹ عبد الناصر طلب نزال، "الزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص ص 16-18، نقلا عن دراسة مقدمة إلى مؤتمر السكان والهجرة في منطقة المتوسط، الذي عقده المجلس الأوروبي في مايوركا الأسبانية، 15-17/10/1996.

- تحرير عناصر الإنتاج: نركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل، ففي حين نجد الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجياً مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي، وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية وهي السوق المشتركة ويستكمل عند الاتحاد، ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى الأعضاء الأقل تقدماً، بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدماً.
 - تنسيق السياسات: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزناً أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدماً.
 - المرحلة النهائية: إن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية هي الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة على مرحلة وحيدة هي تحرير التجارة وحركة رأس المال.
 - النظام الاقتصادي: تعتمد الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة فإنها تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار المباشر.
 - الدعوى والتوجيه: نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، أما في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات.
- ويمكن تلخيص الاختلاف بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة للتكامل الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-4): مقارنة بين الصيغتين التقليدية والبديلة للتكامل الاقتصادي

الخصائص	المنهج التقليدي	المنهج البديل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورتين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية الثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات، وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز، مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية. بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة يستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي، مع توسيع صلاحيات سلطة فوق الوطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضى لوحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على الاستثمار	الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	قطاع الأعمال وعابرات القوميات

المصدر: محمد محمود الإمام، "التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 51.

ويتضح مما تقدم أن الإقليمية الجديدة كبديل للمنهج التقليدي يختلف عنه في معظم الخصائص، ويلاحظ أن هدف أحداث تكامل تام قد أخلى السبيل أمام هدف تحرير التبادل التجاري، وهو تحرير يتم مع دول متقدمة وهو ما يعتبر تقنيا اندماج فعلي فرضته الرأسمالية العالمية، كما أنه يتفق في جوانب عديدة مع النظام الذي أرسنه اتفاقيات مراكش للمنظمة العالمية للتجارة، وفي مقدمتها تحرير انتقال رأس المال وهو ما يخلق فرص جديدة أمام أصحاب رأس المال في الدول المتقدمة.

والجدير بالذكر أن التجمعات الإقليمية القائمة على الأسس التقليدية بين الدول النامية تأثرت بالتوجهات الجديدة التي تتبناها هذه الإقليمية، يساهم في ذلك ما يتعرض له الكثير من الدول الأعضاء من ضغوط لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تؤكد على اتباع القواعد العامة التي تفرضها منظمة التجارة العالمية بشأن تحرير التجارة في السلع والخدمات وانتقال رأس المال، ولذلك فإن التجمعات التي تضم دولا نامية فقط بدأت تعيد تنظيم أسسها وفقا لهذه القواعد، وهو ما دفع كثيرا منها إلى تجاوز الترتيبات التعاونية التي كانت سائدة فيها إلى إقامة مناطق تجارة حرة،¹ وتأخذ الترتيبات الإقليمية في صيغتها الجديدة والتي تستمد محتوياتها من محتوى التنظير

¹ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الكلاسيكي لمراحل وأشكال التكامل محاولة تكييفه مع أداء النظام التجاري العالمي الجديد حيث تمثل 84% من إجمالي الاتفاقيات الإقليمية هي عبارة عن اتفاقيات تجارة حرة، أما الاتفاقيات ذات المجال المحدود و اتفاقيات الاتحادات الجمركية التي تتبنى سياسة تجارية خارجية موحدة فهي لا تتجاوز 08% من الاتفاقيات الإقليمية، أما الشكل أو الصفة الثالثة فهي تمثل الأسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية وهي صيغ ذات تكامل أعمق أي يتم تحرير حركة عوامل الإنتاج، وتنسيق أعلى للسياسات الاقتصادية المشتركة (السياسية، المالية الإنتاجية، الضريبية، النقدية...) في افتراض طبعاً أن عمليات التحرير والتنسيق التجاري بين الأعضاء في ختامها.¹

المطلب الثالث: دوافع الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة وعوامل نجاحها

تعتبر التكتلات الاقتصادية في صيغتها الجديدة الوسيلة للاستفادة من الآثار الايجابية للعولمة في تحرير التجارة وذلك من خلال ما توفره هذه التكتلات من مزايا تفضيلية متبادلة بين الدول الأعضاء والتي من الصعوبة الحصول عليها في إطار التبادل التجاري الدولي.

الفرع الأول: دوافع الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة

أ- الدوافع الاقتصادية المحلية: تتمثل في:

- تعزيز السياسات الوطنية لزيادة القدرة التنافسية على مستوى التجارة الدولية؛
- اعتبار الاستثمار القوة الدافعة للتجارة وتنميتها وتوسيعها، وتطوير القدرات والامكانيات لإيجاد البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر؛
- تبني استراتيجيات تصديرية لفتح أسواق جديدة؛
- زيادة امكانيات مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية؛
- استغلال المزايا النسبية للدول بشكل متكامل وتعويض أوجه القصور في إطار اقليمي، الأمر الذي يكسب دول الاقليم قوة إضافية سواء في إطار تفاوضي على الصعيد الدولي أو من منظور العملية التجارية المباشرة القدرة على التأثير في توجهات السوق العالمي؛
- إنشاء علاقات تكاملية بمستويات تحرير مختلفة مع دول أخرى خارج إطار التكتل، ولا تقتصر فقط على أعضائه، كما أنها لا تقتصر فقط على التجارة، بل تمتد أيضاً إلى الاستثمار الذي يحتل أولوية في العديد من التكتلات الكبرى؛²
- الرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية؛
- الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية؛

¹ علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص113،114.

² أسامة المجذوب، مرجع سابق ذكره، ص 195.

- قد يكون للأعضاء تقدير خاص للأهداف غير الاقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية والتحكم في تدفقات الهجرة.

ب- الدوافع الاقتصادية الدولية: تتمثل في:

- أثر التطور التقني والتكنولوجي: إن التقدم التكنولوجي الذي حدث في القرن العشرين في الكم والنوع كان عاملا مهما لقدورته على التأثير في تحريك الاقتصاد العالمي بكل أبعاده على صعيد الانتاج، أو التجارة أو التوزيع أو الاستهلاك، وقد أحدثت السرعة المتجددة للثورة التقنية تغييرا جذريا في التركيب العضوي لرأس المال بالاستخدام المكثف للمعرفة العلمية مما كان لها الأثر في تقليص البعدين الزمني والمكاني وتسهيل نقل السلع وعناصر الانتاج المختلفة، وتوثيق العلاقات التجارية، وتدليل صعوباتها في مختلف أنحاء العالم.¹

- التغيير في هيكل النظام العالمي: إن انهيار الاتحاد السوفياتي بعد تجربة الاشتراكية التي دامت لأكثر من 73 عاما، فسح المجال أمام الليبرالية الجديدة من الناحية العملية من غير منافس لأفكارها، ولم تعد هناك تهديدات عسكرية حادة اتجاه الرأسمالية، وهذا ما أدى إلى حدوث نشاط على مستوى الدول في مختلف المناطق في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لإصلاح سياساتها الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد الحر، وقد أدى هذا التطور إلى الشعور بالحاجة إلى المزيد من التعاون والتكامل بين هذه الدول لتعظيم مكاسب تطبيق نمط الاقتصاد الحر.

- تأثير الاتحاد الأوروبي: إن الموقف المتشدد من قبل المجموعة الأوروبية في مفاوضات جولة الأورغواي في إطار الجات، ومن هنا ساد اعتقاد لدى باقي دول العالم بأن السوق الأوروبية ربما أقل انفتاحا أمام تجارة الدول غير الأعضاء في الاتحاد، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي فقدت الثقة في النظام متعدد الأطراف، مما كان دافعا لها للتوجه نحو تجمعات إقليمية لتعزيز قدراتها التنافسية حيث قامت بإنشاء منطقة التجارة الحرة بين أمريكا وكندا سنة 1989، CUSTA وتوسيع نطاقها بانضمام المكسيك وإنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA عام 1994، وإعلان الرئيس الأمريكي بوش لمبادرته الخاصة بنصف الكرة الغربي في نفس العام والتي تضم كافة دول الأمريكيتين، ثم اقترابها من آسيا الصاعدة ونموها من خلال التجمع العملاق الجديد APEC لربط آسيا بالأمريكيتين عبر الباسيفيكي، بالإضافة إلى مشروع منطقة التجارة الحرة مع أوروبا عبر الأطلسي.²

- سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي: أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و السياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية، كما أدى الاهتمام المتعاظم بالاستراتيجيات الاقتصادية ذات المسار التحرري إلى تراجع سياسات إحلال الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل

¹ هيفاء عبدالرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن 2010، ص ص 461،460.

² أسامة مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 50، 51.

الإقليمي.

الفرع الثاني: عوامل نجاح الاقليمية الجديدة ومعوقاتهما

أولاً: عوامل نجاح الاقليمية الجديدة: لكي تضمن الدول قيام ترتيبات إقليمية بشكل فاعل لا بد أن تتوفر جملة من الشروط التي تضمن تحقيق ونجاح العملية وتتمثل في:¹

أ- عوامل اقتصادية: يمكن النظر إلى العوامل الواجب توافرها لنجاح أي تكتل اقتصادي من منظورين أساسيين هما:

- منظور الأثر الساكن الذي يركز على ما إذا كان الأثر الحالي للتكامل الإقليمي على الرخاء العالمي سلبياً أو إيجابياً؟

- منظور الأثر الديناميكي الذي يطرح تساؤلاً عما إذا كانت التكتلات القائمة ستتحدي في مرحلة ما لاحقة لتشكيل منطقة تجارة حرة عالمية، أم تظل متفرقة و تخضع فرص الرخاء العالمي لاحتمالات المنافسة و الحمائية التكتلية؟

و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن معيار خلق أو تحويل التجارة كنتيجة للتكتل تمثل إجابة جزئية على السؤال الأول، وبالتالي يصبح من الضروري النظر في هيكل التجارة للإقليم لاستطلاع مزايا المنطقة ذاتها و قدراتها على خلق التجارة، و الخسارة المحتملة لها و لسائر العالم في جزء تحويل التجارة، بغض النظر عن صعوبة إمكانية التنبؤ بنتائج الإقليمية على الاقتصاد العالمي و هل هي سلبية أم إيجابية، وهناك حقيقة مفادها أن الإقليمية جاءت لتبقى، و بالتالي السؤال الموضوعي حول كيفية التوصل لآليات يمكنها تحويل المشاكل و السلبيات المحتمل أن تفرزها التكتلات الإقليمية، إلى عناصر إيجابية تتكامل مع الإطار المتعدد و تعزيز تحرير التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى وبوجه عام توجد بعض الشروط النظرية الواجب توافرها لتحقيق المكاسب الاستاتيكية، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- مدى التشابه و التباين في هيكل الإنتاج: فكلما زاد التباين في هيكل الإنتاج بين أعضاء منطقة التجارة الحرة كلما زادت احتمالات خلق التجارة وانخفضت احتمالات تحويلها و العكس صحيح؛
- مستوى التعريف الجمركية قبل قيام منطقة التجارة الحرة: فكلما كانت التعريف الجمركية بين الدول المزمع تكاملها إقليمياً مرتفعة، كلما تزايدت احتمالات خلق التجارة نتيجة إلغاء هذه التعريف؛
- مستوى التعريف في مواجهة العالم الخارجي: كلما انخفضت التعريف الجمركية في مواجهة العالم الخارجي كلما انخفضت احتمالات تحول التجارة؛
- عدد الأعضاء في التكتل الإقليمي: فكلما تزايد عدد الأعضاء كلما ارتفعت احتمالات تواجد المنتجين الأكثر كفاءة، ومن ثم تزايد احتمالات خلق التجارة؛
- قوة العلاقة الاقتصادية بين الدول الأعضاء قبيل قيام منطقة التجارة الحرة: فكلما كانت تلك العلاقة قوية

¹ علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 117-119.

- كلما ازدادت فرص تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية للدول الأعضاء نتيجة لإقامة منطقة التجارة الحرة:
- تقارب الدول جغرافياً: لأن التقارب الجغرافي يخفض تكاليف النقل و يشجع بالتالي على قيام التجارة، و على الرغم من اعتقاد البعض أن ثورة المواصلات قد تقلل من أهمية التقارب الجغرافي إلا أن هذا لا يعني إلغاء أهميته بصورة كاملة.
 - ب- العوامل السياسية: تمثل العوامل السياسية عنصراً هاماً من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية بصورة قد تفوق أهميتها في حالة الإطار المتعدد الأطراف، و تفرض هذه الظروف أهمية تواجد هيكل متماثلة لصناعة القرار في طرفي أو أطراف التكامل المتعددة و التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق و التجانس وفقاً لمقتضيات الحاجة، كما تفرض أيضاً توافر الحساسية والقدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ووجود أرضية سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع و الخدمات والمعاملات المالية الأخرى، ومن هذا المنطق يصبح من الضروري وضع تصور على كيفية الاستجابة على المستوى الإقليمي لمصالح الجماعة المتكاملة في إطار شبه إقليمي، و تحقيق توافق السياسات و التجانس بين سرعات تنفيذها.
 - وقد وضعت النظرية السياسية المهتمة بالتكامل توافر ثلاث شروط سياسية لكي يتحقق التكامل وهي:
 - توافر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل؛
 - قدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة؛
 - قبول القادة السياسيين الطوعية لقيادة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمي.

ثانياً. الإشكالات التي تواجه الإقليمية الجديدة

- بعد الانتشار السريع للإقليمية، ظهرت قضايا من شأنها التأثير بشكل سلبي على النظام التجاري العالمي، فهناك تشدد واضح في الاتفاقيات الإقليمية في مجالات عدة كحماية حقوق الملكية الفكرية، وقواعد المنشأ، التفاوت في الأداء الاقتصادي، قضايا فض المنازعات، وغيرها نفضلها في ما يلي:
- أ- قواعد المنشأ: تعد هذه قضية ملازمة للاتفاقيات الإقليمية، و تتعلق بمكان منشأ السلع التي ستكون موضع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الترتيب أو الاتفاقية الإقليمية أو الاتفاقيات الثنائية، وفي منظمة التجارة العالمية تخضع قواعد المنشأ لمفاوضات مكثفة لإيجاد أسلوب لمعالجتها تقبله الدول النامية و الدول المتقدمة وهناك اختلافات واضحة حول هذه القضية في الترتيبات الإقليمية.
- ب- حماية حقوق الملكية الفكرية: ما يلاحظ في هذا المجال أن الاتفاقيات خاصة الثنائية الموقعة مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وجود بنود والتزامات تفوق تلك الواردة في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية، وهذا التوجه ليس بالجديد ففي أثناء المفاوضات على الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في جولة أوروغواي ومؤتمرات المنظمة ظهرت اقتراحات مفادها أنه إذا تمت الموافقة على هذه الاتفاقية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن تسهيل التفاوض سيكون من خلال

اتفاقيات ثنائية، غير أن ظهور تباين في حجم التنازلات في هذا الصدد قد ولد بعض التضارب بين النظام المتعدد الأطراف واتفاقية TRIPS وشموليات الاتفاقيات الثنائية والمتعددة ضمن ما يعرف بـ TRIPS PLUS، والتي تعني إضافة التزامات جديدة على الاتفاقية الخاصة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية TRIPS.

ت- تباين القوى والأداء الاقتصادي: هذا أمر أصبح واضحاً في عالم يتسم باندفاع الدول النامية نحو إقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة صناعياً وذلك دون دراسة كافية لتأثير ذلك على البنيان الاقتصادي للدول النامية، وما نعينه هنا هل المنشآت الإنتاجية في الدول النامية التي تود إقامة اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، قادرة على الصمود والمنافسة؟ إن المتابعة الوثيقة لما يجري حالياً في هذا المجال تعطي انطباعاً بالتسرع نحو إقامة اتفاقيات ثنائية دون وجود أهداف اقتصادية واضحة، فهناك دول لا تملك مقومات اقتصادية، أو قاعدة إنتاجية قوية، أو صناعات تعتمد على تكنولوجيا أو حتى مدخلات و موارد بشرية مدربة، وقامت تلك الدول بعقد اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة صناعياً، فكيف يمكن لقطاعها أن تجاري ذلك؟ لذلك يجب التأمي ودراسة الآثار المترتبة على عقد الاتفاقيات الثنائية.

المبحث الثالث: نماذج رائدة للتكتلات الاقتصادية في العالم

لا تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة، بل ترجع على الأقل إلى بداية القرن العشرين، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة توجهه إلى إنشاء هذه التكتلات، حيث أصبحت من المعالم المميزة للاقتصاد الحديث وهي قوة دافعة للعوالم،¹ حيث اقترنت التجارة الدولية بظاهرة الاتفاقات التجارية الإقليمية خصوصاً من قبل الدول المتقدمة التي تتميز بالتطور الاقتصادي وامتلاك التكنولوجيا وارتفاع مستويات الدخل وتوفير رؤوس الأموال الضخمة مع توفر العوامل الطبيعية واليد العاملة المؤهلة، هذه العوامل سوف تجعل من تحرير التجارة العالمية مغنماً مهماً لها، إذا فحصنا حصة التجارة الدولية يلاحظ أن في عام 2005، حوالي 50% من التجارة العالمية تتم في إطار الترتيبات التجارية الإقليمية،² وقد بلغ إجمالي الترتيبات التجارية الإقليمية التي قامت بإخطار المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية جوان 2017 حوالي 279 اتفاقية،³ وقد توزعت هذه الاتفاقيات حسب الخريطة لتتربع على عرش كل قارة أهم اتفاقية فيها، مثل اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية NAFTA في قارة أمريكا، والاتحاد الأوروبي EU في أوروبا، واتفاقية جنوب شرق آسيا ASEAN، في قارة آسيا، والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية COMESA، وسوف نقوم بدراسة النماذج الثلاث الأولى كونها رائدة ومن أنجح التكتلات الاقتصادية على مستوى العالم.

¹ Oli Brown and Faisal Haq Shaheen, *Regional Trade Agreements: Promoting conflict or building peace, international institute for sustainable development p 01*, Available on the website: https://www.iisd.org/pdf/2005/security_rta_conflict.pdf 23/09/2017.

² Rafael Leal-Arcas, *Proliferation of Regional Trade Agreements: Complementing or Supplanting Multilateralism?*, *Chicago Journal of International Law*, Number 2, 2011 p 608.

³ recent developments in regional trade agreements (January – June 2017), website: https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/rtajan-june17_e.pdf 08/11/2017

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم النماذج العالمية للتكامل وأصبح منظمة دولية فريدة من نوعها لأنها ليست مجموعة من الدول الفيدرالية مثل الولايات المتحدة، ولا مجرد منظمة للتعاون بين الحكومات فهي تتألف من مجموعة من المؤسسات فوق الوطنية التي وضعتها الدول الأعضاء، كل منها يتنازل عن جزء من سيادتها بعضا من سيادتها لاتخاذ القرارات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك على الصعيد الأوروبي، هذا التجميع للسيادة الوطنية للدول الأعضاء غالبا ما يشار إليها بـ "التكامل الأوروبي".¹

الفرع الأول: إتحاد البينيلوكس

عقدت كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ في 29 تشرين 1947 إتفاقا جمركيا كان أول مرحلة من الاتحاد الاقتصادي بينها وأول تجربة تكامل أوروبي ألغيت بموجبها الرسوم الجمركية بين بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا من جهة، ومن جهة أخرى طبقت تعريفه جمركية موحدة على الواردات من الدول الأخرى، وفي 01/07/1950 أزيلت القيود التجارية ووحدت السياسة الجمركية واتبعت الدول الثلاثة سياسة جمركية موحدة نحو العالم الخارجي، ورغم المشاكل التي اعترضت عمل الاتحاد وخاصة فيما يتعلق بمدى استفادة الدول من التكامل -خاصة في القطاع الزراعي- فقد نجحت هذه التجربة التكاملية نجاحا كبيرا ودخلت الدول الثلاث كإتحاد وليس كدول منفصلة. واستطاعت تحرير المبادلات التجارية بينها بنسبة 96.5%، والنسبة المتبقية تمثل المنتجات الزراعية التي تم الابقاء على تقييد حركتها تبعا لتضرر المنتجين في هذه الدول.²

الفرع الثاني: الجماعة الأوروبية للفحم والصلب

في 09 ماي 1950 اقترح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان ضرورة وضع إنتاج الفحم والصلب في كل من فرنسا وألمانيا تحت سلطة أوروبية مشتركة وبإمكان الدول الأخرى الانضمام إليها، وكانت الخطة تجسيدا لأفكار جان مونييه Jean Monnet، والتي تهدف إلى اعتماد أسلوب وظيفي أي إنشاء مصالح مشتركة ولو بشكل محدود في المجال الاقتصادي من أجل إيجاد نوع من التضامن العملي بين بلدان أوروبا ستؤدي إلى إقامة روابط سياسية وثيقة على نحو متزايد.³ وفي 18/04/1951 تم توقيع معاهدة باريس من طرف ست دول هي فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، والتي أفضت إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (E.C.S.C)،⁴ وأهم ما ميز هذه الجماعة هو إنشاء سلطة عليا ممثلة في مجلس برلماني ومحكمة (وهما بذرتا سلطة تشريعية وسلطة قضائية)

¹ *The European Union – A Brief History*, 20 June 2011 :

http://www.parliament.scot/ResearchBriefingsAndFactsheets/S4/SB_11-44.pdf, 24/06/2017.

² فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سابق، ص 245.

³ Luca GUZZETTI, *A Brief History of European union research policy*, Published by the EUROPEAN COMMISSION Directorate-General XII Science, Research, Development B-1049 Brussels octobre 1995 p 14 .

⁴ محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 161.

بالإضافة إلى وجود مجلس وزراء الدول الأعضاء،¹ وهو ما يعتبر أول تنازل عن جانب من السلطات الوطنية لصالح مؤسسات فوق قطرية لتقوم بتنفيذ المعاهدة ووضع الخطط العامة وتحديد أهداف للجماعة الأوروبية.

الفرع الثالث: معاهدة روما وإقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

إن اعتماد الجماعة الأوروبية للفحم والصلب الصيغة فوق القطرية زاد من آمال الأوروبيين في إقامة وحدة سياسية، وفي سنة 1955 قدم اقتراح من طرف دول بينيلوكس بالتوجه نحو وحدة اقتصادية كهدف وسيط، مع التركيز في الجانب القطاعي على مجال الطاقة الذرية، وتم قبول الفكرة من طرف وزراء خارجية الدول الست أعضاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وفي 25 مارس 1957 أبرمت الدول أعضاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب اتفاقيتين تتعلق إحداهما بإنشاء جماعة أوروبية للطاقة الذرية، والأخرى بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وتم التوقيع عليهما في روما واشتهرت باسم معاهدة روما والتي كانت تهدف إلى:²

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات، وأي عقبات في طريق انتقال الأفراد والخدمات ورأس المال؛
- توحيد التعريفات الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء؛
- تسهيل عمل السوق المشتركة عن طريق التقريب بين تشريعات الدول الأعضاء حتى لا تبقى بينها اختلافات كبيرة تعرقل عملية التكامل؛
- تنسيق السياسات الاقتصادية، والنص على سياسات مشتركة وليس مجرد التنسيق في كل من الزراعة والنقل وفي عملية معالجة اختلال موازين المدفوعات.
- وتضمنت الاتفاقية أيضا إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي، يعمل على نطاق الجماعة مهمته المساعدة على رفع مستويات معيشة العمال وبدأ أعماله سنة 1960، كما تضمنت إنشاء بنك استثمار أوروبي، وتختلف معاهدة روما عن معاهدة الفحم والصلب في كون معاهدة روما تعتبر اتفاقية إطارية ذات أجل غير محدود، أي تتطور مع تطور مراحل التكامل الاقتصادي من خلال عقد معاهدات لتعديلها،³ وفي سنة 1967 تم دمج الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع جماعة الفحم والصلب والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية في منظمة واحدة تحت اسم الجماعة الأوروبية (EC European Community)،⁴ ويمكن إيجاز التطور التنظيمي لعمل الجماعة في ما يلي:

أولا/ تطور عضوية الجماعة: لقد اتخذت المملكة المتحدة موقف المتخوف من التجمع الأوروبي الجديد خشية أن يفقدها انضمامها إليه جانبا من سيادتها المطلقة على سياساتها الاقتصادية، وركزت اهتمامها على إنشاء منطقة أوروبية للتجارة الحرة، ونتيجة لذلك خرجت إلى النور منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) في عام 1959

¹ جون بيندر، سايمون اشروود، الاتحاد الأوروبي، ترجمة خلد عل غريب، الطبعة الأولى، مؤسسة الهداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2015 ص20.

² محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 189.

³ المرجع نفسه، ص 190.

⁴ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 404.

بعضوية بريطانيا والنرويج والسويد والدنمارك، والنمسا والبرتغال وإيسلندا وسويسرا، وانضمت فنلندا بصفة عضو منتسب، ولكن مضى الوقت أدركت بريطانيا أن بقاءها خارج الجماعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، فتقدمت بطلب الانضمام إلى المعاهدة في عام 1961 ومعها كل من الدنمارك وإيرلندا، ثم النرويج عام 1962،¹ ولم يتم قبول عضويتهم إلا في سنة 1973 بالنسبة للمملكة المتحدة و الدنمارك وإيرلندا ورفضت النرويج الانضمام باستفتاء شعبي، وفي سنة 1981 توسعت رقعة الجماعة لتشمل اليونان، وعام 1986 لتشمل البرتغال وإسبانيا، وثلاثتها كانت من قبل تحت نُظم سلطوية، ورأت في الجماعة سندًا لديمقراطياتها ولتحديثها اقتصاديًا على السواء، أما الجماعة فقد أرادت من جانبها أن تكون هذه الدول دولًا أعضاء قابلة للبقاء وأن تكون داعمة لمشروعاتها كالسوق الموحد،² وفي سنة 1995 ارتفعت عضوية الجماعة إلى 15 عضواً بانضمام كل من السويد وفنلندا والنمسا.

ثانياً: تنظيم الجماعة: من أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة ولتحقيق التوافق السياسي للجماعة الأوروبية، تم إنشاء مؤسسات فوق قومية وهي كالاتي:³

- المفوضية الأوروبية: وهي الهيئة التنفيذية للجماعة الأوروبية، ومسؤولة عن تنفيذ وتطبيق بنود اتفاقية روما وقرارات مجلس الوزراء.

- مجلس الوزراء: وهو يمثل الوحدة الإدارية التي تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاكل المتواجدة على مستوى التكتل الاقتصادي ككل، ولا يستطيع المجلس القيام بهذا الدور الا باقتراح من المفوضية، ويتخذ القرار بموافقة الأغلبية في المجلس بعدما كان يتخذ بالإجماع، أما فيما يتعلق بالتصويت فتفاوتت القوى التصويتية للدول، فمثلا ألمانيا وفرنسا وإيطاليا لكل منها أربعة أصوات، وصوتان لكل من بلجيكا، هولندا، وصوت واحد لدولة لوكسمبورغ، ومن خلال مجلس الوزراء تستطيع الحكومات أن تؤثر وتراقب تطور الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال الموافقة على أو تعديل أو رفض مقترحات المفوضية الأوروبية.

- البرلمان الأوروبي: ينتخب البرلمان الأوروبي من قبل الناخبين في الدول الأعضاء في الاتحاد ويخصص لكل دولة عضو عدد من المقاعد يتناسب مع أهمية هذه الدولة في الاتحاد، والبرلمان الأوروبي لا يمثل هيئة تشريعية تحرر القوانين، لأن المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء هما اللذان يقومان بهذه المهمة، وعليه فإن البرلمان عبارة عن هيئة للمشورة والرقابة، وتقوم المفوضية بتقديم تقرير سنوي للبرلمان الأوروبي، كما أن للبرلمان الحق في إقامة المفوضية الأوروبية أو عزلها بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

- محكمة العدل الأوروبية: مهمتها الرئيسية تتمثل في تفسير القوانين وفض النزاعات بين الأطراف المختلفة سواء كانوا أفراداً أو شركات أو حكومات، وقراراتها ملزمة لجميع الأطراف في التكتل.

- المجلس الأوروبي: ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد ورئيس المفوضية الأوروبية، ويجتمع ثلاث مرات في

¹ أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² جون بيندر وسايمون اشروود، كيف صنع الاتحاد الأوروبي، مقدمة قصيرة جداً، ترجمة خالد غريب علي، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداي

للتعليم والثقافة، مصر 2015، ص 31.

³ عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 404-406.

السنة ويحدد التوجيه السياسي للاتحاد الأوروبي.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية: وتتكون من ممثلي الفئات الاقتصادية والاجتماعية، أي العمال وأصحاب الأعمال والمزارعين وممثلي النقابات... الخ، بهدف اشراك الجانب الشعبي في جهاز الجماعة، ويعين المجلس بالإجماع أعضائها لمدة 4 سنوات، وارتفع عدد الأعضاء مع توسع الجماعة من 101 إلى 222، وتعمل كهيئة استشارية ترجع إليها المفوضية ومجلس الوزراء خاصة في مجال الزراعة وحرية انتقال العمال وتوفير القوانين والنقل، وكذلك التشريعات التي توضع بموجب المعاهدة، كما يحق للجنة إبداء آراء بمبادرة منها¹.

ولتنفيذ السياسات العامة للجماعة الأوروبية استوجب إدارة أنماط متعددة من الصناديق المالية، هدفها كلها المساهمة في تجنب الآثار الجانبية لاتفاقيات الجماعة الأوروبية التي يمكن أن تؤثر سلبا على دولة ما من الدول الأعضاء وهي²:

- بنك الاستثمار الأوروبي: أنشئ سنة 1957 ضمن اتفاقية روما التي أسست الجماعة هدفه الرئيسي ليس كسب الأرباح، وإنما منح قروض استثمارية تهدف إلى تحقيق تقدم محلي متوازن في إحدى الدول الأعضاء، أو تنفيذ مشروعات تفيد الجماعة ككل في دول خارج الجماعة أو مرتبطة بها.

- الصندوق الاجتماعي الأوروبي: أسس هذا الصندوق طبقا لمعاهدة روما من أجل تغطية جزء من المصاريف اللازمة لإعادة تدريب العاملين واستقرارهم، ومنح تعويضات للعاملين الذين يقل عملهم اضطراريا بصورة مؤقتة، وكذا تمويل الدراسات الخاصة بالتدريب على نوعيات جديدة من العمل، وتلك الناتجة عن التقدم التكنولوجي.

- الصندوق الزراعي الأوروبي: أنشئ سنة 1962 لتلافي المشكلات الناجمة عن السياسة الزراعية للجماعة، مهمته تقديم ائتمانات خاصة بإجراء اصلاحات هيكلية في مجال الزراعة، وكذا منح إعانات لدعم السلع الزراعية لتعويض الفارق بين أسعار الجماعة والأسعار العالمية.

- صندوق التعاون النقدي الأوروبي: أنشئ سنة 1973 من أجل تضيق الفروق بين قيمة عملات الدول الأعضاء، واعتبارا من مارس 1979 أصبح هدف الصندوق إنشاء النظام المالي الأوروبي الذي يقوم بتقديم قروض قصيرة الأجل لدعم العملات الخاصة بالدول الأعضاء.

- الصندوق الأوروبي للتنمية الاقليمية: أنشئ سنة 1979 بهدف تشجيع التنمية في البلدان الفقيرة من أعضاء الجماعة الأوروبية، أو ما يسمى بمناطق المشكلات داخل الجماعة، ويقوم الصندوق بتقديم قروضه تبعا لنظام الحصص الخاصة بالدول الأعضاء.

ثالثا: مراحل عمل الجماعة

¹ محمود محمد الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 196.

² عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية ببيروت 1986، ص 76 و77.

اعتمدت الجماعة أسلوب المرحلي للتكامل الاقتصادي، إلا أنها لم تبدأ بمرحلة التجارة الحرة، بل اعتمدت في معاهدة روما إنشاء السوق المشتركة بعد فترة انتقالية يقام فيها اتحاد جمركي ويمكن إيجاز أهم مراحل عمل الجماعة الأوروبية في:

المرحلة الأولى: إقامة اتحاد جمركي: وهي مرحلة انتقالية نحو السوق المشتركة حيث يتم تنفيذها حسب ما تضمنته معاهدة روما في مدة 12 سنة، وهو ما تم تحقيقه في 10 سنوات ونصف فقط،¹ حيث تم إزالة كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وتم أيضا تطبيق تعريف جمركية مشتركة على الواردات من الدول غير الأعضاء.

المرحلة الثانية: إقامة السوق المشتركة: عقب استكمال الاتحاد الجمركي، قامت المفوضية الأوروبية سنة 1968 بتحديد أهداف المرحلة التالية والتي قدر لها مدة 20 سنة لإنجازها وتمثل أهدافها في:

- استكمال تنسيق السياسات التي نصت عليها معاهدة روما والعمل على إحلال السياسات الجماعية محل الوطنية، وبالتالي العمل على إقامة الاتحاد الاقتصادي؛
- العمل من أجل إقامة اتحاد سياسي؛
- تنظيم العلاقات الخارجية؛
- مواجهة القضايا الاجتماعية والبيئية.

وبالرغم من النجاح الكبير الذي حققته الجماعة على صعيد انشاء السوق المشتركة إلا أنها واجهت صعوبات بالغة في إزالة كافة القيود الفنية والإدارية والقانونية المعوقة للتجارة البينية، وحالت التفاصيل والتعقيدات الفنية دون تحقيق التجانس التشريعي، كما أسهمت حالة الكساد في انشغال العديد من الدول الأعضاء باقتصادها الوطني على حساب الجماعة زاد من صعوبة الوضع، وتقليص امكانيات تحقيق نجاح في هذه المرحلة، وقد رسخت الظروف الاقتصادية من اقتناع القيادات الأوروبية بضرورة ايجاد قوة دفع جديدة للنظام الأوروبي لتحقيق أقصى استفادة من التكامل الاقتصادي، ففي سنة 1985 قرر رؤساء الدول أعضاء الجماعة الاقتصادية وضع هدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة على قمة أولوياتهم و دعوا اللجنة الأوروبية لوضع برنامج تفصيلي لتحقيق هذا الهدف بنهاية عام 1992.

المرحلة الثالثة: التحرك نحو السوق الموحدة: من الملاحظ أن الدول الأعضاء حتى منتصف الثمانينات لم تتمكن من تكوين سوق مشتركة على الكيفية التي خطط لها في معاهدة روما عام 1957، ورغم ما تم تحقيقه إلا أنه لم تتمكن من إزالة بعض العراقيل مثل القيود غير الجمركية واختلاف السياسات المالية والقوانين في الدول الأعضاء، مما استدعى إجراء تعديلات في السياسات السابقة وذلك من خلال معاهدات 1985 أو ما يسمى بوثيقة الكتاب الأبيض، وإدخال تعديلات على معاهدة روما بموجب الوثيقة الأوروبية الموحدة في سنة 1986، وبمقتضى هاتين الوثيقتين تم صياغة برنامج عمل يستهدف إزالة كل العوائق المنظورة وغير المنظورة التي أعاقت إقامة السوق

¹ أسامة مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- الأوروبية الموحدة، وتتمثل أهم محاور هذا البرنامج في:¹
- وضع خطة عمل سميت بوثيقة الكتاب الأبيض وصدرت في جوان 1985 بمعرفة اللجنة الأوروبية وإقرارها في سبتمبر 1985، ويضم هذا الكتاب 397 قانونا وتشريعا أوروبا يتطلب الأمر إصدارها لاكتمال مراحل السوق الأوروبية المشتركة؛
 - إدخال تعديلات على معاهدة روما بمقتضى الوثيقة الأوروبية الموحدة الصادرة عام 1986 التي تنص على إجراءات العمل التي تؤدي إلى إقامة السوق الموحدة في نهاية شهر ديسمبر 1992؛
 - عدم فرض قيود جمركية أو غير جمركية في مواجهة الدول الأعضاء لبعضها البعض والتفرغ لإزالة مجموعة من القيود الفعلية القائمة؛
 - استبدال النظم القانونية لإدارة البنوك والتأمين والمواصلات والهجرة بنظام قانوني موحد في كافة الدول الأعضاء عن طريق محكمة العدل الأوروبية؛
 - التوصل إلى موقف موحد حول العديد من القضايا على غرار السياسة الزراعية المشتركة وتجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية.²
- وقد أدى السعي الجاد من قبل أعضاء الجماعة نحو تحقيق هذا الهدف إلى إنجاز الشق الأعظم من هذه الأهداف المتفق عليها بنهاية عام 1992، حيث اكتمل السوق الأوروبي الداخلي، وتم الإقرار الفعلي لفكرة اكتمال السوق الأوروبي الداخلي الموحد ليغطي 345 مليون نسمة، وتم أيضا بموجب تلك الخطوة تحرير انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال دون أية قيود حدودية،³ ثم دخل النظام الأوروبي مرحلته الأخيرة من التطور بالتوقيع على معاهدة ماستريخت في 1992/02/07 لإنشاء الاتحاد الأوروبي الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء.⁴

الفرع الرابع: الاتحاد النقدي الأوروبي

فقد نشأ هذا الاتحاد النقدي نتيجة عدة عقود من التعاون على مستوى القارة الأوروبية، ويعتبر مرحلة تكاملية متقدمة سبقها مراحل تكاملية أخرى هي: منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة. وعموما فقد مر بناء الاتحاد النقدي الأوروبي بأربع مراحل أساسية نوجزها في ما يلي:

المرحلة الأولى: من معاهدة روما إلى تقرير (Werner) 1971-1957

لقد بدأ التفكير في الوحدة النقدية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت أول خطوة على الطريق هي

¹ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 24-27.

² عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 408.

³ Thierry de montbrial, *Quinze ans qui bouleverseront le monde de berlin a begdad, dunod, paris* 2003, p 60-61.

⁴ أسامة مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 61 و62.

توقيع اتفاقية تأسيس اتحاد الدفع الأوروبي (EPU) عام 1950. القائم على تنظيم التجارة والمعاملات المتعددة الأطراف والذي كان بمقتضاه تسوية حسابات المدينين والدائنين دون اللجوء لأية مدخرات أجنبية، وبعد معاهدة روما التي استهدفت وأعطت الأولوية لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة خاصة وأن العالم الغربي كان يتمتع بنوع من الاستقرار النقدي في ظل اتفاقية بريتن وودز، والتي بموجبها كانت جميع العملات تستند في قيمتها الى تقويم شبه ثابت بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بدرجة من الثبات، وخلال الفترة ما بين 1968-1969 شهدت أسواق العملات الدولية اضطرابات حادة كانت لها تداعيات سلبية على نظام الأسعار المشترك للسياسة الزراعية الموحدة التي كانت بمثابة العمود الفقري للجماعة الاقتصادية الأوروبية، وكاستجابة لهذا الوضع المضطرب اتفق القادة الأوروبيون في نوفمبر 1969 على تكليف "لجنة برئاسة Werner Pierre رئيس وزراء لوكسمبورغ آنذاك، لإعداد تقرير حول سبل الوصول إلى اتحاد نقدي بين دول الجماعة بحلول عام 1980. وفي فيفري 1971 أقر المجلس الأوروبي تقرير Werner الذي اقترح تثبيت العملات الأوروبية للتحرك ضمن هامش أضيق من تلك التي يسمح بها صندوق النقد الدولي حيث التزم الأوروبيين بتجسيد هامش تقلبات العملات بحدود $\pm 0.6\%$ على أن يستمر الحفاظ على التقلبات إزاء الدولار في نطاق $\pm 0.75\%$.

المرحلة الثانية: من تقرير WERNER إلى النظام النقدي الأوروبي (1971-1979):

وضع تقرير وارنر مسارا من ثلاثة مراحل وعلى امتداد عشر سنوات يتضمن إمكانية خلق العملة الموحدة، وانطلقوا في العمل بمقتضاه لاسيما تضيق نطاق تقلبات العملات ومحاولة تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات الوطنية للدول الأعضاء أهم ما جاء في هذه المرحلة مايلي: (1)

- نظام الثعبان النقدي: في أبريل 1972 تم إنشاء الاتفاق بين دول المجموعة الأوروبية على الالتزام بهامش $\pm 2.25\%$ بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار، وهامش $\pm 1.25\%$ في أسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض ويسمي هذا النظام " بنظام الثعبان داخل النفق"، لكن لم يستمر العمل بهذا النظام طويلا نظرا لاضطرابات أسواق المال الدولية، وخصوصا فيما يتعلق بتدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية مما دفع كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ في 1973، إلى إتباع التعويم الجماعي لعملاتها، وذلك بالمحافظة على هامش التقلب المسموح بين أسعار صرف عملاتها بنسبة 2.25% صعودا وهبوطا.
- نظام النقد الأوروبي ECU : واستكمالا للجهود المبذولة من طرف الدول الأوروبية في مسيرتها بادرت هذه الدول بإصدار قرار في نهاية عام 1978 يقضي بإعادة بحث عملية الاتحاد النقدي وتنسيق السياسات النقدية والاقتصادية بينها، ليبدأ في جويلية عام 1979 العمل بنظام نقدي جديد تضمن ثمانية عملات هي: المارك الألماني - الفرنك الفرنسي - الفرنك البلجيكي - الجيلدر الهولندي - الكرون الدانماركي - الليرة الإيطالية - الجنيه الأيرلندي - فرنك لوكسمبورغ، وترك باب الانضمام مفتوحا بالنسبة لبقية الدول أعضاء السوق التي ترغب في

(1): ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات، العدد 3، 2008، ص 06.

الانضمام إليه فيما بعد، ووفقا لهذا النظام لكل عملة من العملات الداخلة في التكامل سعرين أحدهما مركزي الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ECU ، ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25% صعودا وهبوطا من هذا السعر باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود $\pm 6\%$ حتى جانفي 1990 حين أخذت بالهوامش الضيقة، والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد الفرق بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التكامل.

المرحلة الثالثة: من النظام النقدي الأوروبي إلى تقرير "ديلور" 1979-1991:

إن اعتماد مرجعية جديدة في تحديد أسعار صرف العملات الأوروبية يعد إنجازا بمثابة تعاون نقدي غير مسبوق بين الدول الأعضاء، كما اشتغل بنجاح لأكثر من عشرية من الزمن، وقد دفع هذا النجاح بالبلدان الأعضاء لمزيد من النقاش حول سبل تفعيل وتعزيز الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وعليه وبناء على طلب القادة الأوروبيين تم تكليف رئيس المفوضية ومحافظي البنوك المركزية لأعضاء الاتحاد الأوروبي بإعداد تقرير سمي "تقرير ديلور حول سبل الوصول إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، وبالتالي كان التفكير في صيغة مثلى تتمثل في إنشاء العملة الموحدة التي يجب أن تخضع إلى تسيير مركزي بمعنى إنشاء بنك مركزي أوروبي¹، وهذا ما أتت به اتفاقية ماستريخت التي جرى صياغة مشروعها المبدئي في 11 ديسمبر 1990.

المرحلة الرابعة من اتفاقية" ماستريخت إلى منطقة اليورو 1991-2002

في 07 فيفري 1992 تم توقيع معاهدة ماستريخت لإنشاء الاتحاد الأوروبي، ثم دخولها حيز التطبيق في 01 نوفمبر 1993 وبالتالي بداية مرحلة جديدة وجدية في البناء الأوروبي الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الاعضاء، وتختلف هذه الاتفاقية عن المعاهدات السابقة في تطرقها إلى موضوع الأمن والسياسات الخارجية والعدالة والشؤون الداخلية، بالإضافة إلى أحكام العملة الموحدة ويمكن إيجاز أهم مراحل تنفيذ الوحدة النقدية في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-5): كرونولوجيا تنفيذ الوحدة النقدية الأوروبية خلال الفترة 1991-2002.

¹ اسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الاقليمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014 ص 28.

المرحلة	القرارات
المرحلة الأولى:	
1992/02/07	- توقيع اتفاقية ماستريخت المنشئة للاتحاد الأوروبي وهي تشمل بنود انشاء الوحدة النقدية في سنة 1999 على الأكثر.
1992/12/02	- تبني ألمانيا للاتفاقية.
1993/01/04	- استكمال حرية تنقل رؤوس الأموال داخل الاتحاد.
1993/10/05	- موافقة المحكمة الدستورية الألمانية على الاتفاقية.
1993/11/06	- تنفيذ اتفاقية ماستريخت.
المرحلة الثانية:	
1994/01/01	- إنشاء معهد النقد الأوروبي في فرانكفورت، احلال معهد النقد الأوروبي محل البنوك المركزية للدول الأعضاء، الإعداد لتأسيس البنك الأوروبي مع المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية
فيفري 1995	- اتفاق على اعداد تقارير دورية عن التقدم نحو التوحيد في السياسات النقدية، طباعة الكتاب الأخضر عن طريق الوكالة الأوروبية والذي يوضح الخطوات الأساسية لتقديم العملة الموحدة.
ديسمبر 1995	- اجتماع الاتحاد الأوروبي بمديره واقترح اسم EURO للعملة الموحدة
ديسمبر 1996	- اتفاق على الاطار القانوني اللازم لتحويل العملات الأوروبية الى العملة الموحدة، والاتفاق على كيفية التعامل مع بقية الدول غير الأعضاء
1997	- توفير البيانات الاقتصادية لكل دولة لإقرار العضوية في الاتحاد النقدي الأوروبي، واجتماع الاتحاد الأوروبي في امستردام.
جوان 1997	- الاتفاقية الخاصة بالاستقرار والنمو الاقتصادي، اتفاقية النمو والعمالة الترتيبات الخاصة بإدخال اليورو حيز التنفيذ.
المرحلة الثالثة:	
مارس 1997	- تقديم مقترحات من مجلس وزراء المالية والاقتصاد بخصوص الخطاب الاساسي للمجلس وتقارير معهد النقد الأوروبي حول التدرج اتجاه العملة الموحدة.
3-2 ماي 1997	- قرار المجلس الأوروبي بتحديد الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، التبادل الثنائي لأسعار الصرف بين الدول في الاتحاد، تأسيس البنك المركزي الأوروبي لس إدارة والمنظومة الأوروبية للبنوك المركزية، العقود المبرمة لإنتاج البنكنوت والعملية المعدنية اليورو
المرحلة الرابعة:	
1 جانفي 1999	- بدء إدخال اليورو في السوق النقدي مع تثبيت أسعار الصرف، اقرار السياسة النقدية من المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية
2001-2000	- مرحلة الاعداد والترتيبات.
المرحلة الخامسة:	

01جانفي 2002	- بداية التعامل مع البنكنوت والعملة المعدنية اليورو، اعتبار اليورو العملة القانونية الوحيدة في الاتحاد النقدي الأوروبي، تحويل ما تبقى من العملات الفردية لكل دولة عضوا إلى اليورو.
01يوليو 2002	- آخر موعد لاعتبار العملات الوطنية لكل دولة عضو مقبولة للتعامل.

المصدر: فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة الحقائق الآثار التجارية والمصرفية-التوقعات، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004، ص34-37.

الفرع الثالث : الاتحاد الأوروبي والوحدة النقدية الأوروبية (المزايا والمعوقات):

أولاً: تطور المؤشرات الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي: يحوز الاتحاد الأوروبي على سوق استهلاكية واسعة حيث بلغ عدد سكانه 510 مليون نسمة سنة 2016 وهو ما يمثل 6.8 % من سكان العالم، حيث يلاحظ أن التوسع في الاتحاد الأوروبي لسنة 2004 أدى إلى زيادة السكان بـ 20 %، كما أن الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي يمثل 21.3 % من الناتج المحلي العالمي سنة 2016 بعدما كان في حدود 30 % سنة 2008. وتستحوذ الاتحاد الأوروبي على أكثر من ثلث حجم التجارة العالمية. كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (1-6) : بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول الاتحاد الأوروبي

المؤشر / السنة	1996	2000	2004	2008	2012	2016
عدد السكان (مليون نسمة)	375.51	379.83	461.87	498.60	503.56	510.39
النسبة إلى سكان العالم (%)	6.4	6.1	6.9	7.3	7.1	6.8
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	9401.96	8461.46	13641.58	19050.06	17220.42	16267.64
النسبة إلى الناتج العالمي (%)	29.7	25.3	31.1	29.9	23	21.3
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	112.46	654.66	197.32	300.32	490.14	566.23
النسبة إلى التدفقات العالمية	28.9	48.2	28.3	20	30.8	32.4
إجمالي التجارة الخارجية (مليار دولار)	2810.9	3053	4700.7	7503.2	7495.3	-
نسبتها إلى إجمالي التجارة العالمية	41.9	38.4	41.3	37.8	33.1	-

المصدر: من أعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، متاحة على الموقع:

http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=fr

ثانياً: الوحدة النقدية الأوروبية في الميزان

سوف يتم التطرق إلى إيجابيات وسلبيات الوحدة النقدية الأوروبية في ما يأتي:¹

أ- إيجابيات الوحدة النقدية الأوروبية: وتتمثل في:

- الدفع بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة في هذه الدول التي بدورها تؤدي إلى خلق ظروف مواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية؛

¹ - عمر محمد مصطفى، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، الطبعة الأولى، مؤسسة طبعة للنشر والتوزيع، مصر 2014، ص 74 و75.

- يؤدي اليورو إلى انخفاض معدلات التضخم وتدني عجز الميزانية؛
- يشكل خطوة أساسية نحو توحيد أسواق العمل بين دول الاتحاد الأوروبي، وهذا سوف يخلق المزيد من فرص العمل الجديدة في الأجل الطويل؛
- سوف يؤدي إلى زيادة المنافسة بين دول التكتل؛
- يؤدي إلى المزيد من تحويل التجارة الخارجية إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما أدى إلى إزالة الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة للمراكز المالية وذلك من خلال توحيد السياسات النقدية؛
- كان من نتائج الوحدة النقدية نمو الناتج المحلي والتجارة الخارجية للدول الأعضاء بمعدلات عالية بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- لعب اليورو على المسرح العالمي دورا ثانويا بعد الدولار الأمريكي في الصدارة كعملة احتياطات دولية، فرغم ارتفاع حصة اليورو بانتظام فإن نطاق استخدام اليورو من المرجح أن يستمر في التوسع في مجال التجارة العالمية والتمويل العالمي.
- ب- سلبيات الوحدة النقدية: وتمثل في:
 - هناك بعض القطاعات في بعض الدول لن تستطيع الصمود أمام المنافسة التي سوف تخلقها العملة الموحدة؛
 - استخدام اليورو يمكن أن يؤدي الى توحيد سوق العمل في دول الاتحاد، ما يؤدي إلى آثار سلبية على بعض الدول التي تتميز بالأجور العالية، حيث تؤدي إلى انتقال الأيدي العاملة الرخيصة لتتنافس القوة العاملة المحلية، مما يؤدي إلى فقدان بعض العمال المحليين لوظائفهم؛
 - استخدام اليورو يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال والشركات من الدول الأعضاء العالية التكلفة إلى الدول الأخرى الأقل من حيث التكاليف.
- يتضح من خلال عرضنا لتجربة الاتحاد الأوروبي أن نجاحها يعود بالأساس إلى الدور الذي قامت به مؤسساته التشريعية والقضائية والتنفيذية، بالإضافة إلى وجود الفكرة الداعمة لهذا التكتل، والإصرار من بعض الدول من خلال تقبلها التنازل عن بعض من سيادتها الوطنية لصالح مؤسسات التكامل، كما بينت التجربة الأوروبية أن الوصول للأهداف الكبرى لن يتم إلا من خلال تحقيق الأهداف الصغرى والانتقال بسلسلة من مرحلة لأخرى.

المطلب الثاني: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA

دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، أي أنها تحاول انتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق، وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة منطقة تجارة حرة - وسبقها مفاوضات لمدة 14 شهرا - بين الدول الثلاث، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989، وقد

صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدر ملموس من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الاتفاقية، والتي بدأت جهود إبرامها في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وامتدت معركة إقرار النفط من 14 سبتمبر 1993 حتى 17 نوفمبر 1993، حتى وقع على الاتفاقية في 17 ديسمبر 1993، وضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكان قدره 378 مليون نسمة ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1994¹، وجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوروبا الموحدة يناقش سنة 1992، حيث كانت تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من تحول الاتحاد الأوروبي بعد استكمال ملامح الوحدة إلى قلعة تكتفي بسوقها الداخلية الموحدة كبديل للأسواق، بالإضافة إلى القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان، هذا ما أدى بها إلى الإسراع في عقد اتفاقية النفط.

أولاً: أهداف اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية: لم تكن اتفاقية النفط الانتاج لسلسلة من الاتفاقيات الثنائية كانت بدايتها مع الترتيبات الثنائية التي جمعت الوم أ وكندا عام 1965، والتي شملت قضايا التعامل في سوق السيارات وقطع الغيار، واعتبرت هذه الخطوة بداية التفكير في التكتل داخل أمريكا الشمالية وقد أدت إلى زيادة حجم التجارة البينية بين الوم أ وكندا بدرجة أكبر مما كانا البلدان يهدفان إليه، مما جعلهما ينتقلان إلى المفاوضات بشأن إقامة منطقة تجارة حرة أمريكية كندية والتي دخلت حيز النفاذ عام 1989، أي قبل سنة من الشروع في إعداد اتفاقية النفط، هذه الأخيرة التي تضمنت إضافة بلد نامي إلى التكتل الاقتصادي وهو المكسيك²، حيث وافق الكونغرس الأمريكي على الاتفاقية في 17 نوفمبر 1993 مع أن سريان الاتفاقية لم يبدأ إلا في جانفي 1994، وهو تكتل حسب الاتفاقية المنشئة له مفتوح أمام الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية³، وإذا تفحصنا أهداف هذا التكتل نجده لا يختلف كثيراً عن أهداف الاتحاد الأوروبي وتتمثل أهداف النفط في ما يلي⁴:

- بالنسبة للتعريفات الجمركية: حيث تتم إزالتها دفعة واحدة، أو بالتدريج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 عاماً، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن حوالي 50% من الصادرات الأمريكية للمكسيك، و70% من صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكية أصبحت محررة تماماً من التعريفات والحصص بمجرد أن دخلت الاتفاقية حيز النفاذ.
- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار: حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة، ويتم تحويل العملات بحرية وفقاً لأسعار السوق، كما تمت أيضاً إزالة متطلبات الأداء مثل الحفاظ على مستويات التصدير وتحقيق التوازن التجاري، وسوف تسمح المكسيك في غضون فترة من سبع سنوات إلى خمسة عشر سنة بإنشاء مؤسسات مالية أجنبية، والعمل على الاستثمار في البنوك ومؤسسات التأمين والسمسرة.

¹ عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² اسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ <https://ar.wikipedia.org/wiki/nafta>. Le 20/06/2017 .

⁴ أسامة مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 74.

- تحرير التجارة في الخدمات: وذلك بمنح معاملة متساوية لموردي الخدمات والمتخصصين من الدول الثلاث وتسهيل منح تراخيص عمل المتخصصين، وإزالة متطلبات الإقامة والمواطنة لهذه الشريحة، بالإضافة إلى تحرير لوائح الانتقالات بنهاية العقد الحالي.
- حماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية الانتاج الأدبي والتسجيلات وبرامج الكمبيوتر وبراءات الاختراع للمنتجات والعمليات.
- الاتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة بين الدول الثلاث، بما في ذلك لجنة التجارة الثلاثية لحل النزاعات، ومنع الإغراق وغيرها من الأحكام المسهلة للتجارة، كما تم التوصل أيضا لاتفاقيات تكميلية تتناول معايير العمل ذات الصلة بالتجارة وحماية البيئة، حيث تهدف الاتفاقية التكميلية للتعاون في سوق العمل إلى تحديد ما إذا كانت معايير العمل المتراخية والظروف السائدة في المكسيك تمنح شركاتها ميزة غير عادلة في السوقين الأمريكي والكندي، لذا تم الاتفاق على أن يلتزم كل طرف بتطبيق قوانينه للعمال بفاعلية من خلال الإجراءات الحكومية المناسبة. أما الاتفاقية التكميلية للبيئة فتتمت صياغتها لمعالجة مخاوف البعض من أن تؤدي نافتا إلى خفض المعايير البيئية أو تحويل المكسيك إلى مرتع للتلوث من قبل الشركات الأجنبية، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إنفاذ القوانين الوطنية للبيئة وتحقيق مستوى مرتفع للحماية كالتزام دولي لأعضاء النافتا.

ثانيا: المؤسسات المنظمة لعمل النافتا: تتمثل في:

- لجنة التبادل الحر: وتعتبر أهم المؤسسات تتكون من ثلاث وزراء يسهرون على مراقبة تطبيق الاتفاقية الموقعة وتصفي الخلافات، ودراسة كل القضايا التي يمكن أن تعيق تنفيذ الاتفاقية، كما يمكن لها إنشاء لجان أخرى تستند إليها في انجاز مهامها، وتجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل وتتخذ قراراتها بالإجماع.
- منسقة مجموعة النافتا: تتكون من ثلاثة أعضاء تشرف على السير العام للاتفاقية وتقوم بتدبير برنامج المجموعة.
- اللجان ومجموعات العمل: تتكون من ثلاثون لجنة وتهتم بتسهيل المبادلات التجارية والاستثمارات في دول المجموعة لضمان التطبيق الجيد للاتفاقية.
- سكرتارية المجموعة: تتكون من مجموعة من الموظفين الممثلين للدول الثلاث وتقوم بوظيفة التسيير الإداري وحل الخلافات بين الدول الأعضاء.

ثالثا: اتفاقية النافتا : الأداء الاقتصادي والمكاسب المحققة

أدت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة من المكاسب نذكر منها¹

- تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء، وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة؛
- زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات أنه من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 05% من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0,3% في الولايات المتحدة و0,87% في كندا؛

¹ عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 63 و64.

- أدت اتفاقية النافتا إلى إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء؛

- زيادة الاستثمارات المباشرة البينية للدول الأعضاء وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة، وبلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات البينية لدول النافتا عام 2000 حوالي 299.3 مليار دولار، في حين كانت سنة 1993 لا تتعدى 136.9 مليار دولار؛¹

- رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة؛

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة؛
- تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي، ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالتحديد في اليابان؛

- علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي زيادة فرص العمل، ويمكن توضيح هذه المكاسب من خلال دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والتجارة البينية للدول الأعضاء في التكتل:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول تكتل النافتا

يعتبر تكتل النافتا من أنجح التكتلات الاقتصادية في صيغتها الجديدة حيث يجمع دول متقدمة بأخرى نامية كما أنه يتميز بوجود سوق داخلية ضخمة تمثل 6.5% من مجموع سكان العالم سنة 2016 ويستحوذ على أكثر من 23% من الناتج العالمي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-7) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول تكتل النافتا .

البيان	1996	2000	2006	2010	2014	2016
--------	------	------	------	------	------	------

¹ شهاب نوال، مرجع سبق ذكره، ص 64.

486	477.6	460.4	440	414.6	391.7	حجم السكان (مليون نسمة)
323.1	318.6	309.3	298.4	282.1	269.4	الولايات المتحدة الأمريكية
35,4	34,8	33,8	31,5	30,8	29,7	كندا
127.5	124.2	117.3	110.1	101.7	926	المكسيك
21202	20484	17628	16436	11710	8765	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
18624	17393	14964	13856	10285	8100	الولايات المتحدة الأمريكية
1530	1793	1613	1615	742	628	كندا
1047	1298	1051	965	683	397	المكسيك
27.9	25.9	26.7	32	34.9	27.8	نسبته من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (%)
						حصة الفرد من الناتج المحلي (دولار)
57638	54598	48373	46437	36449	30068	الولايات المتحدة الأمريكية
42157	50440	47447	40386	24124	21183	كندا
8208	10452	8959	8767	6720	4153	المكسيك
						صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار):
479.41	237.65	259.34	294.28	350.06	86.52	الولايات المتحدة الأمريكية
32.10	64.25	29.71	64.30	68.30	9.63	كندا
33.93	30.09	21.06	20.70	18.38	9.18	المكسيك
23.7	18.5	16.7	17.7	29.9	29	نسبته من الاستثمار العالمي (%)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع :

<https://data.worldbank.org> le 23/02/2017

من خلال بيانات الجدول نلاحظ تمتع دول النافتا بكثافة سكانية وقوة شرائية واستهلاكية كبيرة، وحجم ناتج محلي معتبر، كما يتضح وجود تباين كبير في قدرات هذه الدول من حيث حجم السكان ، والناتج المحلي ودخل الفرد، بحيث يلاحظ ان حجم السكان يصل الى حوالي 486 مليون نسمة سنة 2016 تتصدرهم الولايات المتحدة الأمريكية بـ 323.1 مليون نسمة ثم المكسيك بـ 127.5 مليون نسمة، و كندا بـ 35.4 مليون نسمة، أما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ ان هناك تباين كبير بين دول التكتل حيث يقدر سنة 2016 في المكسيك بـ 1047 مليار دولار وكندا بـ 1530 مليار دولار و بـ 18624 مليار دولار في الوم أ، كما نلاحظ تباين كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي فهو مرتفع في الوم أ و كندا حيث بلغ سنة 2016 على التوالي 57638 و 42157 دولار ومنخفض بالمكسيك حيث بلغ في نفس السنة 8208 دولار أما بالنسبة لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فالتكتل يستقطب نسبة معتبرة جدا من الاستثمارات الأجنبية العالمية حيث بلغت ما نسبته 23.7%، مع وجود تباين في حجمها بين الدول الثلاث فقد بلغ حجم صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول التكتل 545 مليار دولار، 88% من نصيب الوم أ، أما كندا والمكسيك فكان نصيبها حوالي 6% لكل منهما وهذا ما يعكس التفاوت الكبير في حجم اقتصاديات دول

التكتل.

ثانيا/ تطور التجارة البينية لدول تكتل النافتا قبل وبعد اتفاقية التجارة الحرة

من خلال استعراض بيانات التجارة البينية لدول تكتل النافتا ومقارنتها الى حجم التجارة الاجمالية خلال الفترة ما قبل وما بعد اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة يمكن ان تعطي رؤية واضحة عن الأهمية النسبية للتكتل بالنسبة لكل دولة على حدى

الجدول رقم (8-1): صادرات وواردات الووم أ الى كندا والمكسيك قبل وبعد اتفاقية التجارة الحرة .

البيان		85	90	93	96	98
الصادرات (مليار دولار)	اجمالي الصادرات	213.1	393.1	465.4	622.9	680
	الى كندا	47.3	83	100	132.6	154
	الى المكسيك	13.6	28.4	41.6	56.8	79
الواردات (مليار دولار)	اجمالي الواردات	361.6	517	600	817.8	944.6
	الى كندا	69.4	93.8	113.6	159.7	178
	الى المكسيك	19.4	30.8	40.7	74.1	96.1

SOURCE: Anne.O. Krueger, trade creation and trade diversion under NAFTA, national bureau of economic research, working paper7429,Combrige MA02138octobre, 8,1999.p22.

من خلال بيانات الجدول يتضح أن إجمالي صادرات الولايات المتحدة الى دول النافتا تمثل حوالي 28.6% سنة 1985 من إجمالي الصادرات، ثم 30.4% سنة 93 عند عقد اتفاقية النافتا، 30.4% سنة 1996 و34.3 سنة 1998 وبالتالي فإن حجم الصادرات الأمريكية الى كندا والمكسيك لم يتأثر كثيرا بالاتفاقية التجارة الحرة المبرمة سنة 1994 وهذا يعود بالأساس الى أن التجارة الأمريكية الكندية لم تتأثر بفعل الاتفاقية أما بالنسبة للصادرات الأمريكية إلى المكسيك فقد عرفت تطورا طفيفا حيث كانت تمثل 6.4% سنة 1985 ثم 8.9% سنة 1993 و 11.6% سنة 1998، ونفس الشيء بالنسبة للواردات الأمريكية من كندا فقد بلغت ما بين 18 الى 19.5% من إجمالي الواردات خلال الفترة 1985-1998 ، أما من المكسيك فبلغت نسبة 6-10% من إجمالي الواردات .

الجدول رقم (9-1): تطور الصادرات والواردات الكندية من الووم أ والمكسيك قبل وبعد اتفاقية التجارة الحرة

98	96	93	90	85	البيان	
211.4	200.1	140.7	126.4	90.8	اجمالي الصادرات	الصادرات (مليار دولار)
182.8	164.8	114.4	95.4	68.3	الى الووم أ	
0.9	0.9	0.6	0.5	0.3	الى المكسيك	
200.3	170	134.9	119.7	78.7	اجمالي الواردات	الواردات (مليار دولار)
136.8	114.6	87.8	75.3	54.1	الى الووم أ	
5.1	4.3	2.7	1.5	1	الى المكسيك	

SOURCE: Anne.O. Krueger, trade creation and trade diversion under NAFTA, national bureau of economic research, working paper7429, Combrige MA02138octobre, 8,1999.p22

تتضح من خلال الجدول أن صادرات كندا إلى المكسيك لا تتجاوز 0.4 % من اجمالي الصادرات خلال الفترة 1998-1985 أما الواردات من المكسيك فلا تتجاوز 2.5% من اجمالي الواردات أما بالنسبة للتجارة الأمريكية الكندية فهي على أعلى درجة من الترابط حيث تمثل صادرات كندا الى الووم أ ما نسبته 75.2% من اجمالي الصادرات سنة 1985 و 82.4% سنة 1996 و 86.5% سنة 1998 ونفس الشيء بالنسبة للواردات حيث بلغت نسبتها من اجمالي الواردات حوالي 62% و 67.4% و 68.3% سنة 1990، 1996، 1998 على التوالي .

الجدول رقم (10-1): تطور صادرات والواردات المكسيكية من الووم أ وكندا قبل وبعد اتفاقية التجارة الحرة.

98	96	93	90	85	البيان	
106.8	96	51.8	40.7	26.8	اجمالي الصادرات	الصادرات (مليار دولار)
87.3	80.7	43.1	32.3	19	الى الووم أ	
4.9	2.2	1.5	0.2	0.4	الى كندا	
106.9	89.5	65.4	30	13.4	اجمالي الواردات	الواردات (مليار دولار)
79	67.6	46.6	19.8	9	من الووم أ	
0.9	1.7	1.2	0.4	0.2	من كندا	

SOURCE: Anne.O. Krueger, Op Cit, p22.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول اعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل وجهة 70% من الصادرات المكسيكية سنة 1985 و 84% سنة 1996 وهو ما يفسر الأثر الايجابي لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على الاقتصاد المكسيكي، في حين بالنسبة للتجارة المكسيكية الكندية فتمثل صادرات المكسيك الى كندا حوالي 1.8% من اجمالي الصادرات سنة 1985 ثم 3% سنة 1993 و 2.3% سنة 1996. أما الواردات فتمثل 1.8% سنة 1985، ونفس النسبة سنة 1993 وعرفت انخفاضا سنة 1998 بلغت 0.8%.

ومن خلال بيانات تطور التجارة البينية بين أعضاء دول النافتا في فترة ما قبل وما بعد انعقاد اتفاقية التجارة الحرة يرى الباحث أن إبرام اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لم يكن لها أثر كبير على التجارة البينية حيث أن الو م أ تعتبر الشريك التجاري الأول لكندا والمكسيك كل على حدا سواء قبل أو بعد انعقاد اتفاقية التجارة الحرة، في حين التجارة بين كندا والمكسيك فهي ضئيلة جدا ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وبالتالي فنرى أنه من الأفضل إبرام اتفاقيات تجارية ثنائية لكل بلد على حدى مع الو م أ. وهذا ما ذهب اليه بعض خبراء الكونغرس الأمريكي الذين أكدوا أنها لا توجد آثار محسوسة لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على الاقتصاد الأمريكي، لأن حجم التجارة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك لا يتجاوز 5% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، ضف إلى ذلك التجارة الأمريكية الكندية كانت تحت غطاء اتفاق منطقة التجارة الحرة قبل إبرام اتفاقية النافتا، أما التجارة الأمريكية مع المكسيك فهي لا تمثل إلا 1.4% من الناتج المحلي الأمريكي، وبالتالي فإن اتفاقية النافتا ليست لها آثار معتبرة على الاقتصاد الأمريكي،¹ أما بالنسبة للاقتصاد المكسيكي فرغم ثبات حجم التجارة البينية كنسبة مئوية، فإنه بالمقابل قد زاد حجم التجارة الخارجية للمكسيك مع دول التكتل من 54.7 مليار دولار سنة 1990 إلى 92.4 مليار دولار سنة 1993 ثم 152.2 مليار دولار سنة 1996، إلى 173 مليار دولار سنة 1998 وهو ما يترجم وجود خلق للتجارة أكثر من تحويلها على مستوى الاقتصاد المكسيكي، ونفس الفكرة تنطبق على الاقتصاد الكندي حيث عرفت التجارة الخارجية لكندا مع دول التكتل نموا معتبرا حيث بلغت 172.7 مليار دولار سنة 1990 ثم 205.5 مليار دولار سنة 1993 ثم 284.6 مليار دولار سنة 1996 ثم 325.6 مليار دولار سنة 1998.

المطلب الثالث: اتحاد جنوب شرق آسيا

تعتبر تجربة اتحاد جنوب شرق آسيا من أعمق وأنجح التجارب التكاملية التي أقيمت في العالم النامي حيث تمت بين مجموعة من دول العالم الثالث التي تعيش وفق تقاليد اجتماعية وثقافية بالية، كما تتميز بأداء اقتصادي وسياسي ضعيف، إلا أنها استطاعت استلهام الدروس والمناهج من التجارب الاندماجية العالمية وتوظيفها في تجربة أسيوية أصبح يطلق عليها المعجزة الأسيوية دلالة على التحدي والتطور والازدهار.

أولاً: النشأة والتطور

في 8 أغسطس 1967، جلس القادة الخمسة – وزراء خارجية إندونيسيا وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة وتايلند – معا في مبنى القاعة الرئيسية لإدارة الشؤون الخارجية في بانكوك، تايلند، ووقع على الوثيقة التي بموجبها ولدت رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ويطلق على هذه المعاهدة اسم اعلان بانكوك، وقد أثرت الاعتبارات السياسية والاقتصادية على هذه البلدان لتشكيل تعاون إقليمي. لقد رأت جميع الدول الموقعة الحاجة إلى تعزيز

¹Angeles Villareal, Ian F Fergusoun, the north american free trade agreement (NAFTA), crs rapport prepared for members and committee oh congress, congressional research service 7-5700 , mai 2017 p 15

- تنميتها الاقتصادية وتعزيز الأمن الإقليمي في مواجهة تنامي التهديد الشيوعي في جنوب شرق آسيا،¹ وتمثل أهداف الرابطة كما هو المنصوص عليها في اعلان بانكوك في:²
- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة من خلال الجهود المشتركة بروح من المساواة والشراكة لبناء مجتمعات مزدهرة في دول جنوب شرق آسيا؛
 - تعزيز السلام الإقليمي والاستقرار من خلال الالتزام باحترام العدالة وسيادة القانون في العلاقات بين بلدان المنطقة والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛
 - تعزيز التعاون الفعال، والمساعدة المتبادلة في المسائل ذات الاهتمام المشترك في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والتقنية، والعلمية والإدارية؛
 - التعاون بفعالية أكبر لاستغلال أكبر للزراعة، والصناعات، وتوسيع تجارتها، بما في ذلك دراسة مشكلات التجارة الدولية للسلع الأساسية، وتحسين النقل والاتصالات المرافق ورفع مستويات المعيشة لشعوبها؛
 - الحفاظ على التعاون الوثيق والمفيد مع المنظمات الدولية والإقليمية القائمة بنفس الأهداف والمقاصد، واستكشاف جميع السبل لتعاون أوثق فيما بينها.
- نلاحظ أن الدول الخمس المؤسسة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل، وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد اتفاقية الرابطة تاريخا محددا لبلوغ مرحلة بعينها من مراحل التكامل، بل ركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي.
- وفي 08 جانفي 1984 انضمت سلطنة بروناي للرابطة، وأصبحت فيتنام العضو السابع في 28 يوليو 1995، ثم جمهورية لاوس و ميانمار في 23 يوليو 1997 و كمبوديا في 30 افريل 1999،³ اكتمل تشكيل الرابطة من الدول العشرة بالإقليم، ومنذ تأسيسها في عام 1967، تطورت رابطة الآسيان لتصبح واحدة من أنجح التكتلات الإقليمية، حيث ظهرت الرابطة الى الوجود وسط تزايد التوترات الجيوسياسية في آسيا والتي واجهتها ببناء الأسس المؤسسية لتعزيز التكتل الإقليمي، ولو أن التعاون الاقتصادي بدأ بشكل متواضع من خلال ترتيبات التجارة التفضيلية عام 1977، إلا أنه تعزز بإنشاء منطقة التجارة الحرة للسلع سنة 1992 (AFTA)، لتمكين أعضاء الآسيان من المنافسة دوليا في مواجهة الضغوط الناجمة عن العولمة والنزعة الإقليمية في الأمريكيتين وأوروبا، ثم إنشاء منطقة تجارة حرة للخدمات (AFAS) سنة 1995، ثم اتفاق 1998 لإنشاء منطقة الآسيان للاستثمار (AIA)، والتي تهدف الى جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى داخل الاقليم من خلال تسهيل وتحرير الاستثمار والترويج له، وفي القمة التاسعة للآسيان في عام 2003، قرر زعماء الآسيان تعميق التكامل الاقتصادي مع تشكيل الجماعة الاقتصادية للآسيان (AEC) لإنشاء سوق موحدة من خلال التدفق الحر للسلع والخدمات، والاستثمار المباشر والأيدي العاملة

¹ Jose L. Tongzon, *The Economies of Southeast Asia, Before and After the Crisis, Second Edition*, Edward Elgar Publishing, USA, 2002 p 05

² : Association Southeast Asian Nations, <http://asean.org/asean/about-asean/overview/> consulté le 23/06/2017.

³ Rosabel B Guerrero, *Regional integration: the ASEAN vision in 2020*, IFC Bulletin No 32, p52 .

وحرية تدفق رأس المال.¹ كما دشنت آسيان في بداية التسعينيات التعاون الإقليمي مع شرقي آسيا، حيث حضرت كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية عددا من اجتماعاتها، لتصبح قنوات رئيسية للتعاون بين المنطقتين، كما فتحت آسيان أبواب الحوار مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا ونيوزيلندا وكندا والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية والصين وروسيا والهند، ولم تقم آسيان فقط بتأسيس منطقة تجارة حرة داخلية، وإنما وقعت على اتفاقيات تجارة حرة مع الصين وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وغيرها من الدول، وأظهرت طموحها وثقتها في أن تلعب دورا أكثر أهمية في التجارة الدولية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للآسيان

تعتبر قمة آسيان أعلى هيئة لصنع القرار، ولدى المنظمة أمانة عامة مهمتها تنسيق العمل بين أعضاء المجموعة والسهرة على تنفيذ مقرراتها، يعين الحاضرون في اجتماع القمة الأمين العام لفترة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، ويُختار الأمين العام بالتناوب بين الدول الأعضاء عبر احترام الترتيب الأبجدي، يشرف الأمين العام على عدة إدارات مكلفة بالدعم والتقييم والتخطيط والتنسيق الاستراتيجي، ويحق له أن يقترح ويوصي وينسق وينفذ أنشطة آسيان، وتسير تلك الإدارات عدة أقسام تتنوع مهامها ما بين المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والسياسية والمالية والإدارية، تتسلم كل دولة عضوية رئاسة المنظمة بشكل دوري، وكانت ميانمار الدولة التي ترأست المنظمة عام 2014.²

ثالثا/ بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتكتل الآسيان

الجدول رقم (11-1): بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتكتل الآسيان

الوحدة (مليار دولار)

البيان	السنوات	2000	2004	2008	2010	2014	2016
عدد السكان (مليون نسمة)		524.66	553.53	581.92	596.22	626.05	640.51
النسبة الى سكان العالم (%)		8.53	8.56	8.57	8.57	8.57	8.57
الناتج المحلي الاجمالي		623.38	852.85	1588.46	1976.12	2522.25	2555.42
النسبة الى الناتج العالمي (%)		1.86	1.94	2.50	3.00	3.21	3.35
نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)		1188	1541	2730	3314	4029	3990
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر		22.52	40.15	49.87	110.53	130.38	101.09
النسبة الى اجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر		1.65	5.76	3.32	7.99	8.19	5.79
اجمالي التجارة الخارجية		430.20	569.04	989.74	1050	1290	1151
النسبة الى التجارة العالمية (%)		6.67	6.17	6.13	6.86	6.79	7.20

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية اونكتاد متاحة على الموقع: <http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx>

¹ Siow Yue Chia, *The ASEAN Economic Community: Progress, Challenges, and Prospects*, ADBI Working Paper Series, N°440 October, 25, 2013, . Tokyo, p04.

² <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%86#.D8.A7.D9.84.D9.87.D9.8A.D9.83.D9.84.D8.A9> le 26/06/2017.

تعتبر تكتل الآسيان من أنجح التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية فمن خلال الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز في أحسن الأحوال 4000 دولار، لكنه ينمو بانتظام فمن 1188 دولار للفرد سنة 2000 إلى 4029 دولار للفرد سنة 2014، كما أن لهذا التكتل سوق داخلي كبير جدا حيث بلغ عدد السكان سنة 2016 أكثر من 640 مليون نسمة أي ما يمثل 8.57 % ، ويساهم التكتل بـ 3.35 % من الناتج العالمي سنة 2016، و 7.20 % من حجم التجارة العالمية وهو ما يعكس التأثير المتواضع لهذا التكتل في الاقتصاد العالمي، لكن يلاحظ النمو بمعدلات مرتفعة لمختلف المؤشرات الاقتصادية، وهو ما يفسر تمكن هذه الدول من الاندماج في الاقتصاد العالمي في إطار الجماعة بما يخدم مصالح الدول الأعضاء. حيث نجح هذا التكتل في النهوض باقتصاديات الدول الأعضاء إلى مصاف الدول المصنعة حديثا وهذا يعود إلى انفتاح التكتل على العالم الخارجي وتوثيق علاقاته مع دول أخرى وإقامة مناطق تجارة حرة معها، ولم يبق تكتلا مغلقا على الدول الأعضاء، أي اعتماده على سياسة موجهة نحو الخارج لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وجعل الآسيان كقاعدة إنتاجية تنافسية موجهة لخدمة السوق العالمية، خاصة في ظل اتفاق زعماء دول التكتل بإقامة قاعدة أساسية لسوق موحد تقام عام 2020 وبالتالي إقامة أكبر تكتل آسيوي قادر على مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي و تكتل الناftا.

خلاصة الفصل

انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق العديد من الأهداف بعد الحرب العالمية الثانية وتنامت هذه الظاهرة وزاد الاتجاه نحوها في العقد الأخير من القرن العشرين بشكل ملفت للانتباه جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي، حيث اتجهت معظم الدول متقدمة أو نامية نحو إنشاء ترتيبات إقليمية وتعزيز القائم منها.

وقد قمنا بدراسة ثلاث نماذج للتكتلات الاقتصادية نافتا والاتحاد الأوروبي واتحاد جنوب شرق آسيا كأثلة على عمليات تتميز بأنماط مختلفة من التكامل الاقتصادي، خلافا للاتحاد الأوروبي الذي يضم مجموعة من الدول المتقدمة وصل إلى أعلى درجات التكامل الاقتصادي وإنشاء الوحدة النقدية، فإن تكتل النافتا فهو نموذج يقدم الدول النامية على أنها في وضع يسمح لها باللاحاق بركب الدول المتقدمة واختصار المسافات من خلال التجارة الحرة، وتتميز النافتا بضعف إضفاء الطابع المؤسسي على التكامل، بل يستهدف تحرير التجارة فقط بين دول التكتل، أما الآسيان فيضم مجموعة من الدول النامية والفقيرة اقتنعت بفكرة التكتل من أجل درء المخاطر السياسية بينها وقامت باتخاذ خطوات جادة من أجل بناء اقتصادياتها من خلال تفعيل التجارة البينية وكذا انفتاحها على التكتلات والدول الأخرى.

الفصل الثاني: الأزمات المالية: مقاربات نظرية، وتحليل أهم الأزمات العالمية

المبحث الأول: مدخل إلى الأزمات المالية

المبحث الثاني: عرض لأهم الأزمات المالية العالمية- قراءة تحليلية لأزمة 2008

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجمعات الاقتصادية الكبرى

تمهيد

لقد ساد خلال العقود الثلاثة الماضية الفكر الذي كان سائداً قبل أزمة الكساد الكبير بأن السوق أفضل من الدولة، حيث أنه قادر على تصحيح نفسه بنفسه، وأن اليد الخفية (السوق) أفضل من اليد الظاهرة (الدولة) في إنجاز الأهداف، ولكن ومنذ منتصف الثمانينات توالى على العالم الانهيارات المالية بسبب انحراف الأنظمة المصرفية في أداء مهامها من تمويل نشاطات تحقيق القيمة المضافة إلى القطاعات الخدمية المالية الفقاعية، والتي كان لها وقع و أثر كبيرين على اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ أنها غالباً ما ترتسم خلف هذه الانهيارات أزمة في الاقتصاد الحقيقي، لأن الانحراف المالي نفسه، سيؤدي إلى شلل النمو والبنية الإنتاجية، مع ما سيتسبب به ذلك من تراجع في مداخيل العمال وارتفاع في نسب البطالة، والمزيد من الهشاشة الاجتماعية وتعميق الفقر.

وفي 16 سبتمبر 2008 انهارت العديد من المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أزمة الرهون العقارية الأقل جودة Subprime وأزمة مقايضة الديون التي تخلف أصحابها عن السداد Crédit Défaits Swaps حيث نتج عنها أزمة تطورت بسرعة وأصبحت أزمة عالمية أدت إلى اضطرابات واختلالات لم يشهدها العالم منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في العام 1929، ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ولكن اقترنت بإفلاس وانهيار العديد من المؤسسات المصرفية والمالية الكبرى، وقد بدأت تلك الانهيارات في الولايات المتحدة ثم تبعها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصاً بريطانيا وألمانيا، كما طالت تداعياتها دولاً وأسواقاً مالية ومؤسسات في أنحاء عديدة من العالم، ووضعت النظام المالي والمصرفي العالمي تحت المحك، والتي جعلت مصداقية النظام الرأسمالي برتمه موضع تساؤل حتى من أقرب المؤمنين به في أوروبا والعالم، كما كشفت هذه الأزمة هشاشة المنظمات الدولية التي كانت مسؤولة عن مراقبة النظام المصرفي العالمي والتنبؤ بمشكلاته وعلاجها قبل استفحالها.

وسوف يتم في هذا الفصل التطرق إلى المفاهيم والنظريات المفسرة للأزمات المالية في مبحث أول، ثم دراسة أهم أزمات القرن العشرين كل على حدى على اعتبار أنها حالات مستقلة مع التركيز على تحليل أزمة 2008 وأسلوب مواجهتها، ثم تطرقنا إلى تداعيات الأزمة المالية 2008 على العالم وبعض التجمعات الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: مدخل إلى الأزمات المالية

لقد تعرض الاقتصاد العالمي للعديد من الأزمات المالية في القرن العشرين أثرت على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي العالمي، إلا أن حدة هذه الأزمات وتكرارها ازداد منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، أي بعد ظهور أدوات مالية جديدة مثل المضاربات التجارية في البضائع والسندات المالية والعملات في صورة مشتقات مالية، وبيع ضمانات القروض وغيرها، مما أدى إلى توسع غير مسبوق في النشاط المالي على حساب النشاط الحقيقي خاصة في ظل التطورات الكبيرة في مجال الاتصالات والحاسبات الآلية وما نتج عنها من نظام مالي شديد التداخل مما ساعد على تدويل الأزمات وشموليتها لكل الأقطار.

المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية

تعكس الأزمة وجود اختلال ما في قطاع ما سواء كان اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، تترتب عليه نتائج مدمرة للكيانات والدول وعليه زاد اهتمام الباحثين بموضوع الأزمات وفي ما يلي سوف نقوم بتحديد مفهوم الأزمات، والأزمات المالية .

الفرع الأول: مفهوم الأزمة

إن مصطلح الأزمة (Crisis) مشتق من الكلمة اليونانية (kriner) ويقصد بها لحظة القرار، وترجع الأصول التاريخية لهذا المصطلح إلى الطب الإغريقي – نقطة تحول بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض – وهي تُطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان، ففي القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية¹، وتستعمل هذه الكلمة في علم الاقتصاد للإشارة إلى الفترات القصيرة التي يكون خلالها الاقتصاد في حالة غير مستقرة².

وعرفها جون برت بأنها سلسلة متصلة من الأحداث المفاجئة تبدأ بحادثة صغيرة، تتطور إلى حدث أكبر، ثم تتحول إلى ما يشبه الصراع في ما يطلق عليه حياة الأزمة (incident, accident, conflict, crisis)³، كما تعرف الأزمة بأنها " حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب أن يتم"، أو هي "كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث أو تصرفات تؤثر أو تهدد بقاء الناس، ومنظمات الأعمال، أو تلوث البيئة والحياة الطبيعية"⁴. كما تعبر الأزمة عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية، تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها

¹ عبد الاله البلداوي، ماهي الأزمة وكيف ندير الأزمات ؟ متاح على الموقع:

[http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/1447.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1447.htm) le 23/11/2016

² *Jacque pavouine, les trois crises du xxe siecle, edition Ellipses, 1994 p 08.*

³ عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر 2014، ص 15.

⁴ عبدالسلام أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2003، ص 346.

الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار السيطرة عليها، وعلى اتجاهاتها المستقبلية،¹ وتختلف الأزمات في طبيعتها، فهناك الأزمات المترتبة على الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات تحدث في البيئة العامة المحيطة بالمنظمات لتؤثر بالسلب على عملها وتهدد نظامها فيما يعرف بالأزمات التي لا دخل للإنسان فيها، كما تنشأ أزمات في البيئة العامة للدولة مثل تفاقم ظاهرتي البطالة والتضخم والفقر، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دول أخرى بما قد يمثل تهديدا حقيقيا لها إذا ما تم التغاضي عنها أو فشلت الدولة في التكيف معها وإدارتها بكفاءة.²

الفرع الثاني: الفرق بين الأزمة والدورة الاقتصادية

تعرف الأزمات الاقتصادية بأنها حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، أو هي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية، أو في مجال النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان ويطلق مصطلح الأزمة الاقتصادية بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الانتاج والاستهلاك).³ وتعرف الدورات الاقتصادية أنها عبارة عن تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي للدولة بصفة عامة في المدى القصير، وتتضمن تقلبات في مستوى الانتاج، والأسعار، والدخول، والتوظيف، ويطلق اسم الدورة الاقتصادية على كل فترة كاملة من العمل التجاري، وتتأثر الدورة الاقتصادية عموما بتغير السياسة الحكومية (الضرائب، أسعار الصرف، أسعار السلع بالأسواق العالمية)، ويعتقد كنيوز أن أهم سبب لحدوث الدورة الاقتصادية هو التغير الدوري في الكفاءة الحدية لرأس المال، الذي يكون معقدا ويرتبط في كثير من الأحيان بمتغيرات أخرى قصيرة الأجل، ومهمة في النظام الاقتصادي، ويوجد اتفاق بين الاقتصاديين أن لكل دورة اقتصادية أربعة مراحل:⁴

المرحلة الأولى: مرحلة الانتعاش

هي عبارة عن عملية الانتقال من القاع إلى القمة مع وجود نمو في الناتج والتوظيف، أي أن النشاط الاقتصادي يكون متزايدا ولكن ببطء.

المرحلة الثانية: مرحلة الرواج أو الدروة

تتميز بالتوسع الاقتصادي وزيادة في الانتاج الكلي، الدخل الكلي، ومستوى التوظيف، وتكون عند التوظيف الكامل لعناصر الانتاج.

المرحلة الثالثة: مرحلة الأزمة

هي عبارة عن الفترة في الدورة الاقتصادية التي يتم الانتقال بها من القمة إلى القاع، مع تراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج الكلي، الدخل الكلي، المستوى العام للأسعار، والمستوى العام للتوظيف).

¹ محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص 53.

² عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

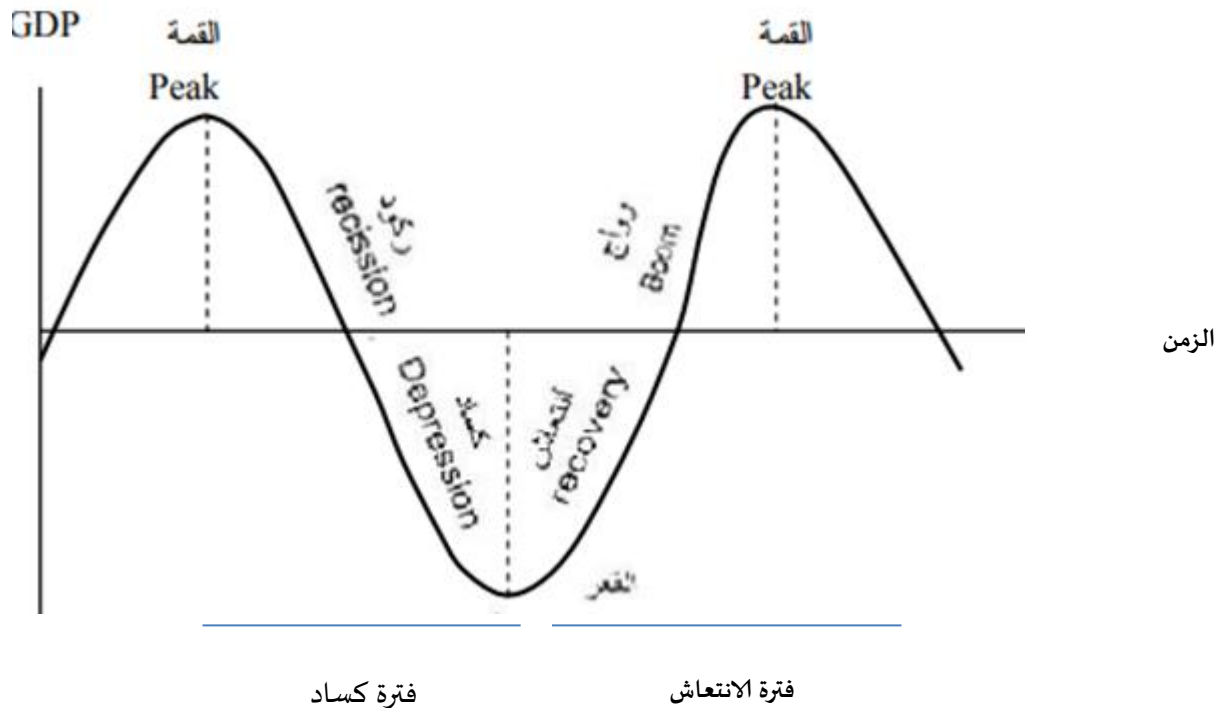
³ المرجع نفسه، ص 15.

⁴ هيثم يوسف عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص 32 و33.

المرحلة الرابعة: مرحلة الانكماش والكساد

هي عبارة عن فترة الكساد الطويل والعميق، حيث يحدث كساد في أوجه النشاط الاقتصادي بصفة عامة من حيث انخفاض الانتاج والدخل والتوظيف، وانتشار البطالة بشكل كبير ومؤثر لفترة ليست قصيرة.

الشكل رقم (1-2): مراحل الدورة الاقتصادية



المصدر: رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، متاح على الموقع الالكتروني:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359> le 21/11/2016

الفرع الثالث: مفهوم الأزمات المالية

تتضمن الأزمات المالية العديد من المشاكل النقدية والمصرفية والمالية، وعلى هذا الأساس فقد ظهرت عدة مفاهيم للأزمة المالية تبعا لتعدد أنواعها وأشكالها، وسنحاول ابراز مجموعة من التعاريف لايجاد تعريف شامل للأزمة المالية

- التعريف الأول: هي تعبير عن حالة اضطراب في أسواق المال، بحيث تصبح أسواق المال غير قادرة على توجيه الأموال بكفاءة إلى أفضل الفرص الاستثمارية في ظل سوء الاختيار والمخاطر المعنوية السيئة.¹
- التعريف الثاني: يعرف "Frederic Mishkan" الأزمة المالية بأنها " اختلال غير خطي في الأسواق المالية، بحيث تتفاقم فيها مشكلات الاختيار المعاكس والمخاطر المعنوية فيصبح السوق غير كفاء، بمعنى انخفاض قدرتها على أداء دورها كقناة لتمويل المستثمرين، وهو ما يؤدي إلى حدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي".²

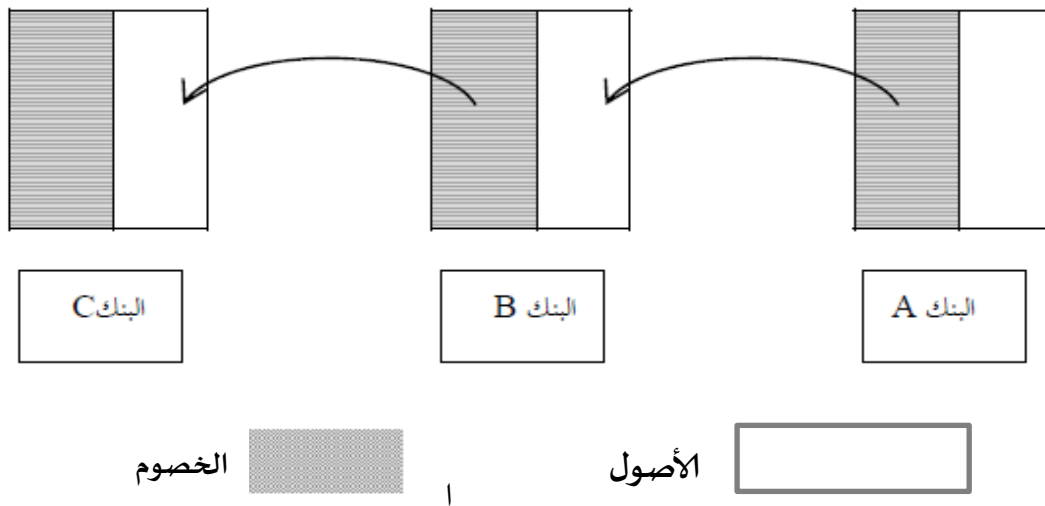
¹ يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، الطبعة الأولى، داروائل للنشر، الأردن، 2015، ص 38.

² GERARD Capiro, banking on crises lessons learned from recent financial crisis, development research group, the word bank june 1998 p3.

- التعريف الثالث: يعرف " Michel Aglietta " الأزمات المالية "بذلك الاضطراب الذي يمكن أن ينتشر إلى كل متغيرات النظام المالي نتيجة لمخاطر النظام"¹، ويعني هذا الأخير بالنسبة له إمكانية وقوع حدث نظامي عنيف يكفي لإحداث أزمة مالية، ويقصد بالحدث النظامي حدوث أزمة مالية نتيجة العدوى، حيث يميز ما بين نوعين من الأحداث النظامية:²

- أثر الدومينو (Effect dominoes): يعني تلك الصدمة السلبية أو المعلومة السيئة التي تخص مؤسسة مالية أو أكثر، والتي يكون انتشارها متسلسل إلى باقي المؤسسات أو الأسواق المالية الأخرى. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-2): نموذج أثر الدومينو



المصدر: نسيمه حاج موسى، مرجع سبق ذكره، ص 13.

إذا اقترض البنك (A) من البنك (B) واقترض هذا الأخير من البنك (C) ففي هذه الحالة إذا تعرض البنك (A) إلى صدمة سلبية سوف يعرض البنك (B) إلى خسائر والتي ستجر بدورها البنك (C) إلى خسائر.

- الكارثة: وتسمى كذلك الصدمة على مستوى الاقتصاد الكلي والتي تؤثر في نفس الوقت على الأوضاع المالية لعدد كبير من المؤسسات والأسواق المالية، وتؤدي إلى ردة فعل سلبية ومشتركة.

- التعريف الرابع: تعرف الأزمة المالية بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في

¹ Aglietta Michel, macroéconomie financière ; crises financières et régulation monétaire, 3e édition, la découverte, paris, 2001, p8.

² نسيمه حاج موسى، الأزمات المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري، رسالة ماجستير بنوك ومالية، جامعة بومرداس، 2009، ص 13-14.

قيمة العملة وفي أسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة، وما يترتب عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.¹

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الأزمة على كونها اختلالاً عميقاً واضطراباً حاداً ومفاجئاً في بعض التوازنات الاقتصادية، يتبعهما انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، ويمتد آثار ذلك إلى القطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية وأسبابها

الفرع الأول: أنواع الأزمات المالية

تخلل تاريخ الرأسمالية عدة أزمات واتخذت أشكالاً مختلفة بحيث لا يكون من السهل استخلاص الدروس العامة منها، ومع ذلك تجدد اهتمام الاقتصاديين بالأزمات المالية من خلال دراسات استقصائية تعتمد بشكل رئيسي على التحليل التفصيلي لأسبابها وآثارها وقنوات انتقالها،² وقد سمحت هذه الدراسات بتحديد أربعة أنواع من الأزمات المالية.

أولاً: الأزمة المصرفية

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية "Banking Systematic Crisis" في تلك الدولة أو بعض الدول، وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان .Crunch Credit.³

ويرى كل من (Demirguc-kunt and Detrgiache) أن الأزمة المصرفية تحدث إذا كانت نسبة القروض غير المؤداة إلى إجمالي الأصول تفوق 10%، وأن تكلفة عمليات الإنقاذ تفوق 2% من قيمة الناتج الداخلي الخام للبلد المعني، كما يمكن أن يحدث في هذه الحالة تأمين للبنوك أو ضمان للودائع،⁴ وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار

¹ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 200

² Robert Boyer, Mario Dehove, Dominique Plihon, *Les crises financières, La Documentation française. Paris, 2004 p 13.*

³ فريد كورتل، كمال رزقي، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 20، 2009 ص6.

⁴ نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج " دراسة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2012/2013، ص 08.

وقتا أطول من أزمات العملة، وقد كان هذا النوع من الأزمات نادر نسبيًا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بسبب القيود على رأس المال.¹

ثانياً: أزمة العملة

يطلق عليها أحيانا أزمة ميزان المدفوعات أو أزمة النقد الأجنبي،² وتعرف بأنها حالات حدوث تحركات مفاجئة وتغيرات سريعة وكبيرة وحادة في أسعار الصرف وفي تدفقات رأس المال بصورة تؤدي إلى تأثير جوهري في قدرة العملة على تأدية دورها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل،³ وهناك مدرستين في تفسير أسباب نشوب أزمات سعر الصرف: مدرسة الجيل الأول وهي تركز على عدم الاتساق بين أساسيات الاقتصاد الكلي، وسعر الصرف، حيث تنشأ الأزمات نتيجة لارتفاع في عجز الميزانية من قبل خلق النقود، وينتج عنه ارتفاع في القيمة الحقيقية لسعر الصرف، وتدهور في ميزان المدفوعات، بحيث لا يمكن أن يستمر بدون تخفيض شديد في قيمة العملة. حسب هذه المدرسة فإنه يمكن التنبؤ بالأزمات لأن ديناميكيتها واضحة، حيث أنه وعند تفاقم العجز في الميزانية، وارتفاع القيمة الحقيقية لسعر الصرف يتعرض الاقتصاد إلى هجوم على العملة عند وصول الاحتياطي إلى حد معين، مما يجبر المتعاملين والمضاربين للاستنزاف مما تبقى من الاحتياطي، من خلال الهروب من العملة المحلية قبل انهيارها، أما مدرسة الجيل الثاني فيمكن للأزمة أن تنشأ حتى في حالة اتساق بين أساسيات الاقتصاد الكلي وسعر الصرف، وهنا يدخل دور التوقعات في حصول الأزمات، ففي هذه الحالة نجد أن أزمات الصرف ليست متوقعة بالكامل، حيث يمكن أن تنشأ نتيجة للإشاعات، حيث أن المستثمرين لا يملكون معلومات كافية عن الاقتصاد، وبالتالي يكونون أكثر تأثراً بالشائعات والأزمات التي تقع في أقطار أخرى، وبالرغم من أن الأساسيات الاقتصادية لا تعتبر أهم عنصر في تفسير نشوب أزمات الصرف، إلا أن الصدمات الخارجية يمكن أن تسرع في نشوب الأزمات (ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وتراجع في النمو العالمي..... الخ)،⁴ وتحدد 'أزمة العملة' على أنها انخفاض اسمي لسعر صرف العملة بنسبة 30 بالمائة على الأقل، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 10 بالمائة على الأقل في معدل الاستهلاك مقارنة بالسنة السابقة، وبناء على هذا التعريف ينتج 208 أزمات عملة خلال الفترة 1970-2007، وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد يشمل أيضاً التخفيضات الكبيرة من جانب البلدان التي تعتمد أنظمة سعر الصرف الثابت.⁵

ثالثاً: أزمة الديون

بدأت أزمة الديون على المستوى العالم في الخمسينيات القرن الماضي، واتضح معالمها بشكل بارز في عقد السبعينيات، عندما تفاقم حجم القروض نظراً لسوء التوظيف، لتنفجر عام 1982 حين امتنعت المكسيك

¹ هيثم يوسف عويصة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² المرجع نفسه، ص 38

³ عبد الحميد عبد المطلب، إدارة أزمات العملة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 18.

⁴ هيثم يوسف عويصة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁵ Luc Laeven and Fabian Valencia, *Systemic Banking Crises: A New Database*, IMF Working Paper Research Department, WP/08/224 November 2008, p06.

والأرجنتين والشيلي عن دفع أعباء ديونها الخارجية، ثم تبع ذلك اعسار مالي لعدد كبير من البلدان النامية، وبالتالي فإن أزمة الديون تحدث عندما تكون دولة أو مجموعة من الدول عاجزة عن خدمة أعباء ديونها من فوائد وأقساط بغض النظر إذا كان الدين خاصاً أو دين سيادي عام.¹

وتنشأ أزمات المديونية الخارجية عادة من مصادر عدة، يأتي في مقدمتها الخلل في ميزانية البنك المركزي، والدولة ككل، سواء من ناحية الآجال أو العملات المكونة لجانبى المركز المالي، ويطلب صندوق النقد الدولي بفصل عملية إدارة الدين الخارجي عن البنوك المركزية وإسنادها إلى جهة مستقلة.²

رابعاً: أزمة أسواق رأس المال

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" bubble حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز اقتصادياً قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل - كالأسهم على سبيل المثال - هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهها لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى³، والجدول التالي يوضح تكرار الأزمات حسب نوعها خلال الفترة 1970-2007.

الجدول رقم (1-2): تكرار الأزمات حسب نوعها خلال الفترة 1970-2007 .

السنوات	أزمة مصرفية	أزمة عملة	أزمة مديونية	أزمة مزدوجة	أزمة ثلاثية
1978-1970	4	22	5	-	-
1986-1979	22	57	37	7	2
1995-1987	73	81	6	9	1
2001-1996	21	37	6	8	4
2007-2002	4	11	6	1	1
المجموع	124	208	60	25	8

Source: Luc Laeven and Fabian Valencia, Op cit, p56.

ويلاحظ من خلال الجدول أن أغلب الأزمات المالية خلال الفترة 1970-2007 هي أزمات عملة حيث بلغ عددها 208 أزمة، ثم تليها الأزمات المصرفية بـ 124 أزمة، أما أزمات المديونية فهي لا تتجاوز 25 أزمة، كما يلاحظ أن الأزمات المصرفية قد تضاعف تكرارها خلال الفترة 1979 إلى غاية 2007 وذلك بسبب سياسات التحرير المالي التي تم اقرارها بكثرة خلال المدة المذكورة، بالإضافة إلى التأثير المتبادل بين الأزمات المصرفية وأزمات العملة على النحو التالي:

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة 2006، ص 192.

² عبد الحميد عبد المطلب، إدارة أزمات العملة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

³ هيثم يوسف عويصة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

- من أزمة عملة إلى أزمة مصرفية: عند توقع أزمة سعر صرف يسعى المتعاملون تحسبا لانخفاض قيمة العملة المحلية التخلص منها واقتناء العملات الأجنبية، مما يمكن أن ينتج عنها هبوطا حادا في سعر الودائع من البنوك وتقهقر احتياطي البنوك من الأصول الأجنبية، مما يؤثر سلبا على وضعها المالي وبالتالي تتحول الأزمة إلى أزمة مصرفية.
 - من أزمة مصرفية إلى أزمة عملة: إذا قام البنك المركزي بمحاولة إنقاذ بعض البنوك المتقهقرة من خلال تقديم المزيد من القروض والائتمان، فيمكن أن تنجر عن هذا تفاقم في المديونية المحلية للبنوك مما يولد أزمة ثقة لدى المتعاملين الذين يحاولون التخلص من العملة المحلية، مما ينتج انخفاض كبير في سعر الصرف وتقهقر الاحتياطي الأجنبي.
- وقد ترتب عن الأزمات السابقة الذكر خسائر مدمرة على الاقتصاد العالمي ككل، وعلى الدول كل على حدى بحسب طبيعة الأزمة، ومصدرها وتأثيرها، وفي ما يلي خسائر بعض الدول المترتبة عن الأزمات خلال فترات معينة .

الجدول رقم (2-2): خسائر بعض الدول كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بسبب الأزمات المالية.

الدولة	المدة الزمنية	الخسارة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
أمريكا	1984-1991	3 %
النرويج	1987-1989	4 %
السويد	1991-1992	6 %
فنلندا	1991-1993	8 %
البرازيل	1994-1996	4 - 10 %
المكسيك	1994-1995	12-15 %
اسبانيا	1977-1985	17 %
الأرجنتين	(1980-1982)+1985	13-55 %
فنزويلا	(1980+1983)+(1994-1995)	18 %

المصدر: يوسف أبوفاة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الفرع الثاني: أسباب الأزمات المالية

تتعدد وتنوع أسباب الأزمات المالية في النظام الرأسمالي وتختلف نتائجها وتأثيراتها بحسب ظروف كل دولة ، ورغم أن لكل أزمة أسبابها وخصائصها إلا أن هناك جملة من الأسباب والعوامل مشتركة تتظاهر في آن واحد لأحداث أزمات مالية، ويمكن تلخيص أهمها فيما يأتي:

أولا: طبيعة النظام الرأسمالي: والذي يحمل في ثناياه الأزمات الدورية وهي ملازمة له في جميع مراحلها بسبب الخلل بين العرض والطلب حيث أن عملية الانتاج في المجتمع الرأسمالي هي عملية جماعية، والاستحواذ على فائض الانتاج هو من نصيب الرأسماليين، مما يعني تراكم قيم فائض الانتاج في أيدي الرأسماليين، حيث يحاولوا رفع الانتاج، وفي المقابل فإن الطلب الحقيقي ينمو بمعدل أقل من معدل نمو الانتاج، ما يخلق فائضا في رؤوس الأموال يضغط أكثر

على عوائد رأس المال، وتبقى مشكلة امتصاص فائض رؤوس الأموال سببا لاندلاع الأزمات الدورية، هذه الفوائض يتم توظيفها في أسواق المال، واستطاعت تضخيم حجم القطاع المالي والذي أصبح يشكل أكثر من 40 ضعفا من حجم الاقتصاد الحقيقي مما يزيد من احتمال وقوع الأزمات المالية العالمية.¹

ثانيا: نقص الشفافية ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.²

ثالثا: عدم استقرار الاقتصاد الكلي: إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدثت بها أزمة مالية شهدت:³

- انخفاضاً في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة، وهذا العامل يعد سببا رئيسيا للأزمة المالية في كل من فنزويلا و الإكوادور، حيث الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد و قلة تنوعه.
- تقلبات أسعار الفائدة العالمية: وهي أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فتغيراتها لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك هو تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و درجة جاذبيتها في هذه الدول، كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية.
- التقلبات في معدل التضخم: هي عامل حاسم في قدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية (منح الائتمان و توفير السيولة)، و قد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في دول أمريكا الجنوبية و الدول النامية.
- التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية : يعتبر أحد مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي و التي كانت سببا مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية كما حدث في الدول النامية في أمريكا الجنوبية، التي عانت من اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية بمعدل أعلى من أي إقليم في العالم بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا، حيث أن الارتفاع الحاد في أسعار الصرف الحقيقية أحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

¹ حسن عبد الله الرضيع، أثار الأزمة المالية العالمية على سوق الأوراق المالية الاسرائيلي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2015 ص 55.

² الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجدورها، ص 05، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://archive.jinan.edu.lb/conf/Money/1/dreldjouzi.pdf> le 26/11/2017.

³ وليد بيبي، آليات جذب الاستثمار الأجنبي في ظل الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة بسكرة، ص 10 و 11.

رابعاً: اضطرابات الأسواق المالية: شكل التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانحيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، والذي يتواكب مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرير المالي غير الوقائي والحذر، بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد، مع عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية.

خامساً: القيود غير الكافية على عمليات الائتمان: إن منح القروض ضمن قيود غير كافية وشروط لا تكفل عمليات السداد لهذه القروض، كان من ضمن الأسباب التي أدت إلى بعض الأزمات المالية، وقد كان هذا الأمر واضحاً وجلياً في بعض البنوك الحكومية، حيث تخضع عمليات الائتمان، ومنح القروض في هذه البنوك إلى سياسات وتوجهات حكومية تحكمها الأهداف السياسية، وأهداف بعض أصحاب المصالح، وكان هذا يؤثر بشكل واضح على كفاءة هذه البنوك وربحياتها.¹

سادساً: ضعف الاستعداد للتعاطي مع التحرير المالي: إن ضعف الاستعداد للتحرير المالي، وعدم فعالية التنظيم والإشراف، وعدم التدخل في الوقت المناسب كانت من أهم أسباب وقوع الأزمات في بعض البلدان،² حيث أن التحرير المالي ينجم عنه أوضاع وظروف جديدة تتطلب إجراءات وسياسات واستراتيجيات منتظمة ومتسلسلة، وقد عانت بعض الدول خاصة النامية من عدم تأقلمها وعدم استعدادها الكافي للتعاطي مع عمليات التحرير المالي كما يجب، حيث أن التطورات السريعة والفائقة لأساليب التمويل الدولي لم تعط الوقت الكافي للوكلاء الاقتصاديين للتكيف معها مما يؤدي إلى خطر ظهور بعض السلوكيات غير الملائمة.³

سابعاً: ضعف نظم المحاسبة والإفصاح والأطر القانونية الخاصة بالقطاعات المالية: أثبتت الدراسات أن أغلب الدول التي تعرضت لأزمات مالية كانت تتسم بضعف نظم المحاسبة والإفصاح، مما كان لها أثر واضح في عدم التقييم السليم للجدارة الائتمانية لكثير من المقترضين بالإضافة إلى عدم الوضوح في كثير من الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بالقطاعات المالية والمصرفية، ما أدى إلى ضعف الرقابة على هذه المؤسسات في تلك الدول.

الفرع الثالث: مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية

إن تعدد الأزمات الاقتصادية خاصة في نهاية القرن العشرين وتكلفتها المالية المترتبة عنها دفع بالعديد من الدول المتقدمة وبالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية إلى محاولة إيجاد وتطوير نماذج ومؤشرات للتنبؤ بالأزمات المالية قبل حدوثها أو ما يطلق عليه نظام الإنذار المبكر للأزمة.

أ- تعريف الإنذار المبكر للأزمات: هو تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، والضغوط السكانية لبلد ما، حيث أنه يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الاجمالية في مجال

¹ يوسف أبو فارة ، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² Stijn Claessens, M. Ayhan Kose, Luc Laeven, and Fabián Valencia, *Understanding Financial Crises: Causes, Consequences, and Policy Responses*, pub imf. february 19, 2014 p 03.

³ Olivier Lacoste, *Comprendre les crises financières*, Éditions Eyrolles, paris 2009 ,p 70-71.

ما، لبلد ما، لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات، والتي تفيد مسبقا في توقع حدوث الأزمة في البلد المعني.¹

ب- آلية عمل نظام الإنذار المبكر: من خلال الخطوات الآتية يمكن تصميم نظام الإنذار المبكر للأزمات:

- الخطوة الأولى: تتمثل في اختيار المؤشرات الرئيسية التي من خلالها يمكن أن تعكس حالة المخاطرة وتمثلها بشكل مناسب، وتعتمد عملية اختيار المؤشرات على النظرية الاقتصادية والتجارب العملية السابقة للأزمات، وتصنف هذه المؤشرات إلى صنفين:²
 - مؤشرات تعكس التطورات في الاقتصاد الكلي.
 - مؤشرات تعكس الخصائص الهيكلية للسوق.

والجدول التالي يوضح أهم هذه المؤشرات والتي تعكس امكانية التعرض لأزمات أسواق المال أو أزمات العملة.

الجدول رقم (2-3): المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات المالية

الخصائص الهيكلية (البنوية)	التطورات في الاقتصاد الكلي
- نظام جمود معدلات التبادل.	- ارتفاع معدل التضخم.
- إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات.	- نمو سريع في التدفق النقدي.
- قطاع التصدير أكثر تركيزا.	- انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات.
- ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية.	- عجز مالي متزايد.
- ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل.	- ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد.
- تحرر سوق المال الحديث.	- النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها.	- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض.
- أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية.	- ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.
- انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم.	- نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية.
- سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم.	- انخفاض الاحتياطي العالمي.
- سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم.	- انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي.
- الرقابة على دخول السوق والخروج منها.	- ارتفاع معدل الأسعار والأرباح.
	- ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، مرجع سبق ذكره، ص39.

فإذا نشأت الأزمات نتيجة السياسات الحكومية الضعيفة أو غير الحكيمة مع مرور الوقت فإن كلا من نوعي المؤشرات يجب أن يساهم في تفسير أسباب حدوث الأزمة، ولكن لأن المؤشرات الهيكلية من المحتمل أن تكون بطيئة

¹ العيد صوفان، مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد المباشر، الجزائر 2016، ص 68.

² عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، العولمة المالية وامكانات التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر 2003، ص 38.

في التغيير، فإن التطورات في الاقتصاد الجزئي تصبح مفيدة إلى حد بعيد في إمكانية التنبؤ بالمدة التي سوف تحدث فيها الأزمة.¹

- الخطوة الثانية: تتمثل في جمع البيانات حول المتغيرات لبناء المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم المخاطرة
- الخطوة الثالثة: تتضمن عملية التقييم الإحصائي، والتنبؤ للخروج بتقديرات رقمية، تتم مناقشتها من قبل أصحاب الخبرة والكفاءة لتحديد مدى واقعية تلك النتائج.

الفرع الرابع: قنوات انتقال الأزمات المالية

تنقسم مختلف القنوات التي تنتقل بها الأزمات المالية عبر الحدود الدولية إلى ثلاث قنوات حقيقية هي قناة التجارة الدولية، والروابط المالية (قناة الأسواق المالية)، والروابط القائمة على سلوك المستثمرين، القناة الأولى والثانية أساسيتان لأنهما يقومان على قوى السوق، في حين أن الأخيرة تستند إلى عوامل نفسية.²

أ- قناة التجارة الدولية: لقد أصبح الانفتاح التجاري شعارا لعصر العولمة، فالיום وأكثر من أي وقت مضى ومع ارتفاع معدلات الارتباط في ظل الانفتاح المسجل عبر إزالة كافة أشكال الحماية سواء من خلال ترتيبات المنظمة العالمية للتجارة، أو من خلال الترتيبات الإقليمية (التكتلات الاقتصادية) الداعمة لمرتكزات هذا التحرير، أصبح من السهل انتقال الأزمة من مراكز نشوئها إلى غيرها من الدول، عبر ما يعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية وأثار التغذية العكسية، مما يسهل انتقال حالات الركود والكساد في اقتصاديات الدول المتأزمة إلى باقي الاقتصاديات وذلك بمستويات مختلفة:

- بمستوى "خلل اقتصادي" فيما يتعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط الضعيف.
- بمستوى "مشكل اقتصادي" فيما يتعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط المتوسط.
- بمستوى "أزمة اقتصادية" فيما يتعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط المرتفع.

ومن المهم التأكيد أنه كلما كان الحجم الاقتصادي للدول المتضررة كبيرا كلما زادت احتمالية انتقال الأزمات وشدتها واتساع نطاق تأثيرها، كما يسهم في ذلك مستويات الانفتاح التجاري لمراكز الأزمة من خلال الانفتاح العالمي أو الإقليمي.

إن قناة الصفقات التجارية بين الاقتصاديات تعتبر معبرا لتدويل الأزمات، فالاقتصاديات التي تمر بموجة كساد تنتشر عدواها لباقي الاقتصاديات، من خلال تجميد حركة التجارة أو عقود التصدير والاستيراد، وهو ما يكون له بالغ الأثر على عوائد الشركات المصدرة والمستوردة ومنه تنتقل الأزمة لسقفها المالي مؤثرة على أسعار أسهم الشركات ومن ثم تصبح العدوى المالية أكثر انتشارا وأثرا.

¹ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي مرجع سابق، ص 40.

² Victoria Miller, A Crisis Transmission Channel for Reserve Currency Countries: A Cautionary Tale, Open Economies Review, Springer, vol. 25(4) September, 2014 p 813

ب- قناة الأسواق المالية: مع ارتباط الأسواق المالية وحركات التدفق المالي أصبحت الأزمات المالية تنتقل من دولة إلى أخرى بسهولة، حيث تشير الأبحاث الحديثة أن احتمال حدوث أزمات مالية معدية وتحركات مشتركة مرتفعة عبر الأسواق المالية العالمية في المستقبل يعززه دخول أدوات مالية وقوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية وزيادة أهميتها، وقد ساعد تحرير عمليات انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود على إكسابها الصفة الدولية، فاستخدام أحدث الأجهزة الإلكترونية في هذه الأسواق سمح بإجراء عمليات عرض أو طلب لأصل أو مجموعة من الأصول المالية في عدة أسواق بوقت واحد¹، فمن خلال شبكات المعلومات الدولية تم ربط جميع الاقتصاديات والبلدان والمجتمعات وأصبحت تخضع لتأثير وتأثير متبادلين مستمرين ويتجسد الأثر المتبادل هذا في منظومة المال الدولية من خلال ارتباطات البورصات في العالم، إذ سرعان ما ينتقل أثر ما يحدث في أي بورصة إلى باقي البورصات في العالم رغم تباعدها،² فالأسواق الواسعة جدا والمتربطة إلكترونيا لم تغير من احتمالات تطاير الفقاعات المالية، وانتقال آثار الهبوط والارتفاع في أسعار الأوراق المالية وإنما جعلت من الممكن أن يتضاعف حجم هذه الفقاعات، وقد ربطت هذه الأسواق الوطنية ببعضها بحيث غدت هذه الأسواق عرضة للانهايار، فعدوى الأسواق المالية تنتقل من متعامل أو مؤسسة مالية إلى أخرى إلى أن تصبح الأزمة أزمة نظامية تمس النظام المالي برمته، بل أكثر من ذلك فهي تنتقل من نظام مالي إلى آخر وتتم من خلال قناة الأسعار أسعار الأصول المالية بفعل انفتاح الأسواق وعولمتها لتأخذ بعدا عالميا، ويمكن أن تؤدي الروابط المالية بين الدول بصورة تلقائية إلى انتقال الأزمات التي تعيشها الأسواق المالية في دول ما إلى دول أخرى، فعندما تكون الأسواق المالية لدول المنطقة على درجة كبيرة من التكامل يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على مستوى كافة تلك الأسواق في آن واحد وهو ما قد يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة.³

ت- الاحتباس الدولار كقناة لانتقال الأزمات: لقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأغنى قوة على وجه الأرض، فيما أثقلت الديون حينها بريطانيا، وخرجت فرنسا من الحرب منهكة القوى والحضور، وخرج الاتحاد السوفيتي منها نازفا حتى الخراب، ثم أخذت الهيمنة الأمريكية صورتها الرسمية بتدشين ما عُرف باسم اتفاقيات بريتن وودز، حيث وضعت القواعد المالية الجديدة، وهي القواعد التي رسخت الدور الرئيسي للدولار، وتمخض عنها انشاء مؤسستين جديدتين أصبحتا بمثابة القبضتين اللتين تحكم بها واشنطن شؤون العالم، كما جاء مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بالدولار لترسيخ قوة الدولار، وضمان تهيئة الفرص أمام المنتجين الأمريكيين، ومنذ ذلك الوقت ونظام النقد الدولي بل والاقتصاد العالمي بشقيه المالي والاقتصادي محتبس ضمن العملة الأمريكية "الدولار": عملة التجارة الدولية دون منازع وهو المستوى الأول لما يسمى وتعلق بالاحتباس الدولار، عملة الاحتياطات الدولية دون شريك وهو المستوى الثاني للاحتباس الدولار. المخاوف بشكل وثيق من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية، وهذه التقلبات لها شواهد كثيرة،

¹ مروان عطون ، مرجع سبق ذكره، ص 205.

² ضياء مجيد الموسوي، الحدائة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 42.

³ عقبة عبداللاوي، نورالدين جوادي ، مرجع سبق ذكره، ص 11 و12.

وهي تعني اقتصاديا حدوث خسارة نقدية في الاستثمارات بعملة الدولار سواء كانت في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أو خارجها، وهكذا تحدث الخسارة للدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار، لذلك فإن حدوث أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يقود إلى سحب الاستثمارات من الدولة المرتبطة بالدولار (بسعر صرف ثابت) لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة.¹

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأزمات المالية

تختلف التفسيرات النظرية للأزمات الاقتصادية باختلاف الانظمة الاقتصادية والبيئية، والمحيط الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي تنشأ منه الأزمة، فالأزمات الزراعية في العهود القديمة ليست كأزمات العهد الحديث التي يغلب عليها الطابع المالي، وهذه الأخيرة أنواع منها ما ينتج عن دعر مصرفي وما يترتب عنها من انكماش اقتصادي، ومنها ما ينتج عن انهيار حاد في أسواق الأسهم نتيجة وجود فقاعة في أسعار بعض الأصول، ومنها ما ينتج عن انهيار في أسعار صرف عملة، وفيما يلي أهم التنظيرات في هذا الاتجاه.

الفرع الأول: الأزمة عند الكلاسيك

لم يتمكن "آدم سميث وديفيد ريكاردو" من كشف تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العميقة وفهمها والتي تظهر في أوضح صورها بالأزمات الاقتصادية الدورية العامة، فقد أكد "ريكاردو" أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بمقدرة على التوسع لا حد لها، مادامت زيادة الإنتاج تؤدي آلياً إلى زيادة الاستهلاك، ولهذا فلا مكان لفائض الإنتاج العام، وبناء على هذه النظرية لا يمكن حدوث إلا توقف عفوي في تصريف بعض السلع ناشئ عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمل الاجتماعي بين فروع الإنتاج، وأن القضاء على عدم التناسق هذا حتي بفعل ميكانيكية المزاحمة، ولكن سيسموندي الذي جاء بعد ريكاردو توصل إلى كشف بعض التناقضات التي تعترض الاقتصاد الرأسمالي، وإن لم يتمكن من تقويم طبيعتها تقويماً دقيقاً، حيث وضع سيسموندي نظرية حول الأزمات الاقتصادية أضحت فيما بعد أساساً قامت عليه مجموعة من النظريات الأخرى، فهو يرجع الأزمة إلى الاستهلاك الضعيف أو إلى عدم إشباعه، وقد استند سيسموندي إلى بعض أفكار آدم سميث الأساسية، واستنتج أن على الإنتاج أن يتوافق مع الاستهلاك، وأن الإنتاج يتحدد بالدخل، ورأى أن الأزمة نتيجة لاختلال هذا التناسب، وأكد أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى إفلاس المنتج الصغير، وإلى تفاقم أوضاع العمال المأجورين، وقد أكد أيضاً أن توسيع الإنتاج، يصطدم بحدود لا يستطيع التغلب عليها، لأن تضائل استهلاك الجماهير، سيقول من إمكان تصريف الإنتاج ويقلل من إمكان تحقيق أرباح أصحاب رأس المال، وقد حاولت هذه النظرية فيما يبدو أن تعطي تفسيراً ظاهرياً صحيحاً للأزمة، ولكنها لم تبحث في أسباب تدني الأجور ولا في أسباب سوء توزيع الدخل الذي يقود إلى نقص الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى حدوث الأزمة.

الفرع الثاني: تفسير ماركس للأزمة

¹ المرجع السابق، ص 13 و 14.

أولى كارل ماركس أهمية كبيرة للأزمة الاقتصادية وكانت وجهة نظره للأزمة على خلاف الكلاسيك سوسيولوجية وتاريخية، وكان "ماركس" يرى بأن النظام الرأسمالي عبارة عن نظام مملوء بالمساوى وأنه مهما كانت سياسات وتصرفات الفاعلون الاقتصاديون فإنها تولد حتما أزمات، يرى "ماركس" بأن الأزمات الاقتصادية داخل النظام الرأسمالي حتمية الحدوث ولا مفر منها، وقد ركز "ماركس" أساساً على أزمات فائض الإنتاج والتي حاول تفسيرها بالرجوع إلى نظرية القيمة، يقول "ماركس" في نظرية القيمة بأن قيمة السلعة تحدد بقيمة العمل اللازم لإنتاجها أي أن الأجر مساوي لقيمة السلعة المنتجة، لكن الواقع هو أن أرباب العمل يقومون بتشغيل العامل مدة تفوق الأجرة التي يدفعها له وهكذا تكون قيمة السلعة المنتجة أكبر من الأجر المدفوع، وهو ما يخلق ما يسمى بفائض القيمة أي الربح الذي يعتبر جوهر النظام الرأسمالي، وانتقد "ماركس" بشدة مبدأ فائض القيمة ويقول بأن هذا المبدأ هو الذي سيؤدي إلى انهيار هذا النظام، حيث يرى بأن العمال لن يتمكنوا من شراء جميع السلع التي أنتجوها لأن أجورهم في الواقع أقل من القيمة الفعلية لعملهم أي للسلع، ما يؤدي إلى فقدان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك أي وقوع أزمة فيض الإنتاج، كان "كارل ماركس" مقتنعاً بأن الأزمات حتمية لا مفر منها وبأنها اجتماعية بقدر ما هي اقتصادية ومغيرة للبنية على الأقل إن لم تكن مزيلة لها، فالأزمة هي بالتأكيد فوضى، واختناق الأسواق، وإفلاس وبطالة.¹

الفرع الثالث: تفسير كينز للأزمات

حيث جاءت نظرياته حين استفحلت الأزمة المالية والاقتصادية مع مطلع سنة 1929، والتي دعا من خلالها إلى واجب تدخل الدولة منتقداً بشدة النظرية الكلاسيكية، حيث نعتها بكونها تهتم بتفسير التصرفات الفردية لكل من المنتج والمستهلك ولكنها عاجزة عن تفسير الظواهر الاقتصادية، مبرزاً خطأ هذه النظريات في تأكيدها على أن مصلحة الأفراد تؤدي حتماً إلى المصلحة العامة، في حين أن مصلحة الفرد تتطلب الادخار بينما المصلحة العامة تتطلب اللجوء إلى الإنفاق والتشجيع على الاستهلاك، ويرى "كينز" بأن حدوث الأزمة يعود إلى التراجع المفاجئ للكفاية الحدية لرأس المال حيث يؤدي تراجع مردود الاستثمار إلى تراجع الاستثمار وبالتالي الطلب الفعال، فعلى عكس الكلاسيك فإن "كينز" يطالب بتدخل الدول من أجل دعم الكفاية الحدية لرأس المال وذلك بأخذ الدولة مكان المستثمرين العاجزين في عملهم، وقد ركز "كينز" على ضرورة تنظيم الأسواق المالية وكذلك سوق الصرف حتى لا تكون هناك مضاربة على النقود وبالتالي وقوع اضطرابات.

الفرع الرابع: تفسير النقديين للأزمات المالية²

يعتبر "ملتون فريدمان" أبرز رواد المدرسة النقدية التي وجهت انتقادات لاذعة للمدرسة الكينزية وخصوصاً حول نظرتها للتضخم والتحقق الحتمي لمنحنى "فيلبس"، وتعتبر الأفكار النقدية أفكاراً ليبرالية محضة فهي تدافع عن الحرية وعن مبادئ الرأسمالية التي تتعارض مع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

¹ وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2016، ص 70.

² نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 32.

فسر النقديون حدوث الأزمة بعوامل نقدية ككمية النقود، والائتمان، وأسعار الفائدة، ومعدل التضخم، و هي عوامل ينسبونها إلى أخطاء السياسة النقدية، وانطلاقاً مما سبق يرى النقديون بأن العامل الأساسي لتجنب وقوع الأزمة هو تحويل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية من التوظيف الكامل إلى تحقيق الاستقرار النقدي. ويرى النقديون بأن التضخم هو المشكلة الرئيسية داخل النظام الرأسمالي، و محاربة هذه الظاهرة لن تكون إلا عبر إتباع سياسة نقدية صارمة يكون من شأنها ضبط معدلات نمو النقود بما يتناسب مع نمو الناتج القومي الحقيقي، كما يرى النقديون بأن المصدر الرئيسي للإفراط في النقود هو عجز الموازنة العامة للدولة حيث عادة ما تلجأ الحكومات إلى زيادة الإصدار النقدي لتمويل هذا العجز، وفسر النقديون ظهور الأزمات في القرن الماضي بتفاعل عاملين هما تدخل الدولة من جهة و الذي يعتبرونه سلبياً في المجال النقدي، وتنامي عرض النقود الذي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة التضخم من جهة أخرى، إذ يساهم في ظهور الأزمات المالية تفاعل مجموعة من العوامل يمكن حصرها في ثلاث نقاط رئيسية ألا وهي: الاندماج المالي، التحرير المالي والابتكارات المالية، حيث زادت العوامل السابقة من ترابط الدول اقتصادياً في ما بينها، حيث حررت حركة رؤوس الأموال والسلع وتم إلغاء الحواجز والقيود القديمة، كما ساهمت الابتكارات المالية في تغذية ظاهرة عدوى الأزمات المالية، حيث سمحت بتوزيع و نقل المخاطر بين مختلف الأسواق المالية الدولية وجعلت من الصعب جداً تتبع هذه الأخيرة.

الفرع الخامس: التفسيرات الحديثة للأزمات المالية

أولاً: نظرية هيمن مينسكي *Hyman Minsky's Theory*: واقترح هيمن فيليب مينسكي بأن شرح ما بعد الكينزية للأزمات الاقتصادية هي أكثر انطباقاً على اقتصاد مغلق، حيث يقول: "لا يوجد أي احتمال ممكن لأن نتمكن من وضع الأمور بشكل صحيح مرة واحدة وإلى الأبد، فالاستقرار الذي حققته مجموعة من الإصلاحات سوف يظهر بمظهر جديد مع مرور الوقت".¹ أي أن نظرية هيمن مفادها أن هشاشة المالية هي سمة نموذجية لأي اقتصاد رأسمالي، وهي هشاشة عالية تؤدي إلى ارتفاع خطر الأزمة المالية، ومن أجل تسهيل وتيسير تحليله يعرف مينسكي ثلاثة مناهج لشركات التمويل التي يمكن أن تختارها وفقاً لاحتمال المخاطر، إنهاء الاحتياطي المالي، وتمويل المضاربة، وتمويل كارلو بونزي. ويؤدي تمويل بونزي إلى هشاشة أكثر للاحتياطي المالي لأن تدفقات الدخل تواجه توقع الوفاء بالالتزامات المالية في كل فترة زمنية بما في ذلك الدين الأصلي والفائدة على القروض، فلتمويل المضاربة يجب على الشركة أن تمرر وتطوي الدين لأن تدفقات الدخل المتوقعة هي لتغطية كلفة الفوائد وليس لدفع الدين الأصلي وأما تمويل كارلو بونزي، فإن تدفقات الدخل المتوقع سوف لن تغطي حتى تكلفة الفائدة وبالتالي فعلى الشركة أن تقترض أكثر أو تبيع أصولها من أجل خدمة ديونها، ويكمن الأمل إما في ارتفاع قيمة الأصول أو زيادة الدخل ما يكفي لسداد الفوائد والدين الأصلي.² وتتحرك مستويات الهشاشة المالية جنباً إلى جنب مع دورة الأعمال، وبعد فترة الركود تكون الكثير من الشركات قد فقدت التمويل وتختار مبدأ الحيطة والحذر (الوقاية من الخسارة) لأنه الأكثر أماناً، ومع تطور

¹ Hyman P. Minsky, *STABILIZING AN UNSTABLE ECONOMY*, Yale University Press, 1986 p 370.

² سناء عبد القادر مصطفى، الأزمات العالمية بين النظرية وتطبيقات السياسات الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين 2015/12/02، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://iraqieconomists.net>

الاقتصاد والأرباح المتوقعة، تميل الشركات إلى الاعتقاد بأنها يمكن أن تسمح لنفسها أن تضطلع بتمويل المضاربة، ففي هذه الحالة فإنهم يعرفون أن الأرباح لن تغطي دائماً كل اهتمامهم، ومع ذلك تعتقد الشركات بأن الأرباح سترتفع وسوف تتمكن من سداد القروض في نهاية المطاف دون أية متاعب ويؤدي المزيد من القروض إلى زيادة في الاستثمارات والتطور بشكل أكبر، يبدأ المقرضين بالاعتقاد بأنهم سوف يسترجعون كل المال الذي أقرضوه وبالتالي فهم على استعداد لإقراض الشركات الاستثمارية دون ضمانات في نجاح استثماراتهم، في حين يعرف المقرضون أنه سيكون لهذه الشركات مشاكل في سداد القروض ومع ذلك فانهم يعتقدون أن هذه الشركات ستعيد التمويل من أماكن أخرى مع ارتفاع الأرباح المتوقعة، وهذا هو جوهر تمويل كارلو بونزي، وهذه الطريقة يكون الاقتصاد قد اضطلع بتمويل محفوف بمخاطر أكثر، والآن هو عبارة عن مسألة وقت قبل أن تتخلف كبريات شركات التمويل عن ايفاء الدين، وهنا يفهم المقرضون الخطر الحقيقي في الاقتصاد ووقف منح الائتمان بكل سهولة، ويصبح من المستحيل إعادة التمويل للعديد من الشركات الاقتراضية، وإذا لم تدخل أموال جديدة إلى الاقتصاد للسماح بعملية إعادة التمويل فسوف تبدأ أزمة اقتصادية جديدة، وخلال فترة الركود فستبدأ الشركات بتوخي الحيطة والحذر (الوقاية من الخسارة) ويتم اغلاق الدورة الاقتصادية.

يتم وضع نظرية مينسكي للأزمات المالية في سياق الاقتصاد الآخذ في التوسع، أي وفقاً لهذه النظرية توجد عوامل داخلية مزعجة للاستقرار في الاقتصاد، وحتى الاستقرار نفسه يولد عوامل تفسح المجال للشاشة وتؤدي إلى عدم استقرار النظام الاقتصادي، حيث تلعب البنوك والمؤسسات المالية دوراً مهماً جداً في ذلك، فالبنوك في محاولاتها لتحقيق أقصى قدر من الربح من خلال السعي إلى الابتكار المالي الذي يؤدي إلى الازدهار والتوسع في الائتمان، وتبدأ الاتفاقيات المتعلقة بالمستوى المناسب للديون والمخاطر بالتغيير، يلها ارتفاع أسعار الأصول المالية وارتفاع المستوى العام للمضاربة، و بمجرد أن يبلغ الاقتصاد ذروته يتبع ذلك انكماش¹.

ثانياً: نظرية المباريات Game Theory

من التفسيرات الحديثة للأزمات ما طرحته نظرية المباريات، تحت ما يعرف بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية 'games coordination'، إذ أكدت أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقة موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية، فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع أن يتخذه باقي المستثمرين، أي أن قرار شراء أصل مالي معين بناء على أن قيمته ستزداد وينم توليد دخل مرتفع، بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظراً لتوقعه اتخاذ المستثمرين الآخرين نفس القرار وحينئذ تبدو الصورة مختلفة.

¹ George K. Zestos, *THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS, From US subprime mortgages to European sovereign debt*, published by Routledge 2016 , p 31.

المبحث الثاني: عرض لأهم الأزمات المالية العالمية - قراءة تحليلية لأزمة 2008 -

الأزمات الاقتصادية والمالية هي ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي وهي نتاج الدورة الاقتصادية وأقصى مرحلة من مراحلها، وعادة ما تبدأ هذه الأزمات بانهيارات حادة في أسواق الأوراق المالية ثم تنتقل إلى مشاكل في السيولة النقدية ثم إلى الاقتصاد الحقيقي وما يترتب عنه من كساد وازدياد في معدلات البطالة، وقد كانت للأزمة المالية 2008 انعكاسات خطيرة على النظام المالي العالمي كادت أن تعصف به لولا التدخل الحكومي من طرف البلدان الرأسمالية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

المطلب الأول: عرض لأهم الأزمات المالية في القرن العشرين

تعرضت البلدان المتقدمة والنامية إلى أزمات نقدية ومصرفية عديدة، اختلفت في حدتها ومداهها بحسب الظروف المؤسسية والهيكلية التي واجهت هذه البلدان، وقد تسارعت الأزمات المالية في نهاية القرن العشرين أكثر من السابق، في ظل عولمة الأسواق المالية، وحدوث تدفق مفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية من بلدان الأزمة، إضافة إلى عوامل الاختلال على صعيد الاقتصاد الكلي، والتشوّهات في القطاع المالي، وضعفه وعدم ملاءمة نظم الصرف الأجنبي.

الفرع الأول: أزمة الكساد الكبير 1929 قراءة في الأسباب والنتائج

تعد أزمة الكساد الكبير من أشهر الأزمات المالية التي شهدها العالم من حيث قوة التأثير، وقد كانت أسواق المال الأمريكية مكان انطلاق الأزمة لتنتشر إلى البلدان الصناعية الأخرى، وأثرت على جميع القطاعات حيث شملت مجالات الانتاج، التجارة، والعلاقات النقدية والمالية، وأثرت حتى على الفكر الاقتصادي، حيث عجز الفكر الكلاسيكي القائم على فكرة اليد الخفية والتوازن التلقائي للأسواق في تفسير الأزمة.

أولاً: جذور الأزمة: كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى تحتل مركزاً اقتصادياً مهيماً حيث عرف الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1922-1929 انتعاشاً كبيراً نتيجة ازدهار الصناعة الأمريكية بسبب استخدام أساليب التنظيم الصناعي الحديثة، وكذا ارتفاع في مردودية القطاع الفلاحي، مما أدى إلى زيادة الانتاج وتضاعف الدخل القومي وبالتالي زيادة الاستهلاك، بالإضافة إلى توفر أسواق خارجية واسعة لتصريف فوائض الانتاج وبالأخص السوق الأوروبية، وقد رافق هذا الرخاء المالي موافقة الفيدرالي الأمريكي على التوسع في الاقراض للمواطنين الأمريكيين من أجل شراء مختلف السلع الاستهلاكية مما أدى إلى تنامي الديون الداخلية، في ظل سيادة الفكر الكلاسيكي أي قانون ساي والتوازن التلقائي من خلال قوى العرض والطلب، كما أن الحكومة الأمريكية لم تكتف بأن يسرت القروض الداخلية، وإنما شجعت أيضاً القروض الخارجية لتحقيق هدفاً استراتيجياً هاماً بالنسبة لها ألا وهو ربط اقتصاديات الدول الأوروبية برأس المال الأمريكي بغرض السيطرة.

واستمر هذا الازدهار الاقتصادي إلى نهاية عشرينات القرن العشرين وشهدت فيه الولايات المتحدة ثراءً غير مسبق، إذ غمرت الأموال المصارف والشركات الأمريكية الكبرى فأعيد توظيف جانب كبير من هذه الأموال في سوق الأسهم، مما جلب مزيداً من الانتعاش والازدهار الاقتصادي.

ومنذ سنة 1926 ارتفعت بقوة مساهمة أوروبا في الناتج الصناعي والزراعي العالمي، مع نمو غير مسبوق في باقي الاقتصاديات العالمية ما أدى إلى تقلص الطلب على المنتجات الأمريكية ما أدى إلى ظهور بوادر الكساد واستمر لمدة 14 شهراً، كما ظهرت خلال هذه الفترة بعض المؤشرات التي تنبئ بوقوع أزمة مثل تقلص الطلب في قطاع العقارات ولم تحرك الدولة ساكناً، تبعه ارتفاع في أسعار المحروقات، ثم تفاقمت مديونية العائلات، حيث أصبحت عاجزة عن تسديد ديونها وتآزمت الأوضاع جراء الارتفاع الكبير في معدلات الفائدة، وبدأ الاقتصاد الأمريكي يعاني من نقص في السيولة، إلا أن الأمريكيين كانوا دائماً متفائلين بمستقبل اقتصادهم ولم يعتبروا بالأزمات البسيطة التي سبقت الأزمة الكبرى،¹ ويمكن تلخيص خصائص الاقتصاد الأمريكي ما قبل انفجار الأزمة فيما يلي:

- عدم مساندة وتيرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج؛
- اعتماد الاقتصاد الأمريكي كثيراً على القروض سواء بالنسبة للإنتاج أو بالنسبة للاستهلاك بسبب التسهيلات المقدمة من طرف البنوك في هذا المجال؛
- انتشار المضاربات في البورصة بشكل حاد، حيث ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعاً كبيراً بشكل لا يتناسب مع الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات؛
- الثقة المفرطة في الاقتصاد الأمريكي والقناعة الشديدة بقدرته على تجاوز الأزمات أدى إلى التهاون في معالجتها مما ساعد على انتشارها وانتقالها إلى مراحل متقدمة، وأصابت القطاع المصرفي، وبدأت عملية الاصطفاف لسحب الودائع من البنوك.
- ثانياً: حدوث الأزمة وأثارها: في أواخر شهر سبتمبر وأوائل أكتوبر 1929 بدأت الأسعار بالهبوط، وفي 18 أكتوبر انهار السوق بشكل هائل ومفاجئ، وكان أول أيام الذعر الحقيقي 23 أكتوبر والذي أطلق عليه يوم الخميس الأسود حيث شهد عرض 13 مليون سهم تقريباً، وفي 29 أكتوبر 1929 تم طرح 16 مليون سهم ولم تجد من يشتريها لتنهيار أسعار الأسهم مسببة خسائر رهيبية، وأطلق على هذا اليوم بالثلاثاء الأسود حيث كانت نسبة انهيار وتراجع السوق خلال يومين فقط تساوي 23 %، ثم انهيار مؤشر داو جونز* بأكثر من 40 % مع بداية شهر نوفمبر 1929 فكرست بذلك انهيار السوق المالي.²

¹ هيثم يوسف عويصة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

* يعتبر مؤشر داوجونز أهم المؤشرات في البورصة رغم صغر عينته، ويرجع ذلك لاحتوائه على 30 سهم لأكبر المؤسسات في الولايات المتحدة و أكثرها تأثيراً على الاقتصاد.

² علي عبدالفتاح أبو شرار، الأزمة المالية العالمية الراهنة، أحداثها، أسبابها، تداعياتها، إجراءاتها، الطبعة الأولى، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 16.

الجدول رقم (2-4): معدلات مؤشر داو جونز الصناعي (1921-1932)

التاريخ	1921/08/24	1929/09/3	1929/10/29	1929/11/13	1932/01/8
المؤشر	63.9	381,2	230,07	198,69	41,22

المصدر: هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 46 .

ويمكن تلخيص أهم آثار هذه الأزمة في النقاط التالية:

- تسببت في زعزعت الاستقرار في النظام الرأسمالي بكامله، وكان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي؛
- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا، حوالي أربع سنوات واختلاف حدتها من بلد لآخر بشكل كبير؛
- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت الودائع لدى البنوك 33%، كما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار مرتين، ووصل عدد البنوك المفلسة مع انفجار الأزمة حوالي 3500 بنك في يوم واحد¹، ومن عام 1929 إلى 1933 حوالي 10000 بنك أي ما يمثل 40 % من إجمالي عدد البنوك الأمريكية مما أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، وقد انهارت أسعار الأوراق المالية في الأسواق المالية الأمريكية بنسب تتراوح بين 66 إلى 99 % ؛
- الانخفاض الكبير في أسعار الفائدة، حيث أن سعر الخصم في بنك إنكلترا خلال الفترة (1930-1933) بحدود 3.1% مقابل 5.5% في عام 1929، ولدى البنك المركزي بنيويورك 2.6 % مقابل 5.2 %، ففي بداية الأزمة كان الارتفاع في سعر الفائدة ناتجا عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، ولكن مع استمرار الأزمة انخفض الطلب على القروض بسبب انخفاض الانتاج الصناعي والمبادلات، وزيادة عرض رؤوس الأموال، هذا بالإضافة إلى أن سياسة النقود الرخيصة التي اتبعتها البنوك المركزية بهدف معالجة الأزمة ساهمت إلى حد بعيد في انخفاض أسعار الفائدة، وهو ما تسبب في إطالة أمد الأزمة؛
- حدوث تقلبات حادة في أسعار صرف العملات، نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وتدهور القوة الشرائية لمعظم العملات بسبب العجز في الموازنة العامة وموازن المدفوعات، وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية.
- نتج عن أزمة الائتمان الدولي طويل الأجل توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا كما نتج عنها افلاس الكثير من الشركات وتفشي البطالة وانخفاض الطلب على السلع والخدمات وتدني الأسعار، كما فشل المدينين في الوفاء بما عليهم من التزامات، فأحجم المقرضون عن تقديم الائتمان، مما أدى إلى انخفاض حجم الاستثمار، وواجهت البنوك صعوبات في تحصيل مستحقاتها، ففشلت في تلبية المسحوبات مما أدى إلى افلاسها، وافلاس الكثير من عملائها²؛

¹ John Kenneth Galbraith, *la crise économique de 1929 – anatomie d' une catastrophe financière- édition Payot, 1970, pp 123, 124.*

² العقون نادية مرجع سبق ذكره، ص 91 و92.

- نتج عن الأزمة انخفاض الإنتاج الصناعي بمقدار 35% على الصعيد العالمي و 50% في الولايات المتحدة الأمريكية، البيع بالخسارة للمنتجات الزراعية، ارتفاع معدل البطالة بحوالي 3 ملايين في بريطانيا، 6 ملايين في ألمانيا و 12 مليون في الولايات المتحدة الأمريكية، انخفاض المبادلات الدولية، تزايد إفلاس البنوك والمصانع.

الفرع الثاني: أزمة أكتوبر 1987

أولاً/ حدوث الأزمة: بدأ سوق الأوراق المالية في الهبوط منذ صبيحة يوم الأربعاء 14 أكتوبر 1987، وذلك نتيجة حدثين أساسيين في ذلك اليوم، أولهما الخبر الذي تداولته وكالات الأنباء حول إصدار مجلس النواب الأمريكي تشريعات تقضي بإلغاء المزايا الضريبية التي تتمتع بها فوائد تمويل الاستحواذ، مما خفض من احتمالية أن تكون شركات معينة هدفاً للاستحواذ وبالتالي انخفضت قيمة أسهمها، أما الحدث الآخر هو إعلان وزارة التجارة الأمريكية بأن العجز التجاري لشهر أغسطس كان أكبر مما هو متوقع، نتيجةً لذلك انخفضت قيمة الدولار الأمريكي وتوقع المستثمرون تشديد السياسة النقدية من قبل الاحتياطي الفيدرالي ورفع أسعار الفائدة، بالتالي اتجه المستثمرون إلى الاستثمار في السندات التي أصبحت تقدم بيئة استثمارية أكثر استقراراً وهو ما زاد من الضغط لانخفاض أسعار الأسهم،¹ وقد انخفض مؤشر داو جونز بنسبة 3.71% وتبعه انخفاض آخر بـ 4.6% يوم الجمعة 16 أكتوبر 1987،² واستمر السوق في هبوطه لبقية أيام الأسبوع، لينهار في يوم الاثنين الموافق لـ 19 أكتوبر 1987، والذي سمي بالثلاثين الأسود حيث ومع افتتاح التداول في بورصة نيويورك NYSE صباح الاثنين، كان هنالك ضغط كبير جداً لأوامر البيع مع وجود فجوة كبيرة بين عدد أوامر البيع وأوامر الشراء، في ظل هذا الوضع امتنع العديد من التجار المتخصصين في البورصة عن بدء التداول خلال الساعة الأولى، وبما أن حساب قيم مؤشرات الأسهم في السوق يتم باستخدام الأسعار الأخيرة للأسهم التي يتضمنها المؤشر، فإن وجود عدة أسهم متوقفة عن التداول جعل قيمة هذه المؤشرات أعلى مما سيكون عليه الحال لولا ذلك، من الناحية الأخرى تم افتتاح سوق المستقبلات في موعده مع وجود ضغط كبير للبيع وانخفاض في الأسعار، إن ثبات الأسعار في السوق الآني نتيجة توقف التداول والانخفاض الكبير في الأسعار في السوق المستقبلي خلق فجوة بين أسعار مؤشرات الأسهم في السوق المستقبلي والسوق الآني، بالتأكيد سوف يسعى المستثمرون إلى الاستفادة من هذه الفجوة من خلال ما يعرف باستراتيجية التحكيم Index Arbitrage، وذلك من خلال قيامهم بالشراء من السوق المستقبلي والبيع في السوق الآني بسعر السوق، عندما افتتح التداول على الأسهم أخيراً، تلاشت هذه الفجوة واكتشف المستثمرون الذين كانوا قد أصدروا أوامر بيع بسعر السوق بأنهم باعوا أسهمهم بأسعار تقل بكثير عما كانوا يتوقعون، وبدأت حالة زعر وأغرق المستثمرون السوق بأوامر البيع، مما أدى إلى انهيار الأسعار حيث انخفض مؤشر داو جونز في يوم 19 أكتوبر 1987 بحوالي 508 نقطة بنسبة 22.6% من قيمته،³ كما انخفض مؤشر S & P 500 20.4%، أما مؤشر ناسداك فقد 11.3%، وقد كان الانهيار ظاهرة عالمية

¹ M. Carlson, *US Stock Market Crisis of 1987, The Evidence and Impact of Financial Globalization*, Chapter 42, Elsevier Inc USA. 2013 p 647.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية العالمية الراهنة، أحداثها، أسبابها، تداعياتها، إجراءاتها، مرجع سبق ذكره، ص 99.

³ هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 77

حيث أن مؤشر FTSE100 فقد يوم الاثنين 10.8% من قيمته، وفي اليوم التالي فقد 12.2%¹، ولم يوقف هذا الانهيار في الأسعار ذلك السيل المتدفق من أوامر البيع، بل زادت سرعة تدفق هذه الأوامر مما يعكس أن الذعر الذي انتاب جمهور المستهلكين قد جلب مزيداً من الذعر، وبعد ظهر الثلاثاء بوقت قصير أوقف التعامل في العديد من الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك، وفي أسواق الاختيار options وأسواق العقود المستقبلية، واتضح أن جميع الامكانات المتاحة في الأسواق غير قادرة على مواجهة الأزمة والتغلب على الخلل، وفي ظل هذا الواقع المتردي فقد برزت الحاجة الملحة لتدخل أطراف من خارج السوق لمواجهة هذه الأزمة، حيث تدخلت بعد ظهر الثلاثاء 1987/10/20 المنظمات الكبيرة من أجل إعادة شراء أسهمها، وقد تدخل البنك المركزي الذي قام بدعوة البنوك إلى الإسهام في مواجهة هذه الأزمة وإلى زيادة الائتمان لتجار الأوراق المالية لدعمهم في التعاطي مع الأزمة، وقد كان للإجراءات التي تم اتخاذها بعض الانعكاسات الايجابية على مسار الأزمة، حيث بدأت أسعار الأسهم تتجه إلى الصعود رويداً رويداً، واقتربت أسعار الإقفال جداً من مستوى الأسعار في ظهر يوم الاثنين، مما أعاد لصناع السوق جزءاً لا بأس به من الموارد المالية التي مكنتهم من مباشرة نشاطهم، وهو ما انعكس إيجاباً على مستويات الأسعار في الأسواق الأمريكية يوم الأربعاء 21 من أكتوبر.²

ثانياً: آثار الأزمة: انخفضت مؤشرات جميع الأسواق المالية في العالم انخفاضاً جوهرياً، حيث سجلت بورصة نيويورك انخفاضاً قدره 800 مليار دولار بنسبة 26%، ولندن بنسبة 22%، وطوكيو بنسبة 17%، وفي بورصة فرانكفورت بنسبة 15%، وفي امستردام بنسبة 12%، وفي نهاية شهر أكتوبر تسببت الأزمة للأسواق المالية العالمية بانخفاض سوق هونغ كونغ بنسبة 45%، واستراليا 42%، واسبانيا 42%، أما نيوزيلندا فكانت الخاسر الأكبر بنسبة 60% و دول أخرى عديدة، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة في احتياطات الشركات الكبرى، وفقدان جزء معتبر من الادخارات المحلية التي كان يحتفظ بها الأفراد والشركات، و افلاس بعض البنوك جراء فقدان القدرة على تسديد التزامات عملائها.³

الفرع الثالث: أزمة المديونية 1982

بعد توسع البنوك التجارية العالمية في عملية منح القروض لحكومات دول العالم الثالث، وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض هذه بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على سداد تلك الديون وما ترتب عليها من خدمات الدين، وترجع أزمة المديونية إلى سنوات الازدهار التي ارتبطت بعمليات إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وما جاء بعدها من تراخي الطلب العالمي على الموارد الأولية التي تنتجها الدول النامية، وتدهور شروط التبادل التجاري، حيث تفاقمت الأزمة مع حصول الدول النامية على استقلالها والبدء بعمليات التنمية والتصنيع، فقامت الدول الرأسمالية بضخ كميات هائلة من القروض للدول النامية لمساعدتها على النهوض

¹ علي عبد الفتاح أبوشرار، الأزمة المالية العالمية الراهنة، أحداثها، أسبابها، تداعياتها، إجراءاتها، مرجع سبق ذكره، ص 99، 100

² يوسف ابو فارة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

³ هيثم يوسف عويصة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

بالتمنية، وكذلك من أجل توظيف أموالها والحصول على فوائد من جهة أخرى، والمحافظة على التبعية الإيديولوجية في ظل الحرب الباردة، فقامت الدول الرأسمالية بتمويلها في إطار ما يعرف بتدوير البترو دولار أي تدوير الفوائض النفطية والسيولة المتراكمة في أسواق الأورو- دولار، لتمويل عجز موازين مدفوعاتها، وبعد ذلك حصلت تغيرات عديدة على هيكل المديونية وشروط الإقراض المرافقة لها مما أدى إلى اندلاع أزمة مديونية عالمية وعدم قدرة الدول النامية على الوفاء بديونها وخدماتها، حيث طالبت بإعادة جدولتها مع الجهات المانحة، فنتج عنه التوقف التام في عمليات التنمية للكثير من الدول، وتردي مستويات المعيشة، وتعرض النظم الاقتصادية لأخطار حقيقية، فمنذ مطلع السبعينات تراكمت لدى الدول النامية ديونا دولية بلغت 1.4 تريليون دولار، وقد تصاعدت هذه الديون لدى العديد من الدول النامية التي اقترضت بكميات هائلة من المصارف الخاصة للدول المتقدمة، بغية تمويل احتياجاتها الرأسمالية المتنامية ولتسديد فواتير النفط المرتفعة خلال السبعينات، هذا الارتفاع زاد من تفاقم الاختلالات الخارجية لعدد كبير من الدول المستوردة للنفط، وهكذا اضطرت الدول النامية إلى الاقتراض من الدول المتقدمة لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها، وكانت القطرة التي أفاضت الكأس هو إعلان الحكومة المكسيكية عن عجزها عن إبراء ذمتها من الديون الخارجية.¹

الفرع الرابع: أزمة المكسيك 1994 – 1995

لقد تضرر المكسيك على نحو قاس خلال أزمة المديونية في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، حيث قامت الحكومة بإجراء اصلاحات ضخمة ذات علاقة بخطة برايدي (Brady) لإعادة هيكلة الديون والتي تضمنت الانفتاح على المنافسة الأجنبية، وخصخصة واسعة ورفع التنظيم الحكومي، وإصلاح القطاع المالي، وكل هذا كان ضمن سياق ديموقراطية سياسية واسعة، فالبيزو كانت قد ربطت بالدولار الأمريكي، وقد انخفض التضخم على نحو كبير وكذلك جذبت المكسيك كميات معتبرة من الاحتياطيات الأجنبية، ضف الى ذلك استفادت المكسيك من العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إنشاء كتل النافتا (NAFTA)² مما زاد من ثقة المستثمرين، وظهر السوق المالي المكسيكي في الفترة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمارية مالية للأجانب نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة، وبدأت تظهر بوادر الحلم المكسيكي في اللحاق بدول جنوب شرق آسيا من حيث قدرتها على الحد من وطأة أزمة المديونية³، مما أدى هذا الوضع إلى تهاطل رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة نظرا لعدة عوامل داخلية وخارجية، فمن العوامل الخارجية تدني معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعاني من الركود مع بلدان أخرى، أما العوامل الداخلية تمثلت في ازدياد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.1% سنويا من 1988 إلى 1994، ومعدل التضخم المتدني الذي انخفض من حوالي 14.5% إلى 6%، بالإضافة إلى رجوع الرساميل التي هربت

¹ وليد بيبي، آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2015 ص 19 و20.

² محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ص 238 و239.

³ بوزيان العجال، دور الأزمات المالية والاقتصادية في تطوير النظام النقدي الدولي، مجلة المالية والأسواق، العدد 03، ص 302 و303.

من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء أزمة الدين في الثمانينيات من القرن الماضي.

أولاً : حدوث الأزمة

في نهاية سنة 1993 دخل الاقتصاد المكسيكي في ركود اقتصادي، وبدأ تدفق رأس المال إلى داخل المكسيك في التباطؤ، وأسعار الأسهم وصلت إلى قممها في فيفري 1994، كما أن سلسلة من النكسات السياسية بدأت تهمز الثقة في استقرار المكسيك، وفي كانون أول عام 1994 تم تخفيض مفاجئ في قيمة البيزو بنسبة 12.5 % (بهدف تحفيز الصادرات)، وبعدها بيومين اضطرت الحكومة المكسيكية إلى تعويم العملة، ما أدى إلى انخفاض سريع في قيمتها بنسبة 15 %، وقد تدهور سعر البيزو في مارس 1995 بقيمة 25 %، ليصل إجمالي الانخفاض في سعر البيزو حوالي 50 %، وهذا الذي أدى إلى تراجع كبير في تدفقات رؤوس الأموال من الخارج، وإلى تعجيل وقوع الأزمة المالية المكسيكية،¹ ويمكن تلخيص أهم أسباب الأزمة في ما يلي:

- تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، و إخفاء التدهور في المدخرات الخاصة والعجز في حساب العمليات الجارية الناتج عن تدفق رؤوس الأموال، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري المكسيكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 6.7 % سنة 1992 ثم 5.7 % و 7 % سنتي 1993 و 1994 على التوالي؛²
- الارتفاع الكبير في الاستهلاك و في استيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سوف ترتفع فيما بعد، و هذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييم البيزو؛
- يعد ارتفاع سعر الفائدة و إدارة الدين الحكومي قصير الأجل والتوسع في الائتمان الممنوح للجهاز المصرفي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، و الذي دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة و توسيع مجال التدخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة، حيث بلغت حجم الديون المستحقة على المكسيك سنة 1995 حوالي 60 مليار دولار، منها 20 مليار دولار سندات قصيرة الأجل، 20 مليار دولار قروض من بنوك أجنبية لبنوك مكسيكية، 12 مليار دولار قروض للقطاع المالي الخاص المكسيكي، 08 مليار دولار ديون خارجية مكسيكية؛³
- حدوث طفرة في شكل التحويلات الخارجية الداخلة إلى المكسيك وبنيتها، حيث أصبحت استثمارات الحوافز المالية هي المسيطرة متجاوزة حجم الاستثمارات المباشرة والقروض البنكية، حيث خلال الفترة 1991-1993، 77 % من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة المتجهة نحو المكسيك كانت على شكل شراء أصول مالية؛⁴

¹ - يوسف ابوفارة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

² - غيليرمو أورتيغ مارتنيز، ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للانعاش في آسيا؟ مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، جوان 2008، ص 07.

³ Mechèl Drouin, *le système financier international, armond colin, paris, 2001, p 160.*

⁴ - هيثم يوسف عويضة ، مرجع سبق ذكره، ص 95.

- ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ما أدى إلى خروج رؤوس الأموال من المكسيك (خاصة كون معظم رؤوس الأموال التي دخلت المكسيك عبارة عن استثمارات في الحوافظ المالية والتي يسهل التنازل عنها في الأسواق المالية).

ثانيا: الآثار والنتائج المستخلصة من الأزمة المكسيكية

لقد أدت الأزمة إلى انخفاض احتياطات الصرف من 29 مليار دولار في فيفري 1994 إلى 7 مليار دولار في شهر ديسمبر، وتلا ذلك هبوط حاد في أسعار السندات في صناديق الاستثمار المفتوحة، وانخفض سعر صرف البيزو بأكثر من 50 بالمئة، مع ارتفاع معدل التضخم بمعدل سنوي يزيد عن 60 بالمئة في 20 ديسمبر 1994، وقد سعت السلطات النقدية إلى رفع نطاق تذبذب سعر الصرف ليصل إلى 15.3 بالمئة ثم تبنت سعر الصرف المرن حيث فقد البيزو 30 بالمئة من قيمته بين ديسمبر 1994 ويناير 1995، كما ارتفعت أسعار الفائدة على أذون الخزانة قصيرة الأجل لتصل إلى معدل سنوي 45% في جانفي 1995، مع استمرار معدل النمو في الانخفاض حيث بلغ - 6.2% في نهاية العام، بينما قفز معدل التضخم من أقل من 10% إلى ما يقارب 25% خلال عام 1995، وارتفع سعر الفائدة على القروض بين البنوك إلى ما يقارب 50%، كما زادت احتمالات عدم تمكن المكسيك من سداد ديونها قصيرة الأجل،¹ ويمكن استخلاص النتائج التالية من هذه الأزمة :

- لقد بدأت الأزمة بعجز ضخ في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، أدى إلى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، ثم انهارت العملة الوطنية، ولولا تدخل صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قرض قدره 40 مليار دولار، استخدمته المكسيك لخدمة ديونها لكان وقع الأزمة أشد.
- إن فهم مشكلة أزمة سعر الصرف المكسيكية لم تكن صعبة بقدر صعوبة تنفيذ الإجراءات الاقتصادية السليمة لاحتوائها، حيث ظلت الأموال المتدفقة من الخارج تقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري؛
- إن إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية و تطبيق التعويم الكامل، وفتح أسواق المال على مصراعيه للاستثمار الأجنبي يعتبر إجراء متسرعاً قامت به المكسيك، وكان الأجدر بها رفع مستوى الأداء الحقيقي للاقتصاد الوطني قبل عمليات التحرير الاقتصادي؛
- إن قرار الحكومة ببيع جزء من احتياطي العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار عملتها لم يكن قراراً صائباً حيث أدى إلى انخفاض هذا الاحتياطي²؛
- إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المتقلبة سبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية، بسبب فقدان الرقابة المحلية و المغالاة في سعر الصرف الحقيقي؛
- التحرر المالي وضعف الرقابة والإشراف الجيد للبنك المركزي على البنوك والسياسة النقدية يعرضها لمخاطر الائتمان والسيولة؛

¹ - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 95 و 96.

² - العقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص 100 .

- إن التدابير التصحيحية على المستوى المالي المتجسدة في تعويم سعر الصرف و تحرير الأسواق، بالإضافة إلى اللجوء إلى الاقتراض من الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية، وبعض البنوك الأجنبية مكن من توفير 50 مليار دولار للقيام بعمليات التثبيت والنمو، و على المستوى الداخلي تمثلت في دعم البنوك وتوفير السيولة النقدية كانت هاته الإجراءات فعالة و ذات فائدة رغم ضخامة تكلفتها البالغة 12 % من الناتج المحلي لسنة 1997 يستهلك على مدى 30 سنة¹.

الفرع الخامس: الأزمة الآسيوية 1997

كانت دول جنوب شرق آسيا التي مستها الأزمة المالية - تايلاند، كوريا، اندونيسيا وماليزيا والفلبين- تتمتع بسجل رائع في الأداء الاقتصادي على مدى الثلاثة عقود السابقة للأزمة، حيث تميز هذا الأداء بالنمو السريع في الناتج المحلي الاجمالي، وتسارع معدلات الانتاجية، وانخفاض معدلات التضخم والبطالة، وكفاءة التصدير بمعدلات مرتفعة، هذا إلى جانب الاهتمام برأس المال البشري وتنميته، والاهتمام بجودة العمل وكفاءة المؤسسات العامة والخاصة، بالإضافة إلى معدلات الادخار المرتفعة والاقتصاديات المفتوحة والقطاعات الاقتصادية المزدهرة، ونتج عن ذلك ارتفاع معدل مشاركة هذه الدول في التجارة العالمية حيث بلغ نصيبها من الصادرات العالمية 6.1% و 6.6% من الواردات العالمية سنة 1995، وبلغ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها سنة 1996 حوالي 142 مليار دولار. وارتبطت أزمة النمر الآسيوية والاضطراب المالي بحجم الكارثة في تايلاند، وامتد بسرعة إلى الدول المجاورة، أي إندونيسيا وماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية، وإلى الأسواق الناشئة الأخرى مثل البرازيل والاتحاد الروسي، حيث في أوت 1997 حدث انخفاض حاد في قيمة عملات بلدان جنوب شرق آسيا بسبب تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل، فانخفض الباهت التايلندي من حيث القيمة بنسبة 30% تقريباً بحلول سبتمبر، وعملات إندونيسيا وماليزيا، والفلبين بنسبة تتراوح بين 15 و 20%. ثم بدأ العمل الثاني من الدراما في نهاية أكتوبر، عندما انخفضت أسعار الأسهم في هونغ كونغ بنسبة 13% في يوم واحد فقط (28 أكتوبر 1997)، وذلك مرة أخرى بسبب تدفق رأس المال قصير الأجل وقد بلغ هذا الانخفاض أكثر من 40% اعتباراً من بداية أوت.²

أولاً: حدوث الأزمة بتايلاند.

في أوائل التسعينات باشرت تايلاند الاقتراض القصير الأمد من البنوك العالمية، واعتمدت على تدفق رساميل المحفظة المالية أكثر من اعتمادها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتمويل عجز حسابها الجاري، وبحلول شهر أوت 1997 أصبحت تشكيلة الديون الأجنبية في تايلاند غير متوازنة، فمن أصل إجمالي الدين الأجنبي البالغ 89 مليار دولار، 71 مليار دولار ما يقارب 80% كان للقطاع الخاص، مع 20 مليار دولار قروض قصيرة الأمد مستحقة في نهاية سنة 1997، ومنه أصبح من الصعب صيانة الدين الأجنبي، استغلت البنوك والشركات المالية في تايلندا

¹ - المرجع السابق، ص 100.

² v. POPOV, *Lessons of the Currency and Stock Exchange Crisis in the Southeast Asian Countries, Problems of Economic Transition, vol. 41, no. 3, July 1998 p 35.*

الفرق الكبير في معدلات الفائدة بين الاقتراض المحلي والخارجي، وبدأت بأخذ قروض أجنبية بالعملة الأجنبية متوفرة بمعدل فائدة ما بين 6 و8% واستخدمتها لتمويل أفراد وشركات محلية بالباهت التايلندي بمعدل فائدة من 14 إلى 20%، وبما أن فرص التوظيف في قطاعات الاقتصاد المنتجة أصبحت قليلة بسبب ركود الصادرات، باشرت بتمويل المشاريع العقارية قصيرة الأمد، التي شهدت فترة ازدهار في أوائل التسعينات، وقدرت نسبة الاستثمارات في الحقل العقاري 50% من مجموع الاستثمارات، بحوالي 30-50% من إجمالي الناتج المحلي السنوي، فتحرك الرساميل الخاصة الضخمة في مجال التجارة العقارية كان مثيرا للقلق، ويميل تضخم قيمة الموجودات في القطاع العقاري إلى توليد عائدات مرتفعة، ولهذا حول عدد كبير من الصناعيين والموردين استثماراتهم إلى التجارة العقارية للحصول على مكاسب سريعة.

بنهاية سنة 1996 ومطلع سنة 1997، تسبب هبوط أسعار العقارات التي استخدمت ككفالة للسلف بمشاكل لغالبية الشركات المالية، فوفقا لبنك تايلاند حوالي سبع شركات بلغت تسليفاتها 6 مليارات دولار أصبحت غير قادرة على تنفيذ عقودها في نهاية سنة 1996، وفي فيفري 1997 أصبحت شركة "سوبرا سونغ لاند" أول شركة تتخلف عن تسديد سندات دين قابلة للتحويل بالدولار، وتلا ذلك انهيار أكبر شركة تمويل في تايلاند فاينانس وان "Finance One". فعندما اتضح أن قرابة ثلثي شركات التمويل في تايلاند وعددها 91 كانت في وضع مالي خطير، وفقد المستثمرون المحليون ثقتهم وبدأ هجوم المضاربة على الباهت، وبدأ المستثمرون المحليون والأجانب بشراء الدولارات مستفيدين من سعر الصرف الثابت، كما سارعت الشركات التي أخذت قروض أجنبية بتغطية خطر صرف العملة بشراء دولارات بعملية آجلة، وباع البنك المركزي التايلندي أكثر من 23 مليار دولار بعمليات آجلة في محاولة يائسة لحماية الباهت، ورفع معدل الفائدة أيضا لثني الناس عن التحويل من الباهت إلى عملات أخرى، فخلقت هذه الخطوة مشاكل إضافية لشركات التمويل وبدأ المستثمرون بإعادة النظر في استثماراتهم في تايلاند، حيث كانوا متخوفين من عجز الحساب الجاري المتزايد والديون الأجنبية الضخمة قصيرة الأمد وانهيار القطاع المالي، فمع عمليات البيع الكثيفة في الأسواق المالية من قبل المستثمرين المؤسسين الأجانب انخفضت أسعار الأسهم إلى مستويات متدنية قياسية بنسبة 65% في ماي 1997، وسادت حالة الهلع في الأسواق المالية، كما توترت الظروف المالية العالمية مع ارتفاع مفاجئ لعائدات السندات اليابانية، الأمر الذي خفض استثمارات المحافظ المالية القادمة من اليابان إلى تايلاند، ومع استمرار خروج الرساميل أصبحت السلطات النقدية التايلاندية أمام مأزق صعب، فمن جهة سياسة خفض سعر صرف الباهت من شأنه أن يزيد عبء الديون زيادة كبيرة، في حين أن محاولات تثبيته كانت تجبر السلطات على التدخل وإنفاق قدر كبير من الاحتياطات بالعملة القابلة للتحويل، ومع بلوغ حجم الخسائر بالاحتياطات مستوى محرج، اضطرت السلطات التايلندية إلى إيقاف تدخلها في سوق الصرف وتخلت عن نظام تثبيت صرف العملة وسمحت بتعويم الباهت في 2 جويلية 1997، مما أدى إلى انخفاض فوري للباهت بنسبة 20% مقابل الدولار، فمن الفترة ما بين جويلية 1997

وجانفي 1998 انخفض الباهت بنسبة % 54.6 إزاء الدولار الأمريكي¹، فحدثت الأزمة أدى إلى انخفاض قيم أصول البنوك وشركات الأموال بشكل سريع، وزيادة معدلات الفائدة التي تم تصميمها بهدف الدفاع عن الباهت زادت من معدلات الإفلاس بين شركات الأموال وشركات العقارات والممتلكات الخاصة، كما أنها زادت حالة البنوك سوءاً.²

ثانياً: انتقال عدوى الأزمة

سرعان ما انتقلت الأزمة التي بدأت في تايلاند إلى دول أخرى في المنطقة عبر عدد من القنوات تمثلت في:³

- تمتلك تايلاند روابط تجارية ومالية كبيرة مع دول الآسيان الأخرى، وقد وفرت هذه الروابط التجارية داخل دول آسيان قناة للعدوى بالنسبة للدول الأخرى؛
- تم اعتبار بلدان تكتل الآسيان الأخرى على أنها تمتلك نفس الخصائص من حيث الأسس والتوجهات الاقتصادية لبلد الأزمة (تايلاند)، أي عندما حدثت الأزمة لتايلاند اعتقد العديد من المستثمرين أن نفس الشيء سيحدث لبقية المنطقة؛
- شرح غرائز قطاع المستثمرين بسبب عدم اكتمال المعلومات، الهلع والتدافع في عمليات سحب الأموال من المنطقة، وقد انتشرت أزمة العملات التي عانت منها اقتصادات جنوب شرق آسيا نحو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في فيتنام وكمبوديا ولاوس وميانمار، ويرجع ذلك أساساً إلى الروابط القوية بين التجارة والاستثمار، ثم انتقلت نحو أسواق أمريكا الجنوبية.

ثالثاً: أسباب الأزمة

بدأت ظروف نشوء الأزمة تتشكل بعدما رضخت هذه الدول لضغوط البلدان الصناعية والمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) ولأصحاب المصالح بتنفيذ سياسات تدخل ضمن ما يسمى بالعملة، أي الاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي من خلال نهج ليبرالي متطرف يزيح الدولة بعيداً عن الإشراف والرقابة، وكان من أهم هذه السياسات:

- إجراء عمليات تحرير مالي ونقدي واسعة شملت التخلص من القيود والضوابط التي كانت مفروضة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية، دخولاً وخروجاً، مع السماح بعمليات الإقراض والاقتراض بالعملة المحلية، وفتح الأسواق المالية في هذه الدول أمام المستثمر الأجنبي، مما أدى إلى ارتفاع تدفقات رؤوس الأموال المضاربة وخاصة قصيرة الأجل أكثر مما تسمح لها الأساسيات الاقتصادية منذ عام 1990، إذ أصبحت هذه التدفقات أكبر من حجم الاحتياطات النقدية المتاحة لهذه الدول كما يوضحه الجدول التالي:

¹- ودان بوعبدالله، آليات المؤسسات النقدية في التوفيق ومواجهة الأزمات المالية الدولية - دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، اطروحة دكتوراه فرع تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان 2014-2015 ص ص 113-115.

²- عبد الحكيم مصطفى الشراوي: مرجع سبق ذكره، ص 65.

³ Jose L. Tongzon, Op cit pp 158-159

الجدول رقم (2-5): نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطات الرسمية في الدول الآسيوية (1990-1996).

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
167.2	175.6	147.4	6.14	5.16	7.14	7.13	اندونيسيا
40.8	30.4	2.24	4.25	0.21	8.18	3.19	ماليزيا
67.9	67.9	80.3	0.85	5.88	2.11	2.17	الفلبين
2.6	1.8	1.7	0.2	3.2	7.2	7.2	سنغافورة
195.4	142.5	123.1	2.60	5.69	6.81	9.72	كوريا الجنوبية
110.3	119.4	96.4	0.89	5.69	8.67	3.58	تايلاند

المصدر: عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014 ص 199.

- زيادة سعر الفائدة في الداخل بفارق كبير عن الخارج؛
- سوء إدارة أسعار الصرف وسوق العملات: حيث بقيت عملات الكثير من هذه الدول مثبتة مقابل الدولار الأمريكي لفترة طويلة بعد الارتفاع المهم في قيمة الدولار مقابل الين والمارك خاصة، الأمر الذي أفضى إلى ضعف القدرة التنافسية لسلع هذه الدول في التصدير أمام اليابان وأوروبا،¹ ما أدى إلى ظهور العجز في الميزان التجاري لهذه الدول، فقد أصبح الميزان التجاري في هذه الدول خلال الثمانية عشر شهراً السابقة للأزمة يعاني من العجز، ويعود ذلك إلى التراجع الحاد في الصادرات والنمو الكبير الذي طرأ على الواردات؛
- وجود قدر قليل من الشفافية في البنوك والشركات العاملة، كما أن الفساد الإداري كان سمة عامة في كثير من هذه الدول، إضافة إلى الاختلاف بين مصالح إدارات تلك المؤسسات ومصالح حملة الأسهم.²

المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008 قراءة في الجذور والأسباب

شهد العالم في بداية القرن الحالي أزمة مالية خانقة وهي الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، والتي تعافى منها الاقتصاد العالمي في فترة طويلة نسبياً، حيث كان هناك اعتراف واسع النطاق، بين الاقتصاديين والمختصين، بأن النظرية الاقتصادية قد فشلت، لكن لا يوجد إجماع حول أسباب ومدى هذا الفشل³، وكانت تداعيات هذه الأزمة التي نحن بصدد تحليلها قد وضعت الاقتصاد العالمي في مأزق الانهيار المدمر، إذ تحولت من أزمة عقارية أمريكية بحته إلى أزمة مالية عالمية خانقة ثم إلى أزمة اقتصادية شرسة، فلم يلبث أن تردد صداها في مختلف الأسواق المالية، حيث فقدت معظم بورصات العالم ما يتراوح بين ثلث ونصف

¹ قحطان عبد سعيد، الأزمة المالية الآسيوية 1997. الأزمة المالية العالمية 2008، "الأسباب، الآثار والدروس المستفادة.." دراسة مقارنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي والعشرون، 2009 ص 14.

² المرجع نفسه ص 15.

³ Jocelyn Pixley and G. C. Harcourt, *Financial Crises and the Nature of Capitalist Money, Mutual Developments from the Work of Geoffrey Ingham published by PALGRAVE MACMILLAN, 2013 p 77.*

قيمتها مما اضطر الحكومة الأمريكية، ومن ورائها عدد من الدول الصناعية الكبرى إلى التدخل بحزمة من الإجراءات وتخصيص مئات المليارات من الدولارات لتثبيت الأسواق وإعادة الثقة إليها.

الفرع الأول: جذور أزمة الرهن العقاري

تعود جذور أزمة الرهن العقاري للعديد من المشكلات والتقلبات التي شهدتها النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وكذلك الاقتصاد الأمريكي على مدى العقود الثلاثة السابقة، حيث بدأت فقاعة مالية في التشكل وازدادت حدتها منذ مطلع الألفية، فبعد أن كانت صناعة الإلكترونيات (الدوت كوم) قاطرة للاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة، انهارت عليها الاستثمارات، إلا أنه بمرور الوقت بدأ السوق في التثبيح، وتباطأت بالتالي وتيرة نمو الصناعة مع مطلع الألفية فحدث الانهيار سنة 2001¹، وهو ما نتج عنه حالة ركود شديد في الاقتصاد الأمريكي، وفي جانفي 2001 قام محافظ البنك الاحتياطي (آلن كريسيان) باعتماد سياسة نقدية شديدة التوسع، واستمرت على مدى زمن طويل، حيث قام بإجراء 12 تخفيضا متتاليا في سعر الفائدة، حيث هبط سعر الفائدة الأساسي على الدولار الأمريكي من معدل 6.24 % في العام 2000 إلى 3.88 % عام 2001، ثم إلى معدل تراوح بين 1.67 و 1.13 % فقط للسنوات الثلاث 2002، 2003، 2004 على التوالي.²

تعافى الاقتصاد ظاهرا من فقاعة الأنترنت، والهبوط الحاد لمؤشر الداوجونز، وأحداث سبتمبر، وظهر سوق العقارات الأمريكي كقطاع رائد لقيادة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، وباعتباره قناة جديدة لتوظيف الأموال تدر إيرادات كبيرة بعيدا عن أسواق الأسهم، وهذا ما شجع قيادات المؤسسات المالية على التوسع الشديد في الاقراض الرخيص، وأحيانا برهن سالب، أو بقروض عقارية أعلى من قيمة الأصل المرهون، أي بات النظام المالي يدفع هدايا مجانية من النقد لتشجيع العملاء على الاستهلاك، وبالتالي تحقيق القطاع المالي أرباح عالية، ما أدى إلى نمو حجم القروض العقارية بمتوسط سنوي قدر بـ 13 % أي ارتفعت من 4800 مليار دولار سنة 2001 إلى 9800 مليار دولار نهاية عام 2006³، فأخذت قيمة العقارات ترتفع وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقا لذلك عمليات الاقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة، وغير القادرين على السداد ومن دون التحقق من قدرتهم على السداد⁴، ومن أجل التخلص من مخاطر هذه القروض قامت البنوك بإنشاء سند مالي دخله المستقبلي من هذه القروض وبيعه للصناديق الاستثمارية بسعر منخفض، وبدورها هذه الأخيرة قامت ببيع هذه السندات

¹ رضا عبد السلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 22.

² هيثم يوسف عويصة، مرجع سبق ذكره، ص 149.

³ - LAURE Klein, *la crise des subprime, origine de l'excès de risque et mécanismes de propagation*, revue banque édition, 18, paris 2008 p24.

⁴ توفيق خيرالدين خليفة خير الله، العولمة المالية ودورها في خلق الأزمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، ص 126.

لمؤسسات مالية أخرى وهكذا دواليك، مما أدى إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية مبنية على أصل واحد، أثر ذلك كله في تزايد الطلب على شراء البيوت، خاصة بعد أن قامت هيئات تقييم المخاطر بتصنيف هذه السندات كسندات مضمونة، مما فتح الشهية للبنوك، والصناديق العالمية للاستثمار فيها، ومع بداية عام 2006 تشبعت السوق العقارية وقل الطلب على العقارات، فارتفعت أسعار الفائدة إلى مستوى 5.25%، فارتفعت الدفعات الشهرية مقابل انخفاض القدرة الشرائية الحقيقية لصاحب القرض لأن دخله ثابت نسبياً، وترتب على عدم التسديد هذه عقوبات إضافية وفوائد جديدة (الفوائد المركبة) وبالتالي حصل توقف عن التسديد، وبما أن العدد كبير يُقدَّر بمئات الألوف أدى في النهاية إلى انهيار سوق العقار، وبالتالي استولت الجهات المقرضة (المصارف) على العقارات، وعرضتها للبيع ما أدى إلى زيادة العرض مع قلة الطلب فانهارت الأسعار، ما أدى لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد، وبقيت بدون سيولة لأن الأموال تحولت إلى عقارات مما اضطر الكثير منها إلى إعلان إفلاسها مثل (مصرف ليمان برذرز) وعملية الاندماج بين (شركة ميريل لينش وبنك أوف أمريكا) . وبسبب هذه الحالة هبطت قيم أسهم الشركات العقارية في البورصة ولم يتوقف الأمر عند قطاع العقارات حيث امتد إلى الأسواق المالية والقطاعات الأخرى، أي أن الأزمة بدأت بالرهن العقاري وانتقلت للمصارف وشركات التأمين والأسواق المالية ثم إلى العصب الحقيقي في الاقتصاد وهو الإنتاج وبدأت ملامح الكساد في الظهور.¹

الفرع الثاني: مراحل الأزمة المالية العالمية 2008

- مرت الأزمة المالية العالمية بمجموعة من المراحل المهمة، حتى تم انفجارها في منتصف شهر سبتمبر 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية وتتمثل في:
- في فيفري 2007: انتشار ظاهرة عجز المدينين بقروض مضمونة بأصول عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية عن الوفاء بمديونياتهم للبنوك المتخصصة في هذا المجال، مما أسفر عن الإعلان عن أول عملية إفلاس لمؤسسة مصرفية متخصصة في مجال الاقراض العقاري؛
 - في 7 جوان 2007: ظهور مصرف الاستثمار الأمريكي بير ستيرنز (Bear Stearns) كأول بنك كبير يعاني من خسائر قروض الرهن العقاري؛
 - في 28 جوان 2007: اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح FOMC تحدد سعر الفائدة على الأموال الاتحادية بـ 5.25%.
 - في أوت 2007: اتسعت مخاطر الأزمة المالية العالمية، وشهدت الأسواق المالية تدهورا جوهريا، وبدأت البنوك المركزية ببعض التدخلات التي هدفت إلى دعم السيولة في الأسواق، ففي شهر أوت 2007 تمت عمليات ضخ كبيرة للسيولة، فقد قامت الخزينة الفدرالية الأمريكية بضخ مبلغ 24 مليار دولار، وقام البنك المركزي الأوروبي

¹ علي فريد عبد الكريم، الأزمة المالية العالمية وخطة الإنقاذ الأمريكية، البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للاستثمارات، قسم إدارة المخاطر 2009، ص.3.

- بضخ مبلغ 94.8 مليار دولار، وقامت بنوك أخرى بضخ مبالغ ضخمة من السيولة لمواجهة بواذر الأزمة مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري¹؛
- في سبتمبر 2007: منح بنك إنكلترا قرضا استعجاليا لمصرف نورذرن روك (Northern Rock) لتجنيبه الإفلاس وقد تم بعد ذلك تأميمه²؛
 - في 01 أكتوبر 2007: اعلان شركة يو بي إس و سيتي جروب عن خسائر بقيمة 3.4 مليار دولار و 3.1 مليار دولار على التوالي³؛
 - من أكتوبر إلى ديسمبر 2007: إعلان عدة مصارف كبرى من انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري؛
 - في 22 جانفي 2008: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.5 %، وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجيا إلى 2 % بين جانفي وأفريل 2008؛
 - في 17 فيفري 2008: انتقلت عدوى الأزمة إلى المملكة المتحدة، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى تأميم أحد أكبر البنوك بها وهو بنك Northern Rock ليكون أول بنك للإقراض العقاري في بريطانيا تؤممه الحكومة البريطانية؛
 - في 11 مارس 2008: أعلنت الخزينة الفيدرالية الأمريكية عن استعدادها لتقديم مبلغ يصل 200 مليار دولار الى مجموعة محددة من البنوك؛
 - في 16 مارس 2008: اعلان العملاق المصرفي جي بي مورغان JP Morgan chase شراءه لمصرف بيرستيرنز Bear Stearns بسعر متدن، ومع المساعدة المالية عن طريق الخزينة الفيدرالية الأمريكية؛
 - في 24 أفريل 2008: قام مصرف يو بي أس UBS السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكية، والتي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله في أكبر خسارة يتعرض لها أول بنك مصرفي سويسري، والمصنف الثالث أوروبا، والأول عالميا في مجال إدارة الثروات الخاصة؛
 - في ماي 2008: اعترف وزير المالية البريطاني بأن الأزمة المالية دخلت منعطفا جديدا حيث توقع إغلاق ثلث شركات التسويق العقاري في بريطانيا والبالغ عددها 1200 شركة خلال سنة 2008؛
 - في 30 ماي 2008: صرح كل من لورا كيلي Laura Kelly مساعد وزير الخزينة للشؤون الدولية أن أزمة الرهن العقاري بدأت تخف بعد الجهود التي قام بها الاحتياطي الاتحادي والبنوك المركزية الأخرى لضخ الأموال في المؤسسات المالية، وأن المؤسسات المالية أبلغت عن خسائر زادت عن 300 مليار دولار بسبب الأزمة، لكن تخفيف هذه المشكلة عن طريق توفير 200 مليار دولار من البنوك المركزية ساعد البنوك في توفير القروض.

¹ - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص 110.

² - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 152.

³ - Andrew Felton and Carmen M. Reinhart, *The First Global Financial Crisis of the 21st Century, Part II June-December 2008*, Centre for Economic Policy Research, london, 2009 p 354.

- في 11 جوان 2008: أعلن مصرف دي ماك في كاليفورنيا إفلاسه في ثالث أكبر حدث من نوعه بالتاريخ الحديث للولايات المتحدة الأمريكية، علما أن أصول المصرف بلغت 32 مليار دولار؛
- في 14 جوان 2008: قام بنك سانتاندر Santander الاسباني بشراء البنك البريطاني اليانس أند لايستر Alliance & Leicester بقيمة 1.33 مليار جنيه استرليني، مع زيادة رأسماله بواقع مليار جنيه استرليني؛
- 15 جوان 2008: الضغط اشتد على مؤسستي فريدي ماك Freddie Mac و فاني ماي Fannie Mae الأمريكيتين المتخصصتين في إعادة تمويل القروض العقارية، والخزينة الأمريكية تعلن خطة لانقاذ القطاع العقاري؛
- في 29 جوان 2008: الأوضاع المالية في مصرف ليمان برادورز Lehman Brothers بدأت تطفو على السطح؛
- في 15 سبتمبر 2008: دخلت الأزمة المالية منعطفا جديدا بحدوث سلسلة من الأزمات وتعسر البنوك، حيث أعلن بنك الأعمال الاستثماري العملاق ليمان برادرز Lehman Brothers إفلاسه، كما أعلن بنك أوف أميركا Bank of America الاندماج مع بنك ميريل لينش Mirill Lynch بطريقة الاستحواذ، وبنفس التاريخ اتفقت عشرة مصارف دولية على انشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح المجال للإقراض، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية؛
- في 16 سبتمبر 2008: قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي، والحكومة الأمريكية التدخل لإنقاذ أكبر مجموعة تأمين في العالم وهي (AIG) American International Group عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 97.9% من رأسمالها.
- في 17 سبتمبر 2008: انعدمت الثقة في القطاع المصرفي، وانتشرت إلى أسواق المال، وتعرضت البورصات العالمية لهزات عنيفة، كما أحجمت البنوك عن إقراض بعضها البعض، وتوالت عمليات الاعلان عن افلاس بعضها البعض، واندماج البعض الآخر سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها؛
- في 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني لويدي تي إس بي TSB Lloyds يشتري منافسه إتش بي أو أس HSBC المههد بالإفلاس، وبريطانيا تحضر بيع الأسهم المالية على المكشوف؛
- في 19 سبتمبر 2008: السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بـ 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع، والرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء للتحرك فورا حيال خطة انقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- في 20 سبتمبر 2008: اضطررا بنكا الأعمال المستقلان وهما بنك جولدمان ساكس Gold Man Sacks وبنك مورجان ستانلي Morgan Stanley إلى التحول لمجموعتين مصرفيين قابضتين، بحيث يحصل جولدمان ساكس على تمويل بقيمة خمسة مليارات دولار من الملياردير وران بوفيت Warren Buffet، ويسمح بنك مورجان ستانلي Morgan Stanley في مقابل ذلك للبنك الياباني Mitsubishi UFJ، أن يمتلك حصصا في رأسماله؛
- في 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطفئ على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والأسواق المالية يزداد قلقها أمام المماثلة نحو الخطة الأمريكية؛

- في 25 سبتمبر 2008: اضطرت المجموعة الأمريكية واشنطن ميوتشوال Washington Mutual سادس أكبر بنك أمريكي من حيث الأصول إلى إشهار إفلاسها، فأغلقتها السلطات الأمريكية ونظمت التحويل الفوري لودائعها إلى منافسها جي بي مورجان تشيز JP Morgan chase مقابل 1.9 مليار دولار؛
- في 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس Fortis في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي أيسلندا أعلنت الحكومة شراء 75 % من رأس مال بنك جليتنير Gelitnir ثالث أكبر بنك في الدولة بقيمة 600 مليون يورو، وفي ألمانيا تدخلت الحكومة لانقاذ بنك هيبوريل استايت Hypo Real Estate، وهو بنك خاص متخصص في مجال العقار من الإفلاس من خلال فتح خط ائتمان بقيمة 35 مليار يورو بكفالة الدولة بصورة رئيسية.
- في 28 سبتمبر 2008: تم الاتفاق على خطة الإنقاذ الأمريكية في الكونغرس، وفي أوروبا يجري تقييم المجموعة المصرفية الهولندية البلجيكية فورتيس Fortis من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبرغ، وفي بريطانيا تم تأمين بنك برادفورد وبنجلي؛
- في 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الانقاذ، وبورصة وول ستريت تنهار، كما تراجع البورصات الأوروبية بقوة هي الأخرى، في اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفوائد بين البنوك ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل نفسها، وقد أعلن بنك سيتي جروب Citigroup الأمريكي أنه سيقوم بشراء منافسه واكوفيا Wachovia بمساعدة السلطات الفيدرالية، وفي البرازيل تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق 15 % كما تم تأمين بنك براتفورد وبنجلي Bradford Bingley ؛
- في 01 أكتوبر 2008: أقر مجلس الشيوخ الأمريكي خطة الانقاذ المالي المعدلة بقيمة 700 مليار دولار؛
- في 02 أكتوبر 2008: المشرعون الأيرلنديون يصادقون على مشروع قرار يضمن ودائع وديون المصارف بحد أقصى قيمته 400 مليار يورو؛
- 03 أكتوبر 2008: مجلس النواب الأمريكي يصادق على خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

الفرع الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

إن الخلفية المباشرة للأزمة كانت ظهور مشكلات في سوق الولايات المتحدة للقروض العقارية الثانوية* في النصف الأول من عام 2007¹، نتيجة الغموض وانعدام الشفافية الذي يلف عمل النظام المصرفي عموماً في الولايات المتحدة، فضلاً عن غياب الرقابة للفيديريالي الأمريكي على عمليات منح القروض العقارية ويمكن إيجاز أهم أسباب الأزمة في ما يلي:

* القروض العقارية الثانوية في المصطلحات الأمريكية هي قروض لا تفي بالمعايير القياسية لجودة ائتمانية، مثل تاريخ ائتماني سليم من جانب المقترض، ووثائق جيدة للدخل أو نسبة تقييم منخفضة.

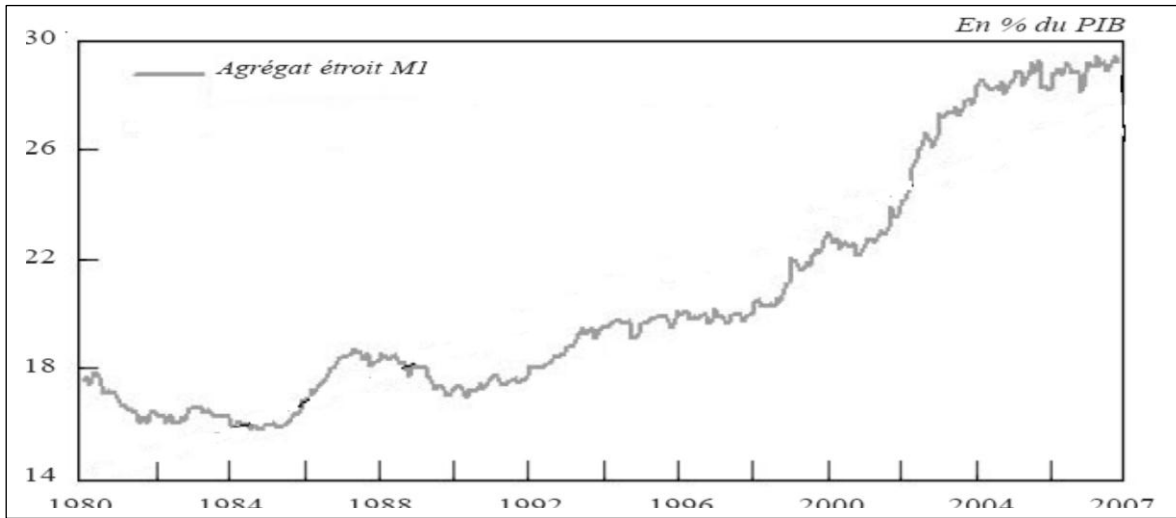
¹ Malcolm Edey, *The Global Financial Crisis and Its Effects*, ECONOMIC PAPERS, VOL. 28, NO. 3, SEPTEMBER, 2009, p186.

أولاً: انفجار أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية

إن انفجار أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية تعود لمجموعة من الأسباب والاختلالات الهيكلية على المستوى الكلي والمستوى الجزئي في الاقتصاد الأمريكي والعالمي تتمثل في:

أ- ارتفاع حجم السيولة: لقد تميزت فترة ما قبل الأزمة العالمية بوفرة في السيولة وبدرجة عالية على المستوى العالمي، إذ تطورت نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي على المستوى العالمي من 19% في الفترة ما بين سنتي 1980 و 2000 إلى حوالي 30% في الفترة ما بين سنة 2006 و 2007.¹

الشكل رقم (2-3): تطور السيولة على مستوى العالم



Source: Artus Patrick et autres, la crise des subprimes, la documentation française, paris, 2008, p14.

مما أدى إلى توافر قدر كبير من السيولة في الاقتصاد الأمريكي ناتج عن تدفق أحجام هائلة من الفوائض المالية المتراكمة لدى بعض الدول الناشئة وبلدان الخليج المنتجة للبتروول في شكل استثمارات في محافظ استثمارية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): تدفق رأس المال إلى الولايات المتحدة الأمريكية 2007-2000 (الوحدة (مليار دولار)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الاستثمار/ السنة
237.5	242	112.6	146	63.8	84.4	167	321,3	استثمار مباشر
1145.1	1126.9	832	867.3	550.2	427.6	428.3	436.6	استثمار محفظي
675	692.3	302.7	519.9	244.4	283.2	187.5	280.4	أخرى
2057.7	2061.1	1247.3	1533.2	858.3	795.2	782.9	1038.2	الاجمالي

Source: international monetary found, world economic outlook report , April 11, 2011 p20

يلاحظ من خلال الجدول انخفاض التدفقات المالية للاقتصاد الأمريكي بين سنتي 2000 و 2001 نتيجة انفجار فقاعة الانترنت، ثم أخذت في الزيادة إلى أن بلغت الضعف سنة 2005 وتقريبا ثلاثة أضعاف سنة 2007 بسبب الرواج وتوفر الفرص في الاقتصاد الأمريكي خاصة قطاع العقارات خلال هذه الفترة.

¹ - عبدالقادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة sub-prime ، دار النشر legende ، 2009، ص 24.

ب- الانخفاض المستمر لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية من 2001 إلى 2004: خوفا من التراجع والانكماش المحتمل خفف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي السياسة النقدية في عام 2001 في سلسلة من الخطوات حتى عام 2004،¹ حيث شهدت معدلات الفائدة انخفاضا كبيرا من 6.75% سنة 2000 إلى 1.75% سنة 2002 ثم انخفضت إلى 1% في جوان 2003 واستمر إلى جوان 2004 ما جعل قيمة الأصول ترتفع في اتجاه نحو التضخم نتيجة التوسع النقدي، وهو ما أدى إلى زيادة مستويات الطلب على مختلف أنواع القروض، واعتبر الخبراء البنكيين مقياس تناسب القرض مع الدخل الشهري عيبا في حد ذاته، ولتخطي هذا العائق وتلبية طلب الكثيرين ممن يرغبون في الحصول على قروض، اخترع أصحاب البنوك الأمريكية نظام * subprime² وعليه قامت البنوك والمؤسسات المالية بالتوسع في عمليات الإقراض لتشمل أسرا غير قادرة على التسديد ودون ضمانات كافية، على أن تسدد خلال سنتين فوائد القرض، ثم تسدد في السنة الثالثة الفوائد وأصل الدين مقابل نسب فوائد عالية متغيرة وليست ثابتة وتكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن³. وبعد منتصف 2004 ونتيجة لارتفاع الأسعار والتضخم لجأ الفيدرالي الأمريكي إلى تشديد السياسة النقدية من منتصف إلى غاية جوان 2006 كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم (2-4): تطور معدل الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية



Source: services économiques RBC, perspectives économiques et financières, mars 2013, p 04.

ت- حصول تحول في الاستثمار والانفاق لصالح القطاع العقاري: بعد انفجار فقاعة التكنولوجيا عام 2001، تم توجيه الفوائض المالية إلى قطاع العقارات والاستهلاك، مما شجع الكثير من البنوك على التوسع في الإقراض

¹ Warwick J. McKibbin, Andrew Stoekel, *The Global Financial Crisis: Causes and Consequences, working paper in international economic, The Lowy Institute for International Policy, November 2009 p 5.*

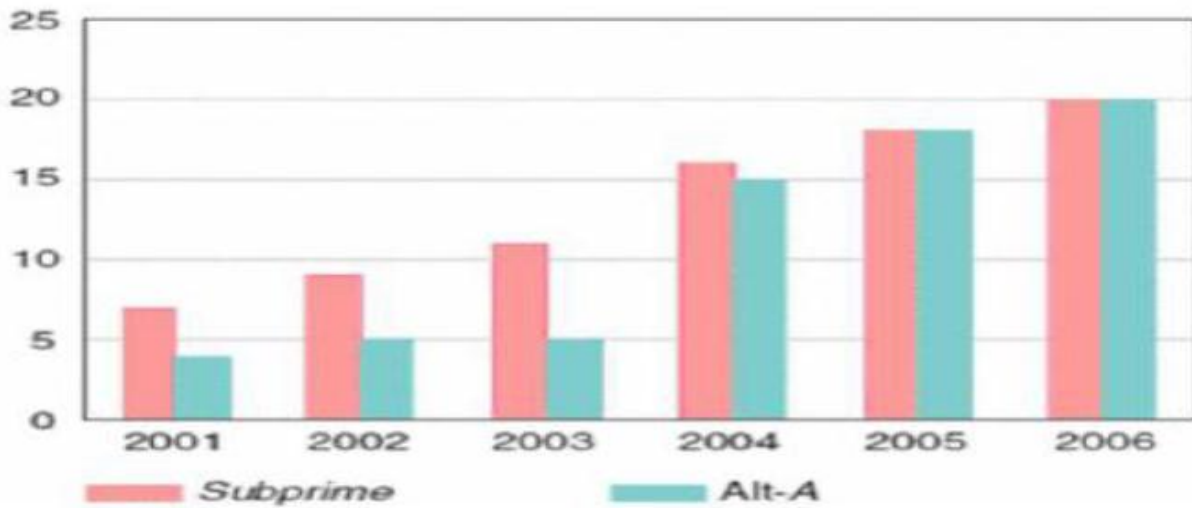
* نظام subprime: عبارة عن النظام الذي يسمح بمنح القروض للأفراد ذوي الدخل المحدود، شرط أن يكون الضمان هو المنزل المشتري.

² أحمد عامر، تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 48، 2009، ص 78.

³ برودي نعيمة وآخرون، تسونامي الرهن العقاري أزمة مالية عالمية إلى أين وإلى متى؟، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول:

‘crise financière internationale-ralentissement économique mondiale et effets sur les économies euromaghrébines, université de béjaia 11-12 octobre 2009 p 7-8

بشقيه العقاري والاستهلاكي، في البداية توجهت هذه الأموال إلى المقترضين ذوي التاريخ الائتماني الجيد prime borrowers ولكن بسبب الزيادة في الأصول المالية ونتيجة لطمع البنوك والشركات الأمريكية مقرونا بضعف الرقابة توسعت الكثير من البنوك في الاقراض لمقترضين لا يتمتعون بملاءة مالية عالية subprime borrowers بحيث وصلت البنوك إلى منح 95% من قيمة العقار،¹ وقد تم منح الكثير من هذه القروض دون الحصول على ضمانات كافية، وقد تشجعت أعداد كبيرة من الزبائن على الاقتراض العقاري في ظل التسهيلات المتوافرة، مع الإشارة إلى أن أسعار الفائدة كانت منخفضة ومناسبة للاقتراض، ما أدى الى تطور نسبة القروض الرديئة subprime وأصبحت تمثل النسبة الأكبر من إجمالي القروض في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم (2-5): نسبة قروض subprime من إجمالي القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية (%)

Source: Paul Jorion, *vers la crise du capitalisme américain ? la découverte/ M.A.U.S.S, paris 2007, p 140.*

ومنذ عام 2004 ظهر ما يسمى بأزمة القروض عالية المخاطر كنتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار العقارات الأمريكية والاستمرار في منح القروض العقارية والارتفاع في قيمة الأصول العقارية للمقترضين مما يغري حاملي الأصول العقارية ببيعها والاستفادة من هامش الربح، ما دفع أسعار العقارات إلى الارتفاع بشكل سريع، مما جعل هذا النشاط مغريا ومربحا أكثر فأكثر وهذا ما أدى إلى ضغوط تضخمية، وبناء على ذلك قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتطبيق سلسلة من الارتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة بلغت نحو 5.25% في شهر جوان 2006 مما أدى إلى ارتفاع أعباء القروض العقارية،² وأصبحت أعداد كبيرة من المقترضين غير قادرة على السداد، وقد تزايدت عمليات

¹ - Frédéric Miskin , *monnaie, banque et marchés financiers, 9 eme édition , nouveaux horizons 2010,p 285.*

² - محمد رملي، المشتقات المالية وتداعياتها في الأزمة المالية العالمية، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي يومي 26-27 فيفري 2012 ص 15.

سيطرة المقرضين على العقارات المرهونة، وقد وصلت قيمة القروض المتعثرة في نهاية 2006 أكثر من 100 مليار دولار ، وفي بداية عام 2007 زاد عدد العقارات المعروضة للبيع بنسبة 75%، حيث بلغت حوالي 2.2 مليون مسكن،¹ ومع تزايد عدد الأسر العاجزة عن التسديد تزايد عرض تلك العقارات من دون وجود مشتريين، أدى ذلك إلى تدهور أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك تكون الفقاعة العقارية قد انتفخت لتصل إلى دروتها في سنة 2007.

ثانيا: التوريق (التسديد)

التسديد أو التوريق هو عملية يتم بمقتضاها تجميع أنواع معينة من الأصول يمكن إعادة حزمها في شكل أوراق مالية تدر فوائد، ويتم تحويل الفوائد والمدفوعات المسددة عن الأصول إلى مشتري الأوراق المالية²، وقد غير نمط توريق القروض وبيعها للمستثمرين عملية الاقراض من صورتها التقليدية المتعارف عليها، حيث أن هناك مصرفا يهتم بعملية الاقراض يقوم بدراسة حالة المقترض وقدرته على الدفع والسداد، ويبقى على اتصال معه، فأصبحت عملية الاقراض وفق شكلها الجديد تقوم على تجميع القروض وتوزيعها، وأصبح الهدف الرئيسي للمصارف العالمية زيادة عملية التوريق والتخلص من القروض عن طريق بيعها للمستثمرين، لتعود بعدها وتصدر أوراقا جديدة قائمة على قروض لا نعرف أصلها، وكثير من هذه القروض لمقترضين غير قادرين على الدفع عند الاستحقاق، وقامت مؤسسات التصنيف الائتماني بإعطاء المنتج الجديد معدلات تصنيف جيدة لأن توزيع المخاطر على مجموعة كبيرة من القروض يقلل من إمكانية حدوث إفلاس فيها.³

وقد استطاعت المؤسسات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية بتوريق القروض العقارية وبيعها في الأسواق المحلية والدولية خلال الفترة 2001-2006 حيث تم تحويل ما يقارب 90% من القروض عالية المخاطر إلى سندات وبيعها في الأسواق المالية الدولية، في شكل (ABS, MBS, RMBS, CDO, CDS)* وكانت عملية التسديد بمثابة تأمين للشركات العقارية، ولم تعد البنوك تعتمد على عمليات جذب الودائع بل توسعت في عمليات التوريق، وفي عام 2007 على سبيل المثال، تم تمويل 8.1 تريليون دولار من القروض القائمة من خلال التوريق، أو حوالي 40% من جميع القروض القائمة، حتى في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، تجاوز نشاط سوق التوريق من حيث الحجم حجم سوق سندات الشركات.⁴

¹ - يوسف أبو فارة ، مرجع سبق ذكره، ص 145.

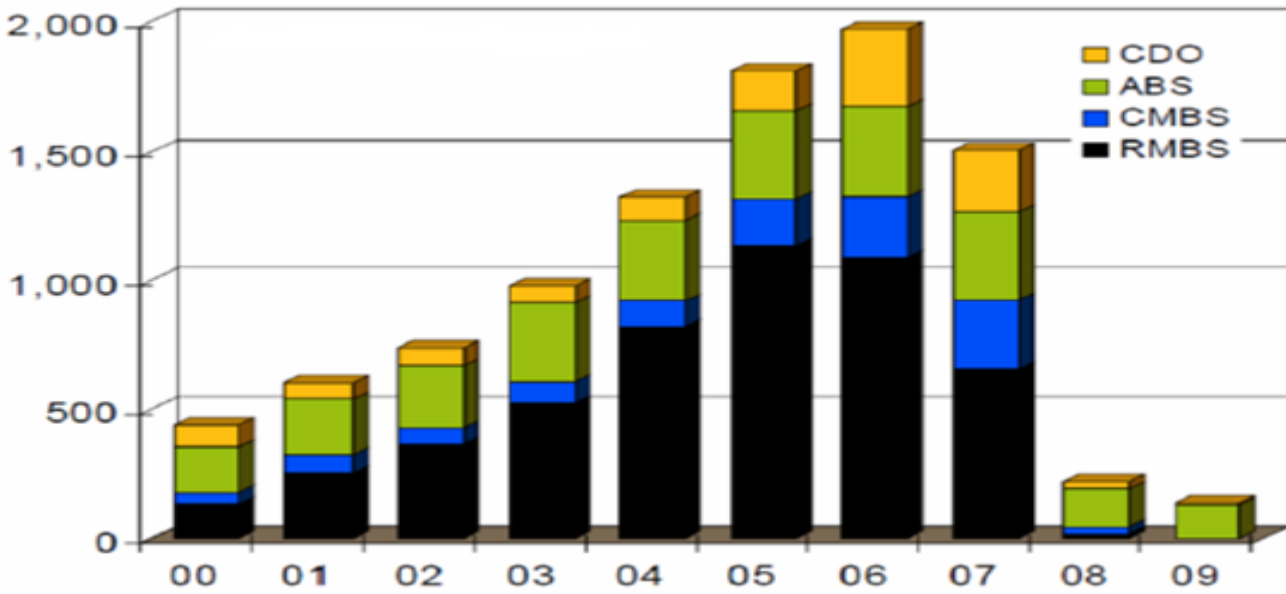
² - ضياء مجيد الموسوي ، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 11.

³ - هيثم يوسف عويصة، مرجع سبق ذكره، ص 176.

* الأوراق المالية المضمونة بالأصول (ABS) (Assets backed securities)، الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري (MBS) (mortgages backed securities) ، الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري سكني (RMBS) (Residential mortgages backed securities) ، التزام الدين المضمون (CDO) (Collateralised debt obligation)، مبادلة الائتمان المعيبة (CDS) (Credit default swaps).

⁴ - Elena Loutskina, The Role of Securitization in Bank Liquidity and Funding Management, The Darden School of Business Administration, University of Virginia, August, 2010 p01, website <https://scinapse.io/24/11/2017>

الشكل رقم (2-6): تطور المنتجات المهيكلية والمورقة في الو.م.أ خلال الفترة (2000-2009)



Source: Frédéric Mishkin, op-cit, 2010, p 279 .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التوريق في حد ذاته لم يكن مشكلة، إنما المشكلة نبعت من اقتران التراخي في معايير ضمان الاكتتاب في سوق الرهن العقاري الأمريكي من الدرجة الثانية، وبالتوسع في التوريق ليشمل هياكل تزداد تعقيدا وصعوبة في الفهم، بضمان أصول تزداد تراجع في مستوى الجودة، في ظل مناخ مالي يسوده عدم التقدير الكافي لحجم المخاطر.

ثالثا: تعاظم الفجوة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي

يرى كيفن فليبس في كتابه " المال السيء" أن هناك عاملين رئيسيين يتعلقان بالبنية الاقتصادية يقفان وراء الأزمة المالية الحالية، فيقول خلال العقود الثلاثة الماضية توسعت الخدمات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية من 11% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى 21%، في الوقت الذي تراجع فيه قطاع التصنيع من 25% إلى 13% في نفس الفترة، وأدى هذا الاعتماد الكبير للاقتصاد الأمريكي على قطاع المال إلى توسيع الدين في القطاع العام والخاص إلى درجة مؤدية ومدمرة¹، فقد بلغ حجم الديون الفردية في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 9 تريليون دولار، وأغلب هذه الديون هي ديون عقارية وتقدر بـ 6.6 تريليون دولار، وإضافة إلى الدين الحكومي المتنامي فقد بلغت ديون الشركات أيضا حوالي 18.4 تريليون دولار².

إن تضخم الاقتصاد المالي وانفصامه عن الاقتصاد الحقيقي يعتبر السبب الحقيقي للأزمة، حيث أن الاقتصاد المالي في الأصل وجد لتوفير التمويل للاقتصاد الحقيقي، ولكن السوق المالية انفصلت عن السوق الحقيقية، وأصبح التعامل في النقود والتمويل ذاته يتم بيعا وشراء من خلال المداينات والائتمان مما أدى إلى أن أصبح حجم التمويل الناتج عن الائتمان أضعاف مضاعفة قيمة الاقتصاد الحقيقي، حيث أصبح الاقتصاد المالي لا

¹ - ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره، ص8.

² - يوسف ابو فارة ، مرجع سبق ذكره، ص 145.

يستند إلى قاعدة من الأصول الحقيقية وإنما إلى أهرامات من الديون التي ركبت بعضها فوق بعض في توازن هش ومن أجل كسب العوائد في صورة فوارق الأسعار، لذا فإن وجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة كما حدث في توقف المقترضين في سوق التمويل العقاري الأمريكي عن سداد القروض أدى إلى انهيار البناء المالي بكامله وحدثت الأزمة.

رابعاً: التوسع المالي الضخم غير المنضبط في إصدار الأصول المالية

هناك مجموعة من الأسباب ساعدت المؤسسات المالية على التوسع في إصدار الأصول المالية وأهمها:

- توسع بعض المؤسسات المالية في الاقراض والاقتراض دون مراعاة حدود الرافعة المالية: إن قدرة البنوك على منح الائتمان وفق اتفاقيات بازل يجب أن لا تتعدى حدود معينة من حجم رأسمالها، وتقع على عاتق البنوك المركزية مسؤولية الرقابة على البنوك حتى تراعي ذلك، ومع ذلك فقد تمادت بعض البنوك الأمريكية (بنوك الاستثمار) في عمليات الاقراض ليصل حجم الاقراض في بعضها إلى 60 ضعفاً من حجم رأسمالها ما ترتب عليه مخاطر كبيرة عند تعثر المدينون عن السداد.
- ضعف الرقابة والاشراف على مؤسسات الوساطة المالية وعلى الأدوات المالية الجديدة: حيث لا تخضع البنوك الاستثمارية والمنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية لرقابة دقيقة أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية.
- الجشع وانتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي: إن الجشع والرغبة في تحقيق الربح بكل الطرق أدى الى التوسع في التمويل العقاري الذي أدخل القطاع المالي برمته في مخاطر التركزات الائتمانية على قطاع واحد وبمبالغ ضخمة وصلت إلى ما يتجاوز 24 تريليون دولار وهو ما يعادل ضعف الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية¹ إضافة إلى الفساد الأخلاقي مثل الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية والتي تعد أحد الأسباب الرئيسية وراء الأزمة، حيث تقوم مؤسسات الوساطة المالية بإغراء المقترضين والتدليس عليهم، كما يقوم نظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية وهي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عنها أي مبادلات إضافية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهنات، والأدهى من ذلك أن معظمها يقوم على ائتمانات من البنوك في شكل قروض.

خامساً: المضاربات قصيرة الأجل

المضاربات قصيرة الأجل من الأساليب التي أشعلت نيران الأزمة وهي تقوم على توقعات المضاربين بتغير الأسعار في الفترات القصيرة لكسب فروق الأسعار وزيادة حجم التعامل بإتاحة التمويل لمن لا يملك مالا أو أوراقاً مالية حيث يقول في هذا الاتجاه الاقتصادي الفرنسي " مورييس آليه": من الممكن أن تشتري دون أن تدفع، وأن تباع دون أن تحوز" وهذا ما حدث في تلك الأزمة أي المضاربات قصيرة الأجل، وهذه المضاربات لها آليات كثيرة منها مثلاً البيع على

¹ حسين بورغدة، الأزمة المالية العالمية الأسباب الآثار والحلول المقترحة لمعالجتها، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 05.

المكشوف والشراء بالهامش وغيرها، وما يؤكد أن تلك المعاملات ذات صلة وثيقة بالأزمة أن المسؤولين أصدروا قرارات بوقف المضاربات قصيرة الأجل لمدة 12 يوم في أمريكا ولمدة أربعة أشهر في انكلترا، وعلى الأخص أسلوب البيع على المكشوف، وذلك لقناعاتهم بإسهامها في إذكاء تلك الأزمة .

سادسا: نقص المعلومات

يعتقد (Xavier Vives) أن الأزمة المالية سببها ندرة المعلومات الجيدة والتنوع وانعدام المواءمة بين حوافز اللاعبين في السوق، فعندما تكون المعلومات نادرة وموزعة بشكل غير متساو (Asymmetric) فإنه يتوقع أن لا تعكس الأسعار مستوى الطلب والعرض، ولذا تنحرف عن أساسيات السوق، إذا قد يكون التوقع عقلانيا ورشيدا أكثر مما يتوقع الجميع، ويرى (Xavier Vives) أن هناك علاقة بين موعد وصول التقنيات المختلفة إلى الأسواق وبين زيادة أسعار الأصول بأشكال غير عقلانية، حيث أن التطور التقني الذي صاحب عملية صناعة سلات الائتمان والإقراض كان هائلا، هذا الجمع وإعادة تركيب هذه السلات الذي يعرف بالتوريق قد خلق مشكلة كبيرة في سوق الأوراق المالية تتعلق بندرة المعلومات والخبرات اللازمة لتسعير هذه المنتجات، الأمر الذي أدى إلى صعوبة تسعير المخاطر الناجمة عنها.

إن النمو السريع والديناميكي للمصارف والمؤسسات المالية الكبرى الذي تروج له التكنولوجيات والأدوات المالية المتغيرة بسرعة، ودخول لاعبين جدد، بالإضافة إلى النفوذ السياسي لهذه المصارف العملاقة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حد من فاعلية الرقابة التي يمارسها صانعو السياسات على نشاط هذه المصارف التي اعتمدت المجازفة المفرطة لتحقيق أقصى عوائد ممكنة¹، وبالتالي كانت السبب الرئيسي في انفجار الأزمة المالية العالمية.

المطلب الثالث: خطط الإنقاذ العالمية

مع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية فقد طرحت العديد من أساليب المعالجة لاحتواء الأضرار من خلال خفض سعر الفائدة وزيادة السيولة، وضمان الودائع، ووضع قيود على المضاربة، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مع تفعيل القواعد الإشرافية والتنظيمية على البنوك والمؤسسات والأوراق المالية، ووضع قيود على رواتب ومكافآت كبار المصرفيين ومديري الشركات، وتمثل أهم خطط الإنقاذ العالمية في:

أولا: خطة الإنقاذ الأمريكية

أعلن مدير الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عن تطبيق سياسة مصيدة السيولة الكينزية، كأحد الحلول المتبعة لعلاج ما يمكن علاجه من إفرازات الأزمة المالية، وتمثل خطة الإنقاذ الأمريكية في تلك التي صاغها وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون تتضمن جملة من الإجراءات لتأمين الحماية للمدخرات والأموال العقارية، فضلا عن محاولة زيادة عائدات الاستثمار وتشجيع النمو الاقتصادي، وذلك بالسماح للحكومة بشراء أصول هالكة مرتبطة بالرهن

¹ Joshua Aizenman, Ilan Noy, *Macroeconomic adjustment and the history of crises in open economies*, *Journal of International Money and Finance* 38, 2013, p 55.

العقاري بقيمة 700 مليار دولار على دفعتين، وتساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق الأرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق، وضرورة رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد، وتشديد عمليات الإشراف والرقابة على عمليات شراء الأصول، وتحديد مكافآت مسؤولي الشركات واستعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد،¹ كذلك تضمنت الخطة منح إعفاءات ضريبية قيمتها 100 مليار دولار للشركات والطبقة الوسطى، وأن يتم ضخ 825 مليار دولار في القطاعات الرئيسية من الاقتصاد الأمريكي فضلا عن تقديم دعم لقطاع السيارات يتراوح بين 150 إلى 200 مليار دولار، كما اقترح تخفيض نسبة الضريبة من 38% إلى 31% لكل الأمريكيين، وقدر مبلغ هذا التخفيض 75 مليار دولار، والذي يمكن أن تستفيد منه تسعة ملايين أسرة أمريكية محاولة لتحريك الطلب الفعال في السوق.²

ثانيا: خطة الإنقاذ الأوروبية

أعلنت كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي عن تحركات أحادية من جانبها تتضمن خطط انقاذ مالية على نسق خطة الانقاذ الأمريكية لمواجهة الأزمة³، أما فيما يتعلق بالتحرك الأوروبي المنسق في مواجهة الأزمة فقد تبني الاتحاد الأوروبي خطة إنقاذ مالي تعتمد على تأمين جزئي للمؤسسات المالية المتضررة، حيث استندت هذه الخطة إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع، والسعي نحو تقديم ضمانات للقروض بين المصارف مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها، كما أعلنت دول الاتحاد الأوروبي عن تعهداتها بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لرفع الديون عن البنوك لفترات تصل إلى خمس سنوات في إطار الجهود المبذولة من جانب البنك المركزي الأوروبي لاستئناف عمليات التسليف بين البنوك.⁴

ثالثا: خطة مجموعة السبع الصناعية

اجتمع وزراء مالية الدول السبع الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، كندا) في أكتوبر 2008 في واشنطن، وتعهدوا بالعمل معا لإعادة الاستقرار إلى الأسواق المالية العالمية واستعادة التدفقات النقدية ودعم النمو الاقتصادي العالمي، واتفقوا على "خطة تحرك" تهدف إلى إعادة الثقة في أسواق المال من خلال:⁵

- اتخاذ اجراءات حاسمة واستعمال جميع الوسائل لدعم المؤسسات المالية الكبرى، (أي التي يؤدي افلاسها الى حالات افلاس أخرى) والسعي إلى عدم افلاسها بتملك حصص من البنوك لإعادة الثقة في الأسواق المالية؛

¹ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 274 و275.

² ياسمين هلال الحياي، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها، دراسات اقليمية، العدد 6، مركز الدراسات الاقليمية، بغداد، ص 19.

³ هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 256.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 325.

⁵ مبارك بوعشة، الأزمة المالية، الجذور، الأسباب والأفاق، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد يومي 20-21 أكتوبر 2009، بجامعة سطيف، ص 43.

- اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على سيولة رؤوس الأموال؛
- استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات قوية و متماسكة من قبل السلطات العامة، وتمكين البنوك من جميع رؤوس الأموال " الكافية من القطاعين الخاص والعام على حد سواء لتمكين من مواصلة اقراض العائلات والشركات؛
- القيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب للأزمة المالية الحالية؛
- مواصلة التحرك لإحلال الاستقرار في أسواق المال وإعادة تدفق الأموال لدعم النمو الاقتصادي العالمي.

رابعاً: خطة مجموعة العشرين

- في 15 نوفمبر 2008 عقدت في واشنطن القمة الاقتصادية العالمية لمجموعة دول العشرين لوضع خارطة طريق لمواجهة الأزمة المالية العالمية، من أهداف القمة الوصول إلى تفهم كامل لأسباب الأزمة، وتقدير رؤس أموال البنوك والاستمرار في السياسات المالية والنقدية التوسعية ومراجعة الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة الأزمة والاتفاق على المبادئ العامة لإصلاح الأسواق في الدول الأعضاء¹، وفي القمة الثانية المنعقدة في لندن شهر أبريل 2009 توصل زعماء أكبر اقتصاديات العالم إلى اتفاق حول برنامج لمواجهة الأزمة المالية يتمحور حول:
- تشديد آليات الرقابة على عمل البنوك والمؤسسات المالية وفق آليات عابرة للحدود للقضاء على مناطق الظل واستعادة الحافز للبنوك للتحكم في المخاطر المالية؛
 - استحداث مجلس خاص بالاستقرار المالي، للعمل مع صندوق النقد الدولي بما يضمن التعاون عبر الحدود؛
 - فرض إجراءات تنظيم دقيقة خاصة بتسيير صناديق التوفير ووكالات التصنيفات الائتمانية العالمية؛
 - المسارعة إلى العمل على تطهير البنوك من الديون المعدومة؛
 - مضاعفة الموارد العادية لصندوق النقد الدولي من 250 دولار إلى 750 مليار دولار، خاصة لكي تكون قادرة على منح خطوط ائتمان للبلدان الناشئة، مضاعفة القروض المدعومة من الصندوق إلى أفقر البلدان، بتمويل من مبيعات الذهب، وإصدار حصة جديدة من وحدات حقوق السحب الخاصة بقيمة 250 مليار دولار لتعزيز القدرة الائتمانية للصندوق؛
 - خمسة تريليونات دولار على مدى عامين لزيادة الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة العشرين وخلق أو توفير 20 مليون وظيفة، والالتزام 'باتخاذ أي إجراء مطلوب' إذا تفاقمت الأزمة؛
 - توفير مبلغ 250 مليار دولار لدعم تمويل التجارة الدولية على مدى عامين بهدف زيادة حجم التجارة الدولية مع الالتزام بعدم اتخاذ تدابير حمائية.

¹ المرجع السابق ص 45.

² Institut français des relations internationales, Rapport annuel mondial sur le système économique et les stratégies , 2010 p49.

يلاحظ مما سبق أن خطط الانقاذ تركزت على العلاج النقدي للأزمة من خلال التوسع النقدي وضخ المزيد من السيولة في الأسواق وهي مجرد خطط لمنع الانهيار وليس لإصلاح نظام أصبح يبدو أكثر هشاشة مع تعدد أزماته. وبالتالي فإن هذه الأزمة لا يمكن أن تحل بمجرد اتخاذ اجراءات منفردة من قبل الدول الكبرى، إنما تحتاج الى حلول عاجلة على صعيد الاقتصاد الرأسمالي بمجمله، على أن يشتمل ذلك على اصلاحات مالية وبنوية وبجهود دولية لتصحيح التشوهات التي لحقت بالسوق الرأسمالية وايجاد الآليات المناسبة لعودة التناسق بين القطاعين الحقيقي والمالي.

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجمعات الاقتصادية الكبرى

تعتبر الأزمة المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ سبتمبر 2007 من أسوأ الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من أثارها بشكل سريع وفعال.

المطلب الأول: تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي

تأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقتها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، فيلاحظ أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى العالمي تمثل حوالى 27.4% في عام 2006، في حين بلغ سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو 4.58% من سكان العالم في نفس السنة، وكذلك تمثل الصادرات الأمريكية حوالى 8.6% من الصادرات العالمية أما نصيبها في واردات العالم فقد بلغ 15.6% في عام 2006، ويظهر كبر تأثير الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي بالنظر أيضا إلى نصيب أمريكا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إذ حصلت على 12.7% منها في عام 2007 كما بلغت التدفقات الخارجة منها نحو 15.7% خلال نفس العام¹، ضف إلى ذلك يمثل الدولار الأمريكي ثلثي احتياطيات العالم من النقد الأجنبي، ويتم دفع نصف صادرات العالم بالدولار²، وعليه لم يسلم أحد من آثار الأزمة ولم تقتصر على الاقتصاد المالي فقط بل انتقلت إلى الاقتصاد الحقيقي ودخل العالم كله في موجة ركود.

أولاً: تداعيات الأزمة على القطاع المالي العالمي

أ- أزمة سيولة عالمية: لقد أدت الأزمة إلى خسائر فادحة لأكبر البنوك العالمية الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية، مجلة باحث اقتصادي العدد 13، جامعة القاهرة، ص75.

² هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 202.

ب- انهيارات في أسواق رأس المال: شهدت البورصات العالمية وفي كل دول العالم تقريبا نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، فقد أعلن تقرير أمريكي عام 2008 أن البورصات العالمية خسرت حوالي 12.4 تريليون دولار، وهو ما يقدر بحوالي 50% من قيمة أسهم البورصات العالمية في الفترة من 15 سبتمبر إلى 31 ديسمبر 2008.¹

ت- تذبذب أسعار الذهب والعملات: عرفت أسعار الذهب ارتفاعا بسبب اللجوء إليه من طرف المستثمرين كملاذ آمن من 752.25 دولار للأوقية في 12 سبتمبر 2008 إلى 879.70 دولار في نهاية سبتمبر 2008 إلى 951.70 دولار في 31 أوت 2009 وبلغ 1096.5 دولار في 31 ديسمبر 2009 ثم 1421 دولار للأوقية في 31 ديسمبر 2010، وقد عرفت أسعار الذهب تذبذبا صعودا وهبوطا مع اتجاه عام صاعد حيث بلغت قيمته حوالي 1566 دولار في 31 ديسمبر 2011، و1664 دولار في 31 ديسمبر 2012، ثم تراجع في سنة 2013 إلى أن بلغ في نهاية السنة في 31 ديسمبر 1205 دولار²، كما شهدت العملات الدولية القابلة للتحويل تغيرات شديدة وعدم استقرار في سعر الصرف، وقد انخفض سعر الدولار مرات متتالية مما أثر على باقي العملات الأخرى وما نتج عنه من آثار سلبية على المعاملات والتسويات الدولية وبالتالي على التجارة الدولية وما يحمله ذلك من آثار مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العديد من الدول.

ثانيا: آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الحقيقي

انتقلت الأزمة المالية من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي وترتب على انتقالها العديد من الآثار السلبية على سوق السلع والخدمات على مستوى العالم ككل، وما ترتب عنه من تباطؤ للنمو وعجز ميزانيات الدول وغيرها.

أ- تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي: أدت الأزمة إلى انخفاض النشاط ومعدلات التبادل التجاري الدولي مع نهاية سنة 2008 وسنة 2009 سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية وذلك نتيجة حرمان قطاعات اقتصادية كثيرة من التمويل المطلوب بسبب تراجع قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على الاقراض وهذا ما أدى إلى انكماش واضح في الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما تلك المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد أكثر على التمويل من خلال الاقراض مقارنة بالشركات الكبيرة³، حيث سجل الناتج العالمي انكماشاً حاداً وعانت البلدان المتقدمة من التوترات وتدهور أسعار المساكن، وانخفاض الاستهلاك من جانب القطاع العائلي وانخفاض الاستثمار، وتأثرت الأسواق الصاعدة التي تعتمد بالأساس على التدفقات الرأسمالية الداخلة لتعزيز نموها من انخفاض هذه الأخيرة، أما بلدان شرق آسيا واليابان والبرازيل فتأثرت بشدة من الأزمة لاعتمادها على صادرات السلع التحويلية التي انخفض الطلب عليها، وعانت كذلك البلدان النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط من الهبوط

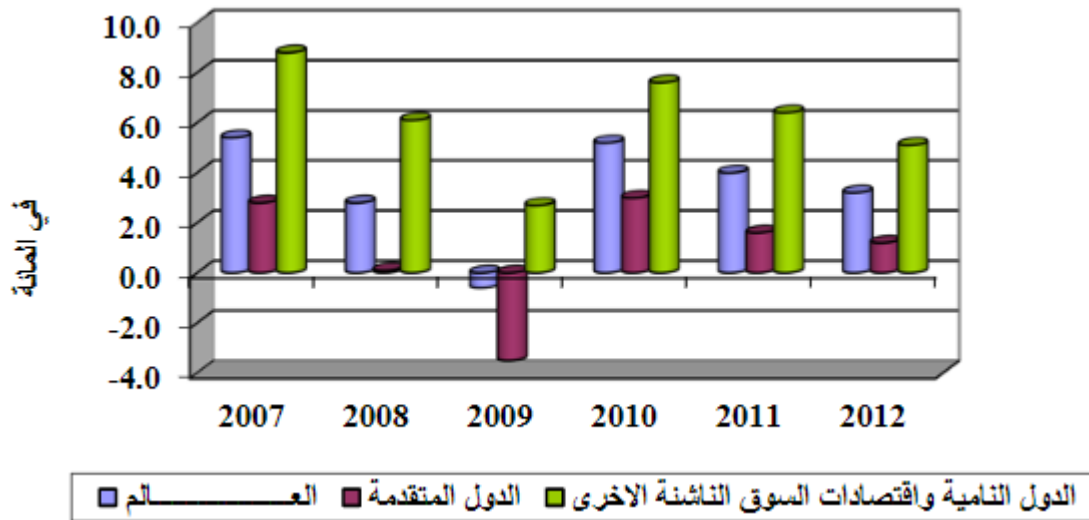
¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي وأفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010 ص 412.

² kitco, Metal Inc, Gold prices index, historical data of gold, www.kitco.com, visit date 20/12/2016.

³ sebastian paulo , op cit , p04.

الحد في أسعار السلع الأولية، وتراجع مستوى الطلب على صادراتها، حيث بلغت نسبة الانخفاض حوالي 55% في النصف الثاني من عام 2008¹، بالإضافة إلى انخفاض تحويلات العاملين والتدفقات الرأسمالية الداخلة، هذا الوضع ترتب عليه ازدياد العجز في ميزانيات الدول، وانخفاض حجم التجارة الخارجية، وتباطؤ في النمو الاقتصادي، حيث انخفضت الصادرات العالمية من 16120 مليار دولار عام 2008 إلى 12516 مليار دولار عام 2009، أما الواردات العالمية فانخفضت من 16524 مليار دولار عام 2008 إلى 13720 مليار دولار، أي انخفاض الصادرات العالمية بنسبة 22% و 23% بالنسبة للواردات بين سنة 2008 و 2009²، أما معدلات النمو الاقتصادي فقد تراجعت في البلدان المتقدمة من 2.7% في عام 2007 إلى 0.9% في عام 2008 ليصل إلى سالب 3.7% عام 2009، وانخفض معدل نمو الناتج المحلي في الوم أ من 1.9% عام 2007 إلى سالب 0.3% عام 2008 ثم سالب 2.8% عام 2009³، أما في الاتحاد الأوروبي فقد انخفضت النسبة من 3.08% عام 2007 إلى 0.5% عام 2008 ليزداد انخفاضا عام 2009 إلى سالب ب 4.36% ثم يبدأ التعافي انطلاقا من سنة 2010⁴. وذلك نتيجة خسائر البنوك الأوروبية في الولايات المتحدة وخسائر أسواق الأوراق المالية الأوروبية التي تأثرت بانخفاض قيم أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول الآسيوية، كما هو في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-7): تطور معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 ص 03.

¹ - هيثم يوسف عويصة ، مرجع سبق ذكره، ص 211.

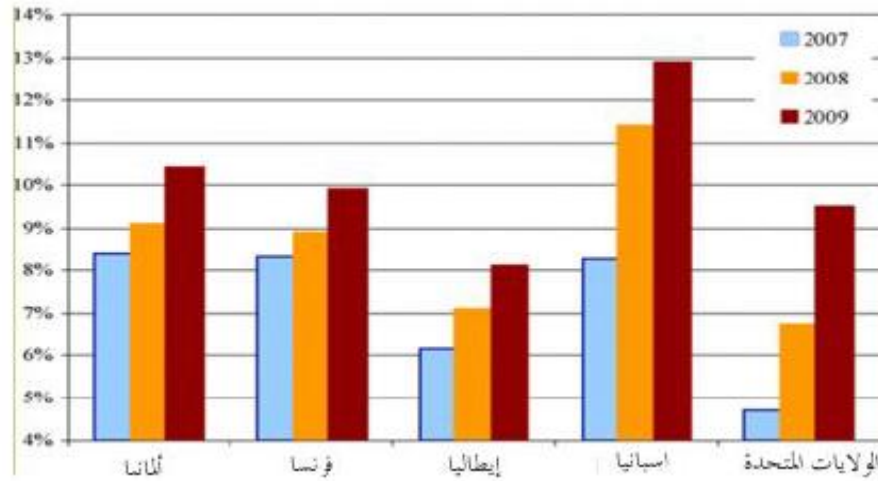
² - wto, balance trade, trade profile, international statistics, www.wto.org/statistics, 2009, pp 209-216.

³ - the balance, U.S. GDP by Year Compared to Recessions and Events , <https://www.thebalance.com/us-gdp-by-year-3305543> le 28/11/2017.

⁴ - la banque mondiale , Croissance du PIB (% annuel), union europeen, <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=EU> le 28/11/2017

ارتفاع معدلات البطالة: يعتبر ارتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي من أهم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، حيث فقد الملايين وظائفهم في الكثير من دول العالم، وارتفع معدل اجمالي البطالة العالمية من 5.6 % عام 2007 إلى 6.3 % عام 2009،¹ وأولها الاقتصاد الأمريكي حيث فقد حوالي 2 مليون من الأمريكيين وظائفهم وارتفع معدل البطالة في أمريكا إلى ما يقارب 7% سنة 2008، وهو رقم كبير للغاية عن الأرقام التي كانت سائدة قبل حدوث الأزمة أو وصولها إلى ذروتها، ثم أكثر من 9 % سنة 2009، أما في منطقة اليورو فقد عرفت ارتفاع دراماتيكي لمعدلات البطالة حيث بلغت أقصاها في اسبانيا سنة 2009 في حدود 13%، نظرا لتعرض قطاع البناء والتشييد فيها لانكماش حاد في الوظائف، والشكل التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية.

الشكل رقم (2- 8): تطور معدلات البطالة في الوم أ وبعض الدول الأوروبية



Source: Jacques Sapir, *Les racines sociales de la crise financière, Implications pour l'Europe* p14

https://france.attac.org/archives/IMG/pdf/Sapir_BilSocEU.pdf consulté le 30/11/2017.

إن هذا الركود الاقتصادي وارتفاع البطالة في الاقتصاديات المتقدمة أدى إلى انعكاسات خطيرة على البلدان النامية تتجلى بالأساس في انخفاض تدفقات الاستثمار المباشر والعون الإنمائي، بالإضافة إلى قلة الطلب على المواد الأولية وانهبأر أسعارها ما يشكل ضغوطا متزايدة على موازنتها العامة ومعدلات النمو، وتهديدا مباشرا للمشاريع التنموية في هذه البلدان.

المطلب الثاني: الأزمة المالية 2008 والتكتلات الاقتصادية الإقليمية – قراءة في التأثير المتبادل-

هناك الكثير مما يمكن أن تقدمه التكتلات الاقتصادية خاصة إذا كانت الدول الأعضاء متقاربة في وجهة النظر، والتي هي على استعداد لإنشاء آليات دفاع إقليمية ضد عدم الاستقرار العالمي وانتشار عدوى الإضطرابات المالية، حيث أن التعاون الإقليمي النقدي والمالي بين البلدان الأعضاء والذي يشمل ترتيبات أسعار الصرف وتنسيق

¹ قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع: <https://datacatalog.worldbank.org>

سياسات الاقتصاد الكلي، والرقابة الاقليمية، والقواعد والتنظيمات المتعلقة بالتدفقات المالية والآليات الاقليمية لتقديم السيولة الدولية يمكن أن يكون بديلا أكثر سهولة للتحقيق، وأكثر قابلية للاستمرار من الآليات الدولية التي تقام لتحقيق استقرار أكبر.¹

وتعتبر التكتلات الاقتصادية مهمة جدا لمواجهة الأزمات في إطار سعي الدول الأعضاء لحماية مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهناك الكثير من الاسباب والمبررات التي تجعل التعاون الاقليمي أمرا في غاية الأهمية، وأهمها:²

- هناك عدة تطورات واعتبارات تستدعي الاهتمام، فقد زادت سرعة وقوة التكامل الاقليمي في مجالات التجارة والاستثمار في كل القارات في حقبة التسعينيات، وأدى ذلك إلى تعميق التداخل والاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية والمالية داخل كل اقليم، وأدى هذا الوضع إلى تقوية الأثار التي يمكن أن تنجم عن الأزمات المالية، وتأثيرها على قوة وسرعة انتشار عدوى الأزمات، كما أن حجم الأرصدة التي تتحرك في أسواق النقد الأجنبي يمكن أن تكون قابلة للاستعمال في الهجومات المضاربة، وهي من الكبر والضخامة بحيث يمكن أن تطغى على المقدرة الوطنية للتدخل في الأسواق، وفي هذه الظروف فإن تركيز مؤسسات الدعم الدولي على عدد قليل من البلدان، مما يشير إلى وجود نوع من التمييز في الاستجابة لصالح الدول الكبيرة. على حساب الدول الفقيرة.

هذه الاعتبارات تدعو الى ضرورة المواجهة الجماعية للأزمات في اطار استراتيجية اقليمية تسمح باستعمال الاحتياطات المتراكمة لدى الدول الأعضاء في حماية المصالح الوطنية،³ أي أن صناديق الاحتياطي الاقليمية يمكنها أن تدفع ولو جزئيا هجمات المضاربين وتحول بينهم وبين العملات المختلفة داخل الاقليم وبالتالي تمنع الأثار الأخرى العكسية من تهديد التجارة الاقليمية والعلاقات المالية.

- أغلب المقترحات لإصلاح النظام المالي العالمي تدعو الى دعم وتقوية عدد قليل من المؤسسات الدولية ولكن يمكن التأكيد على أنه في إمكان مؤسسات اقليمية وشبه اقليمية قوية أن تلعب دورا مهما من حيث زيادة استقرار النظام المالي العالمي، وكذلك من حيث تحقيق توازن أفضل للقوى على المستوى الدولي. وقد تكون هناك صعوبة في قبول والاطمئنان للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات الاقليمية لمواجهة الأزمة وأثناء الأزمة، وقد يكون هناك شعور عام بالثقة والقبول للمؤسسات القائمة والتي لها سابق خبرة في إدارة الأزمات، على الرغم من بعض نواحي الضعف المعروفة فيها والتي هي ليست خافية على البلدان المتضررة، في العادة هناك نوع من الاطمئنان للوسائل المألوفة والتي سبق وأن جربت، وهناك خوف من الجديد الذي لم يجرب بعد

¹ محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، الطبعة الأولى، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 200، ص ص 77،76

² المرجع نفسه ص ص 77،78

³ Sebastian Krapohl, *Financial crises as catalysts for regional cooperation? Chances and obstacles for financial integration in ASEAN+3, MERCOSUR and the Eurozone, Contemporary Politics, Volume 21, 2015.*

ولكن هذه ليست حجة كافية لتبرير عدم تقوية المؤسسات الاقليمية الموجودة وانشاء مؤسسات جديدة خاصة بعد انقشاع سحب الأزمة القائمة وعودة الأحوال إلى وضعها الطبيعي.

- حين نأخذ بعين الاعتبار الحقائق الاقليمية إلى جانب الحقائق والوقائع العالمية، يبدو أنه من المنطقي ان تعتمد البلدان النامية على الترتيات الاقليمية كخط دفاع أول لمواجهة الأزمات المالية، بدلا من ذلك فإنها تجد نفسها مضطرة إلى اللجوء المؤسسات الدولية ، وقد بات واضحا مدى الخطر الذي يمكن أن تتعرض له البلاد النامية نتيجة الاعتماد الكامل على المؤسسات المالية الدولية من خلال أزمتي 1997 و1982، وسوء إدارة هذه المؤسسات الذي ازاد الأوضاع تعقيدا آثار الأزمتمين شدة وفداحة.

- أغلب البلدان ليس لديها الامكانيات بمفردها لمواجهة الصدمات التي تسببها الأزمات المالية والتي أصبح يتزايد معدل تكرارها ، وعليه فيمكن أن يكون الطريق الوحيد امام هذه البلاد لمواجهة هذا الوضع هو اللجوء إلى الآليات الاقليمية التي يكون لها فيها دور ونفوذ ، ولكنها في نفس الوقت تفرض عليها الالتزام باتخاذ اجراءات التصحيح الضرورية بقوة وحزم لمصلحتها ومصلحة الاقليم ككل.وعادة تكون البلاد النامية اكثرقبولا لمشروطية المؤسسات الاقليمية مقارنة بالمؤسسات الدولية، كما أن هذه الأخيرة تكون أقل فهما وحساسية للظروف ونوعية المشاكل التي تواجه الاقليم.

- أغلب المؤسسات الاقليمية القائمة هي صغيرة الحجم وبالتالي فإن تأثيرها محدود ، ولكن لاشك بأن دعمها وتقويتها سيكون لها له مردود في الأمد الطويل، وعليه فمن المفيد أن يتضمن الهيكل المالي العالمي الجديد دوافع وحوافز لإنشاء مثل هذه المؤسسات ،وعلى سبيل المثال يمكن أن تمنح صناديق الاحتياطي المشتركة فرصة الحصول على تمويل من صندوق النقد الدوليوكذلك نصيبا من تخصيصات حقوق السحب الخاصةيتناسب وحجم رأس المال المدفوع فيها، ويمكن في الأمد الطويل أن نتصور صندوق النقد الدولي كجزء من شبكة صناديق الاحتياطي الاقليمية ،وتكون عملياته مركزية على العلاقات مع هذه الصناديق، بدلا من التركيز على دعم بلاد بعينها وقت الأزمات.

وعليه يمكن القول أن إقامة ترتيبات اقليمية لها دور فعال لمواجهة الأزمات في حالة وجود إطار مؤسسي ذومقدرات كافية للتدخل في أوقات الأزمة وتتمثل هذه القدرات في:

- قدرات كافية للرقابة والإنذار المبكر ، وأخرى لتحفيز الدول الأعضاء على القيام بالتدخلات اللازمة و التغييرات الأساسية في السياسات وتصحيح اتجاهاتها في الوقت المناسب.

- مقدرة كافية للتدخل في أسواق العملات والأسواق المالية وذلك للتمكين من استرجاع الثقة ومنع احتمال تدهور قيمة العملات وانهار الأسواق.¹

¹ محمد الفنيش، مرجع سابق ص 82.

- المقدرة على تقديم سيولة كافية في فترة ما بعد تحقيق الاستقرار المالي وتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترات التصحيح وإعادة الهيكلة الاقتصادية، ومنع اضطراب الأنظمة المالية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى المقدرة على الرقابة والاشراف على سياسات الاصلاح في الدول الأعضاء. ويمكن شرح دور التكتلات الاقتصادية في ممانعة الأزمات أو كمعبر لانتقالها في مايلي

اولا: التكتلات الاقتصادية مانعة للأزمة

تكون التكتلات الاقتصادية مانعة للأزمات المالية في حالة كون مركز الأزمة من خارج التكتل الاقتصادي، وتجدر الإشارة إلى أن أي تكتل سوف تكون دوله الأعضاء خارج نطاق التأثير المباشر للأزمة الخارجية، ولكن لا يمكن الجزم أنها في منأى عن الآثار الخارجية لتلك للأزمة والتي تنتقل عدواها عبر القنوات سلفة الذكر، وهنا سوف يكون انتقال وتأثير الأزمة على الدول الأعضاء يخضع إلى درجات الارتباط المختلفة مع دول مركز الأزمة من جهة ودرجة الارتباط بين الدول الأعضاء من جهة، وهنا نميز حالتين:

أ- حالة أسواق الدول الأعضاء ذات معامل ارتباط داخلي مرتفع وخارجي منخفض

في حالة التكتلات التي يكون معامل ارتباط اسواق أعضائها مرتفعا من حيث التجارة البينية، أو حركية وانتقال عوامل وعناصر الانتاج، إضافة إلى تحقيق مستوى مقبول من التناسق البنوي والهيكل في طبيعة هذه الاقتصاديات، ونمط انتاجها وتقسيمه بما يخدم المصالح الاقليمية ويقلل من حالات التنافس السلبية، فإنه من الطبيعي في حالات الأزمات الاقتصادية أو المالية، أن تكون مختلف عمليات التمويل داخلية، ومعظم وسائل التموين محلية، بما يتيح استشراف حالة من الأمان اتجاه هذه الأزمة، وبالتالي يكون تأثير الزمة على التكتل محدودا كونه يعتمد على قوى داخلية تموينا وتمويلا لتلبية حاجيات الاقتصاد المختلفة ومن ثم ضمان استقرار السوق واستمرارية الدورة الاقتصادية، بما يضمن معدلات صحية للوضعية المالية وعلى صعيد الطلب الكلي الذي يؤثر على الوضعية الاقتصادية.

ب- حالة أسواق الدول الأعضاء ذات معامل ارتباط داخلي منخفض وخارجي مرتفع

في هذه الحالة يمكن للأزمة والاختلالات الخارجية أن تتسلل لدولة أو مجموعة من دول التكتل بمستويات تتناسب مع معاملات الانفتاح، والوضعية الهيكلية والمالية للبنوك، وكذا السياسات والدفعات التحفيزية في هذه الاقتصاديات، وهنا يجب تقوية المؤسسات الاقليمية القائمة بين دول التكتل الاقتصادي وتدعيمها بإنشاء مؤسسات أخرى تكمل المهام المنوطة بها، لتتظافر الجهود من أجل ردم معابر انتقال الأزمة.

ثانيا: التكتل الاقتصادي كمعبر للأزمات

وفي نطاق الإقليم المتكامل وفي حال تعرض أحد الدول ضمن نطاق التكتل إلى أزمة مالية أو اقتصادية، ومع ارتفاع معدلات الارتباط في ظل الانفتاح المسجل عبر ازالة كافة الوسائل الحماية سواء من خلال الترتيبات الاقليمية الجديدة الداعمة لمركزات هذا التحرير، أصبح من السهل انتقال الأزمة من مركز نشوئها الى غيرها من

الدول عبر ما يعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية، وما يسهل في انتقال الركود والكساد في اقتصاديات الدول المتأزمة إلى باقي الاقتصاديات وذلك بمستويات مختلفة.¹

فإن الأزمة سوف تنتشر إلى الدول الأخرى عبر قنوات الانتقال الداعمة لذلك (الأسواق المالية، والتبادلات التجارية، الاستثمارات البيئية)، إلا أن حدة هذه الأزمة تختلف بحسب مراحل التكامل بالنسبة للتكتلات التقليدية، ودرجات الترابط بين الاقتصاديات فيما تعلق بالإقليمية الجديدة، فأزمة تنشأ في تكتل عند مرحلة منطقة تجارة حرة، قد تختلف عن أزمة في إقليم متكامل بدرجة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، أو في إطار اتحاد نقدي.

وفيما يتعلق بالروابط المحلية لدول المنطقة، فإن المستجدات المالية في كل دولة تؤثر على الدولة الأخرى، وينطبق ذلك على نشاطات أسواق رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر والإقراض المصرفي، وفي هذا السياق قد يبيع المستثمرون الأجانب أصولهم الموجودة في دولة ما نتيجة للخسائر التي تكبدوها في دولة أخرى، وفي منطقة على درجة عالية من التكامل الاقتصادي، يُمكن أن تؤدي الروابط المالية بين الدول بصورة تلقائية إلى انتقال الأزمات التي تعيشها الأسواق المالية في بعض الدول إلى دول أخرى،²

ويرى الباحث أن انتقال الأزمة مرتبط بدرجة التشابك والترابط المالي والتجاري بين الدولة مصدر الأزمة وباقي اقتصاديات، وبالتالي ففي حالة التكتلات الاقتصادية فكما زادت درجة الانفتاح الداخلي عن الانفتاح الخارجي كان التكتل صمام أمان للدول الأعضاء من انتقال الأزمات الخارجية إليه. وكلما زاد من قدرة الدول الأعضاء مجتمعة من خلال مؤسساتها الإقليمية من حشد الموارد اللازمة للتدخل في الوقت المناسب وتوفير الدفعات التحفيزية لتفادي التداعيات السلبية للأزمة أو التقليل منها. ويتضح ذلك جليا من خلال دراسة التدابير الإقليمية للاتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة مالية مركزها خارج التكتل (أزمة 2008) وأزمة أخرى محلية مركزها بلد عضو في التكتل (أزمة اليونان)

المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي: من الأزمة المالية العالمية 2008 إلى أزمة الديون السيادية

إن اعداد وتطبيق الاجراءات والتدابير الاقليمية لمنع انتشار آثار وعدوى الأزمات المالية لم يحدث إلا في أوروبا حيث كان لها دور فعال في إنقاذ البنوك الأوروبية من الإفلاس، وتوفير السيولة الدولية اللازمة لذلك في الوقت المناسب، ضف إلى ذلك الدور الكبير للاتحاد الأوروبي في انتشار اليونان وبعض الدول الأعضاء الأخرى من براثن أزمة الديون السيادية من خلال توفير قروض بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ورسم برامج تصحيح هيكلية من أجل تجاوز الأزمة.

الفرع الأول: قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية إلى الاتحاد الأوروبي

¹ عقبة عبد اللاوي، نورالدين جواوي، الأزمات المالية سجال التدويل " وأطروحات التعولم الثلاثة"، ورقة بحثية لمؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، عمان، ديسمبر 2010 ص 09.

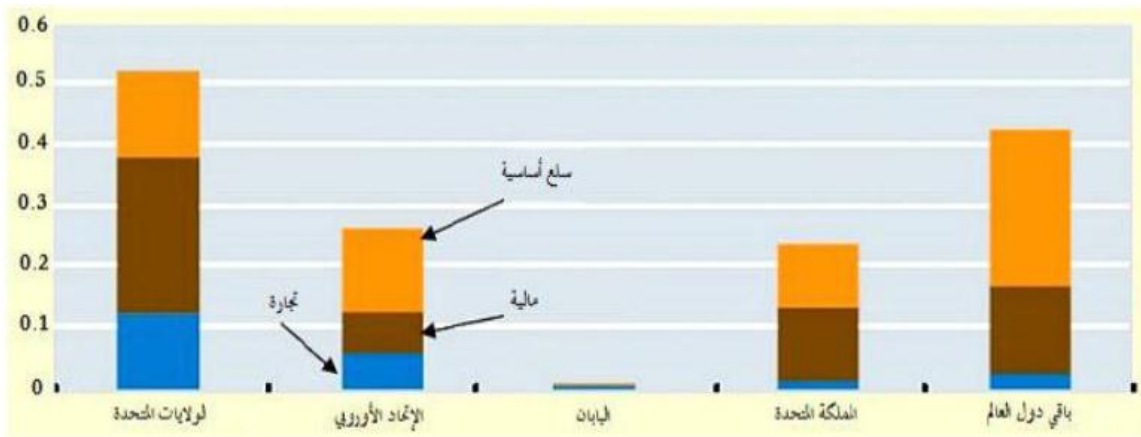
² عقبة عبد اللاوي، محمد الخطيب نمر، قياس الآثار التبادلية بين التكتلات الاقتصادية والأزمات حالة المكسيك ضمن تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية خلال الفترة 1980، 2012، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 06، 2014 ص 58.

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الحديثة بين الولايات المتحدة وأوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وبتوسع الجماعة الأوروبية أصبحت أكثر تعقيدا وترابطا، وتغطي عددا متزايدا من التجارة والأنشطة المالية والنقدية، لتحقيق عدة فوائد، لكن زيادة الترابط الاقتصادي يجلب معه إلى جانب الفوائد تحديات جمة، لعل أهمها تداعيات الأزمة المالية العالمية، والتي تنتقل عبر قنوات التدويل إلى الاتحاد الأوروبي.

أولا: قناة الأسواق المالية وانتقال الأزمة العالمية للاتحاد الأوروبي

بفعل العولمة المالية والترابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي هناك كمية كبيرة من الأموال وعوائد الأصول تتدفق بينهما، بما في ذلك الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والأوراق المالية الحكومية، ففي 2009 تدفقت 239.5 مليار دولار إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الدخل المكتسب على الأصول التي يحتفظ بها سكان الاتحاد الأوروبي، كما تدفقت 190.7 مليار دولار إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره الدخل المكتسب على الأصول التي عقدت في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك، تدفق صاف 6.4 مليار دولار إلى الولايات المتحدة الأمريكية كتحويلات من جانب واحد خلال سنة 2009¹.

الشكل رقم (2-9): الروابط المالية والآثار الانتشارية الناتجة عن ذلك لدول العالم



Source : Trung Bui and Tamim Bayoumi, their cup spilled over, finance and development, international monetary fund, volume 47, number 1, march 2010, p 34.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لديهما روابط مالية كبيرة نسبيا، وأن بقية العالم لديه روابط سلعية كبيرة نسبيا، حجم كل شريط يمثل متوسط حجم الأثار غير المباشرة (أكثر من سنتين) لكل منطقة، أي حوالي 0.5% بالنسبة للولايات المتحدة، و0.4% بالنسبة لبقية العالم، أقل إلى حد ما بالنسبة للاتحاد الأوروبي وبريطانيا، ويكاد لا يذكر بالنسبة لليابان.

¹- William H.Cooper, *EU-US. Economic Ties –Framework scope and magnitude-*, Congestionnel Research service, January 27.2011,p6.

يحتوي الاتحاد الأوروبي على تقسيم نسبي بين الآثار الناتجة عن الروابط المالية والتجارية، والآثار غير المباشرة للسلع الأساسية، على النقيض من ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية نجد هيمنة الروابط المالية في نشر الآثار غير المباشرة، فحجمها يثبت أن الآثار غير المباشرة في الولايات المتحدة مالية إلى حد كبير. وساهمت الأصول الموجودة تحت إدارة صناديق المعاشات، صناديق الاستثمار، شركات التأمين في تعميق درجة هذه الروابط المالية، إذ نمت الأصول الموجودة لدى هؤلاء المستثمرين من 21 تريليون دولار سنة 1995 إلى حوالي 53 تريليون دولار عام 2005، وتمثل الولايات المتحدة حوالي النصف بينما الاتحاد الأوروبي أكثر من ربع الحجم¹، من جهة أخرى فإن الاقتصاديات ذات الانفتاح المباشر اتجاه الولايات المتحدة تعرضت لآثار إضافية سلبية على التدفقات الرأسمالية الداخلة نتيجة تشديد السياسة النقدية الأمريكية مقارنة بالبلدان غير المنكشفة بشكل مباشر²، وباعتبار دول الاتحاد الأوروبي شديدة الانكشاف اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية انتقلت تداعيات الأزمة المالية العالمية إليه بمجرد حدوث البوادر الأولى، خاصة على مستوى البنوك، حيث فقد بنك UBS 18.7 مليار دولار و le Crédit agricole خسر 4.8 مليار دولار... الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الاقتراض مما دفع البنوك المركزية إلى ضخ المزيد من الأموال لتقليل حدة الأزمة، كما عملت البنوك الأوروبية على إعادة الرسملة لتوفير الموارد³.

الشكل رقم (2-10): التقلبات في الأسواق المالية الأوروبية بفعل أزمة الرهن العقاري الأمريكية 2009-2000



Source: Directorate-General for Economic and Financial Affairs, The Impact of the Global Crisis on Neighboring Countries of the EU, Occasional Papers 48, June 2009, p 8.

حيث يلاحظ من الشكل أنه هناك تناسب كبير في اتجاه التغيير في أسعار الأسهم بين مؤشر Down Jones الأمريكي ومنحنى Euronext 100، وهو دليل على ترابط أسواق المال الأمريكية مع أسواق المال في الاتحاد الأوروبي، مما ساعد على انتقال الأزمة إلى الاتحاد الأوروبي.

¹: مانجال جوسوامي وآخرون، الوجه المتغير للمستثمرين، مجلة التنمية والتمويل، المجلد 44، العدد 01، مارس 2007، ص 30.

²: جون بلودرون وآخرون، التدفقات الرأسمالية الدولية - موثوقة أو متقلبة؟ - آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2011، ص 2.

³: Jean François Jamet, L'Europe face à la crise financière, fondation robert Schuman, questions d'europe N° 89, Janvier 2008, p7.

ثانياً: قناة سوق النقد وانتقال الأزمة إلى الاتحاد الأوروبي

يعتبر سوق النقد الأكثر تأثراً من غيره بالأزمة العالمية، وفيه تتداول الأوراق المالية قصيرة الأجل وفي مقدمتها العملات، ويعد الدولار الأمريكي من أهم العملات المتداولة فيه، حيث يستولي على ثلثي احتياطات النقد الأجنبي في العالم و80% من مبادلات الصرف الأجنبي، وتنعكس التقلبات في قيم الدولار سلباً على الأوضاع الاقتصادية للدول على مستوى عائدات صادراتها، تكلفة وارداتها والقيمة الحقيقية لاحتياطاتها النقدية، أما فيما يخص الاتحاد النقدي الأوروبي فإن هبوط سعر الدولار يؤدي إلى تآكل الاحتياطات الرسمية لهذه الدول، وكذا انخفاض قيم الأوراق المالية المحررة بالعملات ذات أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار، وترتفع قيمة هذه الخسائر عندما تكون أسعار فائدة هذه العملات مساوية لأسعار الفائدة على الدولار، كما ترتفع أسعار السلع المستوردة من أوروبا خاصة في البلدان التي تعتمد أنظمتها النقدية على التثبيت مقابل الدولار، فترتفع معدلات التضخم وتنخفض القوة الشرائية إضافة إلى هبوط حصيلة الصادرات المقومة بالدولار، بينما تنخفض معدلات النمو في الدول التي ترتفع عملتها مقابل الدولار¹.

الجدول رقم (2-7): سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو للفترة 2000-2012

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
الدولار الأمريكي	0.9236	0.9456	1.2441	1.2556	1.4708	1.3257	1.3194

Source: beroe inc, euro crisis-the impact on emerging countries, July 2010, p 2.

إن ارتفاع سعر صرف الدولار يترتب عنه ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية مما يضطر الاتحاد الأوروبي إلى رفع أسعار الفائدة وابقائها عند مستويات مرتفعة لا تتناسب إطلاقاً مع متطلبات الاقتصاد، مما تسبب في ارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي تلبية حاجات الاقتصاد إلى رؤوس الأموال، مما ينتج عنه وقوع اقتصاديات هذه الدول في حالات انكماشية ترتفع معها نسبة معدلات البطالة، كما أن ارتفاع قيمة واردات هذه الدول يزيد من صعوبات تغطية العجز في موازين المدفوعات وانتشار موجات متلاحقة من ارتفاع الأسعار².

ثالثاً: قناة الصفقات التجارية وانتقال الأزمة للاتحاد النقدي الأوروبي

يتجلى البعد العالمي للأزمة الاقتصادية من خلال تطور حجم التجارة الخارجية للسلع والخدمات إذ تباطأ نموها إلى 3% بداية عام 2008، مقارنة بنسبة 7.7% خلال السنة السابقة، بسبب الانخفاض الحاد في واردات الولايات المتحدة بدءاً من الربع الأخير لعام 2007، ثم انخفضت تلك الواردات خلال الربع الثاني من عام 2008³.

¹ U.S.Department of the treasury office of international affairs, report to congress on international economic and exchange rate policies, USA, February 2011, p p 10-12.

² مروان عطفون، أسعار صرف العملات- أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى، الجزائر، بدون سنة النشر، ص122.

³ صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي- دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، سبتمبر 2011، ص193.

الجدول رقم (2-8): التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2005-2010

(الوحدة مليون يورو)

الفترة	صادرات الاتحاد الأوروبي اتجاه و.م.أ.	واردات الاتحاد الأوروبي من و.م.أ.
2005	251.531	162.254
2006	268.159	174.183
2007	259.178	174.114
2008	250.124	186.771
2009	205.539	159.249
2010	242.320	170.390

Source : Eurostat, External and intra-EU trade a statical yearbook, 2011 Edition, pp 20-23.

يشكل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية معا ما يقارب نصف الاقتصاد العالمي ولهما أكبر تجارة ثنائية، فإجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة الأمريكية عرف تزايد مستمر حيث انتقل من 162.254 إلى 186.771 مليون يورو خلال الفترة 2005-2008، لكن نتيجة دخول الاقتصاد الأمريكي في ركود بسبب الأزمة المالية العالمية انخفض حجم الواردات الأوروبية من الولايات المتحدة ابتداء من 2008 حيث أصبحت تقدر بـ 159.249 سنة 2009، وذلك راجع إلى افلاس العديد من الشركات الأمريكية وانخفاض الطاقة الانتاجية بها، أما فيما يخص صادرات الاتحاد الأوروبي فعرفت انخفاضا ملحوظا ابتداء من سنة 2006 نتيجة نقص في السيولة التي عانت منه و.م.أ. جراء الأزمة الأمر الذي نتج عنه عدم تمكنها من الاستيراد وهو ما أثر سلبا على حجم صادرات الاتحاد الأوروبي التي انخفضت إلى أن وصلت إلى 205.539 مليون يورو سنة 2009، وفي المجمل فقد انخفضت مستويات التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي جراء الأزمة العالمية لتكون أكثر وضوحا من الانكماش في الناتج المحلي الاجمالي، والانخفاض في الواردات عموما قليل مقارنة بالانخفاض الذي شهدته الصادرات خلال هذه الفترة.

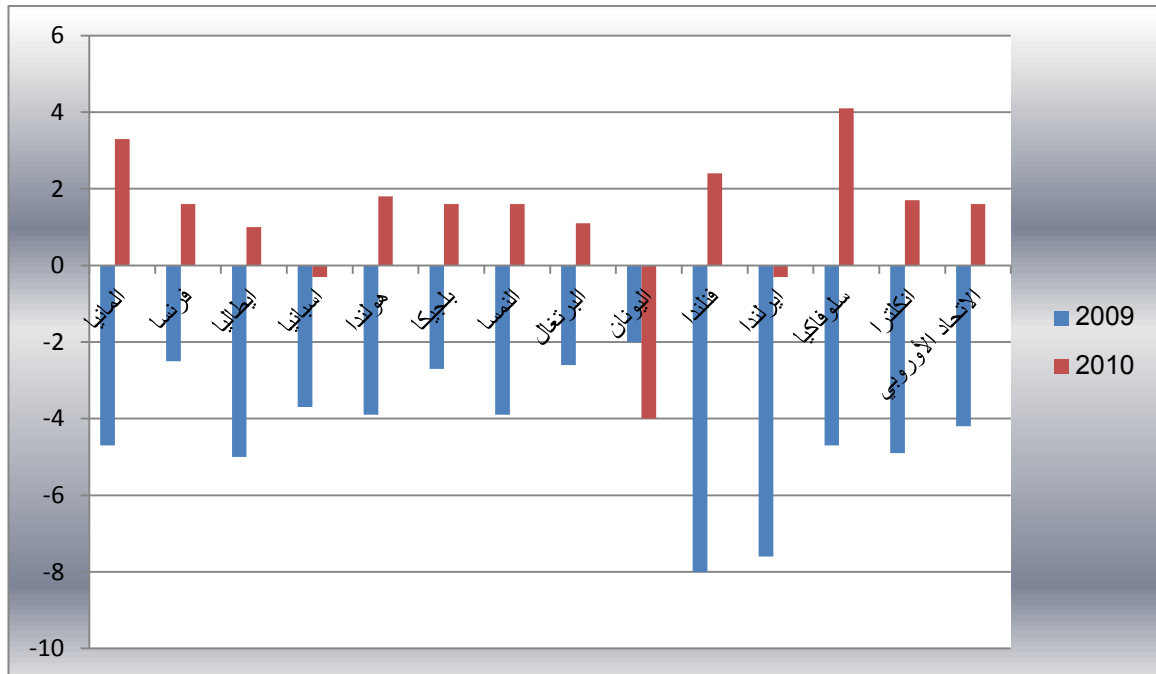
اتسمت المرحلة الأولى من الانتشار بالانتشار السريع للاضطرابات المالية من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي نظرا للروابط المالية المتشابكة عبر الحدود وخاصة تدفقات رأس المال والمستثمرين في سوق الأوراق المالية، ما أدى إلى شح السيولة والتمويل، وبالتالي قلة الاستثمار والاستهلاك، وركود اقتصادي انعكس من خلال انخفاضات في الناتج المحلي الحقيقي لدول الاتحاد الأوروبي، هذا الوضع استلزم اعتماد سياسة مالية توسعية من أجل تحفيز الاقتصاد ما أدى إلى تفاقم العجز في بعض دول الاتحاد الأوروبي وعدم قدرتها على تحمل الديون على غرار اليونان وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال ما نتج عنه انفجار أزمة أخرى محلية تسمى بأزمة الديون السيادية الأوروبية

الفرع الثاني: من أزمة مالية عالمية إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية

لا يعد عدم قدرة بعض دول منطقة الأورو على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمدىونية تجاه دائئها سبب نشوب الأزمة، ولكنها نتيجة أسباب تعود جذورها إلى العجز المسجل في الميزانيات العمومية، وديون عمومية متراكمة على مدار عشرينات من الزمن، ما فتئت أن تتطور من سنة إلى أخرى من جراء توالي العجز في الميزانيات العمومية، وزاد في تسارع

وتيرتها الانكماش الاقتصادي الذي مس الاقتصاديات المتطورة، في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 وما بعدها¹، وبذلك فأزمة الديون السيادية هي امتداد للأزمة المالية العالمية، حيث أجبرت الأزمة المالية معظم الدول الأوروبية على إنفاق الكثير من الأموال لإنقاذ أنظمتها المصرفية المتعثرة من جهة ومن جهة أخرى من أجل تحفيز الاقتصادات الوطنية لمحاربة انتشار الكساد أو الخروج منه بسرعة، وبعد ذلك وجدت بعض هذه البلدان نفسها متصدعة للغاية لتفاقم العجز في الميزانية والزيادة الحادة في مستويات الدين العام، علاوة على ذلك وربما الأهم من ذلك كانت توقعات النمو الاقتصادي قاتمة في هذه المرحلة، فانتقلت الأزمة المالية من النظام المصرفي إلى الاقتصاد الحقيقي للبلدان الأوروبية نفسها، لأن البعض منهم لم يعد قادرا على خدمة ديونه السيادية، ونتيجة لذلك أصبح المستثمرون من القطاع الخاص، وخاصة البنوك، مترددين للغاية في إقراض الأموال لبعض الدول الأوروبية²، مما دفع ثلاثة بلدان وهي اليونان وإيرلندا والبرتغال إلى طلب قروضا لتمويل العجز في موازنتها وسداد التزاماتها من صندوق النقد الدولي والدول الأوروبية الأخرى، وهناك مؤشرات لانتقال الأزمة إلى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وبذلك أصبحت الأزمة أكبر تحد يواجه الاتحاد الأوروبي اقتصاديا وسياسيا، وتمحورت الأزمة في اختلال مزمن في المالية العامة لليونان حيث تحتل اليونان المرتبة الأولى في عجز الموازنة الذي بلغ سنة 2009 ما نسبته 12,7% من الناتج المحلي الاجمالي، والنمو تراجع بنسبة - 2,3% ثم - 4% سنة 2010.

الشكل رقم (2- 11): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة اليورو خلال الفترة 2009-2010



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

¹ أوكيل نسيمه وآخرون، الأزمة المالية في منطقة اليورو: أسباب نشوبها وانتشارها، والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني فيها، بحث اقتصادي عربي، العدد 61 شتاء 2013، ص 12.

² Aloys Prinz and Hanno Beck, *Fighting Debt Explosion in the European Sovereign Debt Crisis*, ZBW Leibniz Information Centre for Economics, DOI: 10.1007/s10272-012-0419-6 p 186

يلاحظ من الشكل أن دول الاتحاد الأوروبي كلها أثبتت أن لها القدرة على التعافي من تداعيات الأزمة المالية 2008، حيث حققت معدلات نمو ايجابية سنة 2010، ما عدا اليونان فقد أظهرت أزمة عام 2008 مواطن الضعف في الاقتصاد اليوناني بطريقة أكثر عمقا، حيث أن التغييرات المقترحة من قبل السياسة الاقتصادية، والتي سعت إلى التدخل لتحفيز الاقتصاد اليوناني بعد أزمة 2008، اصطدمت مع ارتفاع نسبة العجز في الميزانية، وكان التأثير السلبي للعجز المرتفع في الميزانية أمراً حاسماً ليس فقط من أجل تحديد الظروف التي ستؤدي إلى الخروج من الأزمة ولكن أيضاً بالنسبة لمستقبل الاقتصاد اليوناني. وازداد الاختلال على مستوى بعض مجاميع الاقتصاد اليوناني¹، مثل الدين العام وسوق العمل حيث ارتفع الدين العام من 127% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2009 إلى 143% سنة 2010، وارتفعت نسبة البطالة من 9,5% سنة 2009 إلى 16,2% سنة 2010 ثم 19,7% سنة 2013 وعلى النقيض من ذلك فالدول الأوروبية الأخرى فرغم تأثرها بالأزمة المالية العالمية 2008، فإنها أثبتت أنها قادرة على التعافي وهذا ما يعكس السلامة البنوية لاقتصاداتها.

هذا الاختلال العميق بالاقتصاد اليوناني أدى إلى انفجار أزمة الديون السيادية اليونانية وأصبحت اليونان الرجل المريض في منطقة اليورو، وبعد تخفيض التصنيف الائتماني في أكتوبر 2009 ثار الدعر في الأسواق المالية وارتفعت أسعار السندات اليونانية، مما خفض قدرة اليونان على سداد التزاماتها من خلال بيع سندات جديدة، وانتقلت العدوى إلى سندات دول منطقة اليورو، وأصبحت مخاطر الأسواق المالية مرتفعة، ورغم حزمة المساعدات الأولى والثانية المقدمة من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لليونان، إلا أنها لم تشهد أي بوادر للتعافي، وبدأت بوادر انتقال الأزمة بشقيها السياسي والاقتصادي إلى منطقة اليورو: البرتغال، أيرلندا، إيطاليا، إسبانيا وفرنسا، وتم تخفيض التصنيف الائتماني لدول منطقة اليورو وازداد فقدان الثقة في السندات اليونانية والأوروبية أدت إلى اضطرابات حادة في الأسواق المالية، وتراجع الأسهم الأوروبية وانخفاض قيمة اليورو أمام الدولار بأكثر من 20% بين 2009-2010، بالإضافة إلى شح في السيولة النقدية في بعض البنوك الأوروبية المنكشفة على السندات اليونانية وما نتج عنها من تباطؤ النمو الاقتصادي، وتقلبات الأسعار وارتفاع معدلات البطالة في منطقة اليورو ابتداء من الربع الأول من عام 2013، وشهدت جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي باستثناء النمسا نموا سلبيا في الربع الثاني من سنة 2013، ثم حققت الدول الأعضاء سنة 2014 معدل نمو سنوي حقيقي بلغ 1,2% وحققت كل الدول معدلات نمو موجبة ماعدا قبرص²، وأشار العديد من المحللين والمسؤولون في الاتحاد الأوروبي إلى أنه لا ينبغي تفسير ذلك على أنه نقطة تحول مؤكدة حيث أن العديد من بلدان لا تزال تعاني من بطالة عالية بشكل غير عادي، هذا الأداء الاقتصادي الضعيف يثير المخاوف من زيادة انتشار الأزمة وإطالتها خاصة وأن مؤشرات العجز في الموازنة للدول الأوروبية واجمالي الدين العام لا زالت متفاقمة كما يوضحه الجدول التالي:

¹ Panagiotis Petrakis, *The Greek Economy and the Crisis Challenges and Responses*, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2012 p 269.

² George K. Zestos, *Op cit*, p 42.

الجدول رقم (2-9): تطور الموازنة العامة والمديونية للاتحاد الأوروبي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالي الانفاق الحكومي	51,2	51,0	49,0	49,5	49,4	50,5
اجمالي الايرادات الحكومية	44,9	44,8	45,3	46,2	46,5	47,6
العجز في الموازنة	- 6,4	- 6,2	- 4,2	- 3,7	- 2,9	- 2,9
اجمالي الدين العام	80,0	85,4	87,3	90,6	90,9	96,4

Source: George K. Zestos, *THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS: From US subprime mortgages to European sovereign debt*, published by Routledge 2016 p 58

من خلال الجدول يتضح انخفاض النفقات الحكومية بشكل طفيف في حين أن الإيرادات الحكومية أخذت في الزيادة، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة العجز العام الى الناتج المحلي الاجمالي لبلدان الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2014، من 6.9% سنة 2009 إلى 2.9% سنة 2014، في حين ارتفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي من 80% سنة 2009 إلى 96,4% سنة 2014، هذه النتائج تعكس اتباع دول الاتحاد الأوروبي خاصة المأزومة منها لسياسات مالية انكماشية ما أدت إلى انخفاض العجز.

ومع ذلك، فمن الممكن ولكن من النادر جداً بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون تطبيق سياسة مالية انكماشية، وتؤدي إلى زيادة الدخل القومي في الوقت الذي تقلل فيه الدولة من عجزها الحكومي في نفس الوقت.

يرى الباحث من خلال تحليل أزمة الديون السيادية اليونانية أن التكتل الاقتصادي الأوروبي في هذه الحالة ناقل للأزمة كون مصدرها أحد الدول الأعضاء (اليونان). فرغم أن الاقتصاد اليوناني لا يمثل سوى 3% من الاقتصاد الأوروبي إلا أن تأثيره كان كبيراً على اقتصادات التكتل وهذا نتيجة الروابط المالية المتشابكة، ومن جهة أخرى فإن حشد الموارد وتوفير التمويل من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار حزم الإنقاذ مكن من تخفيف وطأة الأزمة على البلدان الأعضاء المأزومة رغم إطالة مدتها بسبب إجراءات التقشف الصارمة المفروضة على البلدان التي تلقت عمليات الإنقاذ، وهو ما أدى إلى استمرار الركود وزيادة البطالة بدلاً من الإسراع في طريق الانتعاش في هذه البلدان.

خلاصة الفصل

إن توالي الأزمات المالية في العقود الثلاثة الأخيرة، كشف عن الترابط الرهيب بين أسواق المال العالمية من خلال انتقال الصدمات من سوق الى أخرى، وردود فعل السوق الشديدة في كثير من الأحيان، وقد قدمت الأزمات المالية خلال الفترة (2007-2014) صورة فريدة من نوعها للكشف عن هذا الترابط، حيث أشعل سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية أزمة مصرفية عام 2008 والتي تحولت إلى ركود عالمي، ثم أشعلت سلسلة من عمليات إنقاذ القطاع المالي في عام 2008 أزمة ديون سيادية كاملة في أوروبا، رغم أن مخاطر الائتمان السيادية التي لم تكن موجودة تقريبا في الاقتصادات المتقدمة قبل عام 2007، وأصبح انتشار الأزمة إلى باقي اقتصادات العالم مرتبط أساسا بدرجات التشابك والترابط المالي والتجاري مع دول مركز الأزمة، وعليه فالتكتلات الاقتصادية لها دور كبير في الحد من آثار هذه الأزمات خاصة في حالة وجود مؤسسات اقليمية تضطلع بالدور التمويلي لتحفيز الاقتصاديات المنكوبة وإعادة الثقة لأسواق المال، وقد أبرزت التجربة التكاملية الأوروبية الدور الفعال للتكتلات الاقتصادية في مواجهة الأزمة المالية حيث كانت لمؤسساتها اقليمية دورا كبيرا في توفير التمويل لليونان - مركز أزمة داخلية- بالتنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية، كما ساهمت في توفير السيولة الدولية لمواجهة أزمة الرهون العقارية الأمريكية -أزمة خارجية-

وفي ظل هذا الطرح والجدل حول أهمية التكتلات الاقتصادية في مواجهة الأزمات المالية يتبادر إلينا التساؤل عن واقع التكتل الاقتصادي العربي وإمكانيات لعبه لدور محوري في الحد من أزمات النظام الرأسمالي على الاقتصاديات العربية.

الفصل الثالث: التكامل الاقتصادي العربي: عرض للمقومات وتقييم للتجارب
والمحاولات

المبحث الأول: : الاقتصاديات العربية الواقع ومقومات التكامل

المبحث الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الثالث: دراسة نقدية تحليلية لمسببات إخفاق للتكامل الاقتصادي العربي

تمهيد

يعد الاهتمام بالعمل الاقتصادي العربي المشترك من الملامح البارزة للجهد الاقتصادي على الصعيد القومي العربي، ولا يأتي هذا الاهتمام من فراغ بل يستند إلى اعتبارات دولية وإقليمية تتعلق بعملية تشكيل الفضاءات الاقتصادية القارية والإقليمية، وقد تميزت مسيرة العمل العربي المشترك منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 وحتى الوقت الحاضر بتنوع القرارات الاقتصادية، وإنشاء العديد من المؤسسات والاتحادات الاقتصادية العربية المشتركة، إلا أنها لم يكتب لها النجاح المنشود خاصة إذا تمت مقارنتها بما آلت إليه العديد من تجارب التعاون والتكامل الاقتصادي الأكثر منها حداثة مثل الاتحاد الأوروبي، تجمع جنوب شرق آسيا وغيرها، وهذا في الوقت الذي تمتلك فيه الدول العربية لجميع مقومات النجاح اللازمة لإقامة كتل اقتصادية له وزنه في الاقتصاد العالمي ماعدا توفر الإرادة السياسية.

وبغض النظر عن حجم إنجازات العمل العربي المشترك، وعن الإخفاقات أو خيبة الأمل في هذا المجال، فإنه ينبغي أن ندرك بكل وضوح أن العمل الاقتصادي العربي المشترك ضرورة موضوعية تملها مجموعة من العوامل الاقتصادية الدولية والمحلية.

المبحث الأول: الاقتصاديات العربية الواقع ومقومات التكامل

لقد انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، بعضها بشكل مباشر مثل التطورات في أسعار النفط والسلع الغذائية في الأسواق العالمية، وتذبذبات أسعار صرف العملات الرئيسية، وبعض الانعكاسات الأخرى أثرت على اقتصاديات الدول العربية بشكل غير مباشر، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي تعيشها بعض البلدان والتي أدت إلى تدمير اقتصاداتها بشكل كلي مثل سوريا، ليبيا، واليمن، وبشكل جزئي مثل تونس ومصر وهذا ما يتطلب ضرورة تكثيف التعاون العربي- العربي في مختلف المجالات من أجل النهوض بالاقتصاديات العربية .

المطلب الأول: مكانة الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي

إن الأهمية النسبية للاقتصاديات العربية تظهر من خلال مساهمة الناتج المحلي الإجمالي العربي في الناتج العالمي الإجمالي، وكذا نصيب الدول العربية من التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي 3.6% من الناتج الإجمالي العالمي سنة 2016 بعدما كانت تساوي 3.1 % سنة 2010 و2.1% سنة 2000، ولكن بدراسة مكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية يتبين التركيب المشوه والتباين فيما يسهم به القطاع الأولي (الصناعات الاستخراجية والزراعة)، وقطاعي الخدمات والصناعات التحويلية ، وهو الأمر الذي يزيد من قابلية الاقتصادات العربية للتأثر بالصدمات الخارجية.¹

وتؤثر الاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية تأثيراً ضعيفاً جداً نظراً لضآلة حجم صادراتها ووارداتها حيث بلغت صادرات الدول العربية 4% من الصادرات العالمية سنة 2000، و6 % سنة 2010 و4.7 % سنة 2016، كما ظلت نسبة الواردات هي الأخرى ضئيلة مقارنة بإجمالي الواردات العالمية حيث بلغت 2.4% سنة 2000، و4.3 % سنة 2010 و4 % سنة 2016. ورغم ارتفاع قيمة الصادرات العربية من 252.6 مليار دولار سنة 2000 إلى 796.4 مليار دولار سنة 2016 إلا أن الوزن النسبي لها لم يتغير كثيراً ويرجع السبب في زيادة قيمة الصادرات العربية لارتفاع أسعار النفط، وبالنسبة للواردات العربية فرغم زيادة قيمتها من 155.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 795.8 مليار دولار سنة 2016 إلا أن الوزن النسبي لها لم يتعد 4.3%.²

أما بالنسبة لنصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 1.8 % من الإجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار، و4.8 % من إجمالي الاستثمار الوارد إلى الدول النامية والبالغ 646 مليار دولار، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4% سنة 2000 إلى 6.6% عام 2009 وهو أعلى مستوى لها ثم تراجعت مرة أخرى إلى 1.4 % عام 2015 ليبلغ المتوسط خلال الفترة 2000 و2016 بـ 3.2 % . ومن خلال هذه

¹ عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة 2003 ص 87.
² التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية، أعداد مختلفة 2003، 2017، 2012.

النسب يتضح أن المنطقة العربية تعد أقل مناطق العالم جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في بعض الدول، بالإضافة إلى المعوقات الإدارية غير المحفزة للاستثمار.

يمكن القول أن الاقتصادات العربية لا تكاد تجد لها مكانا في خريطة الاقتصاد العالمي، ولا زالت تعاني من ضعف قدرتها التنافسية في عالم يتسم بزيادة الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية، وسوف نقوم بإلقاء الضوء أكثر على هذا الوضع من خلال إطلالة على الأداء الاقتصادي للبلدان العربية

المطلب الثاني: نظرة عامة عن أداء الاقتصادات العربية

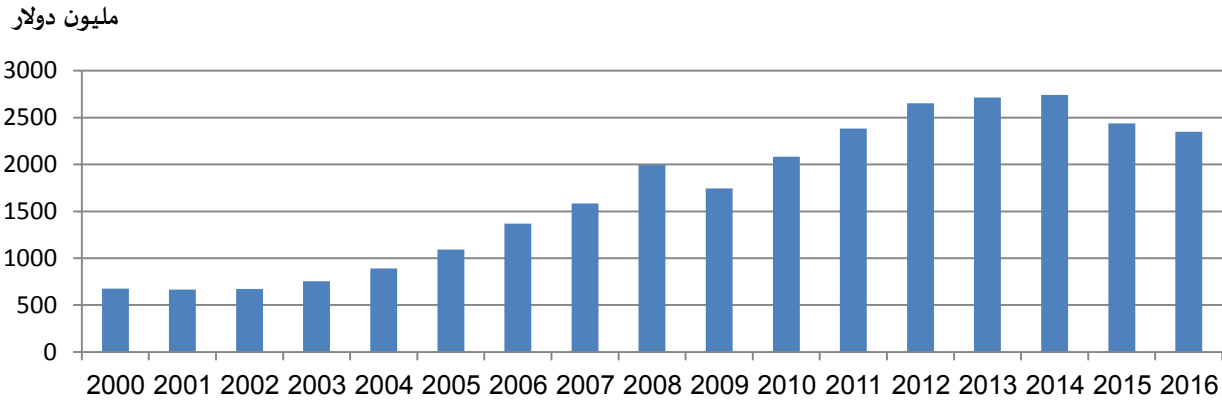
في هذا المطلب سوف يتم استعراض تطور أداء الاقتصادات العربية من خلال إبراز تطورات الاقتصاد الكلي والتطورات القطاعية والاجتماعية للبلدان العربية.

الفرع الأول: تطورات الاقتصاد الكلي

أ- الناتج المحلي الإجمالي¹: مثل كل من تواصل انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي وتداعيات الظروف الإقليمية السائدة والأوضاع الداخلية غير المواتية في عدد من الدول العربية، أهم العوامل التي أثرت في الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2016، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة من حوالي 2437 مليار دولار عام 2015 إلى حوالي 2347 مليار دولار عام 2016 وبالتالي انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 6832 دولار إلى حوالي 6420 دولار، ورغم تبني عدد من الدول العربية برامج إصلاح اقتصادية للحد من تأثير الأوضاع المذكورة، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية من حوالي 3.2% سنة 2015 إلى 1.7% سنة 2016، وحتى في حالة استبعاد سوريا وليبيا واليمن التي تأثرت بالأوضاع الداخلية التي تعيشها فإن معدل نمو الدول العربية يظل منخفضا وبلغ حوالي 2.0%، حيث تراجع معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط من حوالي 6% عام 2015 إلى حوالي 1.6% عام 2016، كما تراجع معدل النمو في الدول المستوردة للنفط من 2% عام 2015 إلى 1.9% عام 2016. والشكل التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، ص 23-24

الشكل رقم (3-1) : تطور الناتج المحلي للدول العربية خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات مختلفة، الملحق 1/3، و 3/3. 2/3

وبلاحظ من الشكل تراجع معدل نمو الناتج المحلي للسنة الثانية على التوالي متأثراً بالعوامل ذاتها حيث انخفضت أسعار النفط من حوالي 96.3 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 49.5 دولار و 40.7 دولار عامي 2015 و 2016 على التوالي، بالإضافة إلى تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي وما نتج عنه من انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل ضف إلى ذلك انعكاسات الصراعات الداخلية في بعض الدول العربية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي لها وللدول المجاورة. والجدول التالي يوضح حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه

الجدول رقم (3-1) : الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ومعدل نموه

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الاجمالي	1370	1585	1993	1743	2083	2651	2715	2741	2436	2347
معدل نمو الناتج (%)	-	15.9	25.7	(12.5)	19.5	27.2	2.4	0.9	(11.1)	(3.6)

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملحق 2/3، 3/3

ب- تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي: تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للسنة الخامسة على التوالي من حوالي 6832 دولار عام 2015 إلى 6420 عام 2016 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 6 بالمئة، وتراجعا بمعدل 20 بالمئة خلال الفترة 2012-2016. كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2) : تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية (الوحدة: دولار امريكي)

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط نصيب الفرد في الدول العربية	2672	3898	6066	7211	8040	8020	7891	6832	6420

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017 ص 27.

وتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في 13 دولة عربية وبلغت أعلى مستويات التراجع في الدول المتأثرة بالاضطرابات الداخلية مثل ليبيا وسوريا واليمن، كما تراجع المؤشر في الدول المصدرة للنفط، وفي مصر نتيجة تخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي رغم نموه ايجابيا بالعملة المحلية، وتراجع في كل من تونس وموريتانيا والأردن بسبب تراجع أداء الناتج المحلي للأسباب المذكورة سابقا، وكان معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي موجبا في كل من لبنان والمغرب والسودان وجيبوتي والقمر والعراق نتيجة نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية بمعدلات أعلى من معدل نمو السكان.

ج- التضخم: ارتفع متوسط معدل التغير غير المرجح لأسعار المستهلكين في الدول العربية من حوالي 4.6% سنة 2015 إلى 5% سنة 2016، ويعكس هذا الاتجاه تلاقي عدد من العوامل التي أثرت على مستوى مؤشر أسعار المستهلكين في تلك الدول، وكان تأثير الأوضاع الداخلية السائدة وأثر إصلاح نظم دعم السلع الأساسية وتهريب البضائع عبر الحدود في عدد من الدول العربية، والجدول التالي يوضح تطور متوسط معدل التضخم في البلدان العربية:

الجدول رقم (3-3): تطور متوسط معدل التضخم للبلدان العربية. (نسبة مئوية)

السنة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط معدل التضخم	2.1	6.1	4.5	5.9	6.0	5.3	4.8	4.6	5.0

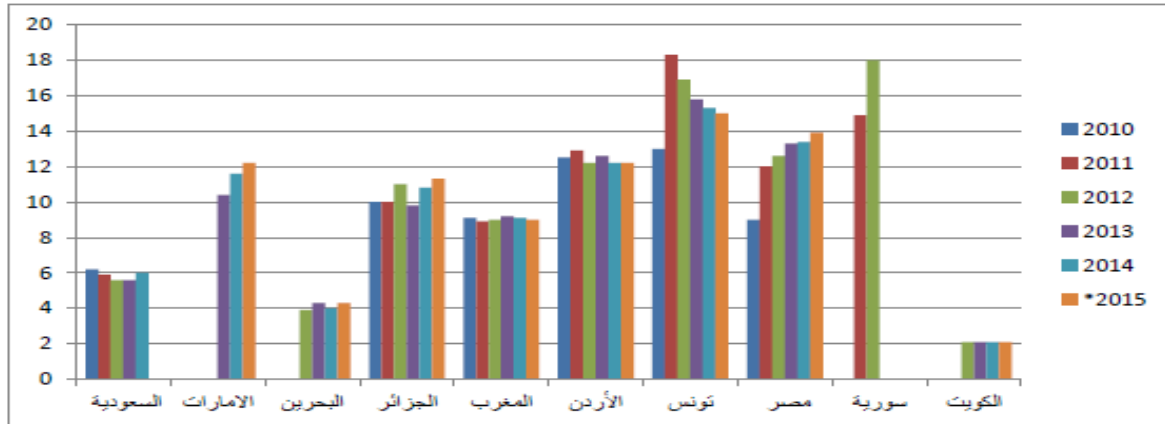
المصدر: صندوق النقد العربي، المرجع السابق ص 28.

حيث سجلت أعلى تلك المعدلات في ليبيا بحوالي 22.7% واليمن بحوالي 17.6% وذلك بسبب المشاكل التي تتعرض لها شبكات التمويل وامتدادات السلع بسبب الظروف الداخلية، وبسبب تراجع الانتاج المحلي وقلة مستويات العرض الكلي، فضلا عن ارتفاع تكلفة الاستيراد نتيجة انخفاض قيمة عملاتها أمام العملات الرئيسية وبلغ المعدل 17.8% في السودان و 10.2% في مصر بسبب انخفاض سعر صرف عملاتها أمام العملات الرئيسية، ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد، بالإضافة إلى تبعات رفع الدعم عن بعض السلع الغذائية والوقود، وظلت معدلات التضخم مستقرة نسبيا في باقي الدول العربية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

د- البطالة: يوضح الشكل التالي تطور معدلات البطالة في الدول العربية التي توفرت بها البيانات خلال الفترة

(2010-2015):

الشكل رقم (2-3): تطور معدلات البطالة في عدد من الدول العربية خلال الفترة (2010- 2015)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2012، 2013، 2014، 2015.

عرفت معدلات البطالة في عدد من الدول العربية في الفترة (2010-2014) ارتفاعاً قدر بحوالي 10% في كل من الإمارات، الجزائر، مصر، الأردن، سوريا، وسجلت كل من الكويت والبحرين أقل معدلات البطالة خلال الفترة (2010-2015)، بينما استقرت في الكويت في حدود 2%، والبحرين في حدود 4%. وكان المتوسط في السعودية في الفترة (2010-2014) حوالي 6%، استقرت معدلات البطالة في المغرب والأردن في حدود 9% و 12% على التوالي، بينما ارتفعت في دولة الإمارات من 10.4% سنة 2012 إلى حوالي 12.2% سنة 2015، كما ارتفعت في مصر من 9% سنة 2010 إلى 13.4% سنة 2014 وتوقع بوصولها إلى 13.9% سنة 2015، بينما ارتفع في سوريا من 14.9% سنة 2011 إلى 18% سنة 2012، بينما كانت متذبذبة في الجزائر من 10% و 11% في الفترة (2010-2014)، وكان الاستثناء بتونس حيث انخفضت من 18% سنة 2011 إلى 15% سنة 2015.

خامساً: المديونية الخارجية: من المؤشرات الهامة لأداء الاقتصاد العربي هو المؤشر الخاص بالدين العام الخارجي، وإذا علمنا أنه كان هناك تحول في سياسات التمويل الدولي للتنمية في البلدان النامية في العقد الأخير من القرن العشرين وذلك بإحلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة محل الدين العام الخارجي، وبالتالي فإن دراسة اتجاهات الدين العام في البلدان العربية يمكن أن تعطي نظرة واضحة حول إمكانية زيادة الاستثمارات البينية العربية من عدمها.

الجدول رقم (3-4): معدلات الدين العام الخارجي للدول العربية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2015)

الدولة	2010-2000	2011	2012	2013	2014	*2015
قطر	61.2	76.9	84.9	82.7	76	69.1
السعودية	13.5	13.5	12	11.5	10.7	9.9
الإمارات	30.4	39.7	38.2	42.5	43.7	42.6
البحرين	75	124.3	128.3	134.3	138	142
الجزائر	20.4	2.2	1.8	1.6	1.3	1.1
المغرب	30.8	25.1	29.8	31.3	32.9	33.2
الأردن	54.6	21.9	23.6	26.4	30	30
تونس	55.5	48	53.8	54	55.8	60.5
مصر	27.1	14.8	14.9	16.4	18.7	18.9
الكويت	32.7	24	21.5	21.4	21.1	21.1
ليبيا	13.5	16.1	6.8	8.5	11.3	8.8
سوريا	58.9	-	-	-	-	-
المتوسط العربي	39.47	36.95	37.78	39.12	39.95	39.75

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 15.

يلاحظ من الجدول أن المتوسط العربي للدين العام مستقر عموماً بين 37% و 39% من الناتج المحلي الإجمالي أما على مستوى الدول فالأمر مختلف فالدول المقترضة قد ارتفعت مديونيتها إلى مستويات كبيرة ويعود ذلك لجملة من العوامل، فقد استمرت تداعيات التحولات السياسية في بعض البلدان العربية تلقي بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول العربية، الأمر الذي انعكس سلباً على مالياتها العامة، وبقيت معظم الدول المقترضة تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة مما اضطرها للجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل هذا العجز،¹ كما شكل ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2010-2014 عبئاً إضافياً على البلدان العربية المقترضة المستوردة له والمتمثل في دعم في دعم المشتقات النفطية وتغطية كلفة المستوردات ما أدى إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي.

الفرع الثاني: التطورات القطاعية

أ- القطاع الصناعي: يعاني القطاع الصناعي في الدول العربية حالة من الارتباط بالأسواق الدولية والخضوع لشروطها وتقلباتها، وذلك نتيجة الاعتماد في توفير مستلزمات الإنتاج على الخارج، ونتيجة التحكم الزمني من الدول الموردة في عمليات امداد تلك المستلزمات للقطاعات الانتاجية.²

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 ص 240.

² - محمد جمال مظلوم، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الثانية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت 1997 ص 89.

ولا زال قطاع الصناعات الاستخراجية الأكثر تأثراً على أداء الاقتصاد العربي خلال النصف قرن المنصرم، حيث شكل النفط والغاز المكون الأكبر من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والمحدد الرئيسي لعدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي في حين الصناعة التحويلية لم تتعد مساهمتها في الناتج الإجمالي 11 % .

الجدول رقم(3-5): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة الصناعة الاستخراجية	37.6	34.3	40.1	40.8	37.7	34.4	21.9	18.8
مساهمة الصناعة التحويلية	9.6	9.7	9.4	9.4	9.3	9.7	11	11.1
مساهمة القطاع الصناعي	47.2	44	49.5	50.2	47	44.1	32.9	29.9

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 ص 29,68

وقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة في الدول العربية سنة 2016 حوالي 701 مليار دولار مقابل 802.5 مليار دولار سنة 2015، بمعدل انخفاض بلغ 12.6% ويعود سبب ذلك إلى استمرار انخفاض أسعار النفط حيث بلغ متوسط سعر البرميل سنة 2016 حوالي 40.7 دولار مقابل 49.5 دولار سنة 2015.

وعلى الرغم من تراجع الناتج الصناعي العربي عن المستويات العالية التي بلغها في سنوات 2012، 2013، 2014، فإن إسهامه في الناتج المحلي الاجمالي لا يزال كبيراً حيث شكل في عام 2016 حوالي 29.9% من الناتج المحلي الاجمالي، وعلى مستوى الدول تتفاوت هذه المساهمة بين حوالي 46.3% في الكويت و 2.3% في جيبوتي، وتوزعت مساهمة قطاعي الصناعة الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بنسب بلغت حوالي 18.8% للصناعة الاستخراجية و 11.1% للصناعات التحويلية في سنة 2016 مقابل 21.9% و 11% على التوالي سنة 2015. وتتسم الصناعات العربية باعتمادها على الصناعات الاستخراجية، وضعف نصيب الصناعات التحويلية رغم أهميتها ويتميز القطاع الصناعي في البلدان العربية ب¹:

- صغر حجم الأسواق العربية، حيث تعاني الدول العربية من ضعف التسويق المحلي نظراً لانخفاض المستوى المعيشي للسكان
- عدم وجود اتصالات تجارية عربية في المجال الصناعي، وغياب التنسيق الصناعي فيما بين البلدان العربية.
- فقدان الترابط بين المراحل الانتاجية، حيث تتسم الصناعة العربية بالتطور في المرحلة الأولى ممثلة في الصناعة الاستخراجية، مقابل ضعف الصناعة الوسيطة واقتصار مشاريع الصناعات التحويلية على انتاج السلع الاستهلاكية، وقد كرسّت الصناعة العربية الجزء الأكبر من إمكاناتها لإقامة عدد من الصناعات الهيدروكربونية دون العمل على استكمال هذه العملية بعمليات تكون مشتقة منها.
- تركيز معظم النشاط الصناعي العربي في صناعات بدائل الواردات وبالتالي فالإنتاج مخصص للسوق المحلي وليس للتصدير، وهذه الصناعات ترتبط بالمواد الأولية المتوفرة كالنفط والحديد والقطن، أو تخدم اغراض

¹ - بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

الاستهلاك النهائي كمواد البناء والأسمدة، أما الصناعات الغذائية فإنها لا تزال تعمل على إنتاج محاصيل تفي بأغراض التصدير أكثر من تلبية احتياجات الصناعة المحلية والاستهلاك الوطني.

ب- القطاع الزراعي: تمثل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية في العديد من برامج التنمية والاصلاح الاقتصادي في الدول العربية نظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية للعديد من الصناعات مثل الصناعات الغذائية وصناعات النسيج، بالإضافة إلى استيعابها لنسبة عالية من قوة العمل تبلغ حوالي 20%، وهناك مستجدات كثيرة عززت أهمية هذا القطاع تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه .

وقد تراوحت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بين 5.2% و 6.4% خلال الفترة 2010-2016 وارتفعت هذه النسبة من 5.9% سنة 2015 إلى 6.1% سنة 2016 وهذا يعود لانخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي، أما من حيث القيمة فإن الناتج الزراعي قد انخفض من 144.1 مليار دولار سنة 2015 إلى 142.1 مليار دولار سنة 2016 أي بمعدل نمو سالب قيمته 1.4%، وسبب هذا التراجع هو ضعف أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية بسبب الجفاف والظروف المناخية غير المواتية وفي مقدمتها مصر بنسبة 16.7%، وتونس بنسبة 11.8% والجزائر بنسبة 3.6%، وتتفاوت نسبة مساهمة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية إذ تحتل القمر المرتبة الأولى بنسبة 32.9% ثم السودان بـ 31.6% ثم موريتانيا بـ 24.9% فاليمن بـ 17% فالمغرب بـ 12.1% ثم الجزائر ومصر بـ 11.8% وتراوحت تلك النسبة بين 2% و 9.2% في كل من عمان والسعودية، ليبيا، جيبوتي، لبنان، الأردن، العراق، تونس، وتنخفض النسبة في الدول العربية الأخرى كدول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت 0.2% في قطر و 0.8% في الامارات، ورغم التحسن المنجز خلال السنوات السابقة حيث حقق الناتج الزراعي متوسط معدل نمو موجب بلغ 1.7% خلال الفترة 2010-2015 إلا أن ذلك يضل ضئيلا ومحدودا، نظرا لقلّة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية، وتدني كفاءة الري بالإضافة إلى الفجوة التكنولوجية بين مخرجات البحوث الزراعية ومتطلبات التنمية الزراعية من جهة، ومن جهة أخرى تدني انتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في معظم الدول العربية من جهة أخرى¹.

الفرع الثالث: التطورات الاجتماعية²

إن مواصلة انخفاض أداء النمو الاقتصادي في البلدان العربية بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط، وكذلك استمرار الظروف الاقليمية غير المواتية للنمو ومرور عدد من الدول العربية بمراحل انتقالية سياسية واقتصادية قد ساهم في زيادة معدل الفقر في تلك الدول وزيادة عدد اللاجئين والنازحين، وبالتالي زيادة نسب الحرمان من الخدمات الأساسية مثل السكن والصحة والتعليم وعدم المساواة في توزيع الدخل، وقد شكلت هذه العوامل مصحوبة بغياب نمو شامل تحديا أمام بعض الدول العربية على صعيد جهودها نحو تحقيق التنمية

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017 ص ص 51-52.

² المرجع نفسه ص 35، 43، 46.

المستدامة، وكجزء من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية المستدامة لعام 2030، فقد تم تحديد 17 هدفا رئيسيا و 169 هدفا فرعيا لأهداف التنمية المستدامة بغرض مكافحة الفقر والجوع وتعزيز الصحة والتعليم ومعالجة عدم المساواة، وتحقيق الاستدامة البيئية.

وفيما يخص التعليم فقد بلغ متوسط نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية سنة 2015 حوالي 4.5% وهو ما يتقارب مع مثيله في الدول النامية (4.4%) ودول العالم ككل (4.6%) ورغم ذلك لا يزال أداء الأنظمة التعليمية في الدول العربية متواضعا بدليل كل المقاييس الدولية المعهودة، وعليه فإن الأمر يتطلب إيلاء اهتمام أكبر لترشيد وتحسين استخدام الموارد المالية المخصصة للتعليم لرفع كفاءة الإنفاق على هذا القطاع.

أما بالنسبة للمؤشرات الصحية فقد تجاوز عدد السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية حوالي 95% في كل من الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، فيما بلغت هذه النسبة حوالي 90% في تونس و 85% في العراق، و 75% في المغرب، 61% في جيبوتي، 53% في اليمن وأقل من 50% في السودان والصومال. ورغم تمكن معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية لا تزال هذه الخدمات تفتقد في أغلب الأحيان إلى الجودة والمهارة، مما يضطر بعض السكان إلى السفر للخارج لتلقي العلاج في المصحات المتخصصة. وقد بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 5.3%، وتقل هذه النسبة كثيرا عن المتوسط العالمي البالغ 9.9% وهو ما يعكس عدم جاذبية المنظومة الصحية العربية.

إن تحقيق التنمية المستدامة يقتضي تحسين بيئة الأعمال وإضفاء مزيد من الشفافية ومعالجة الحواجز المالية والقانونية والتنظيمية، ومنح الفرص لجميع فصائل المجتمع من أجل الاستفادة من ريادة الأعمال المحلية كأداة للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فإن الانفتاح المدروس على الخارج والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية يمثل خطوة مهمة في اتجاه تحقيق الأهداف التنموية. وبالتالي سوف يتم التطرق لأهم المقومات وكذا التحديات لإقامه كتلة اقتصادي عربي.

المطلب الثالث: التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع والمقومات و التحديات التنموية

إن تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية في الساحة العربية في الفترة الحالية لها انعكاسات خطيرة على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، وزادت من الفوارق الاجتماعية بين شعوب المنطقة رغم وفرة الامكانيات والمقومات التعاون التكامل بين هذه البلدان.

الفرع الأول: تحديات التنمية في الوطن العربي

تواجه التنمية الاقتصادية في الوطن العربي مجموعة من المشاكل الداخلية والخارجية، وتتمثل الأولى في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وسائل الإنتاج وكذلك الحلقة المفرغة للفقر، أما الثانية فتتمثل في التبعية

الاقتصادية؛ حيث أن الحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية يتم استيرادها من الدول الصناعية، كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية فمردودها يعود أساساً للدولة المستثمرة. وأهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في البلدان العربية ما يلي:

أولاً: انخفاض مستوى تراكم رأس المال والاستثمار والإذخار في البلدان العربية

إن ارتفاع نسبة التراكم في الدخل القومي لا تؤدي حتماً إلى حل مشكلة تمويل الاستثمارات الضرورية ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار كمية التراكم في الدول العربية خاصة في مرحلة تحديث اقتصاد الوطن واستيراد التكنولوجيا، فيكون الحجم المطلق للتراكم أهم من مؤشر ارتفاع نسبة التراكم. إن عملية التنمية تحتاج إلى تراكم لرأس المال يتزايد باستمرار؛ حيث يجب أن يتم استخدام كامل مدخرات الأفراد والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار- قد تكون الدول العربية الغنية بالنفط لا تعاني من هذا النوع من الصعوبات- إلا أن بقية الدول العربية تواجه هذه المشكلة التي تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى، والسبب الأساسي في ذلك أن غالبية المجتمعات في الدول العربية تعاني من الفقر حيث لا يمكن لهم مجرد التفكير بالإدخار الذي يعتبر من أهم ركائز التنمية الاقتصادية.

ثانياً: النمو الديموغرافي في البلدان العربية

يعتبر ارتفاع معدل النمو السكاني من التحديات الهامة، إن لم نقل أهمها على الإطلاق في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو تقل عن معدل تزايد السكان مما يزيد البلدان الفقيرة فقراً؛ حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، فهي تستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع. وخلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، شهدت جميع البلدان العربية انخفاضاً ملحوظاً في معدلات نموها الديموغرافي. وهذا أساساً نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة التي بدأت في شمال أفريقيا ثم في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من التباطؤ الديموغرافي، لا تزال معدلات النمو الديموغرافي في معظم البلدان العربية عالية بالمعايير الدولية، والزيادات المطلقة في عدد السكان في كل منها كبيرة، حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة 2000-2015 حوالي 2,12% بعدما كان 2,82% خلال الفترة 1970-1999.¹ ولقد استطاعت بعض البلدان العربية أن تنجح في الحد من نمو السكان، ودول عربية أخرى استطاعت أن تبدأ بدايات سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته على غرار المغرب وتونس، حيث كانت نسبة نمو السكان تتعدى 3% وأصبحت منذ سنة 2000 في حدود 1% سنوياً، كما أن هناك بعضها لم يتمكن من خفض معدل تزايد السكان مثل اليمن ومصر، مما أدى جزئياً إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، ما أدى إلى تزايد انتشار الفقر والبطالة بين السكان.

¹ PAUL RIVLIN, *Arab Economies in the Twenty-First Century*, Cambridge University Press, New York, 2009 p 7-8.

ثالثاً: التفاوت في مستوى التطور بين البلدان العربية

يضم الوطن العربي دولاً ذات ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة ومستويات متفاوتة من التطور. هذا وتختلف الدول العربية بعضها عن بعض من حيث المؤشرات الطبيعية والديموغرافية، بيد أن الدول العربية كافة يوحدتها عدد من العوامل الهامة، كاللغة المشتركة والتاريخ المشترك والثقافة العربية الإسلامية، والمصالح الاقتصادية المشتركة الأخرى. إضافة إلى كل ما سبق هناك عامل مهم جداً يجمع بينها ويتمثل في مهمة التنمية الشاملة وتسريع النمو الاقتصادي، هذا وفي الوقت ذاته يتجلى بوضوح أكثر فأكثر تمايز البلدان العربية فيما بينها واشتداد التفاوت في تطورها، ويمكننا تحديد درجة التفاوت بين الدول العربية من خلال:

- المؤشرات الديموغرافية: (النمو السنوي لعدد السكان، عدد الولادات، العمر المتوقع عند الولادة، عدد الوفيات.....).
 - المؤشرات الاقتصادية: (معدلات نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الدخل القومي...).
- كما يؤدي التفاوت وعدم التكافؤ المتزايد، إلى إضعاف الجبهة الموحدة للأقطار العربية في مواجهة التحديات الراهنة والمتمثلة في العولة.

رابعاً: اتساع حجم الفجوة المعرفية

يمثل اتساع الفجوة المعرفية بين الوطن العربي والعالم المتقدم صناعياً من أكبر التحديات المستقبلية التي تواجه التنمية العربية، خصوصاً بعد أن أصبح النمو المطرد في القطاعات الاقتصادية يعتمد بالدرجة الرئيسة على العلم والتقنية والذان يعدان الماكينة الأساسية للتقدم الاقتصادي، وتشير أحدث الدراسات إلى أن السلع ذات المحتوى التقني الواضح تمثل اليوم حوالي 70% من المنتجات المصنعة الحديثة. ويلاحظ بأن الفجوة المعرفية التي تفصل الوطن العربي عن العالم المتقدم صناعياً كبيرة ويمكن توضيح أهم معالمها بالآتي:¹

- لا تزال معدلات الأمية بين البالغين في الوطن العربي هي الأعلى بين الأقاليم في العالم حيث بلغت 21% في عام 2017 مقارنة مع المتوسط العالمي 13.6%.
- تدني نسبة الإنفاق على البحث والتطوير R&D كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 0.15 % مقارنة مع 2.8 % في اليابان، و3.6 % في السويد، و2.8 % في كوريا الجنوبية، و2.4 % في إسرائيل.
- تقدر نسبة مستخدمي الإنترنت في الوطن العربي بنحو 4.57 لكل مائة نسمة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمعدل العالمي والبالغ 9.72 .
- يقدر معدل امتلاك أجهزة الحاسب في الوطن العربي 6.72 لكل 100 شخص مقارنة بالمعدل العالمي 9.22 لكل مائة شخص.

¹ عزالدين بوحبل، المؤسسات المالية الدولية واشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل 2011، ص 107.

خامسا: التبعية المطلقة لريع الموارد الطبيعية

لقد أصبح سعر النفط في الأسواق الخارجية المحدد الرئيسي لإيرادات الدول العربية وكذا معدل نمو ناتجها المحلي، مما جعل الاقتصاد العربي عرضة للتقلبات الكبيرة والمستمرة في أسعاره، وهو ما يشكل عائقا في وجه التحولات البنيوية للاقتصادات العربية النفطية كتحسين البنية التحتية (والتي غالبا ما تتم في الاقتصادات غير المعتمدة على الريع) للخروج من الأنماط الحالية للتنمية غير المتوازنة والتي تعتمد بشكل كبير على الصناعات الاستخراجية.

وفي ظل الوضع العالمي الراهن والتحديات التنموية القائمة في الاقتصادات العربية فإن الحديث عن اقلاع اقتصادي للدول العربية منفرد لم يعد اليوم يحمل أي معنى، ذلك أن اقتصاد الدول الصغرى أصبح أكثر عرضة للتهيش، وأصبحت بالتالي التقنيات الحديثة حاجزا ضخما أمام إمكانيات التطوير الذاتي والتنمية المستقلة، بل تظهر المستجدات صعوبات متزايدة أمام قيام مشاريع التنمية القطرية، في عالم تسود فيه التكتلات الاقتصادية الكبرى ويتجه إلى ابتلاع الضعفاء واستتباعهم، وبالتالي فتفعيل التكامل الاقتصادي العربي أصبح اليوم ضرورة أكثر من أي وقت مضى.

الفرع الثاني: دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي العربي

أولا: دوافع التكامل الاقتصادي العربي

إن الدوافع لقيام التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة يختلف عنه اختلافا نسبيا عن تلك الخاصة بالدول النامية، ففي حين أن الدافع الأساسي للتكامل الاقتصادي في أوروبا على سبيل المثال يرجع إلى ضرورة إزالة قيود التجارة والمدفوعات الخارجية التي أدت إلى انخفاض حجم التجارة بين تلك الدول قرب الحرب العالمية الثانية بالرغم من زيادة الانتاج، هذا بالإضافة إلى دوافع اقتصادية وسياسية أخرى منها بناء الاقتصاد الأوروبي المدمر وبناء كتلة اقتصادية وسياسية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن الدافع الأساسي للتكامل في البلدان النامية على غرار البلدان العربية إلى الاعتقاد بأنه سوف يزيد من النمو الاقتصادي لتلك الدول وذلك عن طريق زيادة حجم السوق الذي عادة ما يكون صغيرا ولا يساعد على إقامة وحدات اقتصادية كبيرة تستفيد من مميزات تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير.¹

وفي ظل التحديات التنموية للاقتصادات العربية في الفترة الراهنة وأمام ضعف وقصور البنية الهيكلية للاقتصادات العربية فأصبح التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ملحة تملها بعض العوامل الخارجية والداخلية نوجزها فيما يلي:

¹ - مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 45، شتاء 2009 ص 36.

- بروز وتزايد ظاهرة العولمة الاقتصادية، وتوجه الاقتصادات العربية نحو اقتصاد السوق بكل ما يعنيه ذلك من فتح للأسواق أمام المنافسة الاقتصادية الشرسة ليس فقط في الأسواق الدولية والإقليمية بل أيضا في الأسواق المحلية.
- تزايد انكشاف الاقتصادات العربية وتبعيتها للخارج، حيث أكثر من 85 بالمئة من المعاملات التجارية للدول العربية تتم مع الخارج، بما يحمله ذلك من مخاطر جسيمة كزيادة التعرض للصدمات الخارجية، والتبعية الاقتصادية.
- فشل محاولات سابقة للتمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية العربية، إذ أدى اللجوء المتزايد للدول العربية الى الاقتراض من الخارج لتمويل عملية التنمية، إلى ارتفاع حجم الديون المستحقة عليها وبلغت مستويات قياسية أصبحت تمثل عبئا متزايدا على العملية التنموية في البلدان العربية، في الوقت الذي عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية نسبة ضئيلة جدا من التدفقات الإجمالية العالمية.
- هذه الدوافع وغيرها أدت الى وجود صحوة سياسية عربية تنادي بضرورة تفعيل المسيرة التكاملية العربية باعتبارها خط الدفاع الأول والعلاج الأفضل لجميع مظاهر الاختلال الهيكلي في الاقتصادات العربية. وكانت الاستجابة بإطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كأولى المراحل التكاملية لتحقيق (يق الوحدة الاقتصادية المنشودة).

الفرع الثاني : مقومات التكامل الاقتصادي العربي

- يتمتع العالم العربي بإمكانات لا نعتبرها مجرد مقومات لأية نهضة مستقبلية، بل ضمانات حقيقية لنجاح أي مبادرة عربية سياسية كانت أو اقتصادية¹، غير أن البلدان العربية مازالت بعيدة عن أي موقف تعاوني وتنسيقي جدي فيما بينها، فضلا عن وحدة اللغة ووحدة العادات والتقاليد ووحدة الجنس والأصل والدين، وحدة التاريخ والوحدة الجغرافية وغيرها من المقومات الاقتصادية، فإنها تتمتع بمقومات اقتصادية هائلة نوجزها فيما يلي:
- موارد طبيعية ضخمة ومتنوعة: يتوفر العالم العربي على موارد طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة، فهو يمتد امتداد على مساحة 14 مليون كلم²، مما يتيح تنوع المناخ والتضاريس، وتتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي 370 مليار م³ يستغل منها حاليا 175 مليار م³،² وأراضي زراعية شاسعة تبلغ 197 مليون هكتار أي 14 % من المساحة الاجمالية لم يستغل منها الا 60% فقط³، كما تتميز بوفرة كبيرة في مصادر الطاقة كالبترول والغاز والحديد والفوسفات وغير المستخدم منها كالطاقة الشمسية، حيث تستحوذ على احتياطات من النفط تقدر بـ 55.6% من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد و 27.7% من الغاز الطبيعي.⁴

¹ -باشي احمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي- مع التركيز على مناطق التجارة الحرة، ورقة مقدمة الى المنتدى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الاوروبية . المنعقد بتاريخ 8-9 ماي 2004 جامعة سطيف ص 157

² - مفتاح صالح، سليم قط، واقع التكامل الاقتصادي العربي وآفاق تحقيقه، المنتدى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 17-19 افريل 2007 ص 68.

³ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017 ص 52

⁴ نفس المرجع السابق ص 83.

- يمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أم الإداري ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية، ففي الوطن العربي المئات من الجامعات وحوالي 337 مركز بحث علمي، وتتنوع الآن حقول الاختصاصات في المراحل التعليمية المختلفة، الإعدادية والثانوية والجامعية، وفي العديد من الدول العربية كوادر اقتصادية مدربة بالإضافة إلى توافر البنى والوسائل المساعدة لعملية التكامل تنظم الاتصالات المختلفة من شبكات الهاتف ووسائل الاتصال¹؛
 - اتساع السوق العربية واتساع هيكل توزيع التجارة، حيث يضم هذا السوق أكثر من 360 مليون مستهلك وهو ما يسمح بإقامة المشروعات الضخمة.
 - تتوافر بالعالم العربي رؤوس أموال هائلة نتيجة ارتفاع اسعار النفط، بل وقد أصبحت مشكلة الفوائض النفطية وإمكانات استخدامها استخدام أمثل الشغل الشاغل لبعض الدول العربية، إلا أنها توجه للاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبعض دول آسيا، ولم تستفد منها الاقتصاديات العربية بسبب بعض القوانين غير الملائمة لحركة رؤوس الأموال.
- إن الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للعالم العربي جزء أساسي ومهم لجعل التكامل الاقتصادي العربي حقيقة قائمة لو توفرت لها إرادة سياسية قادرة على رسم مستقبلها الاقتصادي طبقاً لخياراتها الانمائية التكاملية بما يضمن تحقيق أكبر قدر من الاستقرار الاقتصادي للبلدان العربية.

¹ - حيزية هادف ، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلاً ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، ديسمبر 2013 ص18.

المبحث الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

يكاد يكون تاريخ التعاون الاقتصادي العربي على المستوى القومي هو تاريخ جامعة الدول العربية بسبب اهتمامها منذ انشائها في 1945/03/22 بإرساء قواعد التعاون الاقتصادي العربي باعتباره الركيزة الأساسية في تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، ويتضح ذلك من خلال المادة الثانية من ميثاق الجامعة التي تنص على أن من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيما تعاوننا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية، وشؤون المواصلات وشؤون الجنسية والجوازات والشؤون الاجتماعية والصحية، بالإضافة إلى المادة الرابعة من الميثاق التي نصت على إنشاء لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية تمثل فيها الدول الأعضاء في الجامعة وتكون مهمتها وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على مجلس الجامعة للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول العربية¹.

ويتضح من نص هاتين المادتين أن ميثاق جامعة الدول العربية قد استهدف تحقيق التعاون الاقتصادي ما بين الدول العربية على أساس اتفاقيات جماعية، يتم وضعها وعرضها على مجلس الجامعة للتوصية بها من قبل مندوبي الدول الأعضاء ثم يتم اقرارها من قبل كل دولة عضو إذا رأت حكومتها ذلك².

مع نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين تكون قد مضت أكثر من 70 سنة على بداية تجربة التكامل الاقتصادي العربي، فلقد بدأت مساعي العمل العربي المشترك منذ انشاء الجامعة العربية، وتعتبر اطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المحطة الأخيرة في هذا التكامل، ومن أجل أي محاولة لتفعيل هذا التكامل يتطلب دراسة وتحليل وتقييم مساره هذه التجربة.

المطلب الأول: محاولات التكامل الاقتصادي العربي خلال الفترة 1945-1996

كانت الدول العربية السبابة إلى التكامل والتعاون الاقتصادي وتعددت محاولاتها وتجاربها والتي نوجزها في ما يلي:

الفرع الأول: المعاهدات و الاتفاقيات متعددة الأطراف قبل قيام السوق العربية المشتركة

وتتمثل أهم الاتفاقيات متعددة الأطراف قبل قيام السوق العربية المشتركة في:

أولاً: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

أعلن مجلس الجامعة موافقته على نص "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي"، حيث جرى التوقيع عليها من قبل مندوبي سوريا، والسعودية، ولبنان، ومصر، واليمن بتاريخ 1950/6/17، أما مندوب العراق والأردن فقد وقعا عليها في 1951/2/2 و 1952/2/16 على التوالي³. وقد عملت المعاهدة على صياغة أسس جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول المتعاقدة، بهدف النهوض باقتصادياتها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل

¹ ميثاق جامعة الدول العربية، المادة 02 و 03 متاح على الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية : <http://www.lasportal.org>

² - سميح مسعود، قضايا اقتصادية عربية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 49-50.

³ - تاريخ جامعة الدول العربية متاح على الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية: <http://www.lasportal.org>

منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية، كما انبثق عن هذه المعاهدة بموجب المادة الثامنة منها إنشاء مجلس اقتصادي مكون من وزراء الدول المتعاقدة للشؤون الاقتصادية لكي يقترح على الحكومات ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي، وقد أصبح هذا المجلس محورا للنشاط العربي المنظم في المجالات الاقتصادية بمفهومها الواسع، وأصبح يبت في كل ما كان يختص به مجلس الجامعة في المجالات الاقتصادية بنظرة أكثر شمولية (من حيث نطاق العضوية الأوسع في المجلس الاقتصادي)، وأكثر تحررية (من حيث اشتراط الأغلبية العادية فحسب لصدور قراراته).¹

وتطور هذا المجلس فيما بعد وشهد تحولا نوعيا في المهام المسندة إليه وصلاحيته وتركيبه ليصبح تحت اسم "المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي" بعد تعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك لتناط به مهمة الإشراف على تحقيق المقاصد الاقتصادية والاجتماعية للجامعة ومنظماتها المتخصصة، وأصبح بذلك يمثل أعلى سلطة عربية لرسم السياسة الاقتصادية العربية ومتابعة تنفيذها.

ثانيا: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت

تعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية جماعية في مجال تحرير التجارة البينية التي استجابت لتوصيات وزراء الاقتصاد والمال العرب في أول مؤتمر لهم في بيروت منتصف عام 1953 وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من الأردن ومصر وسوريا والعراق واليمن والسعودية في 1953/09/07، وصادقت عليها بعد ذلك خلال عام 1964 دولة الكويت.² وتعمدت بموجها الدول العربية على تسهيل التبادل التجاري فيما بينها عن طريق خفض رسوم الاستيراد على السلع العربية المنشأ بنسب متفاوتة تصل حد الإعفاء الكامل بالنسبة لبعض السلع، مع اتباع مبدأ المعاملة التفضيلية بالنسبة لمنح رخص الاستيراد والتصدير، وكذلك تعهدت الدول بتسهيل تجارة الترانزيت وتنظيمها في الاقطار العربية المتجاورة. وما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها تطرقت فقط إلى نوع واحد من أنواع القيود التجارية والمتمثل في الرسوم الجمركية وأهملت القيود الأخرى مثل نظام منع استيراد أو تصدير سلع معينة، ونظام تراخيص التصدير والاستيراد وغيرها.

لقد تميزت هذه الاتفاقية بمحدوديتها لأن تطبيق بنودها كان يخضع كثيرا لتغيرات المزاج السياسي لبعض الأطراف، ومرور البضائع كان يخضع للتغيرات المفاجئة لفترات التوتر والهدوء التي تعم المنطقة، كما شكل تماثل البناءات الاقتصادية للبلدان العربية وعدم ارتفاعها إلى المستوى اللازم من التصنيع والتنمية حدا لتبادل منتجات متنوعة، كما يرجع فشل هذه الاتفاقية إلى عدم قدرتها على توليد الآثار التكاملية بسبب إهمال قضية التطوير الإنتاجي لهذه الدول لضمان زيادات كبيرة ومتزايدة من السلع لزيادة حجم التبادل التجاري.³

¹ - سميح مسعود، مرجع سابق ص 51.

² نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 42.

³ سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره ص 74.

ومن مزايا هذه الاتفاقية الجديدة أنها ربطت تحرير التجارة بالتكامل الاقتصادي العربي، وطالبت بتحديد التبادل التجاري بين الدول العربية وعزله عن الخلافات السياسية بين هذه الدول.¹

ثالثاً: اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال

وافق على إنشائها مجلس الجامعة العربية وتم التوقيع عليها من طرف ست دول هي مصر، السعودية، اليمن، الأردن، العراق، لبنان، في 1953/09/07، ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12 وتضمنت هذه الاتفاقية ما يلي:²

- 1- استخدام الحسابات الدائنة لتسديد مدفوعات المعاملات الجارية المستحق دفعها في الدولة المدينة؛
- 2- تحويل الحسابات الدائنة إلى المقيمين في أي دولة من دول الاتفاقية؛
- 3- انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتفاقية للإسهام في إقامة مشاريع التطوير الاقتصادي؛
- 4- تقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية على حركة رؤوس الأموال العربية من قطر إلى قطر، وإزالة العراقيل أمام عودتها إلى موطنها الأصلي.³

لكن الواقع أثبت أنه لم يحصل انتقال لرؤوس الأموال الحكومية وكان انتقال رؤوس الأموال الخاصة محدوداً، واقتصر في الغالب على الاستثمار في الإسكان دون أن يتم التوجه نحو المساهمة في تحقيق مشروعات التنمية، كما استهدفت الاتفاقية عدم الغاءها أنظمة الرقابة على الصرف المعمول بها بسبب غياب الخطوات العملية التي يمكن أن تحقق مثل هذه المساهمة فعلياً، وهو ما أدى إلى ضعف فاعلية الاتفاقية في تيسير حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الموقعة للاتفاقية.⁴

رابعاً: اتفاقية الوحدة الاقتصادية⁵

لعبت الاعتبارات السياسية الدور الأساسي وراء إعداد مشروع الوحدة الاقتصادية العربية وذلك سنة 1956، حيث اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارها بتاريخ 1956/05/22 في دمشق توصي بموجبه بتأليف مجموعة خبراء عرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة العربية والخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها، ورغم أن مشروع الوحدة الاقتصادية تم الانتهاء من إعداده سنة 1957 إلا أن الموافقة عليه لم تتم إلا في جوان 1962 من طرف مصر والمغرب والكويت، وفي العراق وسوريا في 1962/12/09، واليمن في 1963/12/07 ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1964/04/03، وقد كان الغرض من وراء هذه الاتفاقية هو تحقيق وحدة

¹ سميح مسعود، مرجع سبق ذكره ص 55.

² فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 262-263.

³ عبدالكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2015، ص 39.

⁴ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 263.

⁵ أكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ص 84-85.

اقتصادية كاملة بين البلدان الأعضاء في الجامعة العربية بصورة تدريجية ولكن بالسرعة التي تتطلبها مصلحة الشعب العربي، حيث تضمنت المادة الأولى من الاتفاقية مايلي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
 - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
 - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
 - حرية النقل والثرانزيت .
- وللوصول إلى تحقيق الوحدة الكاملة تقضي المادة الثانية بأن تعمل الدول الأعضاء على:
- جعل المنطقة العربية منطقة جمركية واحدة.
 - توحيد أنظمة التجارة الخارجية والنقل والثرانزيت.
 - عقد اتفاقيات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة .
 - تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية.
 - توحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية.
 - اتخاذ أي إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

وتبدو هذه الاتفاقية في غاية الطموح إذا ما قورنت باتفاق 1953، وفي الواقع لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية لأسباب كثيرة مثل تعارض الأنظمة السياسية والاقتصادية في البلدان الأعضاء، وتفاوت الدخل بينها بالإضافة إلى تنوع البنية الاقتصادية والنقدية وذلك لارتباطها بمناطق نقدية مختلفة، ولذلك فقد تخلت الدول الأعضاء عنها في عام 1964 واتجهت إلى مرحلة أخرى في طريق التكامل وهو السوق المشتركة.

الفرع الثاني: السوق العربية المشتركة

تم إنشاء السوق العربية المشتركة بموجب القرارين 17،19 الصادرين عن مجلس الوحدة الاقتصادية في سنة 1964 الخاصين بالسوق العربية المشتركة،¹ كأول خطوة تنفيذية لتحقيق الوحدة الاقتصادية، حيث تلخص أحكام هذا القرار 17 في تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق تحريرها من الرسوم الجمركية على مراحل سنوية متدرجة تمهيدا لإلغائها حسب أنواع السلع، وعن طريق تحريرها من القيود غير الجمركية (الإدارية، والنقدية، والكمية)،² كما لزم قرار السوق المشتركة الأعضاء بعدة مبادئ منها تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية على الدول الأعضاء، وعدم جواز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة إلى خارج الدول المنتجة بدون إعلام الدولة المصدرة، أي في حالة ما أجريت عليها بعض التحويلات التي تكسيها صفة المنتجات المحلية في الدول المستوردة، كذلك عدم جواز قيام أي دولة طرف بمنح أي دعم لصادراتها من المنتجات الوطنية عندما يكون في الدولة المستوردة إنتاج مماثل

¹ عبدالمطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سبق ذكره ص 71.

² سليمان المندرى، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، عمان 2004، ص 93.

للسلعة التي يمنح لها الدعم. وبهذا نلاحظ أن مجالات عمل السوق العربية المشتركة اقتصر على تحرير التبادل التجاري تحريراً جزئياً وبالتدرج.

أما القرار 19 فقد كان الهدف منه العمل على توحيد الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء والعالم الخارجي ككل،¹ حيث تم إقرار مشروع لتوحيد تشريعات الأنظمة الجمركية خلال خمس سنوات اعتباراً من 1965، ثم توحيد الرسوم الجمركية خلال خمس سنوات اعتباراً من سنة 1970.

ورغم أن المشروع لم ينص على أي خطوات لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، فقد افترضت أن يتم الاتحاد الجمركي مع عام 1975 كخطوة أولى أساسية في اتجاه الوحدة الاقتصادية العربية، لكن الوقائع أثبتت كيف ابتعد سير الأحداث عن هذا الهدف ابتعاداً كبيراً، وتفاعلت عوامل كثيرة مثل غياب الرؤية المشتركة وضعف الإرادة السياسية، مع عوامل القصور في اتفاق السوق ذاته، فقد نصت المادة الرابعة عشر من الاتفاقية على أنه " يحق لكل دولة من الدول الأعضاء المتعاقدة لمجلس الوحدة الاقتصادية طلب استثناء بعض المنتجات من أعضائها أو التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لأسباب جدية مبررة، ومجلس الوحدة أن يقرر هذا الاستثناء وأن يحدد مفعوله لفترة زمنية لا تتجاوز مراحل التدرج"، ووجد عامل تغليب المصالح القطرية منفذاً له عبر هذه المادة، فبادرت الدول الأعضاء تباعاً في تقديم طلبات لاستثناء كثير من السلع وكثير من الإجراءات الأخرى، ومع ضعف الأجهزة المخولة بالفصل في هذه الأمور بدت الاتفاقية كأنها لم تكن.

الفرع الثالث: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

اعتباراً لما أفرزته محاولات التكامل الاقليمي السابق من شعور بالخيبة والاحباط برزت توجهات جديدة في المسار التكاملي العربي تتسم بنصيب آخر من المعقولة والواقعية والحكمة،² ففي 27/02/1982 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية القرار رقم 848 حول اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وهي خطوة أكثر تقدماً من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت المشار إليها سابقاً، وقد جاءت هذه الاتفاقية بمبدأ مهم والمتمثل في انشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع يجري انتقاؤها سنوياً وفقاً لأولويات وضوابط معينة مثل حجم الانتاج والتبادل والطبيعة الاستراتيجية للسلع ومنتجات المشروعات المشتركة، ونسبة المكون العربي منها والأهمية التصديرية، وهذا كي تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية والإجراءات الداخلية، وبالحماية الجمركية الخارجية ضد السلع الأجنبية المماثلة والمنافسة عن طريق الجدار الجمركي المشترك.³ ورغم أن هذه الاتفاقية حظيت باهتمام خاص حيث عقد من أجلها مؤتمر موسع للتجارة العربية بالرياض عام 1987، واعتمدت توصياته من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته 42، والذي دعا

¹ -عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سبق ذكره ص 71.

² اكرام عبد الرحيم، مرجع سابق ص 87.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة مرجع سبق ذكره ص 79.

الدول العربية التي أودعت وثائق تصديقها على الاتفاقية (17 دولة عربية) في التفاوض حول تحرير قوائمها السلعية، وقد أسفرت المفاوضات عن قائمة واحدة من 52 مجموعة سلعية اتفق على تحريرها من الرسوم الجمركية.¹ ورغم تحديد قوائم السلع التي تشكل سوق سلعية عربية مشتركة إلا أنها بقيت حبر على ورق بسبب عدم التزام الدول الأعضاء، وبالتالي لم يكن مصير هذه الاتفاقية مختلف عن مصير السوق العربية المشتركة، حيث ظل العمل العربي يتخبط في نفس المشاكل. وفي ظل المستجدات العالمية التي طرأت على المنطقة العربية من قبيل العولمة الاقتصادية والثقافية ومتطلباتها التنافسية، وازدياد التوجه نحو التكتلات الاقتصادية، والمشاريع التكاملية التي بدأت تفرض من الخارج (الشرق أوسطية وعدم جدواها في ظل دخول الدول العربية إليها فرادى، والشراكة الأورو متوسطية) ارتأت الدول العربية في ظل هذه التطورات ضرورة التكامل والتوحد لمواجهة الأخطار المحدقة، وتجسد هذا التوجه الجديد في سبتمبر 1995 عندما اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بإعداد مشروع تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد ولد البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية للتعبير عن أهداف محددة أبرزها ما نصت الفقرة الأولى من القواعد والأسس في البرنامج على أنها إطار لتفعيل الاتفاقية بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى، فقد رأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن هذه الاتفاقية تشكل إطارا قانونيا مناسباً لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية، وبذلك أمكن تفادي وضع اتفاقية جديدة لهذه المنطقة قد تستغرق وقتاً طويلاً لأعدادها والمصادقة عليها من قبل الأجهزة الدستورية في كل دولة عربية، فالمادة السادسة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية تتيح إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية، إذ تبقى على إعفاء السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية والسلع نصف المصنعة، والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية من كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد.²

كما أن المادة الثامنة من الاتفاقية تذهب إلى أبعد من ذلك وتتيح إنشاء اتحاد جمركي بين الدول العربية الأطراف في الاتفاقية. وفيما يتعلق بالالتزام بأحكام المنظمة العالمية للتجارة خاصة وأن عدداً من الدول العربية أصبح أعضاء فيها وينتظر انضمام باقي الدول العربية إليها في مراحل لاحقة، فقد استند البرنامج على الاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقيات الجات الخاصة بالدول النامية والمتعلق بالاندماج الاقتصادي مع الالتزام بالفترة الزمنية

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة مرجع سبق ذكره، ص 80.

² حميد الجميلي، المشهد الاقتصادي العربي الراهن واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل، بدون طبعة، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن

التي حددتها الجات لإقامة أي شكل من أشكال التكتلات الاقتصادية، وهي عشر سنوات قابلة للتديد لعامين آخرين.¹

وقد تم اقرار البرنامج التنفيذي لمشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالفعل في 19/02/1997 وقد صادق على هذه الاتفاقية كل الدول العربية ما عدا الجزائر، جيبوتي، موريتانيا، جزر القمر، بهدف تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية بين الدول العربية على مراحل سنوية متدرجة طبقاً لجدول زمني مدته عشر سنوات ابتداء من جانفي 1998.

أولاً: القواعد والأسس: لقد نص البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى على:²

- أن يتم خفض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة بنسبة 10% سنوياً ابتداء من السنة التي كانت سائدة في 31/12/1997، بحيث يتم التحرير الكامل للسلع ذات المنشأ العربي من أي رسوم وضرائب في 31/12/2007. ويمكن أن تتفق الدول الأطراف أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما يجوز لأي بلدين طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزماني.

- معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ معاملة السلع الوطنية.
- لا تخضع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي إلى أي قيود غير جمركية تحت إطار أي مسمى.
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم في تطبيق البرنامج.

- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً، حيث يجب عليها تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة، وفي هذا المجال تم منح هذه الدول والراغبة في الانضمام للمنطقة فترة سماح من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء الأخرى، مع البدء في التخفيض التدريجي مطلع سنة 2005 وصولاً إلى إزالة كافة الرسوم الجمركية في 01/01/2010، وقد استفادت من هذه المعاملة التفضيلية كل من السودان واليمن.

- تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض النزاعات التي تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة، وقد تم لهذا الغرض إنشاء عدد من اللجان تضم في عضويتها كافة الدول أعضاء المنطقة وهي:³

* لجنة التنفيذ والمتابعة: تقوم بمتابعة التنفيذ وفض النزاعات، وفي هذا الشأن أعطت صلاحيات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.

* لجنة المفاوضات التجارية: مهمتها إزالة القيود غير الجمركية.

¹ حميد الجميلي، المرجع السابق، ص ص 298-299.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن، 2004، ص ص 3،4.

³ المرجع نفسه ص 4.

* اللجنة الفنية لقواعد المنشأ: مهمتها إنشاء قواعد المنشأ تفصيلية للسلع العربية، حيث أقرت اللجنة قواعد منشأ مرحلية يتم العمل بها في الوقت الحالي و إلى حين استكمال القواعد التفصيلية.

ثانيا: فرص نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: في ضوء المتغيرات على الساحتين الدولية والاقليمية وزيادة الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية لضمان الاسواق الخارجية فإن انجاح منطقة التجارة الحرة ضرورة ملحة لمواجهة التحديات الخارجية للدول العربية بصفة جماعية وهناك فرص النجاح لهذه الاتفاقية مقارنة بالاتفاقيات السابقة تتمثل في:

- بروز نظام تجاري دولي جديد يسعى إلى تحرير التجارة الدولية من القيود وضرورة الاعتماد على آليات السوق الأمر الذي فرض وضعا جديدا وتحديا أمام معظم دول العالم خاصة الدول النامية، فتحير التجارة الدولية وعودة الانتاج زاد من الاعتماد المتبادل بين دول العالم، ما يدفع بها إلى إيلاء قطاع التصدير أهمية خاصة وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات من أجل التمكن من ولوج الأسواق العالمية.
- التقارب الذي حدث في معظم الاقتصادات العربية إذ أصبحت أغلبها يتبع نظام الاقتصاد الحر بجانب التزام عدد من الدول العربية ببرامج إصلاحات في إطار التحول نحو اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص.
- إنشاء عدد من المؤسسات المالية العربية في السنوات الأخيرة التي تدعم تنمية المبادلات التجارية في ما بين الدول العربية مثل برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي وبرنامج ضمان وائتمان الصادرات التابع للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- التحسن في قطاع المعلومات التجارية وإتاحتها للمصدرين العرب مما يسهل مهمة التعرف على الأسواق العربية واحتياجاتها .
- وجود المرجعية القانونية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية وهو البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ووجود الإطار المؤسسي ممثلا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفته المشرف على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- إقرار القواعد العامة لمنشأ السلع العربية لتحديد أهلية السلع العربية للإعفاءات الجمركية وذلك حتى لا تتسرب مكاسب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الدول غير الأعضاء.

ثالثا: واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

استكملت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عمها العاشر بنهاية عام 2007 وبلغ التخفيض التدريجي للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع الصناعية والزراعية العربية 80% من تلك التي كانت مطبقة في نهاية عام 1997، بما فيها الجزائر التي التحقت وانضمت إلى المنطقة عام 2009، وقد استثنيت السودان واليمن التي تم مراعاة ظروفها الإنمائية لتنتهي تخفيضاتها الجمركية عام 2012، مع منح فلسطين عضوية كاملة في منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى التي جمعت كل الدول العربية باستثناء الصومال، جيبوتي، والقمر، وموريتانيا¹، وفي ما يلي أبرز ما توصل إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغاية الوقت الحاضر في ما يخص تطورات منطقة التجارة الحرة العربية²:

- تم وضع آلية لمعالجة القيود غير الجمركية.
- لا تزال المفاوضات بشأن قواعد المنشأ التفصيلية للسلع غير المتفق عليها متعثرة.
- أجريت تحويلات مالية للدول العربية الأقل نمواً (فلسطين واليمن والسودان) من مخصصات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في موازنتها بغية توفير الدعم المالي لهذه الدول.
- تتولى حالياً لجنة التنفيذ والمتابعة متابعة موضوعات توحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار ومكافحة الإغراق وغيرها من الموضوعات المتصلة.
- تم وضع مسارات محددة لوضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها النهائية، وبشأن اعتماد شهادات المطابقة، من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وجرى في هذا الإطار إنشاء "الجهاز العربي للاعتماد" عام 2011 وتم تأهيله، كما أطلق مشروع "برنامج تطوير نظام المواصفات القياسية العربية والقواعد الفنية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة وسلامة الغذاء بالنسبة للصادرات والواردات العربية البيئية".
- يتم التعاون مع المؤسسة الإسلامية الدولية لتنمية التجارة بشأن مبادراتها "المساعدة من أجل التجارة".
- تقرر معاملة منتجات المناطق الحرة معاملة السلع الأجنبية عند تصديرها إلى الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- أما بالنسبة إلى تحرير تجارة الخدمات العربية البيئية، فإن المفاوضات المتعلقة بها لا تزال متعثرة، رغم مرور أكثر من 10 سنوات على المفاوضات.
- وأما بالنسبة إلى تحضيرات الاتحاد الجمركي العربي، فقد تم تحديد عام 2015 – 2017 لتأهيل المنافذ الجمركية في الدول العربية، وإنهاء القانون الجمركي العربي الموحد ودليل الإجراءات الجمركية، والنموذج الجمركي العربي الموحد.

رابعاً: معوقات اتمام منطقة التجارة الحرة العربية

تعتبر التجارة العربية البيئية متواضعة بالمقارنة مع التكتلات التجارية العالمية، وتتركز بمعظمها على السلع الأولية والمنتجات الزراعية. ولا شك أن النجاح في تنويع وزيادة المبادلات التجارية العربية يحتاج إلى مقارنة جديفة للمعوقات التي تواجه حرية انسياب الصادرات والواردات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. فهذه

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015 ص 220

² الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، 2015 – 2016: التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، التقرير الثاني والعشرون، أبريل 2015 ص 20

المنطقة تعاني من عقبات أساسية يتصدرها بالترتيب النسبي، بحسب سلسلة تقارير اتحاد الغرف العربية عن سير العمل بالمنطقة، ارتفاع تكاليف النقل التجاري، وطول الوقت المستغرق لعبور الحدود، والقيود الفنية المتصلة خصوصا بالمواصفات، ناهيك عن صعوبة الحصول على سمات الدخول للتجار وسائقي الشاحنات، وعدم التزام بعض الدول بإلغاء التعريفات، وغيرها من القيود العديدة المتنوعة والمتشعبة التي تواجه التجار العرب في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.¹ ويمكن تفصيل هذه المعوقات في ما يلي:

1- غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري:² حيث ترتبط عملية تحرير التجارة بمجمل السياسات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي، ولا تقتصر فقط على إزالة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى، وإزالة القيود غير الجمركية، وبالتالي فإن الشفافية والإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة يشكل عنصرا أساسيا في عملية تنفيذ المنطقة، وينتج عن عدم الإفصاح بهذه السياسات انعكاسات سلبية تؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة حيث يمكن أن يفاجأ المستورد أو المصدر بوجود تغيير في السياسات التجارية أو المالية من خلال تغيير في الرسوم والضرائب تم استحدثته، أو وضع اشتراطات يؤدي تطبيقها إلى خسائر هامة مما ينتج عنه صعوبات في عمليات التنبؤ بالأسعار وتكاليف إنتاج السلعة المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة.

2- المعوقات المتعلقة بالقيود الكمية غير الجمركية: وتتمثل في:³

- إجراءات شبه تعريفية: تنوعت مسميات هذه الإجراءات الشبه تعريفية والتي أظهرتها الدول الأعضاء من واقع التطبيق لتشمل فرض رسوم التصديق على وثائق الاستيراد والتصدير ورسوم أخرى على تجارة العبور، ورسوم جمركية مرتفعة على سلع محددة، بالإضافة إلى المغالاة في تطبيق رسوم الخدمات الجمركية كرسوم الفحص كما يستخدم إعادة التقييم الجمركي للبضائع لتعويض النقص بالإيرادات الجمركية.
- إجراءات السيطرة على الأسعار: تتمثل في رفض بعض الدول دخول بعض المنتجات إلى أسواقها بحجة الاغراق، كما يتواجد في بعض الدول ضرائب على شكل نسب مئوية على السلع المستوردة تختلف عن ذات النسبة المفروضة على المنتج المحلي وتأخذ عدة أشكال: كضريبة المبيعات أو ضريبة الاستهلاك، أو ضريبة القيمة المضافة.
- إجراءات مالية: تشمل التشدد في إجراءات الائتمان وفرض رسوم تحويلات على العملات، وربط منح ترخيص تحويل مبلغ الاستيراد بتصدير المورد لمواد بمبالغ مماثلة، وطلب رخص تحويل العملة، واستخدام أسعار صرف مختلفة عند حساب الرسوم وعند تقييم البضائع المستوردة، بالإضافة إلى قيود التحويل الخارجي للعملة.

¹ اتحاد الغرف العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بين اتجاهات الانغلاق التجاري وأفاق طريق الحرير، التقرير الرابع والعشرون مارس 2017 ص 20.

² عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سابق ص 165.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015 ص 222-224.

- إجراءات مراقبة الكميات: تشمل تقييد دخول بعض السلع بناء على منشأها في ظل عدم وجود قواعد منشأ تفصيلية عربية لهذه السلع ، وفرض حصص كمية لبعض المنتجات وخصوصا الكيماويات، وفرض حظر على بعض السلع، كما تمارس بعض الدول الأعضاء المنع من استيراد بعض السلع.
 - المعوقات الفنية: تشمل التشدد في تطبيق المواصفات والمقاييس على السلع العربية والمبالغة في الاشتراطات التي تطلبها السلطات لاستكمال التخليص على البضائع، واشتراط مواصفات فنية مبلغ فيها ذات علاقة بالتعبئة والتغليف، وتعدد جهات الاختبارات وتنوع أماكنها، فضلا عن التعسف في شرط الصاق البيان أو دلالة المنشأ على البضاعة، بالإضافة إلى عدم بلورة نظم لتدابير الصحة والصحة النباتية، واختلافات إجراءات الحجر الزراعي والحيواني المتبع، بالإضافة إلى تأخير إجراءات التحليل المخبري على السلع وارتفاع تكاليفها.
- 3- تفاوت المكاسب وتعويض الخاسرين من قيام منطقة التجارة الحرة العربية: نظرا لوجود درجة كبيرة من الفوارق الاقتصادية بين اقتصاديات الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، حيث توجد مجموعة من الدول الفقيرة على غرار السودان واليمن ومجموعة من الدول الغنية مثل الامارات الكويت والسعودية....، وتشير التوقعات إلى أن الدول التي ستحقق مكاسب من المنطقة في حال اتمامها هي الدول الأعلى تصنيفا من حيث مقياس مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، أو ما يخلقه هذا القطاع من قيمة مضافة وهذه الدول هي المغرب، تونس، مصر، البحرين، والسعودية، أما الدول ذات الأسواق الصغيرة والتي لديها قطاع للصناعات التحويلية ضعيف مثل اليمن والأردن والسودان ستعاني من خسائر لا بد من تعويضها وتمثل هذه الخسائر في تلك الناجمة عن تحويل التجارة، أي تلك التي تنشأ عن احلال واردات مرتفعة التكلفة من دولة عضو مكان واردات منخفضة التكلفة من دول غير الأعضاء بالإضافة الى الخسائر الناجمة عن خلق التجارة وتنشأ بسبب وجود امكانية خسارة النشاط الصناعي إذا ما ترتب على قيام منطقة التجارة الحرة انتقال النشاط الصناعي من الدول العربية الأقل نموا الى دول حققت مستويات نمو أعلى.¹

ونحن كباحثين نرى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة مهمة لتنمية التعاون العربي المشترك وضرورية في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الإقليمية، لكن هذا الهدف لا يتحقق إلا إذا نفذت الدول الأعضاء في المنطقة التزاماتها، كما لا يكفي وجود هذه المنطقة لتطوير المبادلات البينية إن لم تعالج مختلف المشاكل المتعلقة بالقيود الكمية، ومعالجة الآثار المالية الناجمة عن تقليص الرسوم الجمركية في البلدان غير النفطية من خلال تعويضها برفع الاستثمارات البينية، وزيادة التبادل التجاري و العون الانمائي العربي.

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية العربية الإقليمية

هناك عدة دوافع وراء إقامة تلك التكتلات الإقليمية بين مجموعات من الدول العربية، يعود بعضها إلى أسس التقارب الجغرافي أو الثقافي، أو على أساس تشابه أو تجانس الهياكل الاقتصادية، ويأتي هذا التوجه نحو هذه

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سابق ص 168-169.

الصيغة من التكامل الاقتصادي العربي منسجما مع الاتجاه العالمي لإقامة مناطق التجارة الحرة والتكتلات الاقتصادية الكبرى.

الفرع الأول: مجلس التعاون الخليجي

أنشئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر ماي عام 1981، بتوقيع قادة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة البحرين على النظام الأساسي للمجلس في القمة الأولى التي عقدت في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت ولادته تجسيدا لتقليد التعاون بينها وإدراكا منها بأهمية التكامل والعمل المشترك سواء تعلق ذلك بإرساء قواعد الأمن والاستقرار في المنطقة والذي أجمع المحللون على سيطرة الهاجس الأمني على إنشائه، أم تعزيز قدراتها على مواجهة تحديات تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأسرع وقت.¹ كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي.² وتتمثل أهداف المجلس كما توضحه المادة الرابعة من النظام الأساسي فيما يلي:³

- تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، الشؤون التعليمية والثقافية والشؤون الاجتماعية والصحية، الشؤون الإعلامية والسياحية والشؤون التشريعية والإدارية.

أولا: الهيكل التنظيمي للمجلس ويتكون من:⁴

أ- المجلس الأعلى: هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الاعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر. وفي قمة أبوظبي لعام 1998، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية.

¹ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن 2011، ص 167.

² - موسى رحمان، التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين

وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، سطيف 08-09 ماي 2004 ص 6.

³ الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النظام الأساسي، ص 05-06.

⁴ - متاح على الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية:

ب- المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الاخيرة للمجلس الأعلى، و يعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء . وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور أخرى اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الاعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة واجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.

ت- الأمانة العامة للمجلس: تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بتعزيز التعاون والتنسيق والتكامل في خطط وبرامج ومشروعات العمل الخليجي المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، و متابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير و الدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري والتحضير للاجتماعات وإعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون.

ثانيا: تطور مجلس التعاون الخليجي: إن مجلس التعاون الخليجي العربي قد قطع أشواطا كبيرة من التطور في اتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي مثل قيام الاتحاد الجمركي سنة 2003 والسوق المشتركة من خلال انعقاد دورة 2007، إلى جانب العمل على اصدار العملة الخليجية الموحدة. وفي ما يلي سوف يتم التطرق لهذه المراحل بالتفصيل:

أ- منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي : أنشئت منطقة التجارة الحرة لمجلس التعاون الخليجي في مارس سنة 2003 بموجب الاتفاقية الاقتصادية الموقعة في نوفمبر 1981 بين دول المجلس، وتضمنت الاحكام الرئيسية لإقامة منطقة التجارة الحرة في إعفاء منتجات دول المجلس الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من أية رسوم شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الدولة المصدرة للبضاعة، والسماح بالاستيراد والتصدير بالمنتجات الوطنية دون الحاجة الى وكيل محلي، وتخصيص ممرات خاصة في المنافذ الحدودية تحمل عبارة (مواطنو دول مجلس التعاون)،¹ وعلى الرغم من استمرار منطقة التجارة الحرة لمدة عشرين عاما الا أنها لم تستطع احداث زيادات مقبولة في حجم التجارة البينية بين دول المجلس، حيث لم تتجاوز الواردات البينية 7.5% من اجمالي الواردات، ونفس الشيء بالنسبة للصادرات البينية فلم تتجاوز 9.9% من اجمالي صادراتها، ويعود السبب في ذلك إلى قلة المنتجات الوطنية التي يمكن تداولها، فضلا عن التركيز السلعي في صادراتها (النفط)، والتنوع الشديد في وارداتها من السلع الغذائية والاستهلاكية والوسيطة والانتاجية علاوة على انفتاحها الكبير على العالم الخارجي، وعلى الرغم من ذلك وخلال فترة منطقة التجارة الحرة فقد ارتفع حجم التبادل البيني من 6,187 مليار دولار سنة 1983 الى 15,137 مليار دولار سنة 2002. كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ حسن كريم حمزة ، مرجع سبق ذكره ص 187.

الجدول رقم (3-6): تطور حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي 1983-2002 (مليار دولار)

السنوات	1983	1985	1990	1995	2000	2002
حجم التجارة البينية	6.187	6.470	7.538	10.712	13.477	15.137

Source: <http://www.gcc-sg.org>

ب- مرحلة الاتحاد الجمركي: لقد أدرك قادة دول مجلس التعاون ضرورة الانتقال إلى مرحلة أخرى من التكامل، وجاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة الموقعة في 31/12/2001 لتستكمل ما حققته الاتفاقية السابقة (1981) وتتضمن المادة الأولى في الفصل الأول من الاتفاقية الجديدة إقامة اتحاد جمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي ابتداء من أول جانفي 2003 يتضمن كحد أدنى¹:

- تعريف جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي
 - أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.
 - نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة
 - انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة
 - معاملة السلع المنتجة في أي دولة من دول المجلس معاملة السلع الوطنية.
- شكل قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003 نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك، حيث تم الاتفاق على تعرفه جمركية موحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع 5% على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، والعمل بها من الأول من شهر يناير 2003م، مع إعفاء عدد من السلع الضرورية من الرسوم الجمركية إضافة للإعفاءات الجمركية الواردة في النظام (القانون) الموحد للجمارك، والتزامات بعض دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية علماً بأن السلع المعفاة من الرسوم الجمركية تشكل حوالي 10% من مجموع السلع المستوردة. وتم تطبيق جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي من دول المجلس بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات التفتيش والمعاينة على البضائع الأجنبية الواردة إليه والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها. وتتحرك السلعة فيما بعد بحرية داخل دول المجلس، وبموجب ذلك تم إلغاء التعامل بالنقل بالعبور (الترانزيت) للبضائع الأجنبية فيما بين دول المجلس باعتبارها منطقة جمركية واحدة.² كما مكن الاتحاد الجمركي من رسم السياسات والعلاقات الاقتصادية الدولية بصورة جماعية كتدقيق سياسات الاستيراد والتصدير، وخلق قوة تفاوضية جماعية في مجال الاستيراد والتصدير.

¹ مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الطبعة الثانية 2004 ص 07.

² الإجراءات العملية لإقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، متاح على الموقع الإلكتروني:

وتم إنشاء هيئة للاتحاد الجمركي، بدأت أعمالها في الأول من يونيو 2012، وذلك بهدف استكمال متطلبات إنشاء الاتحاد الجمركي، التي تشمل آلية توزيع الحصيلة الجمركية، والحماية الجمركية والتعامل مع السلع الأمريكية التي تستورد من خلال مملكة البحرين وسلطنة عمان، وحماية الوكيل المحلي وتوحيد الإجراءات الجمركية ومنتجات المصانع الوطنية في المناطق الحرة، وتعتبر مهام هيئة الاتحاد الجمركي برنامجاً زمنياً لتطبيق الوضع النهائي للاتحاد الجمركي بكامل متطلباته في الأول من يناير 2015، واكتمل تطبيق جميع الدول الأعضاء لآلية التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية اعتباراً من 5 أفريل 2016، حيث حلت هذه الآلية بدلاً عن آلية المقاصة وبموجبها يتم تحويل تلك الرسوم بين الدول الأعضاء بشكل آلي بمجرد انتقال البضاعة ودون الحاجة لإجراء مطالبات بين الدول الأعضاء وعقد اجتماعات للجنة المقاصة، وذلك بمتابعة مستمرة من مركز المعلومات الجمركي بالأمانة العامة.

وفيما يخص آثار الاتحاد الجمركي على التجارة البينية لدول المجلس، فقد تم إعداد دراسات مفصلة لهذا الغرض على مستوى الأمانة العامة قامت بتحليل حجم التجارة البينية في مجلس التعاون خلال الفترة من 1993 إلى 2004، لمقارنة حركة التبادل التجاري بين دول المجلس قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي، وقد كان مفاجئاً أن تلك الدراسات وجدت ارتفاعاً كبيراً فاق التوقعات في حجم التجارة البينية في دول المجلس بعد قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير عام 2003. فلقد ارتفع إجمالي حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من 10 مليار دولار في عام 1993م إلى 15 مليار دولار عام 2002م، وبمعدل نمو سنوي قدره 6%. أما بعد قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير من عام 2003م، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري البيني بمعدل نمو سنوي بلغ 24% خلال الفترة من 2003م إلى 2013م.¹

ت- السوق الخليجية المشتركة: لقد انتقل التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة أكثر تقدماً بعد أن أقرت قمة ملوك ورؤساء دول المجلس في الدوحة عام 2007 اعلان السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من جانفي 2008، وتم توجيه جميع السلطات المختصة في الدول الأعضاء باستكمال إصدار اللوائح التنفيذية والتشريعات اللازمة لمتطلبات قيام تلك السوق، وتركزت جهود استكمال السوق الخليجية المشتركة في مرحلتها المتقدمة على تعميق تحرير حركة الخدمات، وتنقل المواطنين الخليجيين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدول الأعضاء، وأهم مكاسب السوق الخليجية المشتركة تتمثل في نمو التجارة البينية لدول مجلس التعاون حيث ارتفع حجمها من حوالي 15 مليار دولار عام 2002 إلى حوالي 121 مليار دولار عام 2013 أي بزيادة بلغت 700% خلال هذه الفترة،² ونفس الشيء بالنسبة لحرية حركة الأشخاص، فترتيبات السوق الخليجية المشتركة أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في عدد الأفراد الخليجيين المتنقلين بين دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ عددهم سنة 2004 من حوالي 10.7 مليون فرد إلى 17.8 مليون فرد سنة 2013، أي

¹ آثار الاتحاد الجمركي على التجارة البينية لدول مجلس التعاون متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.gcc-sg.org/ar/le/26/07/2016>

² مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص 93

زيادة قدرها 66%¹، أما بالنسبة لحالات تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى خلال عام 2013 بلغ 20555 حالة تملك، وبنسبة زيادة قدرها 25 % مقارنة بالعام 2012، وشهدت الأعوام الماضية تزايداً ملحوظاً في عدد حالات تملك العقار من قبل مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى، وبنسبة تصل إلى 493 %، حيث اقتصر العدد في العام 2004 م على 3464 حالة تملك.²

ورغم الايجابيات المحققة إلا ان تطبيق بنود السوق المشتركة الخليجية يسير بخطى بطيئة جدا نظرا لعدم وجود مؤسسات فوق وطنية قادرة على متابعة التنفيذ وبالتالي عدم وجود عقاب عن مخالفة تطبيق قوانين السوق المشتركة .

ث- الاتحاد النقدي الخليجي: بدأت فكرة إصدار العملة الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشأة المجلس، فقد أشار النظام الأساسي للمجلس الأعلى (1981م) إلى ذلك، ونصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (1981م) في مادتها (22) على أن إصدار عملة موحدة هدف منشود، ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون (2001) لتبرز أهمية إتمام برامج التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون، حيث نصت المادة "4" من الفصل الثالث من الاتفاقية الاقتصادية بأن "تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لا سيما السياسات المالية والنقدي، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار".³ ويشكل الاتحاد النقدي اللبنة الأخيرة في مشروع التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وباكتماله تصبح الدول الأعضاء فعليا كتلة اقتصادية واحدة على المستوى الدولي، نظراً للطبيعة الاستراتيجية لمشروع الاتحاد النقدي فإن من المتوقع أن تتحقق من خلاله منافع قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل فمن المنافع قصيرة الأجل إلغاء رسوم التحويل المتعلقة بأسعار صرف الدول الأعضاء فيما بينها وهذا الأمر سيخفض تكاليف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، كما سيرفع من مستوى التجارة البينية، ويساهم في رفع مستوى التنافسية، كون قطاع الأعمال في دول المجلس سيتعامل مع أسواق الدول الأعضاء كسوق واحدة سواءً من خلال النفاذ إلى هذه الأسواق أو من خلال التسعير بعملة واحدة. أما المنافع الاستراتيجية لمشروع الاتحاد النقدي ، فهي الأكثر أهمية، ومنها أن الاتحاد النقدي يفرض ارتباط دول المجلس فعلياً بسياسة نقدية واحدة وسياسة سعر صرف واحدة، وهذا الأمر يقلل من احتمالات التباعد الاقتصادي بين دول المجلس نتيجة لاحتمالات عدم تجانس السياسات الاقتصادية فيما بينها في المستقبل البعيد. كما أن للاتحاد النقدي

¹ المرجع نفسه، ص 14.

² المرجع نفسه، ص 60.

³ - الاتحاد النقدي والعملة الموحدة متاح على الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي:

انعكاسات مباشرة محتملة على معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف، وسهولة انتقال الاستثمارات بين دول المجلس، وزيادة تنافسية دولة المجلس في استقطابها للاستثمارات الأجنبية. ويشكل المجلس النقدي اللبنة الأولى لمؤسسات الاتحاد النقدي، والذي يعمل على تهيئة البناء لأهم مؤسسات الاتحاد النقدي وأقرته الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى (مسقط، ديسمبر 2008) ودخل حيز النفاذ في 27 مارس 2010.¹

الفرع الثاني: اتحاد المغرب العربي

ظهرت فكرة الاتحاد المغربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-30/4/1958 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجهة التحرير الوطني الجزائرية. وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوجودي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاء بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983، وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10/6/1988، وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.² وقد أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17/2/1989 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

أولا: الهيكل التنظيمي والبنية المؤسسية لاتحاد المغرب العربي: وتنقسم الى أربع هيئات هي:

- أ- هيئات ذات طابع سياسي: تتمثل في:
 - مجلس الرئاسة: يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز في الاتحاد، يتخذ القرارات بالإجماع، ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسته بالتناوب لمدة سنة.
 - مجلس وزراء الخارجية: مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الدولية، ويشترط حضور جميع الأعضاء لانعقاده في دورة عادية أو استثنائية
 - مجلس الشورى: ويمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي للاتحاد؛ ويتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد، يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة، مهمته

¹ - المرجع نفسه.

² الموقع الإلكتروني لاتحاد المغرب العربي:

http://www.umaghrebarabe.org/?q=ar/%D9%81%D9%83%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3

إبداء رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه¹.

ب- الهيئات ذات طابع تقني: تتمثل في:

- الامانة العامة: تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وعدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام بقدر الحاجة، مهمتها المساعدة في اعداد الخطط وتنفيذها واعداد التقارير الدورية المتعلقة بالاتحاد وغيرها.

- لجنة المتابعة: وهو جهاز قائم يتولى متابعة نشاط الاتحاد، يتشكل من عضو واحد من مجلس وزراء لكل دولة عضو.

- اللجان الوزارية المتخصصة: وهي أربعة لجان لجنة للأمن الغذائي، وأخرى للاقتصاد والمالية، ولجنة البنية الأساسية، ولجنة الموارد البشرية.

ت- الهيئة القضائية: تتألف من قاضيين عن كل دولة تعيّنهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات، تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

ث- الاجهزة ذات الطابع التخصصي: أنشئت بموجب الدورة العادية لمجلس الرئاسة المنعقدة بالجزائر 1990، وبلبيبا 1991 وهذا بغرض تحقيق التعاون في المجالات العلمية والاقتصادية تتمثل في: جامعة المغرب العربي، الأكاديمية المغربية للعلوم، المصرف المغربي للاستثمار والتجارة.

ثانيا: مقومات التكامل المغربي

ويتميز الاقليم المغربي بحدود طبيعية واضحة، حيث يحد المنطقة من الشمال حوض البحر الابيض المتوسط، بسواحل ممتدة من ليبيا إلى المغرب، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب مالي والنيجر والتشاد ومن الشرق جمهورية مصر العربية على مساحة تقدر بـ 6045591 كلم مربع، وهي تفوق مساحة الاتحاد الأوروبي. تعد اقتصادات الدول الخمس مكملة لاقتصاد بعضها البعض، حيث أن الاتحاد في حال تفعيله سيحقق الاكتفاء الذاتي لكل هذه الدول في حاجيات كثيرة. نظرا للتباين والتنوع في حجم القدرات البشرية والمالية والتجارية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ما تزخر به المنطقة من ثروات معدنية متنوع بين الحديد في ليبيا الجزائر وموريتانيا، والفوسفات حيث تسيطر المغرب على قرابة ثلثي الاحتياطي العالمي من هذه الثروة المعدنية، أما احتياطي النفط في المنطقة فيقارب 16 مليار برميل ما يمثل 9% من الاحتياطي العالمي، وكما تمتلك المنطقة احتياطات غازية هامة خاصة في الجزائر إذ يتجاوز الاحتياطي الغازي مغاربيا 966 مليار م³، وتعتبر المنطقة ثالث ممول للاتحاد الأوروبي بهذه المادة الحساسة، إذ تمتلك الجزائر سابع احتياطي عالمي للغاز، وثالث مصدر له والرابعة عشر في احتياطي

¹ المرجع نفسه.

النفط، وتمتلك كل من تونس والمغرب مؤهلات سياحية هائلة قادرة على جذب 20 مليون سائح سنويا، كما تمتلك سوقا واسعة بأكثر من 100 مليون مستهلك.¹

ثانيا: تطورات الاتحاد المغربي: تنص الوثيقة المتعلقة بالاستراتيجية المغربية للتنمية المشتركة لتكوين الوحدة الاقتصادية والتي وقعت في الدورة الثالثة لمجلس الرئاسة على:²

- اقامة منطقة التبادل الحر قبل نهاية 1992.

- اقامة الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995.

- اقامة السوق المغربية المشتركة قبل سنة 2000.

- الوحدة الاقتصادية.

ونظرا للتأخر المسجل في إقامة أول مرحلة من مراحل التكامل وفي ظل ركود مؤسسات الاتحاد منذ سنة 1995 بسبب الخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب، دعا مجلس وزراء الخارجية في دورته السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ 2007/02/10 فريق العمل المكلف باستكمال مشروع منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد، وإعداد دراسة حول إنشاء مجموعة اقتصادية مغربية إلى عقد اجتماع موسع بإشراك قطاعات الفلاحة والصناعة والجمارك، وإعداد العناصر المرجعية لدراسة انعكاسات منطقة التبادل الحر على اقتصاديات الدول الأعضاء، أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية وهي الاتحاد الجمركي فقد قامت اللجنة بإنجاز دراسات للسياسات الجمركية في الدول المغربية بالموازاة مع السياسات التجارية، كما أعدت مديريات الجمارك سنة 1995 تعريفة جمركية موحدة استعدادا لتنفيذ المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي، كما تم انشاء مجلس مغربي للتعاون الجمركي بهدف استكمال مشروع الوحدة الجمركية، ومازال ينتظر عرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة عليه.³ وإلى غاية اليوم لم يتم التصديق على الكثير من الاتفاقيات المبرمة بين بلدان الاتحاد ما بين 1990-1994، بل أن المصادق عليها لم يدخل بعضها حيز التنفيذ، فمن بين 37 اتفاقية في مختلف المجالات تم التصديق على 6 اتفاقيات فقط، وبدأ سريان البعض منها فقط، وبالتالي فيمكن القول أن الاتحاد المغربي بقي حبر على ورق.

ثالثا: معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول المغربية: رغم الجهود المبذولة والقرارات الكثيرة المتخذة في العقود الثلاثة الأخيرة في اتجاه تحقيق التعاون والتكامل بين الدول المغربية، والهيئات التي انشئت في هذا الخصوص، ظل التكامل المغربي هزيل، بل كل المحاولات التكاملية باءت بالفشل، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل المعرقلة نوجزها في النقاط التالية:

- ضعف كبير في التجارة البينية للدول المغربية.

¹ قلوواز ابراهيم، الاتحاد المغربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، مارس 2015 ص 280.

² صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره ص 331.

³ المرجع نفسه ص 332.

- ضعف أو غياب الإرادة السياسية.
- التبعية الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبي
- تباين السياسات والنظم الاقتصادية للدول المغربية
- الاختلافات الهيكلية لاقتصاديات الدول الأعضاء
- المبادرات الخارجية ومشاريع الشراكة الأجنبية التي طرحت على الدول المغربية فرادى
- طبيعة المعاهدات ونظام التصويت على الاتفاقيات والمشاريع التي تتسم بالجمود، وتعيق الحركة في تفعيل المشاريع التكاملية.
- الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر
- قضية الصحراء الغربية
- أزمة لوكربي والحضر المفروض على ليبيا.

إن أي مشروع للتكامل الاقتصادي لابد وأن يُبنى على أهمية المنافع والعوائد الاقتصادية، وبالطبع فإن للقواسم المشتركة بين شعوب المنطقة دوراً أساسياً في إنشاء بنية تكاملية إقليمية، إلا أنها لا ولن تكفي دون عامل المنفعة الذي يبقى المحرك الأساسي للمشاريع التكاملية. فإذا كان التكامل الخليجي قد قطع اشواطاً في اتجاه الوحدة يمكن أن يكون نقطة انطلاق نحو إقامة تكامل اقتصادي عربي ، فإن الدول المغربية مطالبة أن تخرج الاتحاد المغربي من عالم الافتراض إلى عالم الواقع وتجعل منه كياناً إقليمياً قائماً بحد ذاته، من خلال تفعيل مؤسساته، ودرء الخلافات السياسية والحساسيات المفرطة خاصة بين الجزائر والمغرب. لأن نجاح التكتلات العربية الإقليمية وإقامة شراكات اقتصادية بينها يمكن أن يفضي إلى بناء التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

المبحث الثالث: دراسة نقدية تحليلية لمسببات إخفاق التكامل الاقتصادي العربي

من أجل الوقوف على أسباب تعثر مسيرة التكامل والتعاون العربي، والتي حالت دون بناء اقتصاد عربي له وزنه في منظومة الاقتصاد العالمي، لابد من تحليل مشاهد الاخفاق على جبهة التكامل الاقتصادي العربي بموضوعية عالية لاستشراف آفاق المستقبل.¹

المطلب الأول: مظاهر التكامل الاقتصادي العربي

أن التطرق لمظاهر التكامل الاقتصادي العربي هي تحليل لمداخل التكامل والتي تعكس مدى التطور الحاصل على جبهة العمل العربي المشترك من خلال دراسة مدى نمو التجارة العربية البينية، وتدفقات الاستثمارات العربية البينية، والعون الانمائي العربي، وحركة العمالة العربية.

الفرع الأول: أداء التجارة العربية البينية

تواجه التجارة العربية البينية مجموعة من التحديات من جراء ضعف انتعاش الاقتصاد العالمي، والتراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ناهيك عن التحولات التاريخية والصراعات المدمرة المستمرة في عدد من الدول العربية وتداعياتها الشديدة الأثر، قد أرخت بثقلها على البيئة التجارية العربية لصالح تزايد الحماية التجارية. وهناك مؤشرات مقلقة تبين أن الموجة الجديدة للحماية التجارية العالمية قد وصلت أبواب العالم العربي الذي يعاني أصلاً من استمرار القيود غير الجمركية بالرغم من مرور أكثر من 19 عاماً على بدء العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وبيانات الجدول التالي توضح تطور التجارة البينية العربية:

الجدول رقم (3-7): الأهمية النسبية للصادرات والواردات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات والواردات

الوحدة (مليار دولار)

العربية للفترة (2000-2016)

البيان	2000	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الصادرات العربية	137	792	1076	734	914	1205	1322	1311	1244	856	796
الصادرات العربية البينية	16	70	100	87	98	108	111	117	121	107	96
الصادرات البينية/ إجمالي الصادرات	11,6	08,8	09,3	11,8	10,7	08,9	08,4	08,9	09,7	12,5	12,1
إجمالي الواردات العربية	154	530	699	607	661	756	815	858	900	850	795
الواردات العربية البينية	15	63	90	73	83	102	110	121	121	114	109
الواردات البينية / إجمالي الواردات	09,7	11,9	12,8	12	12,5	13,5	13,5	14,1	13,4	13,4	13,7

المصدر، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات 2003، 2009، 2013، 2017

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه و بعد قيام الدول العربية بتحرير تجارتها البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أو في إطار التكتلات الاقتصادية العربية الإقليمية لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي ارتفعت قيمة متوسط التجارة البينية العربية* من 15,5 مليار دولار عام 2000 إلى 95 مليار دولار عام 2008، ثم

¹ حميد الجميلي، المشهد الاقتصادي العربي الراهن، مرجع سبق ذكره ص 157.
* متوسط التجارة العربية = (قيمة الصادرات البينية + قيمة الواردات البينية) / 2

تراجع إلى 80 مليار دولار عام 2009 بفعل تراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، وعاودت في الارتفاع بسبب الانتعاش التدريجي لأسعار النفط حيث وصلت إلى 119 مليار دولار عام 2013، ثم انخفضت إلى 102 مليار دولار سنة 2016 وبسبب تراجع أسعار النفط.

أما على صعيد الصادرات البينية العربية فرغم نموها بمتوسط سنوي خلال الفترة 2000-2008، تجاوزت 24 %، إلا أن وزنها النسبي إلى الصادرات العربية الإجمالية لم يتجاوز 10% في كل السنوات ماعدا سنوات 2009، 2014، 2015 والتي بلغت 11,8، 12,5، 12,1 بالمئة على التوالي، وهذا الارتفاع ناجم عن الانخفاض في إجمالي الصادرات العربية بمعدل أكبر من انخفاض حجم الصادرات البينية العربية، ونفس الاتجاه بالنسبة للواردات العربية البينية حيث تراوحت بين 12 و14 بالمئة من إجمالي الواردات العربية خلال الفترة 2000-2016، وهذه المعطيات تعكس ضعف مساهمة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة مع العالم الخارجي .

وللتعمق أكثر في تحليل أداء التجارة العربية البينية لا بد من دراسة اتجاه التجارة البينية العربية وكذا

الهيكل السلعي لها .

أولاً : اتجاه التجارة العربية البينية: الجدول التالي يعكس بيانات اتجاه الصادرات والواردات العربية خلال الفترة 2000-2016 حيث يتبين أن دول الخليج العربي التي تتمتع بالفوائض المالية هي التي تستحوذ على نسب كبيرة من التجارة العربية البينية، بالإضافة إلى العراق ومصر وبدرجة أقل الأردن ولبنان، وبالتالي فهذه الدول تعتبر أكثر انفتاحاً على التجارة العربية البينية.

الجدول رقم (3-8): مساهمة الدول العربية في الصادرات والواردات البينية خلال الفترة 2000-2016

البيان	الواردات البينية (سيف) (الوحدة مليون دولار)							الصادرات البينية (فوب) (الوحدة مليون دولار)						
	2016	2014	2012	2010	2009	2008	2000	2016	2014	2012	2010	2009	2008	2000
الأردن	4426	6895	7420	5430	4567	5642	1091	3025	3747	3254	3001	2605	2608	608
الإمارات	25697	21554	17953	11730	10020	9225	1710	22531	22611	17995	17391	17643	16207	2209
البحرين	4739	5334	4660	3317	4458	6158	427	3122	3127	3221	2393	2534	3106	500
تونس	1494	2493	2147	1593	1601	2715	432	1405	1798	1819	1776	1761	1866	432
الجزائر	1839	2549	2170	1586	1526	1041	299	1574	3287	2988	1854	1355	2309	361
جيبوتي	423	390	208	200	216	195	134	97	105	105	89	40	43	121
السعودية	15844	17932	15057	9759	7554	8554	1673	31693	42476	42058	33788	30169	39100	6465
السودان	2137	2149	2310	2857	1865	2136	362	2155	2345	2652	1622	650	757	244
سوريا	-	-	-	2593	2515	2793	408	-	-	-	4905	5491	7726	707
الصومال	869	984	906	533	396	560	69	404	587	629	424	298	392	185
العراق	9460	10998	12816	10879	10303	15723	406	2216	3129	3156	1844	1407	2248	651
عمان	13269	11967	9606	7054	5595	7486	2043	6475	9501	7247	6044	5228	5668	1155
قطر	4921	5487	4565	4273	4447	4464	652	6158	10292	9580	6910	3704	4202	632
القمر	41	36	34	24	20	28	-	4	3	2	2	2	4	-
الكويت	5719	5933	4601	2974	2884	3269	1066	3401	2892	2324	2105	1782	2004	435
لبنان	2607	2220	3122	2358	1888	2165	767	1297	1735	1743	1729	1547	1636	327
ليبيا	1992	3142	3929	1434	1145	714	604	882	1378	1990	1776	950	1709	423
مصر	9548	10262	9741	6423	5076	7330	1459	7856	9452	9473	8896	8236	6631	602
المغرب	2908	6214	6700	4852	3766	5502	1413	1228	1053	1069	888	672	723	255
موريتانيا	604	755	814	271	55	67	33	5	3	2	6	4	5	3.8
اليمن	1220	4514	1872	3407	3226	4899	876	579	1143	415	1131	896	1323	210
المجموع	109757	121810	110632	83547	73521	90665	15049	96105	120664	111722	98572	86970	100265	16316

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الملحق 4/8 ص 370

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، الملحق 5/8 ص 419

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003 الملحق 2/8 ص 362.

من خلال الجدول والذي يوضح مساهمة الدول العربية فرادى في الصادرات البينية العربية نلاحظ أن السعودية والإمارات العربية تستأثران بأكثر من نصف الصادرات العربية البينية حيث بلغت مساهمة الصادرات السعودية سنة 2016 حوالي 33% و 23% بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، ثم مصر وعمان وقطر بنسبة 8,2%، 6,7%، 4,6% على التوالي ثم الكويت والبحرين والأردن والعراق والسودان بنسب تتراوح بين 2 و 3,5% لكل منها، أما الجزائر، تونس، لبنان، المغرب فإن مساهماتها في الصادرات العربية البينية بلغت 1,6%، 1,5%، 1,3%، 1,1% على التوالي، أما بالنسبة لجيبوتي والقمر وموريتانيا فإن مساهماتها في الصادرات العربية البينية تكاد تكون معدومة

نظرا لصغر اقتصاداتها واعتمادها على الاعانات الدولية في غالب الأحيان. أما بالنسبة للأهمية النسبية للصادرات البينية إلى إجمالي صادرات الدول العربية فرادى فإنها بلغت لكل من السودان ولبنان ومصر والأردن والتي تعتبر من أكثر الدول تكاملا في التجارة البينية العربية، 69.6%، 43%، 39.2%، 48.8% على التوالي¹.

أما على صعيد الواردات العربية البينية فتعتبر الامارات أكبر بلد مستورد للمنتجات العربية حيث بلغت وارداتها من البلدان العربية 23% من إجمالي الواردات البينية لسنة 2016 و 14% بالنسبة للسعودية و 12% بالنسبة لعمان، و 8.6% لكل من مصر والعراق و بين 4 و 5% لكل من الاردن والبحرين والكويت وقطر، وتشير البيانات الخاصة باتجاه الصادرات والواردات البينية العربية إلى تركيز التبادل التجاري بين الدول العربية بشكل عام في دول الجوار، ففيما يخص الصادرات البينية للدول العربية عام 2016 فقد حصلت كل من السعودية والعراق والامارات والكويت على حوالي 67% من صادرات الأردن إلى الدول العربية، وتركز نحو 71% من صادرات الامارات في كل من عمان والسعودية وقطر، وشهدت البحرين خلال عام 2016 استحواذ كل من الامارات والسعودية وعمان على حوالي 75% من صادراتها البينية إلى الدول العربية، واستحوذت دول الجوار (تونس، الجزائر، ليبيا) على نحو 85% من صادرات تونس إلى الدول العربية، أما صادرات الجزائر فقد تركزت في تونس وموريتانيا ومصر بنسبة 87% أما السودان فقد تركزت 94% من صادراتها إلى كل من الامارات والسعودية ومصر، أما الصومال فتركزت صادراته في كل من الامارات وعمان واليمن بنسبة 87%، وحصل كل من سوريا ومصر والمغرب على حوالي 87% من صادرات العراق إلى الدول العربية، كما حصلت الامارات على حوالي 64% و 59% من صادرات كل من عمان وقطر البينية.² أما بالنسبة للواردات السلعية البينية للدول العربية جاء حوالي 74% من واردات الأردن من كل من السعودية والامارات، كما جاء نحو 81% من واردات الامارات البينية من كل من عمان والسعودية وقطر، واستحوذت السعودية على نحو 79% من واردات البحرين من الدول العربية، ويأتي حوالي 65% من واردات تونس من الجزائر والسعودية، وتركزت الواردات البينية للسعودية في كل من الامارات، ومصر والبحرين بنسبة بلغت حوالي 70% وواردات الصومال البينية في جيبوتي وعمان بنسبة 76%، وواردات العراق البينية تركزت في سوريا وعمان بنسبة 81%، وجاء حوالي 70% من الواردات البينية لقطر من الامارات والسعودية، و 82% من الواردات البينية لعمان من الامارات والسعودية، ونسبة 60% من الواردات البينية للكويت من كل من الامارات والسعودية، أما الواردات البينية لليبيا فقد جاء معظمها من كل من سوريا ومصر وتونس بنسبة حوالي 80%، كما تركز حوالي 71% من الواردات البينية لمصر في كل من السعودية والكويت والامارات، وحوالي 71% من الواردات البينية للمغرب في كل من السعودية والامارات والجزائر، وجاء 84% من الواردات البينية لموريتانيا من كل من الجزائر وليبيا، كما جاءت نسبة 68% من الواردات البينية لليمن من الامارات والسعودية، وفيما يخص الواردات البينية للجزائر ولبنان فتعتبر أكثر توسعا في مصادر وارداتها من الدول العربية، إذ تتوزع بين أربع إلى خمس بلدان عربية.³

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 ص 150.

² المرجع نفسه ص 155

³ المرجع نفسه، ص 156.

ثانيا: الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية

مع بقاء أسعار النفط منخفضة سنة 2016 تراجعت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية العربية لتبلغ حوالي 15,9% مقابل حصة قدرها 18,2% سنة 2015، كما تراجع نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية من 20,3% سنة 2015 لتبلغ 19,8% سنة 2016، أما مجموعة المصنوعات فقد سجلت أعلى نسبة مساهمة في الصادرات البينية حيث ارتفعت لتحقيق 59,6% خلال عام 2016 مقابل حصة قدرها 55% في السنة السابقة والجدول التالي يوضح هيكل الصادرات والواردات البينية:

الجدول رقم (3-9): الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية (نسبة مئوية)

الواردات البينية					الصادرات البينية					البيان
2016	2015	2014	2013	2012	2016	2015	2014	2013	2012	
21,2	17,5	18,6	16,1	15,7	19,8	20,3	22,1	20,9	18,9	السلع الزراعية
24,1	28,9	33,9	35,1	35,3	15,9	18,2	21,5	26,2	27,1	الوقود المعدني والمعادن الأخرى
46,1	46,5	43,3	44,3	44,1	59,6	55,0	50,7	46,2	47,3	المصنوعات
12,4	14,7	13,4	12,8	13,6	18,3	15,1	12,4	10,1	12,0	المواد الكيماوية
17,5	17,3	19,1	15,6	17,4	17,9	18,4	19,4	16,3	18,1	مصنوعات اساسية
10,3	8,8	7,0	10,5	10,0	10,5	8,0	6,3	4,9	10,0	آلات ومعدات النقل
5,9	5,7	3,8	5,4	3,1	12,9	13,5	12,6	14,9	7,2	مصنوعات متنوعة اخرى
8,6	7,3	4,2	4,1	4,9	4,9	6,0	5,8	6,7	7,2	سلع غير مصنفة
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، ص 375.

وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية فإنه من المعروف أن الواردات البينية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين، ولهذا فمن الناحية النظرية فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، إلا أنه عمليا توجد اختلافات احصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية، وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

من خلال ما سبق نلاحظ أن التجارة العربية البينية متواضعة بالمقارنة مع التكتلات التجارية العالمية وتتركز بين البلدان العربية المتجاورة ومعظم السلع المتداولة هي السلع الأولية والمنتجات الزراعية، ولا شك أن النجاح في تنوع وزيادة المبادلات التجارية العربية يحتاج إلى مقارنة جديدة للمعوقات التي تواجه حرية انسياب الصادرات والواردات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وعليه يمكن القول أن اعتماد المدخل التجاري في التكامل الاقتصادي العربي لم يعط النتائج المرجوة.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمارات العربية البينية

تتمثل الاستثمارات العربية البينية في تلك التدفقات الفعلية لرؤوس الأموال (خاصة أو حكومية)، التي تجتاز الحدود وتعبّر ما بين البلدان العربية للتوظيف والمساهمة في إقامة مشاريع استثمارية، تكون مملوكة لفرد واحد أو مجموعة من الأفراد، أو مقامة كمشروع مشترك على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، وأصحابها مواطنون عرب، أو مؤسسات عربية من خارج البلدان المضيفة.¹ ولتحليل تدفقات الاستثمار البيني في البلدان العربية لا بد من القاء نظرة حول جاذبية البلدان العربية للاستثمار وكذا نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولاً/ الوضع الاجمالي لجاذبية الاقتصاديات العربية للاستثمار: تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار* لسنة 2017 إلى أن مجموعة الدول العربية حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 41,6 نقطة، وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الرابعة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بعد الدول العربية في المرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة، ثم دول أفريقيا في المرتبة الأخيرة. أما على مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار أن دول مجلس التعاون الخليجي تصدرت الترتيب بأفضل أداء عربي بقيمة 51,6 نقطة خلال عام 2017 وذلك بعدما ارتفع أداؤها بشكل طفيف مقارنة مع السنة السابقة، ثم حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والاردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 42,5 نقطة مع ارتفاع أداؤها مقارنة بمؤشر 2016، ثم في المرتبة الثالثة دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) بقيمة 40,3 نقطة، ثم حلت أخيرا الدول العربية منخفضة الأداء.²

الشكل رقم (3-3): المؤشر العام لجاذبية الاستثمار في الدول العربية 2016-2017



¹ عبد الرزاق حمد حسين، دور الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان العربية خلال الفترة 1995-2014، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد - 1 / العدد - 37/ 2017 ص 171.

* المؤشر العام لجاذبية الاستثمار: يتكون من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا ، تتفرع بدورها الى 58 متغيرا كمييا غالبيتها العظمى متوسط المتغير خلال السنوات الثلاث الاخيرة وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي ، تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية واقليمية ومحلية تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي .

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017 ص 28.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017 ص 28.

ثانيا: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية: الجدول التالي يوضح حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البلدان العربية خلال الفترة 2016-2016

الجدول رقم (3-10): تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان العربية خلال الفترة 2016-2006

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	3.54	2.62	2.83	2.41	1.69	1.49	1.55	1.95	2.18	1.60	1.54
الإمارات	12.81	14.19	5.06	1.13	8.80	7.15	8.83	9.49	10.82	8.80	8.99
البحرين	2.91	0.91	2.64	0.26	0.16	0.10	1.55	3.73	1.52	-0.80	0.28
تونس	3.31	1.62	2.76	1.69	1.51	1.15	1.60	1.12	1.06	1.00	0.96
الجزائر	1.89	1.74	2.63	2.75	2.30	2.58	1.50	1.68	1.51	-0.58	1.55
جيبوتي	0.11	0.20	0.23	0.07	0.04	0.08	0.11	0.29	0.15	0.12	0.16
السعودية	18.29	24.32	39.46	36.46	29.23	16.31	12.18	8.86	8.01	8.14	7.45
السودان	1.84	1.50	1.65	1.73	2.06	1.73	2.31	1.69	1.25	1.73	1.06
سوريا	0.66	1.24	1.47	2.57	1.47	0.80	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الصومال	0.10	0.14	0.09	0.11	0.11	0.10	0.11	0.26	0.28	0.31	0.34
العراق	0.38	0.97	1.86	1.60	1.40	1.88	3.40	-3.26	-10.34	-7.75	-5.91
عمان	1.60	3.33	2.95	1.49	1.24	1.63	1.37	1.61	1.51	-2.69	0.14
فلسطين	0.02	0.03	0.05	0.30	0.21	0.35	0.06	0.18	0.16	0.10	0.27
قطر	3.50	4.70	3.78	8.12	4.67	0.94	0.40	0.84-	1.04	1.07	0.77
الكويت	0.12	0.11	-0.01	1.11	1.30	3.26	2.87	1.43	0.95	0.29	0.27
لبنان	3.13	3.38	4.00	4.38	3.71	3.14	3.11	2.66	2.91	2.35	2.56
ليبيا	2.06	3.85	3.18	3.31	1.91	0.00	1.43	0.70	0.05	0.73	0.49
مصر	10.04	11.58	9.49	6.71	6.39	-0.48	6.03	4.26	4.61	6.93	8.11
المغرب	2.45	2.80	2.49	1.95	1.57	2.57	2.73	3.30	3.56	3.25	2.32
اليمن	1.12	0.92	1.55	0.13	0.19	-0.52	-0.53	-0.13	-0.23	-0.02	-0.56
موريتانيا	0.16	0.14	0.34	00	0.13	0.59	1.39	1.27	0.50	0.50	0.27
المجموع	70.04	80.29	88.50	78.29	70.08	44.84	51.98	40.24	31.51	25.08	31.07
البلدان النامية	412	538	593	474	642	687	671	675	704	752	646
العالم	1411	1909	1499	1190	1383	1591	1592	1443	1323	1774	1746

Source: <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740>

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا بنسبة 25 % من 24.6 مليار دولار عام 2015 إلى 31.07 مليار دولار عام 2016، إلا أنها تمثل ثلث القيمة القياسية التي بلغتها سنة 2008 التي تقدر بـ 88.50 مليار دولار، وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 1.8 % من إجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار، و 4.8 % من إجمالي الدول النامية البالغ 646 مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4 % عام 2000 إلى

6.6 % عام 2009 وهو أعلى مستوى لها، ثم تراجعت مرة أخرى إلى 1.4 % عام 2015 ليبلغ المتوسط العام خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2016 نحو 3.2 %. كما يلاحظ من الجدول تركيز الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى البلدان العربية في ثلاث دول رئيسية هي الامارات، السعودية، ومصر حيث استحوذت على 59 % من اجمالي الاستثمارات الواردة إلى البلدان العربية سنة 2006، وبلغت هذه النسبة 61 % سنة 2008 و 79 % سنة 2016.

ثالثا: تطور الاستثمارات العربية البينية

أ- أهمية الاستثمارات العربية البينية: تتمثل في:¹

- تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية فهي تقوم بتخفيف عبئ الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات على دول العجز العربية، وذلك من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية، هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها نظرا لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.

- تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي: إن ما تحتاجه الدول العربية من أجل تفعيل تكاملها الاقتصادي في المقام الأول هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية، إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع، وبذلك يبقى مدخل التكامل التجاري ضعيف الأثر ومحدود الأهمية وعرضة للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية، كما يعتبر الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها. ومن هنا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى.

ب- تطور الاستثمارات العربية البينية: شهد عام 2016 انشاء 142 مشروعا استثماريا بينيا في المنطقة العربية بتكلفة اجمالية بلغت حوالي 22 مليار دولار استقبلت مصر حوالي 60.4 % من اجمالي الاستثمارات تلتها السعودية ثم الأردن بنسب 23,4 %، 3,4 % على التوالي، أما من حيث الدول المصدرة لهذه الاستثمارات فقد بلغت حصة الامارات حوالي 69,4 % من الاجمالي، تلتها السعودية بحصة 20,9 % ثم مصر بـ 3,7 %، ويعد قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشروعات العربية البينية خلال عام 2016 حيث حظي بحصة تبلغ حوالي

¹ - بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مجلة الباحث - عدد 07 / 2009 - 2010 ص 171-172.

85,2% من اجمالي تكلفة المشروعات البينية لهذه السنة تلاه قطاع الغذاء والتبغ بحصة 4,8%، ثم قطاع الطاقة المتجددة بـ 4,2% ثم قطاع الاتصالات بحصة 2,3%¹.

الجدول رقم (3-11): تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2003-2016) (مليون دولار)

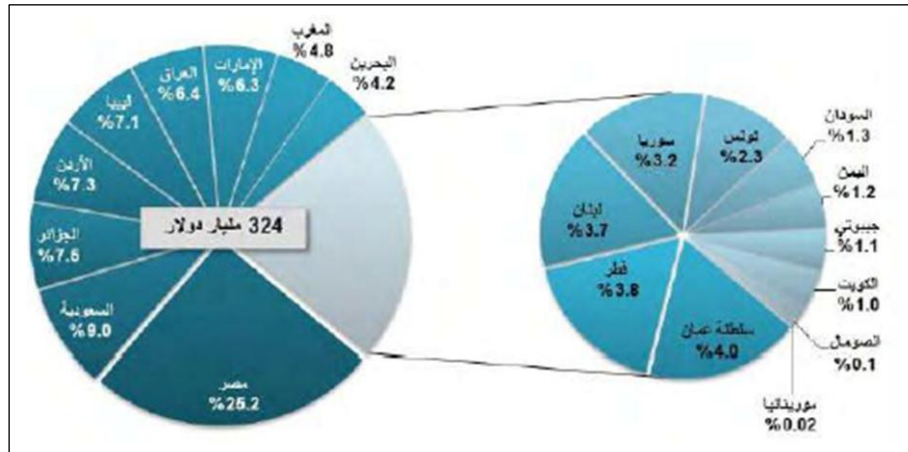
البيان	عدد المشروعات	قيمة المشاريع الاستثمارية البينية
2003	69	4183
2004	63	1975
2005	118	32039
2006	221	56270
2007	108	17831
2008	257	64721
2009	191	33938
2010	212	17199
2011	258	14244
2012	353	20543
2013	241	13715
2014	162	11390
2015	157	13916
2016	142	22164
المجموع	2552	324129

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار سنوات مختلفة.

من الجدول نلاحظ تواضع الحجم الاجمالي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2003 – 2016 حيث شهدت مؤشراتها تدبذبا واضحا إذ نلاحظ أن عدد المشروعات والقيمة الاستثمارية البينية ارتفعت 69 مشروع بقيمة اجمالية 4.183 مليار دولار سنة 2003 إلى 221 مشروع بقيمة اجمالية تقدر بـ 56 مليار دولار عام 2006 ثم عرفت انخفاضا حادا سنة 2007 إلى 108 مشروع بقيمة 17.8 مليار دولار ثم ارتفاع في السنة الموالية إلى 257 مشروع بقيمة 64.7 مليار دولار وهي القيمة القياسية للاستثمارات العربية البينية ثم بدأ الانخفاض بصفة مستمرة منذ سنة 2009 بفعل نتائج الأزمة المالية العالمية وركود النشاط الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى الاحداث الدامية التي عرفتها بعض البلدان العربية، حيث بلغت هذه المؤشرات أدنى قيمة لها سنة 2014 بـ 162 مشروع بقيمة 11,4 مليار دولار. ثم بدأت في التحسن سنة 2016 مع تحسن أسعار النفط وبداية انتعاش الاقتصاد العالمي. وقد بلغ رصيد الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2003-2016 حوالي 324 مليار دولار موزعة حسب الدول المستقبلية كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2017 ص 20.

الشكل رقم (3-4): توزيع المشاريع الاستثمارية البينية حسب الدول المستقبلية خلال الفترة 2003-2016



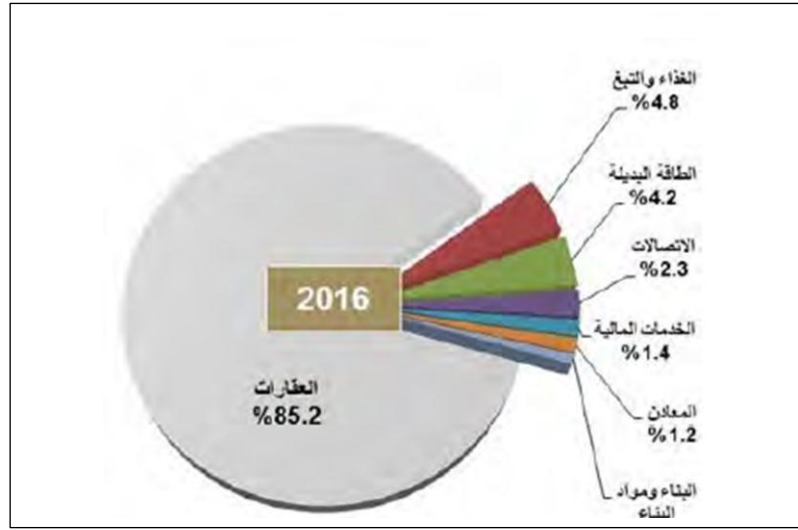
المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2017 ص 20.

ويلاحظ أن مصر استقطبت أكثر من ربع هذه الاستثمارات والمقدرة بـ حوالي 82 مليار دولار وذلك بسبب تحسن مناخ الاستثمار بها والحوافز والمزايا التي توفرها الحكومة المصرية للاستثمارات الخليجية، وما يثير الانتباه في هذا التوزيع تركز الاستثمارات البينية المتبقية في الدول النفطية الغنية مثل السعودية بـ 29 مليار دولار والجزائر بـ 24 مليار دولار، فليبيا والعراق والإمارات، مقارنة بالدول الفقيرة كالسودان واليمن وموريتانيا وجيبوتي والصومال التي تحصلت خلال هذه الفترة مجتمعة ما نسبته 3,72% من إجمالي الاستثمارات البينية العربية ويعود السبب في ذلك إلى ضعف أداء هذه الدول وعدم ملاءمة المناخ لجذب الاستثمارات. أما من حيث الدول المصدرة لهذه الاستثمارات فقد كان نصيب الإمارات العربية خلال الفترة 2003-2016 بلغ حوالي 160,9 مليار دولار أي بنسبة 49,6% تلتها البحرين بـ 38,5 مليار دولار، أي بنسبة 11,9% ثم الكويت بنسبة 11,7% ثم قطر بـ 31.089 مليار دولار وبنسبة 9,6%، والسعودية بـ 23.29 مليار دولار أي بنسبة 7,2% أي أن أغلب المشاريع الاستثمارية البينية كانت صادرة من طرف بلدان الخليج العربي التي تتميز بفوائدها المالية الناتجة عن عوائد النفط وهو ما يجعل تطور الاستثمارات البينية مرتبطة أساساً بتحسين أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث نلاحظ استئثار دول الخليج العربي بأكثر من 90% من إجمالي الاستثمارات البينية.¹

أما في ما يتعلق بالتوزيع القطاعي للمشروعات الاستثمارية البينية لسنة 2016 يلاحظ من الشكل رقم (3-5) استحواذ قطاع العقارات على أكثر من 85% من القيمة الإجمالية للاستثمارات البينية ثم الغذاء والتبغ بنسبة 4.8% فقط قطاع الطاقة المتجددة بـ 4.2% وهو ما يعكس تركز الاستثمارات العربية البينية على قطاع الخدمات بنسبة كبيرة جداً على حساب قطاع الصناعات التحويلية.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، 2017 ص 21.

الشكل رقم (3-5) التوزيع القطاعي للاستثمارات البينية العربية (حسب التكلفة) لسنة 2016



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2017 ص 20.

شروط الاستثمارات العربية البينية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي: وتتمثل في:

- أن تكون من النوع الذي يؤدي عمليا إلى الترابط العضوي الانتاجي والتسويقي بين البلدان الأطراف في المشروع.
- أن تتوفر حرية انتقال عناصر الانتاج والسلع المتولدة من هذه المشروعات بين الدول الأعضاء ، حتى تتمتع بمزايا اتساع السوق والانتاج الكبير الذي يرتبط بعملية التكامل.
- التنسيق والتخطيط للاستثمارات حتى لا تقام وحدات انتاجية متعددة يكون انتاجها أكبر من مجموع الطلب المحلي في كل الدول الأعضاء، خصوصا إذا كانت إمكانات التصدير محدودة.
- أن يراعى في اختيارها مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الصناعية وبالتالي يجب التركيز على الاستثمارات في الصناعات التحويلية، وخلق صناعات أمامية وخلفية متساوية ومتكاملة.

يرى الباحث أن الاستثمارات العربية البينية لا زالت دون المستوى المنشود لإحداث قفزة تنموية ولزيادة الترابط والتشابك بين الاقتصاديات العربية، فضلا عن قلة حجم تدفقاتها مقارنة بالاستثمارات العربية في باقي دول العالم فإنها متركزة في القطاع العقاري بنسبة كبيرة جدا مقارنة بالقطاع الصناعي والزراعي، ضف إلى ذلك تركيز شديد في الدول المصدرة والمضيفة مما يؤدي إلى تعميق الفوارق التنموية بين البلدان العربية، وعليه فهذه الأخيرة اليوم وأكثر من أي وقت مضى مجبرة على إزالة مختلف المعوقات أمام انسياب الرأسمال العربي،

الفرع الثالث: العون الإنمائي العربي

يمثل العون الإنمائي الذي تقدمه الدول العربية نموذجاً للتعاون الدولي العربي- العربي لدعم روح التضامن وتحمل المسؤوليات المشتركة لتحقيق الأهداف التنموية في البلدان العربية الأقل نمواً، وتقدم المساعدات الإنمائية العربية من خلال المساعدات الحكومية الثنائية، والتمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق، ومساهمات الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون، بالإضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الوطنية الخيرية، والمنظمات غير الحكومية.¹

ويتسم العون الإنمائي العربي بشروط ميسرة سواء من ناحية انخفاض سعر الفائدة، أم طول مدتي السماح والسداد، إضافة إلى أن الدعم الإنمائي العربي غير مقيد وغير مشروط، وجزء كبير منها هي عبارة عن منح غير مستردة، وارتفاع عنصر المنحة في البعض منها والذي يبلغ في المساعدات الثنائية العربية نحو 88,5 %، كما يبلغ عنصر المنحة في القروض التي تقدمها المؤسسات العربية المانحة حدود 40 %، وبهذه الأهمية يكون العون الإنمائي مصدراً لتخفيف الاختناقات المالية التي تواجهها الدول العربية المستفيدة، إضافة إلى دعم التنمية الاجتماعية وتشجيع التجارة البينية، وتعميق علاقات الترابط الاقتصادي العربي من خلال دعم المشروعات العربية المشتركة.²

أولاً: المساعدات الإنمائية على المستوى الثنائي

توجه المساعدات الحكومية الثنائية في معظمها إلى تغطية العجز في الموازنات العامة للدول المتلقية للعون العربي، والوفاء بالتزاماتها الخارجية، وقد بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول العربية المانحة (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان) حوالي 13.5 مليار دولار عام 2016، بعدما كانت في حدود 12 مليار دولار سنة 2015، والجدول التالي يوضح تطور العون الإنمائي الصادر من البلدان العربية:

الجدول رقم (3-12): المساعدات الإنمائية العربية خلال الفترة 2005-2016 (الوحدة: بالمليون دولار)

البيان	09-05	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	929	47	152	241	481	1951	1833	1811
السعودية	15134	3702	5440	1717	6156	13960	8258	9821
عمان	103	32	48	16	29	60	20	31
قطر	1441	309	918	460	6311	584	460	425
الكويت	2190	518	912	705	759	1916	1517	1448
المجموع	19197	4608	7470	3139	13736	18471	12080	13536

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، ص 403.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 ص 215.

² عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق ص 206.

يلاحظ من الجدول أن البلدان العربية المانحة للمساعدات الانمائية الرسمية هي دول الخليج العربي فقط وأغلب هذه المساعدات تمنحها السعودية بنسبة 69.5 % من إجمالي المساعدات الانمائية الرسمية الممنوحة من قبل الدول العربية خلال الفترة 2005-2016، أما فيما يخص حجم المساعدات الانمائية الرسمية الواردة إلى الدول العربية من مختلف المصادر فهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-13) : المساعدات والمعونات الرسمية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2005-2015 بالمليون دولار

البيان	04-00	09-05	2010	2011	2012	2013	2014
العراق	7226	52815	2187	1915	1301	1541	1370
فلسطين	5210	9490	2513	2435	2005	2601	2487
مصر	6314	5772	589	416	1807	5508	3532
السودان	2354	10909	2028	1741	1366	1503	872
المغرب	2668	5513	990	1435	1465	2004	2247
الأردن	3387	3358	951	971	1157	1403	2699
سورية	611	545	135	336	1672	3638	4198
لبنان	1383	3690	448	476	712	621	820
الصومال	815	2455	506	1099	990	1054	1109
تونس	1514	1993	550	922	1017	710	921
اليمن	1790	1807	667	476	709	1039	1164
موريتانيا	1261	1586	370	381	408	293	257
الجزائر	1302	1623	198	191	145	201	158
جيبوتي	350	609	131	141	149	148	163
ليبيا	15	196	09	641	87	129	210
القمر	129	192	67	52	69	79	74
اجمالي البلدان العربية	36848	103137	12263	13575	14989	22394	22207
اجمالي العالم	312268	579425	131340	141560	132738	150800	161075
النسبة إلى اجمالي العالم	11.8	17.8	9.4	9.6	11.3	14.8	13.8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص 546.

وكنتيجة لما شهدته المنطقة حيث يلاحظ من أحداث سياسية متكررة خلال الالفية الثالثة زادت وتيرة المساعدات والمعونات الرسمية الدولية المقدمة لعدد من الدول العربية، حيث تضاعفت من حدود 5 مليار دولار سنة 2000 إلى 22 مليار دولار سنة 2014، وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2005 بقيمة 29209 مليون دولار 75% منها منحت للعراق بسبب الحرب القائمة آنذاك، كما عرفت انخفاض حاد في الفترة 2009 و 2010 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الدول المانحة، ثم عاودت الارتفاع انطلاقاً من سنة 2011 بسبب ارتفاع أسعار النفط خاصة إذا علمنا أن نسبة كبيرة من المساعدات الرسمية الواردة إلى البلدان العربية هي مساعدات بينية عربية. كما يلاحظ وجود تركيز في المساعدات في عدد من الدول حيث استحوذت 4 منها وهي العراق ، فلسطين، مصر، السودان على

نحو 135 مليار دولار بنسبة 63% خلال هذه الفترة وهي دول تعاني من ظروف سياسية واقتصادية داخلية صعبة. وبإضافة المغرب والاردن ترتفع النسبة إلى 76% .

ثانيا : العون الانمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق

مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية العربية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، هي كيان جماعي أنشئ عام 1975، بهدف تحقيق مزيد من الفعالية في تقديم العون عن طريق الاستخدام الأمثل للكفاءات والقدرات المتوافرة لدى مؤسسات المجموعة، وتنسيق التمويل والإجراءات المصاحبة، خصوصاً فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج الكبرى التي تتجاوز قدرات أية مؤسسة بمفردها، بالإضافة إلى تحقيق أهداف مشتركة وإرساء صلة واضحة بين المساعدة التنموية والعلاقات الاقتصادية الأخرى بالبلدان المستفيدة.¹

وقد بلغ إجمالي عدد العمليات لمجموعة التنسيق في البلدان العربية لسنة 2016 نحو 178 عملية بلغت قيمتها 9.5 مليار دولار، واستفادت جمهورية مصر العربية بنحو 30 عملية بمبلغ يعادل 3.9 مليار دولار، أي بنسبة 41% من إجمالي التمويل المخصص للدول العربية، وبين التوزيع القطاعي إلى أن 33.4% من مجموع عمليات مؤسسات التنسيق في مصر وجهت لتمويل مشاريع الطاقة، وقد بلغ حجم التمويل التراكمي لمؤسسات التنسيق في الدول العربية إلى غاية 2016/12/31 حوالي 99459 مليون دولار أي ما يعادل 54% من إجمالي قيمة العمليات التمويلية موزعة على مؤسسات التمويل كما يلي:

الجدول رقم (3-14) : حصص الدول العربية من العون الانمائي لمجموعة التنسيق (الوحدة مليار دولار)

البيان	البنك الإسلامي	صندوق ابوظبي	صندوق الأوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العربي	صندوق الكويت	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	الاجفند	الإجمالي
مجموع المساعدات لسنة 2016	10.41	1.51	0.68	4.13	1.48	1.07	0.43	0.29	0.006	19.99
نصيب الدول العربية	2.98	0.42	0.095	3.56	1.48	0.54	0.43	00	0.005	9.49
مجموع المساعدات التراكمية	76.49	7.43	14.90	17.73	31.57	21.90	9.44	4.73	0.02	184.2
نصيب الدول العربية	29.22	4.12	2.86	9.95	31.57	12.28	9.44	0.01	0.01	99.46

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، ص ص 405، 407

يؤكد الباحث من خلال عرض مختلف قنوات تدفق العون الانمائي على أهمية هذه التدفقات سواء من حيث الحجم أو من حيث الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات التمويل العربية في دفع عملية التكامل الاقتصادي العربي، وذلك بتفعيل المشروعات العربية المشتركة وخلق مصالح اقتصادية متشابكة بين البلدان العربية، وما تفرزه من آثار خلفية وأمامية وجانبية وكل ما يترتب عنها من إنشاء أرضية صالحة للعمل العربي المشترك، وبالتالي ضرورة توجيهها إلى البلدان العربية الأقل نمواً من أجل ردم فجوة النمو بين البلدان العربية.

المطلب الثاني: ومضات مضيئة في مسيرة العمل العربي المشترك

¹ الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، أمانة التنسيق، متاح على الموقع:

<http://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=471> le 23/11/2017

لتقييم العمل العربي المشترك لابد من ذكر الانجازات العملية خلال هذه المسيرة والإشارة إليها بإنصاف، رغم أنها لم تبلغ الطموح الذي ترغب فيه الشعوب العربية و مقارنة بما تحقق من انجازات هائلة في تجمعات اقليمية أخرى كالاتحاد الأوروبي.¹ ومن أهم هذه الإنجازات إقامة بناء مؤسسي للتعاون الاقتصادي العربي حيث تعتبر الأجهزة الرئيسية التي أسست على المستوى القومي بغرض تصريف الأعمال الوظيفية للتعاون الاقتصادي العربي من أهم الإنجازات العربية في مسار التعاون، وتشتمل على مجموعة اللجان الدائمة والإدارات الفنية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعلى رأسها الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية التي تعتبر أداة مؤسسية هامة من أدوات العمل العربي المشترك حيث تقوم بإعداد بعض جوانبه وإعداد الاتفاقيات والدراسات والتوصيات اللازمة وتدفعها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لإقرارها،² بالإضافة إلى ذلك إنشاء المنظمات العربية المتخصصة في مختلف القطاعات تؤدي دورا بارزا في خدمة الاقتصاد العربي مثل صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصناديق العربية الأخرى، كلها ساهمت إلى حد كبير في تمويل العديد من المشروعات في الدول العربية والإسهام في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد نوع من الترابط العضوي والانتاجي بين الاقتصاديات العربية، حيث ساهم مثلا الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في ربط للشبكات الكهربائية لمعظم الدول العربية وكذلك شبكات الاتصالات والطرق، أما صندوق النقد العربي نجد انه بنهاية عام 2016 قد بلغت قيمة القروض الممنوحة للبلدان الاعضاء نحو 9.44 مليار دولار امريكي بالإضافة الى انشائه قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، وتقديم الدعم الفني لمساعدة الدول الأعضاء في انشاء وتطوير أسواقها المالية وكذلك انشاء برنامج لتمويل التجارة العربية والذي يساهم بنصف رأسماله بالإضافة إلى المنظمات الأخرى كل واحدة في قطاع تخصصها وقد بلغت المساعدات الانمائية التراكمية لهذه المنظمات والصناديق الانمائية القطرية العربية أكثر من 184 مليار دولار إلى غاية سنة 2016، وأهم هذه المنظمات العربية المتخصصة موضحة في الجدول التالي:

¹ محمد يحي السعيد، العمل العربي المشترك بين التحديات والطموح، ورقة بحثية مقدمة لورشة العمل بعنوان: نحو تعزيز العمل العربي المشترك، بالمعهد العربي للدراسات العمالية، دمشق ايام 15-20 جويلية 2007.

² سميح مسعود، مرجع سابق ص 91.

الجدول رقم (3-15): قائمة بالمنظمات العربية المتخصصة موزعة حسب القطاعات

القطاع	المنظمات	تاريخ بدء النشاط	الدول الأعضاء
التمويل	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	1971/12/18	جميع البلدان العربية
	صندوق النقد العربي	1977/05/21	جميعها ما عدا جيبوتي
	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا	مارس 1975	جميعها ما عدا الصومال جيبوتي لبنان واليمن
النفط	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	1975/04/01	جميع البلدان العربية
	منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول	1968/09/09	الدول العربية المصدرة للبترول اضافة الى مصر
	الهيئة العربية للطاقة الذرية	1977/08/17	/
الزراعة	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	1972	جميعها ما عدا لبنان وجيبوتي
	المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة	1981/09/25	جميعها ما عدا تونس والصومال والبحري واليمن
الصناعة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	1978/09/10	جميعها ما عدا الكويت
النقل	المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية	1978/07/01	جميعها
	اتحاد اداعات الدول العربية	1969/09/02	جميعها
	الأكاديمية العربية للعلوم وتكنولوجيا والنقل البحري	1972/05/26	جميعها ما عدا الجزائر والمغرب موريتانيا وجيبوتي
العمل	منظمة العمل العربية	1982/09/25	جميعها ما عدا عمان
البحث العلمي	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	1970/07/25	جميعها ما عدا لبنان
	المنظمة العربية للتنمية الادارية	1969/01/01	جميعها ما عدا جيبوتي

المصدر: سليمان المنذرى، مرجع سابق ص 44-45.

بالإضافة إلى هذه المنظمات يعتبر انشاء الاتحادات العربية المتخصصة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ عام 1971 بهدف التنسيق بين المشروعات القائمة في بعض المجالات الحيوية بما يحقق لها التكامل ويبعد عنها الازدواجية والتضارب ويدعم مسيرة التكامل العربي بشكل عام، ويبلغ عدد هذه الاتحادات أربعة عشر اتحادا عربيا متخصصا في شتى مجالات الأنشطة الإنتاجية والخدمية القائمة، حققت منذ انشائها إنجازات هامة في مجال العمل العربي المشترك تتمثل في تبادل الخبرات الفنية وتبادل العون في حل المشكلات التقنية فيما بينها وينشر البيانات العملية والفنية بشكل منتظم بما يخلق فرصا لتبادل الرأي والخبرات بين العاملين في المجال الواحد، كما قامت بجهد ملموس في مجال توفير فرص تدريب العاملين في مشروعات أعضائها والتعاون في مجال التنسيق¹. فضلا عن البناء المؤسسي للعمل العربي المشترك فإن من منجزات العمل العربي المشترك في المجالات التمويلية حيث ازداد تدفق الفوائض النفطية من دول الخليج العربي المصدرة للنفط مباشرة إلى الدول العربية الأخرى على شكل استثمارات بينية وأخرى في شكل مساعدات وهبات، بالإضافة إلى نمو العون الانمائي المقدم من الصناديق العربية القطرية، وكذلك التدفقات المالية الناتجة عن انسياب مدخرات القوى العربية العاملة في الدول النفطية إلى بلدانها الأصلية، وقد كان لهذه التدفقات دور فعال في توسيع النطاق الانمائي للدول العربية ومساعدتها في حل مشاكلها الاقتصادية.

¹ سميح محمد مسعود، مرجع سابق ص 95.

المطلب الثاني: مشاهد الاخفاق على جبهة التكامل الاقتصادي العربي

إن للوطن العربي من القدرة والامكانيات ما يجعلها قادرة لو توفرت لها الإرادة السياسية من رسم معالم مستقبلها الاقتصادي طبقاً لخياراتها الانمائية التكاملية ويجعلها قادرة على صيانة أمنها الاقتصادي، والاندماج في الاقتصاد العالمي كقوة تفاوضية واحدة لها وزنها في الأسواق الدولية وقادرة على مجابهة التكتلات الاقتصادية العالمية، ولكن الواقع بإجماع معظم التحليلات في هذا الشأن تتفق على نتيجة واحدة مؤداها أن العمل العربي المشترك لم يكلل بالنجاح المطلوب، وأنه قد تراجع وضعف بسبب العراقيل التي واجهته طيلة مسيرته.

الفرع الأول: أسباب تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية ونالت بعض الدول العربية استقلالها حتى شهدت المنطقة مولد جامعة الدول العربية، والتي ضمت في البداية 7 دول عربية (مصر - سوريا - لبنان - العراق - الاردن - السعودية - اليمن) وذلك في 22 مارس 1945. ثم ما لبثت إن انضمت باقي الدول تبعاً، وكانت فكرة الجامعة واحدة من اقتراحات عدة تهدف إلى التوحيد، الأمر الذي كان يشكل الحلم المرتجى لدى الشعب العربي مما دفع الدول السبع إلى القول أن مشروع الجامعة ما هو إلا خطوة أولى على طريق الوحدة ستعقبها خطوات، أما آلية اتخاذ القرار فكانت عن طريق مجلس الجامعة، حيث لكل دولة صوت واحد. أما القرارات فتتطلب الإجماع لكي تكون ملزمة للجميع أو بالأكثرية وعندها لا تكون ملزمة إلا للدول التي قبلها. وهذا ما جعل الجامعة العربية أداة للتنسيق وليس للتوحيد والتكامل.

وقد شهدت مرحلة الخمسينات اتجاهاً قوياً لتعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي مع انشاء المجلس الاقتصادي عام 1950 والذي وافق على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت بين الأقطار العربية عام 1953 والإنجاز الأهم تم بعد أربع سنوات بإقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في 1957/06/30. ثم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1962 بعضوية ثلاث عشرة دولة عربية فقط، مما عرقل التزام الأعضاء بموجبات السوق العربية المشتركة المعلنة عام 1964 والتي اعتبرها البعض خطوة للوراء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. ويمكن اعتبار قمة عمان في نوفمبر/تشرين الثاني (1980) محطة تشريعية هامة ، إذ أقرت فيها ثلاث وثائق رئيسية تمثلت في ميثاق العمل الاقتصادي العربي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية. وهي وثائق تجاوزت التبادل إلى التكامل الاقتصادي الانتاجي التنموي. إلا أنها افتقرت إلى مبدأ الالتزام مما أدى إلى تعثرها وجمودها حتى الآن. كذلك أبرمت اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين دول الجامعة العربية في 1981/02/27 حيث أقرت بوضوح أهمية التكامل الاقتصادي لتعزيز التنمية العربية ولكن في نهاية القرن الماضي وبعد الاجتياح العراقي للكويت والتي كان لها تداعيات كبيرة أدت إلى تجميد العمل العربي المشترك ومؤسساته، وفي سنة 1997 وعززت المسيرة التكاملية باتفاقية أخرى للتجارة الحرة. وهي تتماشى مع أوضاع الاقطار العربية ومازالت نتائجها دون الطموحات المنشودة، وفي ديسمبر 2010 تعرض المجتمع

السياسي العربي لموجة تغيير انطلقت من تونس في وقت لا تتوافر فيه المقومات الموضوعية والذاتية لتقبل التغيير الجذري الشامل والإنطلاق في معرجه نحو مستقبل عربي آمن ضمن إطار عالمي وإقليمي متحول، وما إن انفتحت أبواب التغيير حتى انكشف الواقع العربي المرّ عن طبقات اجتماعية وشرائح جيلية في مرحلة التشكل وإعادة التكوين دون أن يستقر لها قرار، وتعمل بدون قيادة اجتماعية وسياسية معترف بها. وإذا به يتكشف أيضاً عن نخب سياسية منهكة تاريخياً، أو بالأقل مجهدة إجهاداً شديداً، لا تقوى على حمل نفسها، ولا نقول حمل المجتمع الثائر المتشكل باتجاه التغيير المرتجى، وقد نتج عنه فراغ سياسي بعد السقوط النهائي للأنظمة في كل من تونس ومصر واليمن ثم سوريا مما نتج عنه بيئة سياسية واقتصادية قاحلة همها استعادة الدولة وبالتالي إهمال مشروع التكامل العربي. ويمكن إيجاز مسببات فشل التجربة التكاملية العربية في النقاط التالية:

- اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم العربية بشكل ليس له مثيل في أي تجمعات إقليمية أخرى، وما يترتب على ذلك من تباين في الأولويات الاقتصادية وضعف الرغبة الحقيقية في الالتزام بها، فعند وجود اختلاف سياسي ظرفي بين الدول العربية تلغى كل الاتفاقيات وتجمد كل أوجه التعاون العربي.¹
- سيادة النظرة القطرية الضيقة على العلاقات الاقتصادية العربية وعدم الالتزام بمبدأ تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن تأثيرات الخلافات السياسية البينية.
- اختلاف النظم الاقتصادية العربية حول دور القطاع الخاص، مما يصعب صياغة رؤية مشتركة ووضع الاستراتيجيات المناسبة للدور المطلوب من الدولة ومن القطاع الخاص.
- اعتماد قاعدة الاجماع عند اتخاذ القرارات، علماً أن العمل المشترك لا يحتاج إلى إجماع عربي بل يمكن أن يبدأ متدرجاً بعدد من الأعضاء يؤمنون بأهمية هذا العمل وضرورته. فالجماعة الأوروبية بدأت بستة أعضاء ثم تضاعفت مع مرور الوقت .
- غياب الاهتمام بإعادة تنظيم الإطار المؤسسي للعمل العربي المشترك بما يخدم زيادة فاعليته، ويعزز التعاون بين منظماته، بما يجعله أكثر قدرة على الوفاء بمتطلبات المرحلة الراهنة لتنفيذ استراتيجيات العمل العربي المشترك بأهدافها وآلياتها. واستمرار العائق أمام الاتفاقيات الجماعية القائمة، وغياب العمل العربي الجاد لتنقية الأجواء العربية وتحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي القادر على دفع العمل العربي المشترك إلى الأمام فكراً وعملاً من خلال زيادة السعي الدائم لتعزيز وتطوير المبادئ والأهداف التي وردت في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرارات قمة عمان.
- التسرع في إصدار القرارات الخاصة بالعمل العربي المشترك وغياب أطر الدراسات المعلوماتية والإحصائية وعدم وجود سلطة عربية عليا قادرة على الزام السلطات الوطنية بقرارات العمل العربي المشترك وضعف آليات

¹ -محمد يعي السعيد ، مرجع سابق ص10.

تنفيذ القرارات، مع افتقار نصوص الاتفاقيات إلى الدقة في تحديد الهدف والوسيلة وحتى الصياغة التي غالباً ما تتضمن ثغرات تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها اتجاه الاتفاقية.¹

- اعتماد الدول العربية على الإيرادات الجمركية - وعلى الاقتصاد الريعي عمومًا - كرافد أساسي للموازنة الأمر الذي يعقد الدخول في اتفاقات مشتركة .
- ضعف الهياكل الانتاجية وتشابهها وضعف الانتاج الصناعي وتدني انتاجيته مما ساهم في اضعاف العلاقات الاقتصادية العربية البينية، ضف إلى ذلك توجيه الانتاج وجهة تتفق مع اتجاه التجارة إلى الدول الصناعية المتقدمة تصديراً واستيراداً،² حيث تتركز صادرات الدول العربية في المواد الأولية (البترول، الغاز، الفوسفات، القطن، الحديد) والتي تجد لها أسواقاً مستقرة وكبيرة الحجم في البلدان الصناعية المتقدمة، وقادرة على الدفع نقداً أو عينياً، في حين هيكل واردات الدول العربية حوالي 60 % منها سلع صناعية لا يمكن للجهاز الانتاجي العربي توفيرها بالكميات والجودة اللازمة، مما يؤدي بالضرورة لاستيرادها من الدول المتقدمة، وبالتالي فاستمرار هذا الوضع ساهم في استمرار تدني نسب التجارة البينية العربية إلى اجمالي التجارة الخارجية للدول العربية.
- غياب مدخل تخطيط العمل العربي المشترك حيث أن المداخل التكاملية التقليدية للتكامل العربي لم تحقق الهدف المنشود منها في تعزيز التنمية والأمن الاقتصادي، مما يستوجب معالجة مواطن الضعف وتعزيز مواطن القوة من خلال تبني المدخل التخطيطي الإلزامي على المستوى العربي لتطوير العمل العربي المشترك.
- عدم تجانس الفلسفات والسياسات الاقتصادية: ففي حين تمارس بعض الدول سياسات اقتصادية وتجارية منفتحة على العالم الخارجي ككل ولا تمارس أي رقابة على حركة رؤوس الأموال، تقوم دول عربية أخرى بتطبيق سياسات حمائية على واردتها الخارجية والعربية خشية تعريض بعض قطاعاتها للضرر، كما قام البعض الآخر بوضع قيود على عمليات التحويل الخارجي وانتقال رؤوس الأموال، مما أدى إلى تشويه هيكل الأسعار.³
- ارتباطات الدول العربية مع كتلتان اقليميتين أجنبية من خلال اتفاقيات وشراكات مع الوم أ أو الاتحاد الأوروبي، وبصفة منفردة ومنحتها اعفاءات جمركية أكبر في بعض الأحيان من تلك الممنوحة في إطار الاتفاقيات العربية مما أدى إلى عرقلة مسار العمل العربي المشترك.
- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية ، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وغياب جهاز اعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية.⁴ ورغم وضع اتفاقية متقدمة لتشجيع وحماية الاستثمارات العربية البينية وإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ضد المخاطر السياسية فإن حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية لازالت متواضعة جداً ولا تشكل أكثر من خمسة

¹ - مصطفى العبد الله الكفري، الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في البلدان العربية، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع لبنان 2012، ص 180.

² مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 45، بيروت شتاء 2009 ص 51.

³ - حميد الجميلي ، مرجع سابق ص 370.

⁴ - مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سابق ص 180.

في المائة من الأرصدة العربية المغتربة في أسواق المال العالمية، مع أن كثيرا من الدول العربية فتحت الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي وقامت بتعديلات تشريعية لجذب المزيد من ذلك الاستثمار بينما يتفاهم العجز في الموارد وترتفع المديونية الخارجية لمعظم الاقتصادات العربية.¹

ورغم امتلاك الدول العربية لكل مقومات العمل العربي المشترك مع وجود المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية التي تنص على تدعيمه وتسهيل حركة المبادلات التجارية البينية، إلا أنها لم تتوصل إلى مستوى مقبول في مسيرتها نحو التكامل، وعليه يرى الباحث ضرورة التعامل مع المتغيرات التي يفرضها المحيط الاقتصادي العالمي والعمل على إخراج مشروع التكامل الاقتصادي العربي إلى حيز الوجود من خلال تقييم جاد وفعال لمسيرة العمل العربي المشترك، وبناء منظومة اقتصادية عربية تتحمل مسؤوليات رعاية المصالح العربية على غرار المنظومة الاقتصادية الأوروبية

الفرع الثاني: تحليلات نقدية حول فشل التجارب التكاملية العربية

بالرغم من تعدد مداخل التكامل الاقتصادي العربي، وبالرغم من اتساع قاعدته المؤسسية، وبالرغم من الاتفاقيات الشمولية المنظمة له، وبالرغم من تبني استراتيجيات للعمل العربي المشترك وبالرغم من بذل جهد ومال في إطار هذا العمل، إلا أن مسيرة هذا التكامل ومنذ البدء الرسمي لها في عام 1945 اتسمت بضعف مجهوداتها التكاملية وتواضع منجزاتها ومحدودية أثرها التكاملية في تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية. ومما يلاحظ أن مجهودات هذا العمل التكاملية لم تشكل نقلة نوعية لتصحيح موقع الاقتصاد العربي في منظومة الاقتصاد العالمي، ولم تتمكن تلك المنجزات والمجهودات من تصحيح اختلالات هيكل الانتاج العربية، ولم تتمكن من إعادة توجيه مسار التنمية العربية لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية، وبالرغم من أن استراتيجية العمل العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي قد أكدت على أهمية أن تعمل البلدان العربية بحيث يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل عربي هو الوصول باقتصادات الدول العربية إلى وحدة اقتصادية عربية بما يتطلب ذلك من إحداث تغيير وتطوير للاقتصادات العربية وتجسيد الارتباط العضوي بينها، بقي هاجس الاخفاق على جهة التكامل قائما، كما بقي فقدان الإرادة السياسية من جانب بعض الاقتصادات العربية عائقا عمق من عوامل تثبيط العمل التكاملية، وزاد من هواجس الاخفاق والاعتقاد بعدم فاعلية هذا النشاط بآلياته ومؤسسته، وهكذا بقيت مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي دون مستوى الطموح.² وبقيت منجزاتها محدودة الوزن والأثر في تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية وبناء القاعدة الإنتاجية الصلبة الكفيلة بتحقيق الأمن الاقتصادي للوطن العربي.

¹ - ختام تميم، دراسة حول التكامل الاقتصادي العربي (الجهود، التحديات، الآفاق)، الملتقى الدولي الثاني " التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"، الأغواط 17-19 أبريل 2007 ص 04.

² - حميد الجميلي، المشهد الاقتصادي العربي الراهن واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 158.

وكان لعدم تبني استراتيجية انمائية عربية مشتركة أثرها الكبير على المحصلة النهائية لمجهودات التنمية العربية، إذ لم تؤد هذه المجهودات إلى تحقيق تنمية سليمة شاملة مستقلة ومتوازنة تمتد حركتها إلى كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكان من جراء ذلك أن واجه الاقتصاد العربي جملة من المشاكل الناتجة عن اتباع الدول العربية لأنماط تنمية قطرية وسياسات اقتصادية ساهمت في إعاقة المسيرة التكاملية التنموية وأدت هذه الانماط عبر تكاملها مع اقتصاديات السوق الدولية ومن خلال آلياتها إلى زيادة اعتماد الاقتصاد العربي على اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، والاعتماد على أسواقها على حساب التكامل الاقتصادي العربي، وكانت نتيجة ذلك زيادة الارتباط التبعية بمراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها متعددة الجنسيات. ومن أبرز مظاهر هذا الاعتماد المتنامي للاقتصاد العربي على العالم الخارجي زيادة هيمنة قطاع التجارة الخارجية على النشاط الاقتصادي في الدول العربية والذي يعكس زيادة التبعية للدول الصناعية، بالإضافة إلى تدني الأهمية النسبية للتجارة البينية مقارنة بتجارتها مع العالم الخارجي، ومما لا شك فيه فهذا الوضع يعكس الخلل البنيوي الخطير في الهيكل الانتاجي العربي والذي يتسم بضعف القاعدة الصناعية، وضعف التشابك العضوي بين الاقتصادات العربية ما أدى إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية والفجوة التكنولوجية .

إن منجزات التنمية التكاملية المتحققة حتى الآن ظلت قاصرة عن معالجة التفاوت الكبير في الاقتصاديات العربية مما أدى إلى انعكاسات خطيرة على المسيرة التنموية للاقتصاد العربي، فالمداخل التكاملية التي تم تبنيها طيلة نصف القرن الماضي بقيت عاجزة عن تحقيق الأهداف التكاملية، فقرار السوق العربية المشتركة ظل محصوراً في إطار منطقة التجارة الحرة، ولم يتمكن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من الناحية العملية من تحقيق الجدار الجمركي الموحد وفرض التعريف الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي.

كما ظلت المجهودات التكاملية تتسم بنوع من التراخي والتعثروعدم الاستمرارية في تحقيق أهداف المدخل الواحد والتنقل من مدخل لآخر قبل اكتمال الشروط الموضوعية لتحقيق أهداف المدخل المتبني، واستمرت مسيرة التكامل العربي بالقفز العشوائي من مدخل لآخر ففي حالة فشل مدخل ما يتم الانتقال إلى مدخل آخر دون معالجة موضوعية لأسباب ذلك الفشل، فعندما فشل مدخل التكامل الانتاجي تم الانتقال إلى مدخل الاستراتيجية والتخطيط التكاملية، وعند فشل مدخل السوق العربية المشتركة تم الانتقال إلى مدخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهكذا بقي العمل العربي المشترك يدور في حلقة مفرغة وفراغ منهجي عكس التجربة الأوروبية التي تمسكت بمدخل اتفاقية روما التي قادتها في نهاية المطاف إلى اتفاقية ماستريخت وتحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

خلاصة

إن تواضع منجزات مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ناتج بالأساس لمجموعة كبيرة من التحديات والمعوقات آلت دون حدوث الزيادة المنشودة في التبادل التجاري البيئي وتدفعات الاستثمارات العربية البينية والعون الانمائي العربي إلى البلدان العربية، ودون تحقيق القفزة التنموية المنشودة من وراء هذا التكتل، واستمرار هذه المعوقات قائمة يعكس التخبط والاختلال البنيوي لمؤسسات العمل العربي المشترك غير القادرة على التدخل لحل المشكلات التي تعترض أي مرحلة من مراحل التكامل وهو ما يساهم في عرقلة هذه المسيرة، وعليه فالمرحلة القادمة تستدعي اعتماد خطة عربية إنمائية تكاملية تشمل إصلاح مؤسسات العمل العربي والمشارك مع توفير القوة الالزامية لتنفيذ الاتفاقيات العربية ثم تسريع الانتهاء من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أجل اطلاق الاتحاد الجمركي مع استقطاب رؤوس الأموال العربية المهاجرة من أجل البناء التنموي المتوازن وضمان الترابط العضوي الانتاجي بين مختلف الدول العربية، كما يرى الباحث أن التكتلات الاقليمية العربية الجزئية يمكن أن تلعب دور أساسي في اختصار المسافات لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي وخاصة ما تعلق بدول مجلس التعاون الخليجي فهذا التكتل قطع أشواط معتبرة في المسيرة التكاملية كما أنه الفاعل الرئيسي في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سواء من حيث المبادلات البينية أو الاستثمارات أو العون الانمائي، وبالتالي فإمكانية اعتماد مجلس التعاون كنقطة انطلاق من خلال التوسع الأفقي بانضمام دول أخرى بعد تحقيقها لشروط معينة تعتبر فكرة جديرة بالاهتمام للإقلاع بالمشروع العربي وتحقيق طموحات الأمة العربية.

الفصل الرابع: الاقتصاديات العربية بين دروس الأزمة المالية العالمية 2008
وضرورات التكتل

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصادات البلدان
العربية

المبحث الثاني: قياس أثر الأزمة على الأداء الاقتصادي للبلدان العربية

المبحث الثالث: احياء السوق العربية المشتركة كاستراتيجية لمواجهة أزمات النظام
الرأسمالي

تمهيد

إن انفجار الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية قد ألقى بآثارها على كافة دول العالم المتقدمة منها والنامية، وإن اختلفت تلك الآثار من دولة لأخرى لعوامل عديدة، والدول العربية ككل الدول النامية لم تسلم من تلك الآثار السلبية لتلك الأزمة، حيث كانت وطأتها أشد على بلدان التعاون الخليجي من خلال انخفاض أسعار النفط وتراجع عائداته، ضف إلى ذلك انخفاض سعر صرف الدولار وتآكل الأصول التي تملكها هذه الدول والخسائر الضخمة في الصناديق السيادية، فضلا عن حالة الركود الاقتصادي العالمي وانعكاساته الكارثية على القطاعات الحقيقية للاقتصاديات العربية من خلال انخفاض الطلب العالمي على صادرات الدول العربية، وتراجع التدفقات المالية الدولية إلى الاقتصاديات العربية سواء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو المساعدات الإنمائية، أو تحويلات العمالة بالخارج، ما أدى إلى تعقد وضعية الدول العربية خاصة تلك التي تعتبر الأشد فقرا .

إن هذا الوضع الذي أفرزته الأزمة المالية العالمية يمكن أن يكون مرحلة لإعادة النظر في العلاقات الاقتصادية العربية - العربية، والعلاقات الاقتصادية العربية- الدولية، وضرورة السعي لإحياء ودفع العمل العربي المشترك بما يخدم توطيد التكامل الاقتصادي العربي وزيادة التشابكات التجارية والانتاجية بين الاقتصاديات العربية، خاصة وأنها تتوفر على مقومات محفزة كافية لبعث المسيرة التكاملية من جديد بما يكفل تحقيق مكاسب لجميع الدول، وتكون بذلك حصنا منيعا أمام موجات النظام الرأسمالي في تصديره لأزماته لمختلف دول العالم وفي هذا الفصل سوف يتم تحليل الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية، ثم قياس أثرها على الأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة، وبعدها يتم طرح استراتيجية تكاملية لمواجهة أزمات النظام الرأسمالي وهذا بعد تحديد مختلف الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية وأهم التحديات التي تواجه العمل العربي المشترك

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصادات البلدان العربية

تعرضت الاقتصادات العربية إلى الأزمة المالية العالمية وما ترتب عنها من ركود في اقتصادات غالبية الدول المتقدمة والنامية خلال عامي 2008 و 2009، ولقد تباينت القنوات الرئيسية التي امتدت تأثيرات الأزمة من خلالها إلى الدول العربية، وذلك بحسب طبيعة اقتصاداتها ودرجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي، ويعزى ذلك إلى أمرين أساسيين: أولهما عوامل مالية تتعلق بدرجة انكشاف القطاع المصرفي والمالي في الاقتصاد العربي على أسواق المال العالمية، وثانيهما العوامل التجارية التي ترتبط بالشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية.¹

المطلب الأول: قنوات انتقال الأزمة إلى القطاع المالي للبلدان العربية

تأثرت المؤسسات المالية والمصرفية العربية بالأزمة المالية العالمية بصورة مباشرة وغير مباشرة تفاوتت حسب اقتصاديات الدول المختلفة، فالبنوك العربية كان تأثرها بأزمة الرهن العقاري يعتبر محدوداً لأن معظم البنوك العربية لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات الاستثمارية، ولم تكن عرضة لتداعيات الأزمة الائتمانية بشكل مباشر، وذلك لعدم وجود سوق للقروض العقارية الثانوية في الاقتصادات العربية بالإضافة إلى متانة مراكزها المالية، وتطبيق مقررات بازل، وقلة حالات الفساد في منح الائتمان. وقد اختلفت الآثار في البنوك العربية عن البنوك الأمريكية من شح الملاءة في البنوك الأمريكية إلى شح السيولة في البنوك العربية، حيث سارعت حكومات البلدان الخليجية إلى ضخ مبالغ كبيرة من المال في البنوك، وعلى صعيد تداعيات الأزمة على أسواق الأوراق المالية العربية، فقد هبطت مؤشرات جميع هذه الأسواق في العام 2008 باستثناء تونس، حيث كانت أسواق مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأكثر انخفاضاً. وتتمثل أهم قنوات انتقال الأزمة إلى القطاعات المالية العربية في ما يلي:²

أولاً: ارتباط القطاع المصرفي العربي بالقطاع المصرفي العالمي

وهذا الارتباط تجسد من خلال قناتين رئيسيتين هما:

أ- اقتراض البنوك والمؤسسات المالية العربية من البنوك الأجنبية: حيث عرفت فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية زيادة قروض بعض البلدان العربية اتجاه البنوك الأجنبية، وكانت هذه الزيادة مدعومة بالزيادة الواضحة في النشاط الاقتصادي في تلك الدول³، وقد بلغ حجم هذه القروض في نهاية سبتمبر 2008 حوالي 222 مليار دولار. وعند وقوع الأزمة المالية العالمية قامت البنوك الأجنبية بتقليص مديونيتها، ما جعل البنوك والمؤسسات المالية العربية غير قادرة على الحصول على قروض جديدة لتمويل عمليات التنمية والمشروعات الكبيرة في الدول العربية.

¹ - جمال الدين زروق مرجع سابق ص 10.

² - يوسف أبو فارة، مرجع سابق ص ص 244-246.

³ - الدول الأكثر اقتراضاً من البنوك الأجنبية هي دول مجلس التعاون الخليجي، وهي البلدان الأكثر انفتاحاً على أسواق المال العالمية، وتعتبر الامارات العربية المتحدة أكبر بلد مقترض من البنوك الدولية.

ب- تواجد البنوك الأجنبية في الأسواق المصرفية المحلية العربية: أشارت تقارير مالية واقتصادية أن تطورات أزمة السيولة العالمية أثرت على القطاع المصرفي المحلي في الدول العربية التي يتواجد في أسواقها بنوك أجنبية بكثافة. ومن المخاطر الكبيرة التي تلحق أحيانا بالأسواق المحلية (التي تستحوذ البنوك الأجنبية على حصة كبيرة فيها) هي المخاطر النظامية التي قد تنجم عن انسحاب أحد البنوك الأجنبية من السوق، أو امتصاص بعض هذه البنوك للسيولة المحلية بهدف تعزيز الأوضاع المالية لهذه البنوك في مراكزها الرئيسية في الخارج.

ثانيا: ارتباط القطاع المصرفي العربي بالأسواق المالية العالمية

هناك ارتباط بين أسواق المال العربية وأسواق المال العالمية من خلال الاستثمارات الأجنبية في أسواق المال المحلية العربية، والاستثمارات العربية في أسواق المال العالمية¹، وقد أدت الأزمة إلى تراجع في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى بعض الأسواق المالية العربية، وقد أدى شح السيولة العالمية إلى تراجع الاستثمارات المالية الأجنبية في تمويل مشروعات التطوير العقاري وشراء العقارات في عدد من البلدان العربية، وهذا الأمر أدى إلى تراجع أسعار العقارات وإلى آثار سلبية في قيمة الأصول العقارية في المحافظ الاستثمارية للبنوك العاملة في هذه الدول. أما في ما يخص الاستثمارات العربية في الأسواق المالية الدولية فقد تأثرت بعض بنوك دول مجلس التعاون الخليجي بسبب استثماراتها في القطاع العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية أو في الأوراق المالية المرتبطة بالرهون العقارية، أو في مؤسسات وبنوك عالمية أشهرت افلاسها.

ثالثا: تأثير الأزمة المالية العالمية على سلامة وربحية القطاع المصرفي في البلدان العربية

وقد تجسدت تأثيرات الأزمة على سلامة القطاع المصرفي في مخاطر تدهور نوعية الأصول والموجودات المالية للبنوك العاملة في الدول العربية، حيث أن تراجع أسعار الأسهم المحلية أدى إلى تأثيرات سلبية في المحافظ الاستثمارية للبنوك خاصة تلك البنوك التي قدمت قروضا مقابل رهن الأسهم المحلية كضمان للسداد، ولذلك فإن قيمة هذه الضمانات انخفضت بدرجة كبيرة في ظل عدم السداد، وهذا يعني التراجع في قيمة أصول البنوك بسبب تراجع الأسعار في أسواق الأوراق المالية المحلية. وقد تأثرت البنوك العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب إعطاء قروض لشراء عقارات أو لتمويل مشروعات التنمية العقارية. أما تأثيرات الأزمة المالية العالمية على ربحية القطاع المصرفي في الدول العربية فقد تمثلت في انحسار حجم الأنشطة والأعمال الاقتصادية في عدد من الدول العربية نتيجة شح السيولة في القطاع المصرفي خاصة في الدول النفطية وتزايد العوائق للحصول على التمويل الدولي، إضافة إلى حالة عدم التأكد لدى المستثمرين مما أدى إلى تراجع الثقة في إمكانية استمرار النمو بمعدلات

¹ - أشارت تقارير اقتصادية ومالية إلى أن هناك دول عربية مثل دول المغرب العربي قد وضعت قيودا على حرية تدفق رؤوس الأموال، وبذلك فهي أقل عرضة لمخاطر انسحاب الاستثمارات المالية الأجنبية من أسواقها وبالتالي فإن تأثر هذه الدول بمخاطر تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المالية محدود جدا.

مرتفعة، وتقلص هامش أسعار الفائدة بين الإقراض والودائع مما أثر سلباً على ربحية البنوك وذلك نتيجة شح السيولة واتجاه البنوك لجذب الودائع من خلال زيادة سعر الفائدة على الودائع.

رابعاً: تأثير الأزمة المالية على أداء أسواق رأس المال العربية

شهدت أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2008 تقلبات حادة وتراجعات غير مسبوقة في مؤشرات متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي امتدت لتطال كافة البورصات العالمية والناشئة على حد سواء، بعد التحسن النسبي في أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2007 وفي بداية عام 2008، عاودت مؤشرات هذه الأسواق الهبوط وبشكل كبير خلال النصف الثاني من عام 2008، وانخفضت أحجام التداول باستثناء سوق العراق وبورصة تونس للأوراق المالية.

وقد هبط المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق الأوراق المالية العربية بنسبة 49.4% في عام 2008 متجاوزاً التراجع في معظم الأسواق المتقدمة والناشئة، وواصلت أسواق الأوراق المالية العربية تراجعها في النصف الثاني من عام 2009 إلا أنها أنهت العام على تحسن، حيث ارتفع مؤشر صندوق النقد العربي لهذه الأسواق بنسبة 18.1% لعام 2009. وعلى الرغم من استعادة أسواق الأوراق المالية العربية استقرارها إلا أنها تبقى هشة، فهذه الأسواق لم تعد إلى المستويات التي كانت سائدة قبيل بروز الأزمة، بل عوضت فقط جزءاً من خسائرها. كما أنها ما تزال تحت تأثير أزمة ديون شركات دبي. كذلك سجلت قيمة الإصدارات الأولية لسندات الشركات مستويات متدنية في عام 2009، وفيما يتعلق بالأداء الفردي للأسواق وفقاً لمؤشرات المحلية، فقد سجل سوق دبي المالي أكبر تراجع من بين الأسواق العربية بنسبة بلغت 72.42%، تليه السوق المالية السعودية بنسبة 57.02% وسجلت البورصة المصرية خسارة بلغت نسبتها 56.4%، ثم سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 47.49%، وتراجعت سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 28.12% بينما تعتبر بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء أقل البورصات العربية تراجعاً خلال عام 2008 وذلك بنسبة 13.48%¹.

انخفضت القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام 2008 بنسبة 42.5% لتبلغ نحو 769,59 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 1338 مليار دولار بنهاية العام 2007. ولقد انخفضت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودي بنحو 52.5% لتبلغ حوالي 246.54 مليار دولار، وانخفضت القيمة السوقية لسوق دبي المالي بنحو 54.3% وسوق الكويت بنحو 41.8%، وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 43.2%، وبورصتي القاهرة والإسكندرية بنحو 38.1%².

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص ص 129-130.

² المرجع نفسه، ص 130.

خامساً: تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الصناديق السيادية لبعض الدول العربية

بعد مواجهة أكبر البنوك الاستثمارية في العالم على رأسها "بنك أوف أميركا" و "سي تي غروب" و ميريل لينش وغيرها، خطر الإفلاس بسبب الأصول السامة خلال أزمة الرهن العقاري 2007، تمت الإشادة بالصناديق السيادية حول العالم، واعتبارها بمثابة المنقذ المالي لتلك البنوك.

وبالفعل أمدت صناديق سيادية من شرق آسيا ومنطقة الخليج العربي المؤسسات المالية المتعثرة بقدر كبير من رأس المال، وأسهمت حكومات سنغافورة والكويت وكوريا الجنوبية بنصيب الأسد من طوق النجاة، الذي قُدّر بنحو 21 مليار دولار أمريكي، وذلك لإنقاذ مجموعة "سي تي جروب" و "ميريل لينتش" اللتين فقدتا أموالاً طائلة عندما انفجرت فقاعة الرهن العقاري، وقامت الصناديق السيادية خلال الفترة الممتدة من ماي 2007 إلى جانفي 2008 بشراء 65 مليار دولار أمريكي من أسهم مختلف الشركات والبنوك والمؤسسات المالية الناشطة في السوقين الأمريكية والأوروبية.¹ وقد كان تدخل بعض هذه الصناديق كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): تدخلات بعض صناديق الثروة السيادية لإنقاذ بعض البنوك الاجنبية خلال الأزمة العالمية

التاريخ	الصندوق المتدخل	استثمارات الصندوق (مليار دولار)	المؤسسات المستفيدة	نسبة المساهمة في رأس المال (%)
2007/05/02	هيئة دبي للاستثمار	1.2	HSBC bank	غير محددة
جوان 2007	الصين CIC	3	BLACKSTONE	9.9
2007/07/23	سنغافورة Temasek	1.4	Barclays	3.1
2007/09/20	أبوظبي "مبادلة"	1.35	Carlyle	4.3
2007/11/06	هيئة أبوظبي للاستثمار	7.5	Citigroup	4.9
2007/12/19	الصين CIC	5	Morgan Stanley	9.9
2008/01/15	هيئة الكويت للاستثمار	6.6	Merril Lynch	4.8
2008/04/04	الصين "SAFE"	2.7	Total	1.6

المصدر: نبيل بوفليخ، دور الصناديق السيادية في معالجة الأزمة المالية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49، خريف 2009، ص 102.

إن تدخل صناديق الثروة السيادية للحفاظ على استقرار وسيولة الأسواق المالية الأمريكية والأوروبية مع بداية الأزمة لم يرق بالدعم والمساندة اللازمين من تلك الدول عن طريق تنفيذ سياسات فعّالة لمعالجة مسببات الأزمة مما أدى في النهاية إلى عدم قدرة هذه الصناديق في الحفاظ على استقرار الأسواق المالية لمدة طويلة، وتكبدت خسائر مُعتبرة، فقد تراجع سعر سهم سي تي بنك من 30.70 دولار عند تدخل هيئة استثمار أبوظبي لإنقاذه بقيمة 7.5 مليار دولار إلى 15 دولار بعد الأزمة، وتراجع سهم ميريل لنش بحوالي 65% منذ أن عقدت الكويت صفقة الإنقاذ

¹ - مناف قومان، رؤية استراتيجية حول استثمارات صناديق الثروة السيادية، متاح على الموقع :

ب 2 مليار دولار، إضافة الى الهيئة العامة للاستثمار في الكويت التي تحملت خسائر إنقاذ سيتي غروب التي وصلت إلى 3 مليارات دولار.¹

مع العلم أن أثر الأزمة على الصناديق يعد أثراً مُضاعفًا، فبالإضافة إلى تسجيل خسائر في الاستثمارات الخارجية للصناديق نتيجة انهيار أسعار الأسهم و السندات في الأسواق الأمريكية والأوروبية. أثرت الأزمة كذلك على موارد الصناديق بعد تسجيلها انخفاضًا في الموارد التي يتم تمويلها عن طريق فائض الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة نتيجة تراجع مستويات الطلب العالمي وبالتالي انخفاض أسعار المنتجات والمواد الأولية بما فيها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، والجدول التالي يوضح تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية للدول الخليجية في نهاية عام 2008.

الجدول رقم (4-2): تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج بنهاية عام 2008. الوحدة (مليار دولار)

الصناديق السيادية	تقدير الأصول ديسمبر 2007	تقدير الأصول ديسمبر 2008	الإضافة إلى الأصول	الخسائر	معدل الخسائر (%)
صندوق ابوظبي للاستثمار	453	328	59	183	40
هيئة الاستثمار الكويتية	262	228	57	94	36
هيئة الاستثمار القطرية	65	58	28	27	41
أصول إدارة من مؤسسة النقد العربي السعودي	385	501	162	46	12
اجمالي بلدان الخليج العربي	1282	1200	273	350	27

Source: Setser and R.Ziamba, GCC Sovereign Fund: Reverse of fortune, council on foreign Relation, center for Geo- economic studies. January 2009 p 16.

ومن الجدول أعلاه يتضح أن التدهور في قيم أصول الصناديق السيادية لدول الخليج العربي بلغ 350 مليار دولار سنة 2008 أي بنسبة 27%، وهذه الخسائر حجبت الزيادة في تلك الصناديق الناتج عن الارتفاع في الإيرادات النفطية والمقدرة بحوالي 273 مليار دولار في السنة ذاتها، وكانت أكبر الخسائر في الاستثمارات في الأسواق المالية، ومنها صفقات شراء حصص في بعض المصارف في الدول الصناعية التي قامت بها بعض الصناديق السيادية سنتي 2007 و2008.

ويرى الباحث أن المرحلة الأولى من الصدمة والمتمثلة في الربع الأخير من سنة 2008 قد أدت إلى خسائر كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي نظرا لانكشافها المفرط على أسواق المال العالمية وضخامة استثماراتها الخارجية في المؤسسات المالية والمصرفية العالمية أما بقية البلدان فقد تأثرت بالأزمة أكثر من خلال تأثر قنوات انسياب العملات الصعبة إليها مما أثر على إمكانياتها لتمويل التنمية الاقتصادية .

¹ - عبد الله رزق، الأزمة المالية العالمية وصناديق التحوط تبتلع خزائن الصناديق السيادية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 66، 2008 متاح على: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/>

المطلب الثاني: انتقال الأزمة عبر قنوات المعاملات الخارجية إلى الاقتصادات العربية

وتعتبر قناة التجارة الخارجية أهم قناة انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي في البلدان العربية وذلك كون الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلدان العربية والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي هي أشد البلدان تأثراً بالأزمة المالية العالمية وتمثل أهم قنوات انتقال الأزمة إلى البلدان العربية في:

أولاً: انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية

تجاوزت أسعار النفط الخام في الربع الأخير من عام 2008 جراء الأزمة وتداعياتها، حيث هبطت سعر سلة خامات أوبك بنسبة 53,7%، مما أدى إلى تراجع حاد في الإيرادات النفطية خلال تلك الفترة. وكانت الإيرادات النفطية خلال الأشهر التسع الأولى من العام قد نمت بشكل كبير مدفوعة بالارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط الخام التي بلغت ذروتها في جوان من ذلك العام، وبالتالي وصلت محصلة الإيرادات النفطية لمجموع عام 2008 إلى مستوى قياسي بلغ 691.6 مليار دولار، أي بنمو بلغت نسبته 57.8%، وبعد قرار منظمة الدول المصدرة للبترول أحداث أكبر تخفيض في حصص الإنتاج اعتباراً من مطلع عام 2009 للجم التراجع في أسعار النفط الخام وإعادة الاستقرار للسوق العالمية للنفط، فقد انخفض الإنتاج العربي من النفط الخام بحوالي 5.8% في عام 2009. كذلك انخفض متوسط سعر سلة خامات أوبك بنسبة 35.3% في عام 2009 ليصل إلى 60.9 دولار للبرميل مقارنة بمتوسط بلغ 94.4 دولار للبرميل في عام 2008، ونجم عن هذين العاملين مجتمعين هبوط الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي بنسبة 44.7% في عام 2009 لتصل إلى 382.3 مليار دولار. وكانت وطأة الانخفاض أشد بشكل عام، في دول مجلس التعاون الخليجي وفي الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط الخام، حيث تراجعت الإيرادات النفطية فيهما بنسبة 46.5% و 45.9% على التوالي في عام 2009.¹

ثانياً: أثر الأزمة على صادرات الدول العربية

تعتبر التجارة الخارجية القناة التي تربط اقتصادات الدول ببعضها، وبالتالي تمر من خلالها تأثيرات الأزمات الاقتصادية من بلد إلى آخر. وهذا ما حصل في المرحلة الثانية من الأزمة العالمية، أي بعد تحولها من أزمة مالية عالمية إلى أزمة ركود اقتصادي عالمي، ذلك أن ضعف ارتباط مجمل أسواق المال العالمية ساهم بشكل عام في حصانة الاقتصادات العربية من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وإن تأثرت بعض الدول العربية الغنية وصناديق الاستثمار العربية من جراء تمويلها للمؤسسات المالية العالمية التي ما لبثت أن تهاوت وأفلست. ومع ارتباط المنطقة العربية بأقاليم العالم الأخرى عبر القنوات التجارية، ولا سيما في ما يتعلق بتصدير النفط والغاز والمنتجات البتروكيمياوية، فقد أدى الهبوط الحاد في الطلب العالمي على النفط إلى تقليص حجم التجارة العربية الخارجية.

¹ - نبيل جورج دحدح، تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي الامارات العربية المتحدة، 2010 ص 12.

وانعكس هذا سلبيًا على قطاع النفط والقطاعات المرتبطة به بشكل كبير بسبب تخفيض حجم الانتاج والاستثمار.¹ كذلك فإن انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية والناجم عن دخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود أدى بدوره إلى انخفاض الصادرات العربية للسلع المصنعة، وتجدر الإشارة إلى أن صادرات بعض الدول العربية بلغت في بعض الحالات 80% إلى الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال صادرات تونس إلى الاتحاد الأوروبي تمثل 80% من مجمل الصادرات التونسية، أما صادرات ليبيا إلى الاتحاد الأوروبي فتمثل 78% من إجمالي الصادرات و 76% بالنسبة للصادرات المغربية،² هذا بالإضافة إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية على تمويل التجارة الخارجية والتي تمثلت في تشدد المصارف في تقديم التمويل للتجارة الخارجية من خلال اشتراط الضمانات المصرفية من المتعاملين لتمويل الصفقات التجارية، وتقليص الفترات المتاحة لهذا التمويل وزيادة تكاليف تمويل التجارة. وكمحصلة لهذه العوامل فقد تراجع الصادرات الإجمالية للدول العربية بصورة حادة في عام 2009، حيث بلغت قيمتها حوالي 726 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,068 مليار دولار في عام 2008، أي بانخفاض نسبته 32%، في المتوسط. وقد تجاوزت نسبة انخفاض الصادرات العربية نسبة انخفاض الصادرات العالمية التي بلغت في عام 2009 22.6%، مما أدى إلى تراجع حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 6.7% في عام 2008 إلى 5.9% في عام 2009.³

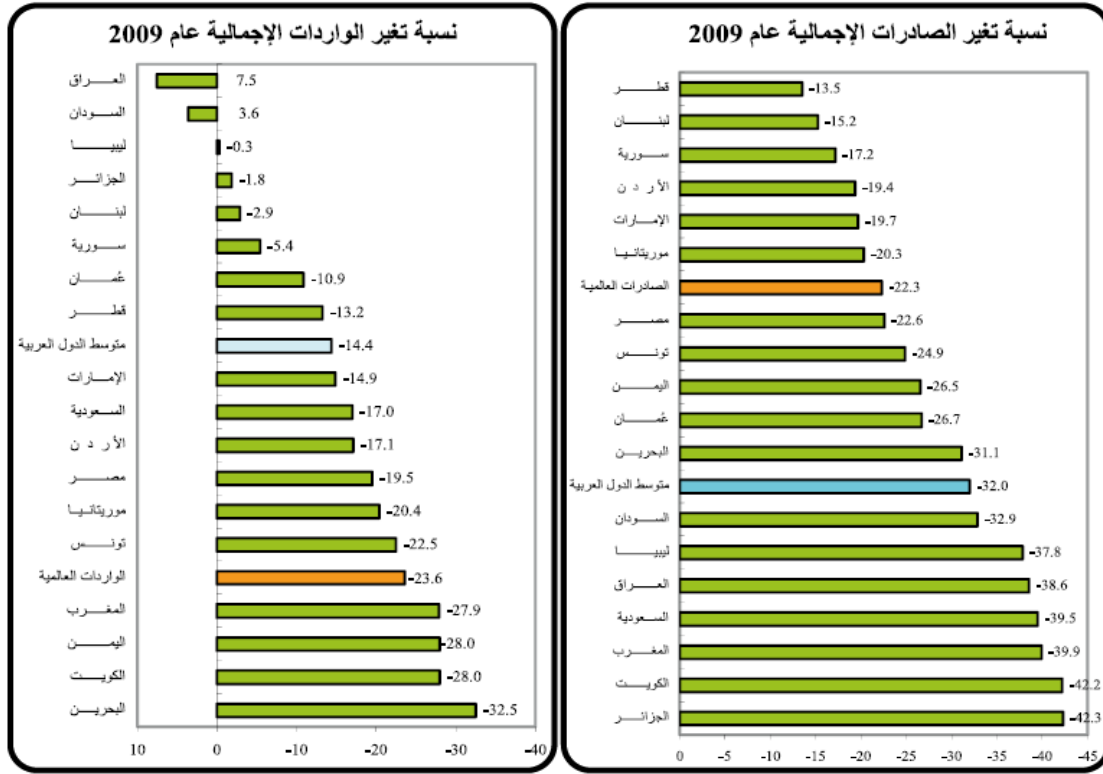
وفي جانب الواردات الإجمالية العربية، فقد تراجعت أيضاً ولكن بنسبة أقل من تراجع الصادرات الإجمالية العربية، إذ بلغ إجمالي الواردات العربية نحو 603 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بحوالي 705 مليار دولار في عام 2008 أي بانخفاض نسبته 14.4% في المتوسط، ولقد تأثرت الواردات الإجمالية العربية بتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية من جراء تأثيرات الأزمة العالمية، غير أن الإجراءات والبرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الآثار السلبية للأزمة عملت على تخفيف حدة تراجع الواردات العربية. وقد ارتفعت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية من 4.3% في عام 2008 لتصل إلى 4.8% في عام 2009.

¹ علا الصيداني، أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية للدول العربية، ورقة مقدمة لاجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع للمنظمة العالمية للتجارة، بيروت 11-12 نوفمبر 2009، ص 06.

² يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره ص 255.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ص ص 166-167.

الشكل رقم (4-1): تراجع التجارة الخارجية للبلدان العربية في ظل الأزمة المالية العالمية



المصدر: صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ص 168.

ثالثاً: أثر الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للدول العربية

انخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) بمعدل 11% إلى 86.3 مليار دولار عام 2009، بعد تحقيق قفزات متتالية خلال السنوات الست الأخيرة، مقارنة مع 96.9 مليار دولار عام 2008، ويعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى الانكماش الحاد في الائتمان المصرفي بما ساهم في تراجع صفقات الاندماج والتملك داخل المنطقة العربية، وتأجيل مشاريع التنمية في المنطقة التي تشتمل على حصة مرتفعة من الاستثمار الأجنبي.

ومن الجدير بالذكر أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية شهدت أقل معدل انخفاض خلال عام 2009 بمعدل 11% مقارنة مع الدول النامية 24,1%، والدول المتحولة 42,9% والدول المتقدمة 44,1%، والعالم 37,1%¹. من ناحية أخرى فإن تقديرات صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية غير المصدرة للنفط انخفض بنحو 11 مليار دولار بين عامي 2008 و 2009 وهذا يعود إلى انخفاض الائتمان وقيود التمويل ونقص السيولة المحلية.²

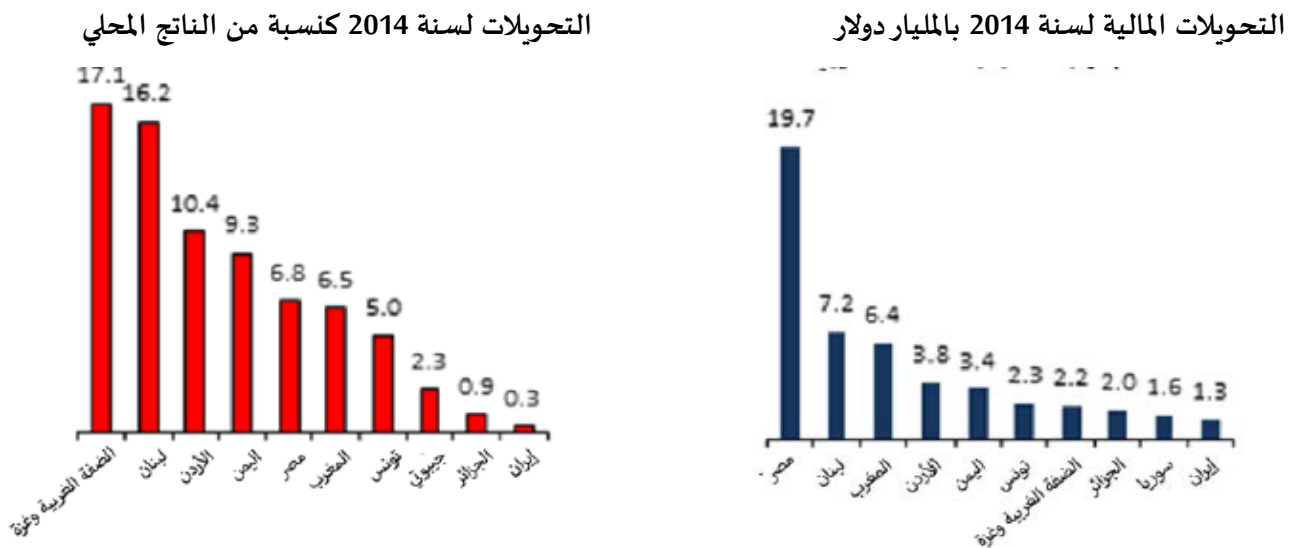
¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2010 ص 70.

² IMF, Regional Economic Outlook: Middle East and Center Asia, Washington, May, 2009, p. 19.

رابعاً: أثر الأزمة المالية العالمية على التحويلات المالية الى بعض الدول العربية

تعتمد بعض البلدان العربية بشكل كبير على تحويلات العاملين بالخارج، وتعتبر هذه التحويلات بالنسبة إلى عدد كبير من الأسر مصدر أساسي للدخل، حيث تمثل على سبيل المثال نسبة معتبرة من إجمالي دخل الأسر الفقيرة في مصر، وقد بلغت التحويلات المالية أكثر من 10% من الناتج المحلي في كل من الأردن ولبنان وفلسطين، وتتجاوز 5% من الناتج المحلي في كل الدول العربية المستوردة للنفط كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-2): التحويلات المالية الى الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال سنة 2014



المصدر: مريم مزغني مالوش وآخرون، حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وزيادة الأعمال، مجموعة البنك العالمي ديسمبر 2016 ص 9.

وقد عرفت تحويلات العاملين بالخارج الى المنطقة العربية نموا مضطربا قبل الأزمة المالية العالمية حيث بلغت سنة 2006 حوالي 26 مليار دولار ثم 36 مليار دولار 2008 ثم انخفضت بنسبة 6.1 بالمائة سنة 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية وهو ما كان له آثار حادة على كل من مصر واليمن التي انخفضت فيها التحويلات بنسبة 17,7% وفي المغرب انخفضت بـ 9,6% مما شكل انتكاسات اقتصادية حادة لهذه الدول نظرا كون هذه التحويلات تعتبر مصدر جوهري للعملة الصعبة في هذه البلدان تفوق قيمتها اجمالي المساعدات الانمائية لهذه البلدان، ثم عاودت الارتفاع لكن بمعدلات ضئيلة ابتداء من سنة 2013 كما هو موضح في الشكل التالي :

الجدول رقم (4-3): تطور التحويلات المالية للعاملين بالخارج الى الدول العربية خلال الفترة 2006-2014

الوحدة مليار دولار

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التحويلات إلى البلدان العربية	26.5	32.1	35.9	33.7	35.50	41.15	47.85	49.07	52.60
نسبة التغير (%)	-	21	12	(6.1)	6	16	17	03	08

المصدر: بيانات البنك الدولي

أعلى التحويلات ذهبت بالترتيب إلى: مصر، المغرب، لبنان، الأردن اليمن، تونس، والجزائر، إلا أن مصر استحوذت لوحدها على 38% من اجمالي التحويلات الى المنطقة العربية لسنة 2014 بـ 19750 مليون دولار، ثم المغرب بـ 7736 مليون دولار ثم لبنان والأردن واليمن وتونس بـ 7191، 6370، 3351، 2347 مليون دولار على الترتيب، وتشير الاحصاءات إلى أن حوالي 50-60% من التحويلات المالية إلى الأردن، مصر، لبنان كانت تأتي من دول مجلس التعاون الخليجي في حين التحويلات المالية الى المغرب وتونس والجزائر فكانت بنسبة 80% مصدرها دول الاتحاد الأوروبي.

وقد كانت للأزمة العالمية وانعكاساتها على الاتحاد الأوروبي (أزمة الديون السيادية) وانخفاض اليورو أمام الدولار الأمريكي الأثر الواضح على تباطؤ نمو التحويلات المالية الوافدة إلى بلدان المغرب العربي، ويشكل هبوط اسعار النفط وسياسات احلال العمالة المحلية محل الأجنبية في السعودية ودول الخليج بعض مخاطر التراجع في تحويلات العمالة الى دول المشرق العربي كاليمن ومصر والأردن.¹

خامسا: أثر الأزمة المالية العالمية على قطاعي السياحة والعقارات

أن للقطاع السياحي تأثير في الاقتصادات المحلية لبعض الدول العربية مثل مصر، والمغرب، تونس، الأردن، الامارات وغيرها، حيث يساهم قطاع السياحة بنسب معتبرة في الناتج المحلي لهذه الدول، وذلك أن استقطاب المزيد من السياح تؤدي الى زيادة استهلاك مجموعة من المنتجات والخدمات بما فيها النقل والاقامة و الاطعام والترفيه... الخ، وبالتالي هذا الطلب يضاف إلى الطلب المحلي لهذه الدول وما له من آثار على خلق فرص عمل حتى في القطاعات الأخرى على غرار قطاع الزراعة والتصنيع وتجارة التجزئة وغيرها²

وقد تراجعت السياحة فسي الشرق الأوسط وشمال افريقيا حسب منظمة السياحة العالمية في بداية سنة 2009، حيث بلغ هذا التراجع نسبة 18% في الشرق الأوسط، 17% في مصر خلال عام 2008 الا أنه لم يتأثر في شمال افريقيا، بل حقق القطاع نمو قيمته 6% خلال عامي 2008-2009. حيث تراجعت الايرادات التي تحققها الفنادق بعد الأزمة المالية العالمية وخلال عام 2009 تراجعت معدلات الاشغال الفندقية بحوالي 11% في مجموعة كبيرة من الفنادق في الدول العربية، وتراجعت ايرادات هذه الفنادق بنسبة 17%، ففي دبي مثلا انخفضت نسبة الأشغال الفندقية بـ 13%، وبلغ الانخفاض في ايراداتها الفندقية بنسبة 35% خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2009 قياسا بنفس الفترة من سنة 2008. وهذا الوضع يعكس حجم الضرر الذي تعرضت له الاقتصادات العربية في مجال السياحة نتيجة الأزمة المالية العالمية.³

أما في جانب القطاع العقاري فقد كانت آثار الأزمة على هذا القطاع في البلدان العربية كارثية، حيث شهدت السوق العقارية تطورات مهمة مثل إعلان بعض الشركات العقارية عن تأجيل مواعيد تسليم الوحدات السكنية

¹ مريم مزغني مالوش وآخرون، مرجع سابق ص 9.

² Christian Steiner Thomas Richter Sabin Dorry, economic crisis, international tourism Decline and its impact on the poor, word tourism organization (unwto) decembre, 2009p26.

³ يوسف أبو فارة مرجع سابق ص 249.

لفترة تصل الى 15 سنة بسبب خسائرها، كما كان لانسحاب بعض الشركات من السوق العقارية، ونقص التمويل الموجه للقطاع العقاري بسبب الشح في السيولة دورا كبيرا في الغاء وتجميد مشاريع عقارية في مختلف البلدان العربية، وقد أدت الأزمة المالية إلى تراجع أسعار العقارات بـ 23% في السعودية، 39% إلى 42% بدبي،¹ هذه الأخيرة كانت مركزا لأزمة عقارية عالمية (أزمة دبي) زاد اتساع الفجوة بين العرض والطلب أي أن معدل نمو التشييد في القطاع العقاري أكبر بكثير من النمو السكاني في دبي من حدة هذه الأزمة،² ويشير تقرير لشركة بروليدز التي مقرها دبي أن مشاريع قيمتها 582 مليار دولار تشكل أكثر من نصف مشاريع التشييد في دولة الامارات العربية المتحدة تأجلت، كما كشف بنك ستانلي مورجان أن مشاريع قيمتها 223 مليار دولار بالإمارات العربية تم الغاؤها وأن أسعار العقارات تراجعت في المتوسط بـ 25% منذ أن سجلت أعلى قيمة لها في سبتمبر 2008، كما انهارت مبيعات العقارات السكنية بقطر وتراجع الايجارات العقارية بنسب تتراوح بين 10-20% وتراجعت مبيعات العقارات في الكويت بنسبة 65% في يوليو الماضي للشهر الرابع على التوالي، بعد منع الشركات الخاصة من المتاجرة بالعقارات السكنية في محاولة للسيطرة على أسعار العقارات وكبح التضخم.³

سادسا: أثر الأزمة على تدفق العون الانمائي إلى البلدان العربية

لقد كان للأزمة المالية العالمية انعكاسات كبيرة على حجم المساعدات الانمائية الرسمية الموجهة للبلدان النامية حيث بلغت سنة 2007 حوالي 105 مليار دولار ثم ارتفعت بنسبة 22% سنة 2008 لتبلغ حوالي 128 مليار دولار ثم انخفضت سنة 2009 وعرفت حالة من التذبذب في الفترة 2009-2012 بسبب الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية (أزمة الديون السيادية الأوروبية) ثم ارتفعت سنة 2013 بنسبة 13 بالمئة وذلك بعد تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية.

والبلدان العربية على غرار البلدان النامية فقد تأثرت حجم المساعدات الانمائية الرسمية المتدفقة إليها بالأزمة المالية العالمية حيث انخفضت من سنة 2008 إلى 2009 بنسبة 44% حيث بلغت 11.4 مليار دولار سنة 2009 وبقيت في مستويات منخفضة بين 11.3 مليار دولار و 13.6 مليار دولار خلال الفترة 2009-2012 وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية و ما نتج عنها من شح في السيولة العالمية وركود اقتصادي عالمي، ضف إلى ذلك انفجار أزمة الديون السيادية الأوروبية وبعد سنة 2013 حيث تعافى الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية ارتفع حجم تدفقات المساعدات الانمائية الرسمية إلى البلدان العربية إلى 22.5 مليار دولار وهو الوضع من حيث القيمة الذي كانت عليه قبل انفجار الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والجدول التالي يوضح تطور هذه التدفقات خلال الفترة 2006-2014.

¹ محمد محمود عبدالله يوسف، الأزمة المالية العالمية وآثارها على سوق العقارات في العالم العربي، ص 6-9 متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.cpas-egypt.com/pdf/Mohamed_Yossef/Research_Other/PDF/003%20.pdf.pdf 03/05/2018 a 23h00.

² يوسف أبو فارة مرجع سابق ص 250.

³ محمد محمود عبدالله يوسف، مرجع سابق ص ص 10-11.

الجدول رقم (4-4): تطور تدفق العون الانمائي الرسمي إلى البلدان العربية خلال الفترة 2006-2014

(الوحدة مليار دولار)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان
161.7	151.2	133.7	136.4	131.1	126.9	127.9	105	105.6	اجمالي المساعدات الى البلدان النامية
22.3	22.50	11.3	13.6	12.3	11.4	20.3	17.3	16.2	نصيب الدول العربية
13.8	14.9	11.3	9.6	9.4	9	15.9	16.5	15.3	نصيب الدول العربية %

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاحصائية ، سنوات مختلفة.

ويعود انخفاض إجمالي حجم تدفقات العون الانمائي إلى البلدان العربية إلى تأثر دول مصدر العون إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تعتبر دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمانيا والمملكة المتحدة أكبر المانحين للدول العربية في نفس الوقت أكبر المتأثرين بالأزمة المالية العالمية حيث ساهم انخفاض أسعار النفط في انخفاض المساعدات من دول الخليج العربي، أما شح السيولة العالمية وتفاقم الاختلالات المالية للدول المتقدمة نتيجة الأزمة أدى إلى انخفاض المساعدات المتدفقة من الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: تحليل مقارن لتأثير الأزمة المالية على البلدان العربية وأساليب مواجهتها

ولغرض التحليل يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات. فالمجموعة الأولى وهي دول مجلس التعاون الخليجي¹، التي تتسم بأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية، فإن ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز والبتروكيماويات كانت القنوات الرئيسية لامتداد الأزمة العالمية إلى اقتصاداتها. أما المجموعة الثانية²، فتعتبر أسواق المال المحلية فيها غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأسواق العالمية، إلا أن اقتصاداتها تعتمد على الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيراً على السياسة المالية المتبعة في هذه الدول والمسيرة للدورة الاقتصادية العالمية، أي أن النفقات الحكومية ترتفع مع ارتفاع إيرادات النفط وتنخفض مع انخفاض تلك الإيرادات وذلك في معظم تلك الدول. أما المجموعة الثالثة³، فهي دول يعتمد القطاع المصرفي والمالي فيها على موارد الإقراض المحلي، وبالتالي لا تتأثر اقتصاداتها بصورة مباشرة بالتقلبات في أسواق المال العالمية. غير أن الصدمات الخارجية تنتقل إلى اقتصاداتها من خلال ارتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة وشركائها التجاريين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ففي جانب المعاملات السلعية، تعتمد صادرات هذه الدول على أسواق الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، وكذلك الأمر في جانب معاملات الخدمات كإيرادات السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتؤدي تقلبات الدورة الاقتصادية ومعدلات النمو في

¹ - المجموعة الأولى: دول مجلس التعاون الخليجي هي السعودية ، الامارات العربية ، قطر، عمان، البحرين

² - المجموعة الثانية: الجزائر، ليبيا، السودان، اليمن

³ - المجموعة الثالثة: الأردن، تونس، سورية، لبنان، مصر، المغرب وموريتانيا

الدول المتقدمة، في ضوء الركود الناجم عن الأزمة إلى مخاطر تباطؤ النمو في دول المجموعة الثالثة، وذلك من خلال تراجع أداء قطاعاتها التصديرية عالية الانكشاف على أسواق الدول المتقدمة، وتراجع التدفقات المالية إليها من خلال تراجع إيرادات وحجم السياحة وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: أثر الأزمة العالمية على المجموعة الأولى

لقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي أداءً طيباً خلال فترة الطفرة النفطية بين عامي 2003 و 2008 لكن الطفرة كانت تمثل تحديات أيضاً، حيث أدى النشاط الاقتصادي المزدهر، وارتفاع ثقة المستهلك والمستثمر والسيولة الوفيرة إلى نمو الائتمان المفرط، والتضخم وزيادة أسعار الأصول، بالإضافة إلى ذلك في بعض البلدان الخليجية ساهم الاعتماد المتنامي للمصارف على التمويل الأجنبي وتركز نشاطها في القطاع العقاري، وسوق الأسهم إلى حد أقل في هشاشة الوضع في الميزانية العامة لهذه البنوك. خاصة في حالة حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي وانخفاض في أسعار الأصول. وفي قطاع الشركات العقارية.¹

امتدت تأثيرات الأزمة المالية العالمية بصورة واضحة إلى اقتصاديات هذه المجموعة من خلال القنوات التجارية والمالية، والتي تجسد الارتباط الكبير لهذه المجموعة بالاقتصاد المالي العالمي والأسواق العالمية، وبحلول النصف الثاني من عام 2008 تأثرت الموارد المالية والحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل مباشر بتراجع أسعار النفط والطلب عليه، في الوقت نفسه خضعت دول مجلس التعاون الخليجي لانتكاسات تدفقات رأس المال المضاربة التي شهدتها في عام 2007 وأوائل عام 2008، وأهم انعكاسات الأزمة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في:

- انكماش الطلب العالمي والتراجع الكبير والحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية أدى إلى تراجع الفوائض المالية؛
- هروب وخروج التدفقات المالية الأجنبية المضاربة؛
- انخفاض حجم السيولة المتوفرة لدى قطاعات الأعمال ولدى القطاعات المصرفية في دول هذه المجموعة؛
- تراجع ثقة المستثمرين في اقتصاديات دول هذه المجموعة؛
- قلة الاعتماد على التمويل الخارجي للمشروعات الضخمة في ظل شح السيولة في الأسواق العالمية؛
- ظهور اختلال التوازن في القطاع المالي الخليجي إلى الواجهة، حيث كان للأزمة العالمية تأثير سلبي و معتدل على ربحية المؤسسات المالية وأدت إلى التخلف عن السداد من جانب عدد قليل من المؤسسات المالية غير المصرفية

¹ - May Khamis , Abdelhak Senhadji, *Impact of the Global Financial Crisis on the Gulf Cooperation Council Countries and Challenges Ahead: An Update*, international Monetary Fund, Washington. 2010.p03.

- المعزولة في دول مجلس التعاون الخليجي¹، وازدادت القروض المتعثرة في معظم البلدان، مع زيادة ملحوظة في الكويت بسبب تركيز القروض في قطاع العقارات والأسهم.²
- زيادة تكاليف التمويل وتراجع الاستثمارات الموجهة نحو المشروعات العقارية بسبب اضطراب بعض الشركات لإعادة جدولة الديون التي استحققت بعد وقوع الأزمة مثل أزمة دبي؛
 - تجميد تنفيذ عدد من المشروعات العقارية، وتأجيل عدد آخر منها، ووفقا لأحد التقارير الاقتصادية بلغت قيمة المشروعات التي تم تأجيلها وتجميدها في دول مجلس التعاون الخليجي نهاية عام 2009 حوالي 575 مليار دولار، علما أنه تم تقدير قيمة المشروعات التي كانت قيد التنفيذ في هذه الدول نهاية عام 2008 حوالي 2.5 تريليون دولار؛
 - التراجع الحاد في الطلب المحلي على العقارات وكذا أسعارها، وما تضمنه ذلك من انعكاسات سلبية في قيمة الأصول العقارية ضمن المحافظ الاستثمارية للبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي؛
 - التراجع الحاد في نمو الائتمان المصرفي والتشدد الواضح في شروط الاقتراض بسبب الظروف الجديدة التي شهدت سيطرة بيئة عدم التأكد وكذا اعتماد البنوك لاستراتيجيات تقليل المخاطر والتركيز على دعم رؤوس أموالها؛
 - التراجع الحاد في معدل نمو كتلة النقود بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، وقد أكدت تقارير اقتصادية على أن معدل نموها بلغ حوالي 10% خلال الفترة 2002-2005، ووصل إلى حوالي 19% خلال الفترة 2006-2008؛
 - الخسارة الكبيرة في القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية الخليجية، والتي بلغت حوالي 41% خلال المدة الممتدة من سبتمبر - ديسمبر 2008 حوالي 400 مليار دولار؛
 - التراجع الكبير في صافي أرباح القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي بعد الأزمة المالية العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن البنوك الخليجية قد حققت نتائج مالية جيدة نسبيا في نهاية عام 2009 بعد أن تمكنت من استيعاب وامتصاص جزء من الخسائر التي حدثت بفعل الأزمة وانعكاساتها، وذلك بفضل المعدلات العالية لكفاية رأس المال التي احتفظ بها القطاع المصرفي في دول المجلس قبل الأزمة المالية العالمية وخلالها، وهذا الأمر قلل من تأثير القروض المتعثرة نسبة إلى إجمالي القروض على النتائج المالية للقطاع المصرفي؛
 - التراجع الكبير في مداخيل صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها هذه الدول في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا والتي تقدر أصولها بحوالي 1500 مليار دولار، وقد وصل هذا التراجع حوالي 30%، ووصلت خسائر هذه الدول الى حوالي 450 مليار دولار ومن امثلة هذه الخسائر اعلان الهيئة الكويتية للاستثمار خسارة 30.7 مليار دولار أمريكي، وخسارة هيئة الاستثمار القطرية عام 2009 20% من قيمة أصولها وقررت الهيئة وقف عمليات

¹- في الكويت، اعتبارًا من يونيو 2010، تخلفت خمس شركات استثمار عن سداد ديونها - بما في ذلك شركة Gulf Invest International، التي كانت متخلفة عن سداد ديونها في الامارات المتحدة، بقيمة 200 مليون دولار كقرض من بنك أبوظبي التجاري، ومجموعة الاستثمار الدولية التي كانت تتخلف عن سداد السندات الإسلامية التي يبلغ حجمها 200 مليون دولار.

²May Khamis, Abdelhak Senhadji, Op cit, P 05.

الشراء، وأعلنت قيامها بمراجعة شاملة لاستراتيجية الاستثمار، كما تراجعت المحافظ الخارجية لدول مجلس التعاون

الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على دول المجموعة الثانية

أشارت تقارير اقتصادية إلى أن تأثير القطاع المالي والمصرفي في دول المجموعة الثانية كان تأثيراً طفيفاً بسبب انغلاق هذا القطاع وعدم ارتباطه بالنظام المالي والمصرفي العالمي بشكل مباشر. وتجدر الإشارة إلى أن سوق الأوراق المالية في كل من الجزائر والسودان لم يشهد تقلبات حادة في القيمة السوقية بسبب صغر حجم التداول في هذه الأسواق و قلة عدد الشركات المدرجة فيها، علاوة على الانغلاق الواضح لهذه الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية. ورغم أن عدداً من دول هذه المجموعة قد حقق نمواً محدوداً في أنشطة القطاعات غير النفطية مثل ليبيا والجزائر في ظل توافر الإيرادات التي تراكمت لديها في سنوات الطفرة النفطية قبل الأزمة، غير أن التراجع الواضح في الإيرادات النفطية لدول هذه المجموعة أدى إلى تأثيرات سلبية في الأنشطة الاقتصادية للقطاعات غير النفطية. من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن النمو في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية لدول المجموعة الأولى والمجموعة الثانية كان وراء تحقيق معدلات نمو موجبة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

الفرع الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على دول المجموعة الثالثة

لقد تأثر الأداء الاقتصادي لدول المجموعة الأولى والمجموعة الثانية بدرجة أكبر من تأثير الأداء الاقتصادي لدول المجموعة الثالثة، وسبب ذلك هو الانخفاض الكبير في نمو الناتج المحلي للقطاعات النفطية في تلك الدول (المجموعة الأولى والثانية) بسبب الانخفاض الحاد لأسعار النفط الذي نجم عن الأزمة المالية العالمية. ورغم أن تأثير دول المجموعة الثالثة بالأزمة المالية العالمية كان أقل من تأثير دول المجموعتين الأولى والثانية، غير أنها تعرضت لمجموعة من التأثيرات السلبية منها:

- انخفاض صادرات دول المجموعة الثالثة بسبب ارتباط اقتصاديات هذه الدول بالطلب وبالنشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة في مجال المعاملات السلعية، حيث تركزت صادرات دول هذه المجموعة إلى أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛
- تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلباً في دول هذه المجموعة؛
- التراجع النسبي في إيرادات قطاع السياحة، إذ شهدت أحياناً بعض الدول تحسينات؛
- تأثر تحويلات العاملين إلى هذه الدول سلباً؛
- تأثر القطاع المالي والمصرفي في دول المجموعة الثالثة بشكل محدوداً جداً، حيث تمكن هذا القطاع من تجنب الكثير من التأثيرات السلبية الحادة التي وقعت في دول أخرى بسبب الأزمة، وما جعل هذه التأثيرات محدودة هو أن المعاملات الخارجية للمصارف المحلية لأغلب دول هذه المجموعة هي معاملات خاضعة للقيود على حرية التدفقات الرأسمالية، إذ أن هذه البنوك المحلية ومنظمات القطاع الخاص ملزمة بسقوف محددة للاستثمار في الخارج، من

جانب آخر، فإن اعتماد القطاعات المالية والمصرفية في معظم دول المجموعة الثالثة في مجال الاقتراض قائم على الموارد المالية والادخارية المحلية، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب المستثمرين في أسواق الأسهم المحلية في دول المجموعة الثالثة هم أفراد من دول هذه المجموعة، مع تواجد محدود للاستثمارات الأجنبية المؤسسية في بعض أسواق هذه المجموعة ذات السيولة العالية، وهذا الأمر ساعد في تجنب الكثير من آثار الأزمات المالية التي شهدتها هذه الدول بما في ذلك الأزمات التي وقعت قبل الأزمة المالية العالمية عام 2008:

- التراجع في نمو القروض المصرفية للقطاع الخاص وبالمقابل زاد معدل نمو السيولة النقدية المحلية، وهذا أدى إلى تمكين عدد من دول المجموعة الثالثة من تمويل موازنتها من المصادر المالية المتوفرة في الأسواق المحلية، وتجدر الإشارة إلى أن تراجع نمو القروض المصرفية للقطاع الخاص كان بسبب عناصر العرض والطلب المتأثرة بالأزمة المالية العالمية، وما أفرزته هذه الأزمة من تراجع وانكماش في الطلب الخارجي وانخفاض وتراجع التجارة العالمية:
- تبلور اتجاه متزايد لدى البنوك التجارية في ضوء حالة عدم التأكد الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها لاعتماد سياسات احترازية تتجسد في عدم التفريط بالموارد المتاحة لها، وذلك تجنباً لزيادة حالات التعثر وعدم القدرة على السداد رغم توفر السيولة لدى هذه البنوك.

المبحث الثاني: قياس الأداء الاقتصادي للبلدان العربية خلال فترات الأزمة

تأثرت الدول العربية كغيرها من الدول النامية بشكل رئيسي من انخفاض صادراتها إلى الدول المتقدمة، حيث واجهت العديد من الإجراءات الحمائية التي فرضتها تلك الدول المتقدمة. وتشير مصادر إقليمية إلى أنه حتى تاريخ 11 سبتمبر 2009، بلغ عدد الإجراءات الحمائية الحكومية المطبقة أو التي من المتوقع تطبيقها ضد الصادرات العربية 240 إجراء، و 146 إجراء منها موجهة ضد صادرات الدول الخليجية، وشكلت الإجراءات التمييزية حوالي 95% من إجمالي الإجراءات الحمائية المطبقة ضد الصادرات العربية¹، هذه الإجراءات أدت إلى تقلص حجم عائداتها من الصادرات بنسب كبيرة ما أدى إلى اختلالات على مستوى الميزان التجاري وموازنتها العامة، وبالتالي تراجع أدائها الاقتصادي، خصوصاً وأن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على عائدات الصادرات في توفير العملة الأجنبية وفي توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية التي تقوم بها، بما فيها مشاريع البنية التحتية الضخمة.

المطلب الأول: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

أولاً: متغيرات الدراسة

- سعر صرف العملات (ER): ويعبر هنا عن نسبة مبادلة العملات الوطنية العربية مقابل الدولار الأمريكي، أي عدد وحدات العملة المحلية مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأمريكية (الدولار).
- رصيد الموازنة العامة (DIF): يعبر عن العجز أو الفائض في الموازنة العامة للدول العربية، فقد تحقق الموازنة العامة للدول العربية عجزاً خلال سنة معينة، وذلك عندما يكون هناك زيادة للنفقات العامة عن مجمل الإيرادات العامة، وقد تحقق فائضاً لما تحقق الدول العربية زيادة في الإيرادات العامة بنسبة تفوق النفقات العامة.
- الميزان التجاري (BC): هو ذلك الجزء من ميزان المدفوعات الذي يتناول الصادرات والواردات السلعية للدول العربية، والذي يشتمل على بنود عديدة كالغذاء والسلع الرأسمالية والسيارات ومختلف السلع المصدرة والمستوردة من قبل الدول العربية، خلال فترة زمنية عادة تقدر بسنة واحدة.
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): مجمل إنتاج السلع الاستهلاكية والاستثمارية، والمشتريات الحكومية في الدول العربية و صافي الصادرات للدول الأخرى في فترة زمنية معينة عادة تقدر بسنة واحدة، ويعبر عن الأداء الاقتصادي للدول العربية.

ثانياً: حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على أربعة مؤشرات للاقتصاديات العربية والمتمثلة في: رصيد الموازنة العامة (DIF)، سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار (ER)، الميزان التجاري (BC)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذه المؤشرات خلال الفترة (2006 . 2015).

¹ علا الصيداني، مرجع سابق ص ص 20، 21.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها

أولاً/ مصادر البيانات: تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (رصيد الموازنة العامة (DIF)، سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار (ER)، الميزان التجاري (BC)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)) من الجهات المتخصصة مثل صندوق النقد العربي، وقد غطت هذه البيانات الفترة (2006 - 2015).

ثانياً/ معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EViews10) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة. ويمكن توضيح بيانات متغيرات الدراسة في الجداول الآتية:

الجدول رقم (4-5): بيانات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المدروسة خلال الفترة (2006 - 2015)

الوحدة: (مليار دولار)

	GDP 2006	GDP 2007	GDP 2008	GDP 2009	GDP 2010	GDP 2011	GDP 2012	GDP 2013	GDP 2014	GDP 2015
الأردن	15,057	17,111	21,993	23,854	26,463	28,881	30,981	33,641	35,877	37,570
الإمارات	222,117	257,916	315,475	254,804	287,422	348,595	372,314	402,340	401,958	370,296
البحرين	18,505	21,730	25,711	22,938	25,713	29,044	30,666	32,788	33,388	31,126
تونس	34,420	38,954	44,781	43,433	44,017	45,948	45,241	47,111	47,521	43,141
الجزائر	117,028	134,837	171,005	137,212	161,159	199,302	204,289	225,933	214,032	165,152
السعودية	376,398	415,687	519,797	429,098	526,811	669,507	733,956	748,449	756,350	654,270
السودان	45,299	56,565	64,798	59,928	71,849	69,691	68,112	61,975	78,321	96,995
العراق	54,475	74,235	107,672	94,275	117,138	157,553	184,192	195,382	192,772	153,990
عمان	37,216	42,085	60,905	48,388	58,641	69,522	77,497	79,656	81,034	69,832
قطر	60,882	79,712	115,270	97,798	125,122	169,805	189,945	202,450	206,225	164,641
الكويت	101,574	114,565	147,540	105,993	119,835	160,627	183,239	175,837	164,154	114,534
لبنان	21,797	24,577	28,833	35,140	38,010	40,079	42,764	45,116	47,833	49,427
ليبيا	55,520	68,118	85,532	62,107	73,824	36,688	83,195	64,439	24,308	20,655
مصر	107,378	130,367	162,464	188,489	218,387	235,464	262,214	271,443	305,602	332,699
المغرب	65,640	75,224	88,880	90,553	90,714	99,274	96,187	105,333	110,081	101,187
موريتانيا	2,699	2,819	3,536	3,031	3,629	4,064	3,914	4,166	5,373	4,796
اليمن	22,812	25,634	30,395	28,459	30,907	31,079	32,075	35,955	34,011	24,041

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة (2000-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-5) أن تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، تتباين في الأداء بين الدول النفطية وغير النفطية من ناحية، والدول التي شهدت حالة من عدم الاستقرار وبقية الدول العربية من ناحية أخرى. فقد عرف تحسن مستمر خلال الفترة (2005-2008م)، حيث ارتفع من 929 مليار دولار سنة 2005 إلى 2045 مليار دولار سنة 2008، ويرجع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بعد ذلك إلى عدة عوامل، أهمها استمرار ارتفاع عوائد الصادرات النفطية التي ساهمت في ارتفاع إيرادات الموازنات العامة للدول

العربية المصدرة للنفط وساعدها على التوسع في الإنفاق الاستثماري، مما ساهم بدوره في انتعاش القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى. كما أن استمرار تطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية وزيادة فعالية دور القطاع الخاص في التنمية، أدى إلى تحسن الأداء الاقتصادي في غالبية الدول العربية، وتعزيز فرص تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو. لينكمش الناتج المحلي سنة 2009 إلى حوالي 1700 مليون دولار، ويعزى هذا الانخفاض إلى تداعيات الأزمة العالمية وانخفاض أسعار النفط، والتخفيضات في الإنتاج من قبل الدول المصدرة له تماشياً مع قرارات منظمة الأوبك. ليسجل بعد ذلك نمواً معتبراً قدر بـ 32.41% خلال الفترة (2010-2014)، وشهد بعد ذلك تراجعاً خلال سنتين متأثراً بالعوامل ذاتها المتمثلة في انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث انخفض المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك من حوالي 69.3 دولار للبرميل سنة 2014 إلى حوالي 46.5 دولار للبرميل سنة 2015، بالإضافة إلى تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي مما أثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وعلى قيمة صادرات عدد من الدول العربية إلى الأسواق العالمية وخاصة دول المجموعة الأوروبية، وأخيراً نتيجة تواصل تداعيات التطورات الإقليمية والأوضاع الداخلية في بعض البلدان العربية خاصة في سوريا واليمن وليبيا، وتأثير ذلك على الأداء الاقتصادي لهذه الدول، والدول المجاورة لها والمنطقة برمتها.

وعلى الصعيد القطري، عرفت الدول المصدرة للنفط (الإمارات - السعودية - قطر - الكويت - العراق - ليبيا) نمواً مستمراً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2008) لينخفض سنة 2009 نتيجة انخفاض قيمة الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليعرف تحسناً بعد ذلك حتى سنة 2013 بفعل التعافي التي شهدته اقتصاديات هاته الدول، وينخفض بعدها الناتج المحلي سنة 2013 بفعل التراجع في أسعار النفط حتى سنة 2015. أما باقي الدول المستوردة للنفط فأغلبها حققت نمواً مستمراً في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية بهذه الدول وزيادة حالة اليقين التي مست مختلف سياساتها.

وتعد السمة الغالبة على الاقتصاد العربي المعاصر هي طابعه الريعي الذي يعكس هيكلية اقتصادي في النصف الثاني من القرن المنصرم، حيث شكلت سلعتي النفط والغاز المكون الأكبر من مكونات الناتج العربي المحلي الإجمالي، والمحدد الرئيسي لعدد من مؤشرات الاقتصاد الكلي، كالدخل والاستثمار والتضخم وموازن المدفوعات، وهو ما يجعل الاقتصادات العربية تتأثر بشكل كبير بكميات إنتاج وأسعار النفط والغاز.

الجدول رقم (6-4): بيانات الميزان التجاري للدول العربية المدروسة خلال الفترة (2006 - 2015) (مليار دولار)

	BC 2006	BC 2007	BC 2008	BC 2009	BC 2010	BC 2011	BC 2012	BC 2013	BC 2014	BC 2015
الأردن	-5,056	-6,452	-7,165	-6,266	-6,794	-8,819	-10,544	-11,470	11,982	10,347
الإمارات	48,877	64,171	62,925	42,124	48,878	106,668	132,073	137,246	108,432	76,575
البحرين	2,386	2,708	3,069	2,261	2,457	7,544	6,529	7,270	3,713	0,803
تونس	-2,513	-2,832	-3,945	-3,636	-4,512	-4,747	-6,031	-5,836	-6,660	-5,027
الجزائر	34,180	34,215	40,577	7,798	18,298	14,993	20,049	9,316	0,325	-18,084
السعودية	147,391	150,716	212,027	105,229	153,712	244,774	246,570	224,335	168,598	28,874
السودان	-1,448	1,157	3,441	-271	2,565	1,471	-4,755	-1,642	-3,755	-5,199
العراق	11,822	22,965	33,967	4,145	14,432	39,051	44,052	28,999	38,781	12
عمان	11,706	10,349	17,012	11,600	18,726	25,594	26,510	24,588	25,677	9,118
قطر	19,240	19,240	22,196	29,777	24,476	87,373	102,198	105,462	95,557	48,798
الكويت	40,213	42,564	64,004	35,894	47,563	82,332	95,401	89,992	77,539	27,896
لبنان	-6,115	-7,889	-11,077	11,207	12,499	-13,919	-14,712	-15,174	-15,023	-13,095
ليبيا	24,254	29,228	40,292	15,053	24,376	1,786	35,436	11,968	-11,118	-5,560
مصر	-8,438	-14,900	-19,759	-16,818	-20,120	-19,398	-25,516	-23,368	-31,177	-31,389
المغرب	-9,757	-16,069	-21,398	-18,861	-17,318	-21,387	-21,885	-21,592	-22,038	-15,783
موريتانيا	0,200	0,023	0,025	-0,115	0,126	0,275	-0,488	-0,393	-0,710	-0,585
اليمن	1,390	-441	-357	-2,013	-1,051	414	-3,546	-2,914	-4,776	-4,983

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات (2007 . 2016)

تكشف بيانات الجدول رقم (6-4) تحقيق معظم الدول العربية (الجزائر، الإمارات، البحرين، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت) لفوائض تجارية مستمرة خلال الفترة (2005-2015)، نتيجة العوائد النفطية المعتبرة بالرغم من انخفاض هاته الفوائض سنتي 2008 و2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية. وفيما يتعلق بأكثر الدول استفادة من تجارتها السلعية الخارجية حلت المرتبة الأولى الإمارات العربية بـ 76.57 مليار دولار مقارنة بـ 47.87 مليار دولار سنة 2005، تليها قطر، السعودية والكويت بفائض يقدر بـ 48.76، 28.87، 27.89 مليار دولار سنة 2015. أما بقيت الدول فقد حققت عجزا في ميزانها التجاري نتيجة انخفاض صادراتها السلعية ونمو حجم الواردات السلعية متأثرة بعوامل منها السياسات الاقتصادية الهادفة للحد من الاستيراد والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية وانخفاض أسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي في بعض الدول والذي انعكس على احتفاظ الواردات من بعض السلع الرأسمالية بحصة ملموسة في واردات عدد من الدول العربية.

الجدول رقم (7-4): بيانات سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي للدول العربية المدروسة خلال الفترة (2006 - 2015)

	ER 2006	ER 2007	ER 2008	ER 2009	ER 2010	ER 2011	ER 2012	ER 2013	ER 2014	ER 2015
الأردن	0,709	0,709	0,709	0,709	0,709	0,709	0,709	0,709	0,709	0,709
الإمارات	3,672	3,672	3,672	3,672	3,672	3,672	3,672	3,672	3,672	3,672
البحرين	0,376	0,376	0,376	0,376	0,376	0,376	0,376	0,376	0,376	0,376
تونس	1,297	1,280	1,231	1,349	1,433	1,408	1,562	1,625	1,700	1,962
الجزائر	73,276	69,367	64,570	72,644	74,403	72,938	77,536	78,657	80,579	100,464
السعودية	3,750	3,750	3,750	3,750	3,750	3,750	3,750	3,750	3,750	3,750
السودان	2,436	2,016	2,091	2,326	2,305	2,660	3,573	4,754	5,725	6,010
العراق	1472,000	1266,000	1206,000	1170,000	1170,000	1170,000	1170,00	1170,00	1170,00	1166,00
عمان	0,385	0,385	0,385	0,385	0,385	0,385	0,385	0,385	0,385	0,385
قطر	3,640	3,640	3,640	3,640	3,640	3,640	3,640	3,640	3,640	3,640
الكويت	0,290	0,284	0,269	0,288	0,287	0,276	0,280	0,284	0,284	0,301
لبنان	1507,514	1507,5	1507,5	1507,5	1507,5	1507,5	1507,5	1507,5	1507,5	1507,5
ليبيا	1,323	1,260	1,240	1,250	1,167	1,224	1,260	1,277	1,272	1,379
مصر	5,790	5,713	5,512	5,529	5,525	5,946	6,056	6,459	7,074	7,622
المغرب	8,865	8,192	7,750	8,089	8,357	8,090	8,628	8,418	8,406	9,735
موريتانيا	265,528	260,287	241,503	262,004	274,754	281,118	296,620	300,003	300,000	301,5
اليمن	191,509	198,950	199,780	202,850	219,590	213,800	214,351	214,890	214,89	227,701

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد للفترة (2007 . 2016)

ويعتبر سعر الصرف واحدا من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس قوة الاقتصاد الوطني لأي دولة حيث يعكس مستوي الثقة المحلية والخارجية في اقتصاد الدولة وتعتمد درجة استقرار عملة دولة ما على العديد من العوامل الداخلية والخارجية منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي. واتبعت الدول العربية أنظمة مختلفة من أسعار الصرف على مدار العقود الماضية، فدول الخليج العربي اتبعت سعر صرف مرتبط بالدولار الأمريكي ماعدا دولة الكويت حيث ربطت عملتها بسلة من العملات الدولية، أما كلا من تونس والجزائر فقد اتبعتا سعر صرف مدار وفق مجموعة من الضوابط والقيود في حين اتبعت اليمن نظام لسعر صرف عملتها.

فمن خلال بيانات الجدول رقم (7-4) نلاحظ أن أسعار الصرف في معظم الدول العربية شهدت استقرارا مقابل الدولار الأمريكي، الأمر الذي يعتبر دافعا ومحفزا للاستثمار في الدول العربية، ومن بين الدول التي عرفت استقرارا في عملتها الوطنية مقابل الدولار الأمريكي: الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، لبنان. في حين شهدت بقيت الدول انخفاض مستمر في سعر الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، والذي يعزى إلى تراجع أسعار النفط العالمية والاضطرابات السياسية خاصة مع اندلاع ثورات الربيع العربي التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية فإن الاتجاه العام لأسعار الصرف في الدول العربية غلب عليه الانخفاض وبذلك واجهت الدول العربية

العديد من عوامل الضغط التي تسببت في عجز موازنتها العامة، وبذلك اتبعت عدة دول عربية أسعار صرف أكثر مرونة بعد أن لجأت تلك الدول إلى صندوق النقد الدولي لعقد برامج تمويلية فزاد سعي الحكومات العربية لتعويم عملتها المحلية اعتقاداً منها أن قرارات التعويم ستساعدها علي تجاوز أزماتها الاقتصادية باستثناء العراق الذي عرف تحسن في قيمة عملته سنة 2015.

الجدول رقم (4-8): بيانات الموازنة العامة للدول العربية المدروسة خلال الفترة (2006 - 2015)

	DIF 2006	DIF 2007	DIF 2008	DIF 2009	DIF 2010	DIF 2011	DIF 2012	DIF 2013	DIF 2014	DIF 2015
الأردن	-0,625	-0,867	-0,477	-2,129	-1,474	-1,950	-2,573	-1,813	-0,727	-1,310
الإمارات	20,474	18,795	27,662	-17,420	-13,221	10,920	14,346	9,291	18,673	-6,590
البحرين	3,000	-2,970	-1,774	6,085	-1,223	-0,76	-0,599	-1,085	-1,210	-4,001
تونس	-0,510	-0,766	-0,211	-1,171	-555	-1,326	-1,356	-2,450	-0,796	-2,682
الجزائر	14,909	14,909	14,041	-9,816	-1,543	-2,312	-9,169	-3,155	-16,312	-45,847
السعودية	74,763	47,081	154,796	-23,522	23,167	77,550	99,514	58,773	18,123	-89,981
السودان	1,305	-1,149	-0,603	2,008	-2,663	0,495	-1,875	-1,346	-0,865	-3,496
العراق	9,598	8,678	15,342	5,280	4,418	18,069	12,521	5,913	18,722	-1,224
عمان	0,490	0,105	0,905	-1,663	1,408	36	-209	1,043	0,227	-12,117
قطر	5,197	8,685	11,484	12,779	3,356	12,146	21,718	30,912	36,892	-0,966
الكويت	23,666	18,295	34,724	9,535	22,445	19,138	47,261	44,789	45,436	7,809
لبنان	-2,794	-3,053	-2,917	-2,835	-2,858	-2,379	-0,694	-1,108	-3,034	-3,892
ليبيا	19,438	17,84	23,085	4,886	6,001	-5,353	20,133	-1,224	-17,575	-25,402
مصر	-8,702	-9,574	-11,089	-12,991	-17,744	-22,614	-27,527	-37,114	-36,649	-15,244
المغرب	-1,085	548	1,309	-1,876	-3,216	-4,502	-6,994	-6,649	-5,423	-4,216
موريتانيا	0,980	-0,048	-0,182	-0,113	-0,070	0	0,112	-0,048	-0,529	-0,315
اليمن	169	-1,554	-1,166	-2,552	-1,627	-1,389	-1,731	-2,787	-1,352	-4,148

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد للفترة (2007 . 2016)

من خلال بيانات الجدول رقم (4-8) أن الدول العربية تعاني من عجز مزمن، خصوصاً بعد التراجع التي شهدته أسعار النفط سنتي 2008م و2014م، حيث ظهر العجز في موازنات دول الخليج مما يؤكد تأثير الإيرادات النفطية الواضح على ميزانيات الدول. حيث تعتمد دول المنطقة المنتجة للنفط على إيراداته في تمويل احتياجات موازنتها الحكومية، والتي تتزايد نتيجة التوسع في الإنفاق الجاري والاستثماري في الوقت الذي تتراجع فيه الإيرادات النفطية وتنمو فيه الإيرادات غير النفطية بصورة بطيئة. أما باقي الدول المستوردة للنفط فهي الأخرى تعاني من عجز مزمن نتيجة النمو التي يشهده الإنفاق الجاري والاستثماري في ظل الإصلاحات الاقتصادية المطبقة بهذه الدول، وعدم كفاية الإيرادات النفطية وغير النفطية لتغطية حجم الإنفاق. إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها المالية العامة في الدول المصدرة للنفط والمستوردة أيضاً وتحسن النسبي لأسعار النفط بعد سنة 2014، أديا بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى توقع تحسن الأداء بشكل نسبي في أكثر من 13 دولة حتى سنة 2017.

ثالثا: نموذج الدراسة

لغرض تحليل العلاقة بين آثار الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على الاقتصاديات العربية، تم الاستعانة بنموذج خطي متعدد اعتمادا على ما جاء في النظرية الاقتصادية، فالأداء الاقتصادي المعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي يتأثر بالكثير من المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، إلا أن أهم المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها كمحدد للأداء الاقتصادي في ظل اقتصاد مفتوح هي: سعر الصرف، الميزان التجاري، وكذلك الموازنة العامة. و بالتالي توصلنا إلى شكل النموذج والذي كان كما يلي:

. المتغير التابع: هو الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشرا للأداء الاقتصادي.

. المتغيرات المستقلة: تتمثل في: سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، رصيد الموازنة العامة، الميزان التجاري. وعليه كان الشكل الرياضي للنموذج كالتالي:

$$GDP = \alpha + \beta BC + \partial ER + \delta DIF + \varepsilon$$

المطلب الثالث: نتائج تقدير النموذج

من خلال البرنامج الإحصائي (EViews10) تم الحصول على النتائج الآتية:

أولا: مساهمات كل من الميزان التجاري، أسعار الصرف و الموازنة العامة في الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة المالية لعام 2008

نلاحظ من خلال نتائج التقدير قبل الأزمة المالية لعام 2008 أن معامل الميزان التجاري مرتفع معنوي، وله تأثير لابس به، إذ وصل معامل تأثيره إلى 2,297 خلال عام 2006 و بمعامل تحديد معتبر R^2 و وصلت قيمته إلى 85%، مشيرا إلى الارتباط القوي بين الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المدروسة. لكن هذا الارتباط سرعان ما انخفض إلى حدود 25% عام 2007، بعدما انخفض معامل تأثير الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.38 مع بداية ظهور بوادر الأزمة المالية. كما يوضحه الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (4-9): محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2006

Dependent Variable: GDP06				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	43.15994	12.39797	3.481209	0.0041
ER06	-0.009319	0.020770	-0.448686	0.6610
DIF06	-0.153005	0.245801	-0.622474	0.5444
BC06	2.297734	0.283822	8.095689	0.0000
R-squared	0.850182			
F-statistic	24.59067	Durbin-Watson stat		2.31694
Prob(F-statistic)	0.000012			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EViews10

الجدول رقم (4-10): محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2007

Dependent Variable: GDP07				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	103.5742	27.91241	3.710686	0.0026
ER07	-0.042216	0.055167	-0.765244	0.4578
DIF07	0.005507	0.190784	0.028865	0.9774
BC07	0.389528	0.210358	1.851735	0.0869
R-squared	0.243989			
F-statistic	1.398503	Durbin-Watson stat		2.366917
Prob(F-statistic)	0.287586			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

ما ميز علاقة الناتج المحلي الإجمالي بكل من الموازنة العامة و سعر صرف عملات الدول العربية أنها كانت ضعيفة قيل أزمة 2008 و لم تكون لهما أي أهمية تذكر على الأداء الاقتصادي للدول العربية، إذ سجل سعر الصرف عملات الدول العربية مقابل الدولار الأمريكي معامل تأثير على الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى -0.009 عام 2006، و -0.042 عام 2007، و هو معامل سلبي و غير معنوي الأمر الذي يبين بأن سعر صرف العملات العربية لا يمكن الاعتماد عليه كمحدد للظروف الاقتصادية الداخلية للدول العربية خلال سنتي 2007 و 2008. و نفس الأمر ينطبق على الموازنة العامة حيث سجلت هي الأخرى معامل تأثير ضعيف وسلبي و غير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 2006 و 2007، إذ وصل إلى -0.153 عام 2006 و 0.005 عام 2007، مما يبين عدم أهميته كمحدد للأداء الاقتصادي في الدول العربية.

ثانيا: مساهمات كل من الميزان التجاري، أسعار الصرف و الموازنة العامة في الناتج المحلي الإجمالي أثناء الأزمة المالية لعام 2008

عام 2008 و بعد انفجار الأزمة المالية العالمية و تداعياتها المختلفة، انعكس الأثر السلبي للأزمة مباشرة على الدور الريادي للموازن التجارية للدول العربية على الناتج المحلي الإجمالي و منه على الأداء الاقتصادي، حيث حقق الميزان التجاري للدول العربية معامل تأثير ضعيف مقارنة بمعامل التأثير قبل الأزمة إذ وصل إلى 0,13 بعدما كانت قيمته معتبرة عامي 2006 و 2007، ضف إلى ذلك أن هذا المعامل ليس له أية أهمية إحصائية، إذ أظهرت نتائج التقدير عدم معنويته و انخفاض في قيمة t المحققة بالنسبة له، من 1.85 عام 2007 إلى 0.72 عام 2008، و لم يتوقف الأثر السلبي للأزمة المالية على الميزان التجاري العربي بل استمر حتى عام 2009، حيث بقيت أهميته بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ضعيفة إن لم نقول منعدمة، فمعامل تأثير الميزان التجاري على الأداء الاقتصادي بقي بدون أهمية إحصائية و بدون معنوية رغم الارتفاع الطفيف في قيمته و في قيمة t الخاص به، فقيمة معامل التأثير ارتفعت إلى 0,325، و قيمة t ارتفعت إلى 1,27، مقارنة بعام 2008 كدليل على بداية انفراج الأثر السلبي للأزمة المالية على الميزان التجاري العربي. كما يوضحه الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (4-11): محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2008

Dependent Variable: GDP08				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	79.20066	19.56760	4.047540	0.0014
ER08	-0.025216	0.037191	-0.678031	0.5096
DIF08	2.714886	0.540605	5.021938	0.0002
BC08	0.137343	0.189033	0.726558	0.4804
R-squared	0.786785			
F-statistic	15.99043	Durbin-Watson stat		2.785915
Prob(F-statistic)	0.000119			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

الجدول رقم (4-12): محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2009

Dependent Variable: GDP09				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	92.82322	20.25015	4.583829	0.0005
ER09	-0.031959	0.041810	-0.764383	0.4583
DIF09	-7.566249	2.027863	-3.731144	0.0025
BC09	0.325623	0.254428	1.279823	0.2230
R-squared	0.614028			
F-statistic	6.893736	Durbin-Watson stat		1.450761
Prob(F-statistic)	0.005090			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال الجدولين أعلاه وبالنظر إلى مؤشري الموازنة العامة و سعر الصرف نلاحظ استمرار سعر صرف العملات العربية في التأثير السلبي على الأداء الاقتصادي، حيث بينت نتائج التقدير أن معامل تأثير سعر صرف العملات العربية على الناتج المحلي الإجمالي قد حقق قيمة سالبة عام 2008 قدرت بـ -0.025 بدون أهمية أو معنوية إحصائية كمفسر للأداء الاقتصادي، وقيمة سالبة أيضا عام 2009 قدرت بـ -0.031 وبدون معنوية أو أهمية إحصائية أو تفسيرية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي العربي. لكن ما ميز هذه المرحلة الحاسمة هو تحقيق مؤشر الموازنة العامة العربية لأهمية كبيرة كمحدد للأداء الاقتصادي، حيث من خلال نتائج التقدير حققت الموازنة العامة العربية معامل تأثير مهم ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 2.714 عام 2008 بقيمة لـ t وصلت إلى 5,021 وبمعامل تحديد R^2 وصلت قيمته إلى 78.6% الأمر الذي يبين لنا أهمية الموازنة العامة كمحدد للناتج المحلي الإجمالي، وهذا أمر طبيعي في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها مختلف الدول، حيث تتدخل الدولة من أجل مواجهة الآثار السلبية التي تتركها الأزمات المالية على التوازنات الداخلية والخارجية. وهذا ما أكدته نتائج التقدير لأثر الموازنة العامة على الناتج المحلي الإجمالي عام 2009، إذ رغم الأهمية الإحصائية والمعنوية والتفسيرية للموازنة العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، إلا أن قيمة معامل التأثير كانت كبيرة وسلبية، إذ وصلت إلى -7.566 وقيمة معامل t حققت قيمة سالبة عند حدود -3.731، كمؤشر على لجوء الدول العربية إلى سياسة إنفاقية توسعية

بعدها ظهرت بوادر التشاؤم والخوف تطغى على مختلف المتعاملين الاقتصاديين بعد انفجار أزمة 2008، واستمرت الدول العربية في هذا الاتجاه حتى عام 2009، ولكن سرعان ما بدأت في التراجع عنها مع نهاية 2009، حيث لاحظنا من خلال نتائج التقدير انخفاض قيمة R^2 إلى 61,4% مقارنة بعام 2008، وتحقيق معامل t لقيمة سالبة. في عام 2010 وبعدها بدأت الرؤية تتضح فيما يخص آثار الأزمة المالية لعام 2008 استعادت الموازين التجارية العربية عافيتها واسترجعت مكانتها المهمة في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي والأداء الاقتصادي، حيث حقق معامل تأثير على الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 2,631 وهذا المعامل لم يتحقق حتى قبل الأزمة المالية، وبمعنوية إحصائية وأهمية تفسيرية كبيرة، إذ وصلت قيمة t إلى 5.192، وقيمة R^2 إلى حدود 70%، كدليل على الأهمية الكبيرة للموازين التجارية على الأداء الاقتصادي العربي، باعتبار الدول العربية أغلبيتها دول بترولية اقتصادها مرتبط بظروف السوق العالمية، وبالوضعية الاقتصادية الداخلية للشركاء التجاريين، فبعد هذه النتائج الايجابية المحققة من طرف الموازين التجارية على الأداء الاقتصادي العربي، سرعان ما انخفضت هذه الأهمية عام 2011، وحققت الموازين التجارية معامل تأثير ضعيف وغير معنوي وصل إلى 0.115 وبقيمة ضعيفة لمعامل t وصلت إلى حدود 0.372، كدليل على تأثر المنطقة العربية بأزمة الديون السيادية الأوروبية وبالظروف الداخلية للشركاء التجاريين الأوروبيين، كما يوضحه الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (4-13): محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2010

Dependent Variable: GDP10				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	76.80936	24.45733	3.140545	0.0078
ER10	-0.034617	0.044880	-0.771334	0.4543
DIF10	0.019082	0.149524	0.127618	0.9004
BC10	2.631540	0.506791	5.192551	0.0002
R-squared	0.697808	Durbin-Watson stat		2.146708
F-statistic	10.00632			
Prob(F-statistic)	0.001093			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

الجدول رقم (4-14): محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2011

Dependent Variable: GDP11				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	104.7028	38.23649	2.738297	0.0169
BC11	0.115303	0.309501	0.372546	0.7155
ER11	-0.044512	0.072118	-0.617213	0.5478
DIF11	4.939153	1.586874	3.112504	0.0082
R-squared	0.514796	Durbin-Watson stat		2.083493
F-statistic	4.597611			
Prob(F-statistic)	0.021004			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

من جهة أخرى وصل مؤشر سعر صرف عملات الدول العربية في حيادية التأثير على الناتج المحلي الإجمالي والأداء الاقتصادي، حيث أظهرت نتائج التقدير أن معامل تأثير سعر صرف العملات العربية حقق قيم سالبة وضعيفة عامي 2010 و2011، وبدون أهمية إحصائية أو تفسيرية، إذ بلغت قيمة معامل التأثير عام 2010 قيمة -0.034، وعام 2011 قيمة -0.044، وبقية لـ t سالبة بلغت عام 2010 قيمة -0.771، وقيمة -0.617 عام 2011، كدليل على عدم أهمية سعر صرف العملات الوطنية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية.

من جهة أخرى رغم الحيادية التي أظهرت الموازنة العامة كمحدد للناتج المحلي الإجمالي والأداء الاقتصادي عام 2010، حيث كان معامل التأثير على الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه السنة ضعيف وغير معنوية، إذ بلغ 0.0190، وبقية لـ t لم تتجاوز 0.127، سرعان ما استعادت الموازنة العامة أهميتها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والأداء الاقتصادي، إذ وصل معامل التأثير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي قيمة 4.939 وبمعامل t وصلت قيمته 3,112، كدليل على الأهمية النسبية للموازنة العامة للدول العربية خلال عام 2011، وكمؤشر على تدخل الدول العربية في النشاط الاقتصادي العربي للتخفيف من انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الدول العربية.

إلا أنه عام 2012 و2013 سرعان ما استعادت الموازين التجارية العربية دورها كمحدد أساسي للناتج المحلي الإجمالي وللأداء الاقتصادي، خاصة بعدما بدأت الجهود الأوروبية والعالمية تسعى لوضع خطة إنقاذ أوروبية، إذ هذه الإجراءات اعتبرت كبوادر لبداية التحكم في أزمة الديون الأوروبية، وبالتالي حققت الموازين التجارية العربية معامل تأثير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 2.122 بمعنوية إحصائية وبقوة تفسيرية كبيرة، إذ وصلت قيمة t إلى 5,347 وقيمة R^2 إلى 75.8% عام 2012، ووصلت الموازين التجارية في تحقيق النتائج الإيجابية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي عام 2013، حيث وصل معامل التأثير إلى حدود 3.795 بمعنوية إحصائية كبيرة وبقوة تفسيرية معتبرة، إذ وصلت قيمة t إلى 6.100 وقيمة R^2 إلى 82.6%، كدليل على الأهمية الكبيرة للموازين التجارية العربية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. كما هو موضح في الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (4-15): محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2012

Dependent Variable: GDP12				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	79.17115	31.46339	2.516294	0.0258
BC12	2.122482	0.396938	5.347140	0.0001
ER12	-0.004928	0.056743	-0.086851	0.9321
DIF12	0.166645	0.462796	0.360083	0.7246
R-squared	0.758190			1.704274
F-statistic	13.58708	Durbin-Watson stat		
Prob(F-statistic)	0.000266			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EViews10

الجدول رقم (4-16): محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2013

Dependent Variable: GDP13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	58.73783	27.42040	2.142122	0.0517
BC13	3.795664	0.622164	6.100747	0.0000
ER13	0.029935	0.050030	0.598334	0.5599
DIF13	-5.208522	1.913711	-2.721687	0.0175
R-squared	0.826512	Durbin-Watson stat		1.387397
F-statistic	20.64431			
Prob(F-statistic)	0.000032			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

من جهة أخرى وصل مؤشر سعر صرف عملات الدول العربية في حيادية التأثير على الناتج المحلي الإجمالي والأداء الاقتصادي، حيث أظهرت نتائج التقدير أن معامل تأثير سعر صرف العملات العربية حقق قيم سالبة وضعيفة عامي 2012 و 2013، وبدون أهمية إحصائية أو تفسيرية، إذ بلغت قيمة معامل التأثير عام 2012 قيمة -0.044، وعام 2013 قيمة 0.029، وبقيمة t سالبة بلغت عام 2012 قيمة -0.086، وقيمة 0.598 عام 2013، كمؤشر على انعدام الأهمية النسبية لسعر صرف العملات الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية.

بالنظر إلى نتائج التقدير بالنسبة للموازنة العامة، نلاحظ بأن أهميتها كانت منخفضة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2012، بمعامل التأثير بلغ 0.166، وبدون معنوية إحصائية ولا قوة تفسيرية، إذ بلغت قيمة t حدود 0.360، لكن سرعان ما استعادت الموازنة العامة أهميتها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2013، بمعامل تأثير بلغ -5.208، وبمعنوية إحصائية وقوة تفسيرية مقبولة، إذ بلغت قيمة t حدود -2.721، و R^2 بقيمة 83,6%، وهذه القيم معتبرة مفسرة للأهمية والدور المعتبر للموازنة العامة في الناتج المحلي الإجمالي والأداء الاقتصادي، إن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن الدول العربية قد اتبعت سياسة إنفاقية توسعية بغية تعويض الانخفاض الطفيف الذي ميز النشاط الاقتصادي، بعد حالات الخوف والتشاؤم التي ميزت الدول العربية عام 2012 جراء أزمة الديون السيادية الأوروبية.

ثالثاً: مساهمات كل من الميزان التجاري، أسعار الصرف والموازنة العامة في الناتج المحلي الإجمالي بعد الأزمة المالية لعام 2008

بعد الأزمة العالمية عام 2008 ولما بدأت الاقتصاديات العالمية والعربية تدخل في مرحلة من الاستقرار، واصلت الموازين التجارية العربية دورها المهم والكبير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث حققت معامل تأثير كبير ومعنوي وصل إلى 4,740، وبقوة تفسيرية كبيرة، إذ وصلت قيمة t حوالي 8,587، ومعامل R^2 وصل إلى حدود 86.3%، الأمر الذي يبين الأهمية الكبيرة والدور الكبير للموازين التجارية العربية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص سعر صرف العملات العربية فقد وصل حيادية التأثير على الناتج المحلي الإجمالي والأداء الاقتصادي، حيث أظهرت نتائج التقدير أن معامل تأثير سعر صرف العملات العربية حقق قيم ضعيفة عام 2014، وبدون أهمية إحصائية أو تفسيرية، إذ بلغت قيمة معامل التأثير عام 2014 قيمة 0.042، وبقيمة ل: t بلغت عام 2014 قيمة 0.925، كدليل على انعدام الأهمية النسبية لسعر صرف العملات الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية.

بالنسبة للموازنة العامة فلها أهمية كبيرة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث أظهرت نتائج التقدير أن معامل تأثير الموازنة العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي قد بلغت عام 2014 قيمة -7,458، بمعنوية إحصائية معتبرة وبقوة تفسيرية، إذ بلغت قيمة t حوالي -4.915، وقيمة R^2 وصلت إلى حدود 86.3%، مما يبين استمرار أغلبية الدول العربية في إتباع سياسة إنفاقية توسعية، من أجل الزيادة والتحسين في الأداء الاقتصادي. والجدول الآتي يوضح نتائج التقدير خلال عام 2014

الجدول رقم (4-17): محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2014

Dependent Variable : GDP14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	55.02206	24.52495	2.243514	0.0429
BC14	4.740041	0.551942	8.587940	0.0000
ER14	0.042198	0.045577	0.925865	0.3714
DIF14	-7.458299	1.517450	-4.915021	0.0003
R-squared	0.863621	Durbin-Watson stat		1.936404
F-statistic	27.44087			
Prob(F-statistic)	0.000007			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EViews10

خلال عام 2015 واصلت كل من الموازين التجارية العربية والموازنة العامة أهميتهما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، إذ حقق كل منهما معامل تأثير مقبول رغم انخفاضه مقارنة ب: 2014، فمعامل تأثير الموازين التجارية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 2.646 بعدما كان 4.740 عام 2014، بينما معامل تأثير الموازنة العامة بلغ -5.206 بعدما كان 7.458 عام 2014، ويعود هذا الانخفاض في معامل التأثير لكل من الموازين التجارية والموازنة العامة، والانخفاض في القوة التفسيرية لكليهما، إذ بلغت قيمة R^2 68.6% بعدما كانت 86,3% عام 2014، إلى الانخفاض الذي ميز أسعار البترول في السوق العالمية منذ نهاية عام 2014. كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-18): محددات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2015

Dependent Variable: GDP15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	59.55125	35.66178	1.669890	0.1208
BC15	2.646841	1.131409	2.339421	0.0374
ER15	0.010575	0.063392	0.166819	0.8703
DIF15	-5.206212	1.193397	-4.362514	0.0009
R-squared	0.686032	Durbin-Watson stat		2.585146
F-statistic	8.740164			
Prob(F-statistic)	0.002401			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

بينما وصل مؤشر سعر صرف عملات الدول العربية في حيادية التأثير على الناتج المحلي الإجمالي والأداء الاقتصادي، حيث أظهرت نتائج التقدير أن معامل تأثير سعر الصرف حقق قيم ضعيفة عام 2015، وبدون أهمية إحصائية أو تفسيرية، إذ بلغت قيمة معامل التأثير عام 2015 حدود 0.0105 وقيمة t بلغت 0.166، كمؤشر على انعدام الأهمية النسبية لسعر صرف العملات الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية.

من خلال التحليل السابق اتضح التأثير الكبير للموازن التجارية والموازنات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، إلا أنه خلال فترات الأزمة يتضح الدور الرئيسي للموازنات العامة في الناتج المحلي وهو ما يعكس اعتماد الدول العربية لسياسات إنفاقية توسعية بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي، أما في حالات الانتعاش نلاحظ الارتباط والتأثير القوي للموازن التجارية على الناتج المحلي العربي، وذلك يعود لارتفاع أسعار النفط الذي يمثل أكثر من 70% من حجم الصادرات العربية، ضف إلى ذلك أزمة الرهون العقارية والديون السيادية اللتان شملتهما الدراسة كانت مراكزها هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذان يمثلان الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلدان العربية، وعليه يرى الباحث أن مشكلة تدهور الموازن التجارية في فترات الأزمات يمكن التقليل من حدته من خلال تفعيل التجارة البينية العربية والعمل على التكتل وزيادة الانكشاف على الداخل العربي تصديرا واستيرادا، وبالتالي التقليل من التبعية للدول الصناعية الكبرى التي تعتبر المصدر الرئيسي للأزمات، بالإضافة إلى ضرورة فسخ المجال لرؤوس الأموال العربية لتصول وتجول في مختلف القطاعات الاقتصادية العربية، مع خلق قطاع خاص قائم على المنافسة لا على النفوذ السياسي، قادر على خلق القيمة المضافة وبالتالي يضمن إيرادات إضافية للموازنات العامة للدول العربية، وهذا عن طريق تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية وإقامة سوق عربية مشتركة.

المبحث الثالث: إحياء السوق العربية المشتركة كاستراتيجية لمواجهة أزمات النظام الرأسمالي

إن تسهيل انسياب التجارة وتدفق الاستثمارات من الأدوات المهمة جدًا في تسريع عودة النمو الإيجابي إلى الاقتصاد العالمي. لكن كثير من الدول المتقدمة التي تعرضت للركود الاقتصادي مصحوبًا بمعدلات بطالة عالية لجأت إلى تطبيق اجراءات حمائية مختلفة لحماية قطاعاتها الانتاجية وللمحد من تسريح العمال، وتتضمن هذه الإجراءات الحمائية فرض التعريفات الجمركية والمعوقات غير الجمركية مثل الدعم والاجراءات الادارية المعقدة والمكلفة لإتمام عمليات الاستيراد، بالإضافة إلى وضع قيود على الاستيراد، وقيود فنية واجراءات تجارية دفاعية وغيرها من القيود التي تعيق انسياب التجارة، وباتت هذه الاجراءات الحمائية تشكل ضعف الاجراءات المطبقة لتسهيل انسياب التجارة العالمية، رغم التعهدات التي أطلقها مجموعة دول العشرين للحد من الممارسات الحمائية في التجارة الدولية، وقد تأثرت بهذه الاجراءات الاقتصادات التي تصدر منتجاتها إلى هذه الدول ومنها البلدان العربية، بحيث تقلص حجم عائداتها من الصادرات بنسب كبيرة ما أدى إلى اختلالات على مستوى الميزان التجاري وموازنتها العامة، وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، خصوصًا وأن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على عائدات الصادرات في توفير العملة الأجنبية وفي توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية التي تقوم بها، بما فيها مشاريع البنية التحتية الضخمة. وعليه فإنه بات من الضروري تفعيل الاعتماد على الذات أولاً في إطار تكتل اقتصادي عربي. وقبل اقتراح استراتيجية عربية لتفعيل السوق العربية المشتركة كحل ضروري، في ظل عالم يتسم بتزايد أزماته الاقتصادية،¹ سوف نقوم باستعراض الخلل الجوهرى في مكونات الناتج المحلى العربى والذي يعكس سبب حدة الصدمات الخارجية التي تتعرض لها الاقتصاديات العربية بين الفينة والأخرى ثم نستعرض الأليات الممكنة لاستعادة الاستقرار والنمو الشامل من خلال طرح بديل إنمائي .

المطلب الأول: الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية.

على الرغم من الجهود التنموية القطرية المبذولة في الدول العربية إلا أن الانجازات التي تحققت في غاية التواضع وأقل من نظيراتها في مختلف مناطق العالم وينعكس هذا الوضع من خلال المظاهر التالية:

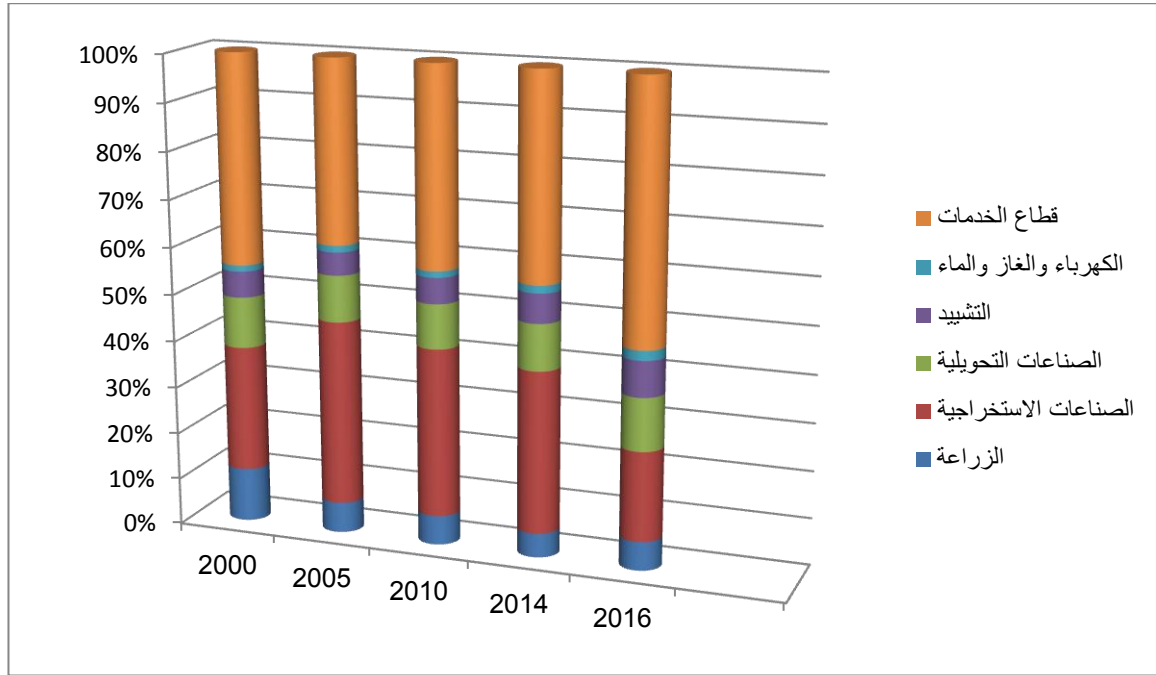
الفرع الأول: اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية

يتسم الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية باختلال يتمثل في ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي الخدمات والصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية كسمة عامة لهذا الهيكل بالمقارنة مع بقية القطاعات، كما يتسم بهيمنة قطاع الخدمات عند استبعاد قطاع الصناعات الاستخراجية. فقد ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية من 186 مليار دولار سنة 2000، و419 مليار دولار سنة 2005 إلى 711.6 مليار دولار في عام 2010 ثم 1084 مليار دولار سنة 2012 وانخفضت بعد ذلك باستمرار إلى أن

¹ علا الصيداني ، مرجع سابق ص 20.

بلغت أدنى قيمة سنة 2016 بـ 441.4 مليار دولار، حيث يمثل قطاع الصناعة الاستخراجية 26% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2000 ثم 36% سنة 2005 و 2010 ثم 40% سنة 2012، ثم انخفضت إلى 19% سنة 2016 وذلك بسبب التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق العالمية. أما مساهمة القطاعات الانتاجية وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الاحصائية لصندوق النقد العربي.

يلاحظ من الشكل أيضا هيمنة قطاع الخدمات الذي كان يمثل 42.5% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2000 انخفضت أهميته النسبية سنة 2005 لصالح الصناعات الاستخراجية وأصبح يمثل 35% سنة 2005، ثم 41% سنة 2010 و 43% سنة 2014، ثم ارتفعت إلى 53% سنة 2016 بفعل انخفاض أسعار النفط. وانخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية لصالح قطاع الخدمات وهذا يدل على استمرار الدول العربية على نفس الوتيرة من الانفاق العام رغم انخفاض اسعار النفط، وبالتالي يمكن القول أن قطاعي الصناعات الاستخراجية والخدمات معا يساهمان بـ 70% إلى 77% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2016 أي أن حركة أسعار النفط تؤثر في الأهمية النسبية للقطاع الأول مقارنة بالآخر، أما القطاعات الأخرى والتي تستقطب النسبة الكبرى من اليد العاملة وهي قطاع الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي فمساهمتهما في الناتج المحلي لم تتجاوز 6% بالنسبة للقطاع الزراعي خلال الفترة 2005-2016 بعدما كانت في حدود 11% سنة 2000، أما نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي فكانت محصورة بين 9% إلى 11% خلال الفترة 2000-2016.

أما بالنسبة لقيمة مساهمة القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي فهي موضحة في الجدول أدناه :

(بالمليار دولار)

الجدول رقم (4-19): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000-2016

2016	2015	2014	2012	2010	2005	2000	البيان
1066,2	1164,3	1566,9	1641,2	1158,6	662,9	391,7	قطاع الانتاج السلعي منها:
142,1	144,1	140,2	137,4	124,4	69,9	80,3	الزراعة والصيد والغابات
441,4	534,4	942,5	1084,7	711,6	419,8	186,8	الصناعات الاستخراجية
259,4	268,1	268,9	236,9	188	105,8	76,4	الصناعات التحويلية
174,8	170,8	170,7	146,7	109	52	39,2	التشييد
48,3	46,9	44,4	34,6	25,9	15,2	9	الكهرباء والغاز والماء
597,5	600,9	568,2	530,5	425,3	221,4	172,8	قطاع الخدمات الانتاجية منها:
303,4	308,2	294,8	269,3	215,4	104,6	69,5	التجارة والمطاعم والفنادق
193,6	191,5	187,1	171,3	139,9	68,2	49,6	النقل والمواصلات والتخزين
100,5	104,4	86,2	89,8	71	48,5	42,7	التمويل والتأمين والمصارف
659	659,2	608,2	504,8	408,2	190,2	137,2	قطاع الخدمات الاجتماعية منها
210,3	208,5	187,9	127	121,3	35,7	17,6	الاسكان والمرافق
364,1	362,8	339,5	289,2	235,3	120,2	86,3	الخدمات الحكومية
84,6	87,8	80,7	88,4	51,5	34,2	33,3	الخدمات الأخرى
33,1	20,9	15,9	19,4	15,4	28,2	25,6	صافي الضرائب غير المباشرة
2347	2436,7	2727,4	2691,8	2004,7	1169,5	726	اجمالي الناتج المحلي

لمصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد الملحق 3/2، 4/2 ، اعداد مختلفة

من الجدول أعلاه يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- انخفاض قيمة الناتج المحلي للدول العربية من 2727 مليار دولار سنة 2012 إلى 2347 مليار دولار سنة 2016 اي بانخفاض نسبته 14% وهذا ناتج بالأساس عن الانخفاض الشديد في مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي بسبب انخفاض اسعار النفط.
 - هبوط قيمة الناتج المحلي للدول العربية عند استبعاد القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بشكل كبير جدا حيث تنخفض قيمته سنة 2012 من 2691 مليار دولار إلى 1607 مليار دولار أما سنة 2016 فتصبح قيمته 1905 مليار دولار بعدما كانت حوالي 2347 مليار دولار.
 - مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في قيمة الناتج المحلي الاجمالي مستبعدا منه قطاع الصناعات الاستخراجية يلاحظ انها تمثل نسبة ثابتة تقريبا في حدود 15% خلال الفترة 2000-2016 مما يعكس جمود الهيكل الصناعي للبلدان العربية وعدم تطور القاعدة الصناعية رغم الحجم الكبير من السلع الانتاجية التي تستوردها الدول العربية والتي تجاوزت 33% من مجموع واردات الدول العربية.
 - مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي مستبعدا منه قطاع الصناعات الاستخراجية فقد تميز بالتناقص فبعدها كانت في حدود 15% سنة 2000 فإنها انخفضت سنة 2005 الى 9,3% ثم تميزت بالثبات خلال الفترة 2005-2016 وكانت في حدود 8 إلى 9% من الناتج المحلي الاجمالي مستبعدا منه قطاع الصناعات الاستخراجية.
 - إن مساهمة القطاع السلعي في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مستبعد منه القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية خلال الفترة 2000-2016 ثابتة وتمثل حوالي 35%.
- إن جمود مساهمة كل من قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مستبعدا منه مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية يعكس فشل مختلف أنماط التنمية الصناعية والزراعية المعتمدة من قبل الدول العربية في هذه العقود الأخيرة. أي جمود حقيقي للهيكل الانتاجي للدول العربية وعدم قدرة القطاعات الانتاجية من زيادة مساهماتها في الناتج المحلي الاجمالي ما يعكس الاختلال العميق في هيكل الناتج المحلي العربي. وبالتالي فإن هذا التصدع الكبير في القاعدة الانتاجية الصناعية والزراعية يؤدي الى عدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي على السلع الزراعية والصناعية ومنه فاللجوء للاستيراد لسد فجوة الطلب المحلي هي السبيل الوحيد المتاح أمام الدول العربية، وهذا ما يكرس زيادة انكشاف العالم العربي على العالم الخارجي وبالتالي زيادة تعرضه للصدمات الخارجية.

الفرع الثاني: انكشاف الدول العربية وتصدع هيكل التجارة الخارجية

أولاً: مؤشر انكشاف الدول العربية

- تقاس درجة انكشاف اي اقتصاد بنسبة التجارة الخارجية لذلك الاقتصاد الى ناتجه المحلي الاجمالي¹، والبيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي للدول العربية نوضحها في الجدول التالي:

¹ حميد الجميلي، المشهد الاقتصادي العربي الراهن، مرجع سابق ص211.

الجدول رقم (4-20): مؤشر درجة الانكشاف في الاقتصاد العربي (الوحدة مليار دولار)

البيان	1995	2000	2005	2010	2012	2014	2015	2016
اجمالي التجارة الخارجية	278	409	884	1576	2137	2144	1707	1591
النتائج المحلي الاجمالي للدول العربية	531	718	1169	2083	2651	2741	2437	2347
مؤشر درجة الانكشاف (%)	52	57	76	76	81	78	70	68

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة.

• إجمالي التجارة الخارجية = الصادرات الاجمالية + الواردات الاجمالية

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مؤشر انكشاف الاقتصاديات العربية في تزايد مستمر فبعد أن كان في حدود 57% سنة 2000 ارتفع الى 76% سنة 2008 و2010 ثم 81% سنة 2014 ثم 68% سنة 2016، وذلك دائما مرتبط بأسعار النفط فانخفاض أسعار النفط يقلل من حجم التجارة الخارجية وبالتالي ينخفض المؤشر، ورغم اختلاف هذا المؤشر من دولة عربية إلى أخرى، فدول الخليج العربي عالية الانكشاف مقارنة مع الدول الأخرى لكن يبقى المؤشر العام مرتفع، وهذه الزيادة في مؤشر الانكشاف تعكس الأثر الكبير لتقلبات التجارة الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي، وتكشف مدى تأثير الاقتصادات العربية بالصدمات الخارجية.

ثانيا: تصدع هيكل التجارة الخارجية للدول العربية

من خلال الجداول التالية يمكن توضيح اختلال هيكل الصادرات والواردات العربية:

الجدول رقم (4-21): هيكل صادرات الدول العربية خلال الفترة 2000-2016 (الوحدة (نسبة مئوية))

البيان	2000	2006	2008	2010	2012	2014	2015	2016
السلع الزراعية	5.1	2.8	2.9	3.8	4.9	4.9	4.7	7.8
الوقود والمعادن	70.4	77.8	78	71.9	76.5	69.6	62.2	58.7
المصنوعات	23.9	12.4	12.5	19.5	15.9	25.1	29.2	30.7
المواد الكيماوية	4.8	3.8	3.7	6.0	6.0	13.8	12.4	10.8
مصنوعات أساسية	/	2.2	3.0	4.9	3.8	4.3	4.8	5.8
الات ومعدات النقل	3.9	3.0	3.2	5.3	3.1	4.5	5.6	7.1
مصنوعات متنوعة	15.2	3.3	2.5	2.7	3.0	2.4	6.4	7.0
سلع غير مصنفة	0.6	7.0	6.6	4.8	2.7	0.4	4.0	2.4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017 ص 369.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011 ص 371.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002 ص 130.

توضح بيانات الجدول أعلاه أن الوقود والمعادن استأثرت بالحصص الأعلى في الصادرات العربية الاجمالية حيث ارتفعت من 70.4% سنة 2000 إلى 78% سنة 2008، بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط خلال هذه الفترة ثم انخفضت سنة الى 71.9% سنة 2010 بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 ثم ارتفاع بعد بداية التعافي من الأزمة، وانخفضت النسبة بعد انهيار أسعار النفط سنة 2015 الى 58.7%. أما باقي

الصادرات فحجمها لا يتغير وإنما الارتفاع والانخفاض في نسب هذه الصادرات إنما يعود بالأساس إلى انخفاض وارتفاع الحجم الكلي للصادرات والتي تتحدد نتيجة حركة أسعار النفط في الأسواق العالمية. أما بالنسبة لهيكل الواردات فنوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-22): هيكل الواردات للدول العربية خلال الفترة 2000-2016 (الوحدة: نسبة مئوية)

البيان	2000	2006	2008	2010	2012	2014	2015	2016
السلع الزراعية	18.8	14.7	15.4	18.0	19.9	20.8	19	19.2
الوقود والمعادن	6.0	15.2	17.1	13.6	16.1	15.9	15.0	13.2
المصنوعات	72.1	61.1	60.4	65.3	62.7	60.8	63.5	65.5
المواد الكيماوية	7.9	8.6	6.9	9.6	9.8	10.6	8.6	8.8
مصنوعات أساسية	-	13.8	18.7	16.3	16.5	17.5	19.1	18.5
الات ومعدات النقل	37.7	30.5	26.6	31.2	29.3	26.2	28.3	30.5
مصنوعات متنوعة	26.5	8.2	8.1	8.2	7.2	6.4	7.5	8.1
سلع غير مصنفة	3.1	8.9	7.0	3.1	1.2	2.1	2.5	2.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة 2002، 2011، 2017.

أما بالنسبة لهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية فتشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى بنسبة تتراوح بين 60% إلى 70% خلال الفترة 2000-2016، ثم السلع الزراعية بنسب 15 إلى 20% خلال نفس الفترة، وبالتالي فإن واردات المصنوعات والسلع الزراعية تستأثر بـ 75 إلى 90% من إجمالي الواردات العربية وبالتالي فإن الاختلال الموجود في الاقتصادات العربية يكمن في القطاع الزراعي والصناعي لأنه لا يلي إلا نسبة ضئيلة جداً من الطلب المحلي والباقي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد.

الفرع الثالث: مشكلة البطالة

البطالة هي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية حالياً بسبب تفاقم الظاهرة والتزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون جدوى. ويصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي حوالي 22 مليون عاطل من إجمالي قوى عاملة يبلغ نحو 120 مليون عامل، يضاف إليهم ما لا يقل عن 3 ملايين عامل سنوياً. وحوالي 60% من مواطني البلاد العربية هم دون سن الـ 25 سنة، وهو ما قد يؤدي إلى وصول عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2025 إلى حوالي 80 مليون، وهذا يتطلب ضخ استثمارات ضخمة لرفع معدلات النمو الاقتصادي لخلق ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنوياً.

وأكد تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية حول اتجاهات الاستخدام العالمية للعام 2014، أن الارتفاع في معدلات البطالة حول العالم خصوصاً الشباب، يعود إلى الزيادة الملحوظة في معدلات البطالة في منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تسجل ثاني أعلى نسبة بطالة في العالم، مقدراً هذه النسبة بـ 11.5% في العام 2013، في حين أن المتوسط العالمي يبلغ حوالي 6%. وتنتهج الدول العربية منذ وقت بعيد مسارات تنموية مختلفة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي. غير أن تلك المسارات أثبتت أنها غير قابلة للاستمرار على المدى المتوسط والبعيد، ففي منتصف الثمانينات أثر الانخفاض الكبير في عائدات النفط على السياسات التنموية مما أحدث جملة من المشاكل التي تطلبت إصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلة. وأدت تلك السياسات إلى هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتراكم الديون وارتفاع معدلات البطالة. ولإزالة القطاع العام هو محرك النمو الاقتصادي وهو الذي يوفر فرص العمل ويقدم الخدمات الاجتماعية. وبنتيجة ذلك، أصبحت الدولة أسيرة لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية تلك. وترجع أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي إلى:¹

- محدودية حجم القطاع الخاص في معظم الدول العربية وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل، وتشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع القطاع الخاص وقيامه بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل.
 - تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية وفشل سياساتها الاقتصادية في توفير وظائف.
 - فشل خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وبرامج التخطيط الاقتصادي والذي أدى إلى تفاقم أزمة المديونية وهروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج.
 - غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي وعدم تطابق برامج التعليم مع حاجات سوق العمل.
 - تنفيذ برامج خصخصة غير مدروسة وما نتج عنه من تسريح مفاجئ لأعداد كبيرة من العاملين في مؤسسات القطاع العام.
 - توجه المؤسسات إلى استخدام رأسمال التقني تماشياً مع التقدم التكنولوجي الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.
 - هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتوليد فرص عمل وتقديم أجور مرتفعة.
 - معاناة بعض البلدان العربية من الآثار المباشرة وغير المباشرة للحروب والمشاكل السياسية. وقد عمدت أغلب تلك البلدان إلى زيادة الانفاق العسكري على حساب الانفاق الاستثماري الذي يخلق فرص عمل.
- يرى الباحث من خلال تحليل هيكل الاقتصادات العربية أن الاختلالات تكمن في قطاع الزراعة والصناعة التحويلية حيث أن القيمة المضافة لهذين القطاعين لا تساهم إلا بنسبة ضئيلة جداً في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في نفس الوقت انتاج هادين القطاعين لا يغطي إلا أقل من 20 بالمئة من الطلب المحلي، وبالتالي فإن استعادة النمو الاقتصادي العربي والمحافظة على استقراره وللمحد من الصدمات الخارجية فإن أي

¹ Union of Arab banks, research department, website:

<http://www.uabonline.org/ar/research/economic/1575160415761591157516041577160116101575/7689/0>. 25/05/2018.

استراتيجية للعمل العربي المشترك يجب أن تبنى على أساس تحفيز الاستثمارات العربية والاجنبية وبألية مدروسة من أجل النهوض بهادين القطاعين وبذلك تنوع مصادر نمو الناتج المحلي وامتصاص البطالة والتقليل من حجم الواردات وبالتالي تحسن التوازنات المالية للدول العربية.

المطلب الثاني: تحديات العمل العربي المشترك في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

يكتسب طرح مشروع إعادة تشكيل المنطقة العربية وتفعيل العمل العربي المشترك، والتكامل الاقتصادي في هذه المرحلة أهمية إضافية، ذلك أن اقتصاد الدول العربية أصبح أكثر عرضة للتميش وأصبحت بالتالي التقنيات الحديثة حاجزا ضخما أمام إمكانيات التطوير الذاتي والتنمية المستقلة، بل تظهر المستجدات صعوبات متزايدة أمام قيام مشاريع التنمية الوطنية، في عالم أصبح يتميز بتوالي أزماته وتصدير آثارها السلبية إلى البلدان النامية. وبالتالي تزداد أهمية مشروعات التكامل الاقتصادي كمشروع للمرحلة الراهنة لفك التبعية الاقتصادية إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، وكذا الحد من التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية الخارجية ولا سيما إذا بلغ التكامل مراحل متقدمة. وأهم المتغيرات الدولية الدافعة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي ما يلي:

الفرع الأول: تغير النظام الدولي وأثره على العمل العربي المشترك

لقد كان النظام الاشتراكي هو السائد في غالبية الاقتصاديات العربية على مراحل تطورها منذ بداية استقلالها، وفي ظل غياب القطاع الخاص لم يكن الربح هو معيار النشاط الاقتصادي، لذلك سادت في جميع الاقتصاديات العربية فكرة توجيه الموارد ليس نحو الاستخدام الأمثل ولكن نحو تحقيق التنمية المتوازنة عن طريق توزيع المشاريع على مجموع قطاعات الدولة وعلى كامل ربوع الوطن، والنتيجة كانت نسخة مكررة من الإنتاج في كل الوطن العربي، مع تشابه في الهياكل والطبيعة، وفي رأي الناقلين على الوضع فإن النظام الاشتراكي أدى إلى إهدار الطاقات وتضييع الوقت في اللحاق بالركب المتطور، وهكذا بدأت الدول العربية فصلا جديداً عنوانه إصلاح الأوضاع وتحرير الاقتصاد¹، أي أن الحل هو التحول إلى النقيض الآخر وترك جهود التنمية الاقتصادية للقطاع الخاص واعطائه دورا متزايدا في النشاط الاقتصادي، وتدعيمه من خلال تطبيق سياسات اصلاحية تدور كلها حول تحرير الاقتصاد من كافة القيود التي تكبل حركته، وكانت الدول العربية تعلق آمالا كبيرة في بعث العمل العربي المشترك من خلال القطاع الخاص حيث قامت بخصخصة المؤسسات العمومية واصلاح السياسات التنموية والنظم الضريبية، واصلاح التشريعات المنظمة للاستثمار ومؤسساتها، وتحرير التجارة الخارجية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها.

لكن هذا التوجه الجديد لم تكن له آثار تذكر على دعم مسيرة العمل العربي المشترك، فلم تؤدي إلى استقطاب رؤوس الأموال العربية ولا الى زيادة التجارة البينية، وذلك يرجع إلى تركيز القطاع الخاص في الدول

¹ حنيش الحاج، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 ص 218-219.

العربية على النشاطات المربحة وذات المردودية المالية ما كان له أثر كبير في توجيه الموارد الاقتصادية نحو النشاطات الاستهلاكية ذات الطلب الجماهيري الواسع، وبالتالي أصبحت السلع العربية متشابهة إلى حد التطابق مع تعدد المنتجين، وهو ما حال دون تطور الصادرات البينية، فالدول العربية لا تحتاج لبعضها في السلع الاستهلاكية الصناعية أما السلع الضرورية كالسكر والحليب والزيت... فتلجأ غالبية الدول العربية إلى السوق العالمي أي خارج العالم العربي، والسبب كما كررنا سابقاً يعود إلى ضعف عملية التنسيق وانعدام مشروعات مشتركة في مجال السلع الأساسية.

الفرع الثاني: المقاربة الأمنية للوطن العربي وأثرها على العمل العربي المشترك

لقد أثرت المتغيرات الدولية في مستقبل الوطن العربي، وفي تفعيل العمل العربي المشترك، أو حتى قيام كتلة سياسية متلاحمة، ومثلت حرب الخليج الثانية أحد المحاكمات الرئيسية في تحديد العلاقة بين النظام العالمي والنظام العربي، حيث ألقى النظام العالمي بظلاله الكثيفة على الوطن العربي، ونجحت الولايات المتحدة بأن تظهر في صورة الضامن الرئيسي لأمن دول المنطقة، والمهيمن على ميزان القوى الإقليمي الخليجي. وبطبيعة الحال سمح لها هذا الوضع الاستراتيجي والسياسي بأن تحصل على المزيد من المنافع السياسية والاقتصادية. وسهلت تداعيات الموقف العربي في الحرب سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة، فأصبحت تتصرف بحرية شبه مطلقة لمعالجة الصراعات بالاتجاه الذي ينسجم مع مصالحها، ولم تنظر الولايات المتحدة الأمريكية بعين الارتياح إلى الوجود العسكري العربي في منطقة الخليج، أو إلى وجود مكثف لقوات عربية يمكن أن تشكل نواة لقوة ضاربة تهدد مصالحها في المنطقة، لذلك حرصت على دعم العلاقات القائمة بينها وبين دول المنطقة منفردة، واتضح الرؤيا جليا من خلال موقف الولايات المتحدة من الحصار الخليجي ومصر على دولة قطر، وكيف تعاملت معه بأسلوب يكرس الانقسام العربي.¹

هذا الوضع الجديد في آلياته وأدواته، القديم في أهدافه كرس الوصاية الأجنبية على خيرات الأمة العربية التي تتخبط على مر التاريخ في أزمت تستنزف كل مرة طاقتها وتهدر ثرواتها، تاركة أبنائها ونخبها على الخصوص في حيرة من أمرهم عن كيفية الخلاص من فخ التبعية للغرب والذي ميز سمة الأمة العربية على مر عقود من الزمن، أما الآن فإن أي تكتل عربي بل وتقارب عربي يعتبر تهديداً لمصالح الكثير من القوى الخارجية وعلى رأسها إسرائيل والولايات المتحدة، وأوروبا بدرجة أقل، وهذه ليست استنتاجات وتحليلات نظرية بل تمثل اعترافات علنية من قبل القوى السابقة، إلا أن الدول العربية لا تكثر لتلك التهديدات.

¹ أبو القاسم أحمد أبوهديمة، عبدالحكيم عمارنابي، المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد الثامن، ليبيا، ص 142.

الفرع الثالث: تحديات العمل العربي المشترك في ظل السوق الشرق أوسطية، والأورو متوسطة

السوق الشرق أوسطي مصطلحات تسارع استخدامها منذ مطلع 1993، وجاء في إطار مؤتمر مدريد في 1990/10/30، تحت اسم مؤتمر سلام الشرق الأوسط.¹ ومفهوم الشرق أوسطية قائم على أساس أنه لن يتحقق السلام في المنطقة دون أن تسبقه تنمية اقليمية ملموسة²، ويرتكز هذا على الدور المحوري لإسرائيل في المنطقة ولكن الأهداف الخفية للشرق أوسطية هي القضاء على النزعة التكاملية للدول العربية عن طريق خلق تشابك جديد بأطراف غير عربية على رأسهم تركيا وإيران وإسرائيل، هذه الأخيرة ستكون المستفيد الأكبر من إعادة توزيع موارد المنطقة بما تفرضه الشرق أوسطية من صيغ تعاونية إقليمية مفتوحة، تمكن إسرائيل من فك عزلتها التجارية مع العالم العربي وإنهاء المقاطعة التي أنهكتها. إضافة إلى الشراكة الأورو متوسطة والتي تضم غالبية الدول العربية وإسرائيل مع الاتحاد الأوروبي، رغم أن هذا الإطار يختلف عن تصور الشرق أوسطية في جوانب عدة، حيث يدعو الإطار المتوسطي إلى نوع من أنواع الدمج بين دول جنوب المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي مع دورا أوروبا أكبر في المنطقة، فإن الشرق أوسطية تعني دورا أمريكيا محوريا وثقلا نسبيا إسرائيليا، مع تواجد مؤثر وملمس لدول الخليج البعيدة نوعا ما عن الإطار المتوسطي، وفي كل الأحوال فكلتا المشروعين عبارة عن حالة تنافسية أمريكية أوروبية في إطار التكالب الدولي على المقدرات الاقتصادية للأمة العربية، والتي أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى لتفعيل العمل العربي المشترك.

المطلب الثالث : استراتيجية للعمل العربي المشترك كآلية للحد من تأثير الأزمات المالية

يتوقف نجاح الاقتصادات العربية في التعامل مع المتغيرات التي يفرضها المحيط الاقتصادي العالمي على قدرته في إخراج المشروع الاقليمي العربي إلى حيز الوجود، لبناء منظومة اقتصادية تتحمل رعاية المصالح العربية من المخاطر التي تفرزها الاتفاقات الدولية والمنظمات الرأسمالية العالمية، وذلك من خلال تبني استراتيجية تكاملية انمائية تستهدف تعديل الاختلالات العميقة في الاقتصادات العربية، من خلال استقطاب رؤوس الأموال العربية المهاجرة وتوفير الأرضية اللازمة لاستثمارها، وخلق قطاع خاص قائم على المنافسة، بما يؤدي إلى زيادة الترابط العضوي والانتاجي بين الدول العربية، والتصور العملي الذي نراه مناسباً للتكامل العربي لا بد أن يبدأ جزئياً حتى نصل إلى الشمولية، وذلك أن الصورة الشمولية للتكامل منذ البداية سوف تكون بالتأكيد فوق كل طاقة فنية وإدارية وتنظيمية للبلدان العربية، علاوة على أنها تصطدم مباشرة بتحديات الواقع العربي، أما الانطلاقة الجزئية فإنه يمكن أن تكون بالقدر والشكل الذي يتناسب والواقع العربي وقدراته، أي أن منهجية التدرج هي أقرب إلى التطبيق والنجاح، ويرى الباحث أن اطلاق السوق العربية المشتركة في المرحلة الراهنة أكثر من ضرورة حيث يمكن أن تشمل بضعة دول فقط من أجل القدرة على ضبط إيقاع السوق، مع إمكانية انضمام بقية الدول في المراحل النهائية للتكامل بعد تأهيلها من خلال المساعدات والاستثمارات على غرار التجربة الأوروبية.

¹ عبد الكريم جابر شنجار العيسوي، التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق ص 306.

² أسامة المجذوب، مرجع سابق ص 135.

كما يرى الباحث أن إطلاق سوق عربية مشتركة على مستوى قطاع معين بما يكفل مكاسب مقبولة للبلدان العربية تكون كافية ومحفزة لاستكمال مسيرة التكامل والتوسع إلى قطاعات أخرى إلى غاية إقامة سوق عربية مشتركة شاملة بناء على المقاربة الوظيفية الجديدة، وقد كان الإمضاء على مذكرة تفاهم في 20 افريل 2017 من طرف 14 دولة عربية حول إنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء و الغاز خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أن الباحث يرى أن إطلاق سوق مشتركة في القطاع الزراعي في الوقت الراهن ضرورة ملحة في من أجل تقليص الفجوة الغذائية وضمان الأمن الغذائي أولاً، ثم العمل على التوسع الأفقي والعمودي إلى غاية تحقيق السوق العربية المشتركة الشاملة لكل الدول العربية وفي كل القطاعات الاقتصادية.

كما يرى الباحث من جهة أخرى أنه من المهم عدم التركيز على أسواق السلع فقط كمنهج لتصويب وتقييم التكتل الاقتصادي العربي نظراً لهشاشة الأجهزة الانتاجية للبلدان العربية وعدم توفر البنية التحتية الملائمة لاعتماد المدخل التجاري، ما يؤدي إلى تقليل المكاسب وبالتالي غياب الحافز لتعزيز الاندماج في تكتل اقتصادي عربي قوي، وعليه فإنه من الضروري اعتماد أسواق أخرى كقيلة بتحقيق مكاسب أكبر لاقتصاديات العربية على غرار تكامل سوق العمل، وأسواق المال، وسوق الخدمات وغيرها.

الفرع الأول: شروط احياء السوق العربية المشتركة

- ضرورة عزل الخلافات السياسية عن السوق العربية المشتركة ولتكن هذه الأخيرة الخطوة الأولى نحو التوصل إلى أرضية سياسية مشتركة بين دول أعضاء السوق العربية المشتركة.
- توفر الإرادة السياسية الصادقة لإطلاق السوق العربية المشتركة وتوفير الدعم الشعبي لها. من خلال إشراك ممثلو الشعب العربي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسوق ودعمها.
- استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الحالية ثم الانطلاق في اتحاد جمركي ثم سوق عربية مشتركة قطاعية وجزئية (في قطاعي الزراعة وبعض السلع الصناعية، ولعدد معين من الدول تتوفر فيها متطلبات السوق المشتركة) مع القابلية للتوسع الأفقي والعمودي في ظل توفر شروط معينة .
- تامين منجزات المسار التكاملي السابق والمتعلق أساساً بمؤسسات العمل العربي المشترك مع ضرورة وتفعيلها وتحديد مهامها بدقة.
- إنشاء محكمة العدل العربية وتفعيلها وتوضيح النصوص والكيفية التي سيتم بها تنفيذ القرارات، أو تحديد أي سلطة دستورية مختصة بإصدار القوانين التي تمنع الدول الأعضاء في الاتفاقية من أن تصدر في أراضيها قوانين وقرارات تتعارض مع أحكام الاتفاقية، وأن تصدر هذه السلطة القرارات الضرورية التي تستكمل نص الاتفاقية بما يجنبها الأخطاء ويضمن لها القوة والاستمرار.
- وضع قانون خاص بعضوية الدول العربية يقوم على أساس ضمان استمرارية السوق العربية المشتركة وذلك باشرط توفر بعض الخصائص والمؤشرات في الدولة طالبة العضوية من أجل ضمان سهولة الاندماج في السوق العربية المشتركة.

- وضع برامج عمل للتنفيذ والمتابعة لتحقيق الأهداف المتفق عليها.
- الفرع الثاني ملامح استراتيجية لإحياء السوق العربية المشتركة
- أولاً: إنهاء إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
- تشكل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اليوم الإنجاز التكاملي الأهم الذي استطاعت الدول العربية تحقيقه، والذي يشكل الدعامة الأساسية للانطلاق قدماً إلى مراحل أكثر شأناً في التكامل الاقتصادي العربي. كما تشكل التجارة الحرة في إطار هذه المنطقة جزءاً أساسياً من الحل في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية الكبرى.
- ومن اللافت حقاً ما تحقق من زيادة في عدد مناطق التجارة الحرة على المستوى العالمي أثناء وخلال أصعب مراحل الأزمة العالمية. ذلك أن منظمة التجارة العالمية أعلنت عن تشكيل 25 منطقة تجارة حرة جديدة خلال عام 2009. وقد رفع ذلك من عدد مناطق التجارة الحرة في العالم إلى 186 منطقة بشقيها السلي والخدمي، علماً أن هناك 100 منطقة تجارة حرة أخرى تمت إقامتها ولم يتم تبليغ المنظمة العالمية عنها بعد، فيما هناك حوالي 100 منطقة تجارة حرة إضافية هي حالياً قيد الإنشاء.¹
- إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حققت تقدماً طفيفاً في مجال تحرير التجارة العربية البينية في إطارها، لكن يجب إنهاء إقامة هذه المنطقة من خلال معالجة النقاط التالية:
- تسهيل حركة الأفراد وبالأخص رجال الأعمال
- إزالة كافة القيود غير الجمركية التي لا تزال تواجه حرية التجارة بين البلاد العربية، وبالأخص منها القيود على المواصفات.
- التوصل إلى اتفاق نهائي بشكل قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية التي لم يتم الاتفاق عليها بعد.
- الإسراع في تحرير تجارة البينية للخدمات.
- تعزيز جهود التعريف بالمنطقة ومتطلباتها بالتعاون بين مؤسسات العمل العربي المشترك ونقاط الاتصال الرسمية للدول العربية.
- الاهتمام بمعالجة أسباب ارتفاع التكاليف النسبية للتجارة العربية البينية وذلك بإصلاح وتطوير كافة مراحل النقل التجاري اعتماداً على:
- زيادة كفاءة المعابر الحدودية
- تطوير نظام شامل للتبادل الإلكتروني
- تطوير شبكات الطرق والخدمات الداعمة لها
- وضع برامج لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية الخاصة بالجمارك
- تعزيز الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية المدعمة للنقل التجاري بكافة أنواعه.
- تعزيز تجارة الخدمات بين الدول العربية.

¹ التجارة العربية البينية بين تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية والمعوقات الميدانية، التقرير السابع عشر للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ماي 2010 ص 70، متاح على الموقع:

http://uacorglbkms.koeinbeta.com/Content/uploads/gafta/reports/gafta17_rep.pdf

ويعتبر التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة شرط أساسي لضمان الإطلاق الناجح للاتحاد الجمركي العربي الذي يسهل الانتقال إلى سوق عربية مشتركة.

ثانياً: إطلاق اتحاد جمركي عربي

يمثل تنفيذ الاتحاد الجمركي بين مجموعة من البلدان العربية بيئة جديدة للتكامل الاقتصادي وتعميق للعلاقات الاقتصادية الإقليمية. فالاتحاد الجمركي عموماً يتطلب المزيد من التنسيق وخسارة أكبر للاستقلالية عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة الكبرى، حيث تتضمن العملية تنسيقاً كبيراً للتشريعات واللوائح الوطنية والإجراءات التشغيلية بالإضافة إلى الإدارة المشتركة والسياسات الاقتصادية المشتركة. وتمثل الفائدة الرئيسية منه في تحسين الوصول بشكل كبير إلى الأسواق العربية، والحركة الحرة وتداول جميع السلع الاقتصادية.¹ كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول العربية على أساس الميزات النسبية لكل عضو ما يؤدي إلى استغلال أمثل للموارد، كما يؤدي إلى تقوية المركز التفاوضي للبلدان العربية مع التكتلات الاقتصادية العالمية، كما يشجع إنشاء الاتحاد الجمركي العربي على جذب المزيد من الاستثمارات البيئية والأجنبية للاستفادة من نطاق السوق الأمر الذي يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل ومكافحة البطالة وتقليل حدة الفقر في الدول الأعضاء. لكن إطلاق اتحاد جمركي عربي لابد من معالجة العقبان التالية:

- معالجة التداخل في الاتفاقيات التجارية مع الاطراف الخارجية: إن التباين في التفاوض على الاتفاقات مع الشركاء الخارجيين قد تؤثر بشكل خطير على التكامل الاقتصادي، ففي حالة المنطقة العربية فإن كثرة اتفاقات التجارة الحرة مع بقية العالم يخاطر بتوليد خسائر محتملة للدول العربية غير المشاركة في اتفاقيات التجارة الحرة هذهويجلب تعقيدات لتلك الدول الأعضاء في اتفاقات التجارة الحرة المتداخلة. وبالتالي فإن وضع معايير لتنسيق السياسات التجارية للبلدان العربية وصياغة الاتفاقات التجارية والاقتصادية مع العالم الخارجي الخطوة الأولى لمعالجة مشاكل الاتفاقات التجارية المتداخلة والمتضاربة.
- التعريف الجمركية الموحدة: يستوجب الاتحاد الجمركي الاتفاق على تعريف جمركية موحدة تسري على سلع الدول غير الأعضاء، وبالتالي تؤدي إلى تقليص الرسوم الجمركية للدول التي كانت تطبق رسوما مرتفعة، وإلى زيادة الرسوم الجمركية للدول التي كانت تطبق رسوما منخفضة، وفي هذه الحالة يجب على الدول العربية الدخول بمفاوضات مع البلدان المتضررة من أجل إيجاد الحلول المناسبة أو ما تسمى بالإجراءات التعويضية، والتي قد تكون في شكل منح، امتيازات تجارية أو مالية جديدة. أو الاتفاق على آلية لتوزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها .
- ضبط قانون منافسة مشترك: قانون المنافسة هو وسيلة محايدة وغير تمييزية لضمان المنافسة العادلة التي يجب أن ترافق التحرير الاقتصادي. الاحتكارات والممارسات التجارية التقييدية ضارة في إطار إقليمي كما هي في إطار

¹ Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Assessing Arab Economic Integration Towards the Arab Customs Union, United Nations Beirut 2015 p 154.*

وطني، نظراً لأنها من المرجح أن تشوه الأسعار وتمنع التخصيص الفعال للموارد. وبناء على ذلك هناك حاجة لضمان أن الدخول الحر وضغط المنافسين الجدد يمكن أن يعملوا ويوازنوا بين قوى السوق والهيكل في السوق الإقليمية. وبالإضافة إلى استفادة المستهلكين، ويمكن قانون وسياسة المنافسة الشركات الصغيرة والمتوسطة من دخول السوق والتنافس مع شركات أخرى في الاقتصاد الإقليمي.

- ضرورة توفر حد أدنى من التنسيق والتجانس في السياسات النقدية والمالية وسياسات الاستثمار بين الدول الاعضاء: من أجل ضمان حرية حركة البضائع بين أعضاء الاتحاد، يتعين على أعضاء الاتحاد الجمركي الاتفاق وتنسيق السياسات الائتمانية وسياسات الصرف الأجنبي لما لها من تأثير في توجيه الأنشطة الاقتصادية، لا سيما التجارية منها، أما تنسيق السياسات المالية فيتعلق بالضرائب التمييزية. وهذا مهم جداً في حالة الدول العربية حيث أسعار العديد من السلع غير متجانسة بشكل كبير كنتيجة مباشرة للإعانات الكبيرة (على سبيل المثال، منتجات الطاقة) أو حتى بسبب تباين الضرائب على الدخل والأرباح. كما يتطلب إنشاء اتحاد جمركي متكامل وشامل سياسات وأدوات استثمار إقليمية تعمل على تحسين جاذبية المنطقة كوجهة للاستثمار، بالإضافة إلى التحسينات الإقليمية فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي وسهولة ممارسة الأعمال التجارية والثقة في الهيئات التنظيمية كنهج تعاوني لسياسة الاستثمار¹

كما يرى الباحث أنه بالإمكان الاعتبار من تجربة الاتحاد الأوروبي، حيث أن الدول الحديثة الانضمام كانت دائماً تلحق بالمشروع التكاملي في النقطة النهائية التي يصل إليها، وذلك بعد أن يتم تأهيلها من خلال المساعدات الانمائية السخية، وعليه فإن اطلاق الاتحاد الجمركي كتمهيد للسوق العربية المشتركة لابد أن يشتمل بعض الدول العربية فقط التي تتميز بالمرونة في تكييف السياسات القطرية وتلك التي تتكامل بينها فيما يخص عوامل الانتاج الزراعي وذلك من أجل اختصار المسافات في تطبيق السوق المشتركة. مع العمل على تأهيل البلدان الأخرى للانضمام مستقبلاً. كما يمكن للبلدان العربية الأخرى الانتماء إلى منطقة التجارة الحرة دون الاتحاد الجمركي إلى غاية استعدادها التام.

- ثالثاً: إطلاق خطة للتكامل الانمائي بالموازاة مع التحرير التجاري في الدول العربية: وتتضمن الخطة مايلي:

➤ تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية: يتطلب رفع معدل نمو الاستثمارات في الدول العربية توفير مناخ جاذب للاستثمار يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العربية على أن يتم التخطيط لتنوع الاستثمارات التي تسهم في استيعاب نسب أعلى من العمالة، وتبدو هناك مجالات واعد في قطاعي الصناعة من خلال تنوع هيكل القطاع الصناعي وفقاً للمزايا التنافسية مع أهمية تشجيع الصناعات كثيفة العمل، وكذلك تعظيم الاستفادة من فرص الانتاج الزراعي باستخدام التكنولوجيا المتطورة التي تكفل رفع إنتاجية هذا القطاع، ويضاف لذلك أهمية استخدام الفرص الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ويسهم في تحقيق هذا الاتجاه تحقيق التوازن بين كل من سياسي تشجيع الصادرات و إحلال الواردات حيث تعكس الموارد غير المستغلة في

¹ Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), op cit p 163.

الوطن العربي فرصاً واعده لتحقيق ذلك.¹ واستقطاب الاستثمارات العربية البينية والأجنبية لا يعتمد على مجرد منح الاعفاءات الضريبية وتسهيل اجراءات التسجيل والترخيص، بل تتعداه لتشمل حزمة مكتملة من العناصر الضرورية التي لا بد من توافرها مجتمعة منها:

- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: حيث يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطاً ضرورياً للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها العولة المالية.
- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.
- تبسيط الاجراءات الادارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل، بل يتضمن أيضاً تشخيص العوائق والمشاكل التي تواجه المستثمر على جميع المستويات وايجاد الحلول لها.
- تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه في المشاريع التي يستثمر فيها، بالإضافة الى ضرورة محاربة الفساد وسوء الادارة.
- تقنين وترشيد الحوافز المالية والاعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تضيف الى الاقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.
- اقامة منطقة استثمار عربية تتضمن برامج التنسيق والتعريف والترويج للاستثمار.
- تحرير الاستثمار وضمانه وتسوية منازعاته.
- تطوير الاسواق المالية العربية والربط بينها، وإصلاح المنظومة المصرفية العربية وزيادة دورها في تمويل المشروعات.
- تطوير البنية الاساسية العربية من خلال بعث المشروعات العربية المشتركة خاصة في مجالات النقل والخدمات من أجل تخفيض التكاليف اللوجستية للتجارة البينية، إضافة إلى توفير بنية تحتية حديثة وكفؤة للمدفوعات، لمساندة روابط التجارة والاستثمار
- استحداث بنية تحتية متكاملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تخول البلدان العربية على ردم "الفجوة الرقمية"، ويتطلب ذلك إنشاء شبكة متكاملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الإلكترونية والحكومات الإلكترونية والمجتمعات الإلكترونية. أي إنشاء منطقة عربية الكثرونية.
- إقامة منطقة مواطنة عربية تتضمن برامج التقريب بين مستويات العيش في المواقع المختلفة

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 13، مصر 2010. ص ص 99، 100.

- تفعيل دور القطاع الخاص العربي وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ووضع برامج للتصنيع المشترك وهذا لتحقيق التشابك والترابط الانتاجي العربي.
 - إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون ملائمة لإقامة تكامل اقتصادي تدريجي من خلال الإسراع في الخصخصة وإعادة توطين الاستثمارات العربية والاجنبية على أساس مبدأ الميزة النسبية بحيث تكون الاقتصادات العربية قابلة للتكامل لا للتنافس.
 - انشاء صندوق مالي تنموي قادر على تعبئة الاموال من داخل وخارج المنطقة العربية ليساعد على تمويل عمليات إعادة الهيكلة وتمويل المشروعات التي تصب في هذا الاتجاه.
 - وضع استراتيجية عربية مشتركة وملائمة للتعامل مع الشركات متعددة الجنسيات.
 - إزالة مختلف العقبات أمام حركة رؤوس الأموال العربية في دول أعضاء الاتحاد الجمركي.
- رابعاً: إجراء اصلاحات في القطاع المالي العربي : ويتعلق بالنقاط التالية:

أ- زيادة دور المنظومات المصرفية وأسواق المال العربية في تفعيل العمل العربي المشترك: ينبغي أن يمثل القطاع المصرفي والمالي رأس الحربة في مسيرة التكامل الاقتصادي في العالم العربي . وفي الواقع نجد أنه من مصلحة هذا القطاع أن يتمكن من دخول سوق موحدة والاستفادة من مزاياها بما فيها وفورات الحجم والنطاق وتنوع المخاطر، وانتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المنطبقة على النشاط المصرفي وتوفير نظام مدفوعات متكامل . ومن شأن ذلك أن يسمح بدوره لقطاع المصارف بتمويل مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال المشاركة في تمويل مشروعات البنية التحتية الإقليمية. وإضافة إلى ذلك فمن شأن إنشاء سوق مصرفية موحدة أن تؤدي إلى توجيه أرصدة البلدان الغنية بالموارد والمتمتعة بالسيولة والمصدرة لرؤوس الأموال نحو الاستثمارات ذات العائد المرتفع والإقراض في البلدان المستوردة لرؤوس الأموال في العالم العربي. وبالمثل فإن من شأن تنمية أسواق رأس المال في البلدان العربية وتكاملها أن يسمحان بتمويل التنمية الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق.¹

ب- انشاء بنك للاستثمار والتنمية الإقليمية : يتعذر النجاح في إقامة منطقة اقتصادية عربية متكاملة إذا لم تساند ذلك آلية مالية مساعدة تشمل المنح والتحويلات المالية، وينبغي أن تتم مساندة التكامل المتزايد من خلال إقامة مؤسسات مالية للتكامل الاقتصادي. وبالتحديد فإن التكيف مع تحرير التجارة والإصلاح الهيكلي والانتقال إلى اقتصاد السوق – بما في ذلك تقليص دور الدولة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص- في البلدان العربية، والاحتياجات لتمويل مشروعات البنية التحتية الضخمة اللازمة لدعم تكامل البلدان العربية إقليمياً

¹ سعود البريكان وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق، وقائع الندوة المنعقدة في 23 و 24 فيفري 2005، في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي أبو ضبي 2005 ص 67.

هي اعتبارات تبرر الدعوة لإنشاء بنك لاستثمار والتنمية الإقليمية خاصة في ظل المدى المحدود لتطور القطاع المالي في المنطقة العربية

ت- انشاء بنك طوارئ ملحق بصندوق النقد العربي لتوفير التمويل اللازم لمواجهة الصدمات الخارجية: أثبتت الأزمة المالية العالمية 2008 أن بعض الدول العربية لم تكن لها القدرة المالية الكافية لتوفير السيولة اللازمة لإعادة تحفيز النشاط الاقتصادي، وبالتالي لا يمكنها التحرك في الوقت المناسب من أجل امتصاص الآثار السلبية للأزمات المالية، وفي ظل الصعوبات والمشروطيات المعقدة في سياسات الاقراض الدولي فإنه من الضروري إنشاء صندوق عربي ملحق بصندوق النقد العربي لفتح خطوط ائتمان ساخنة للدول العربية المأزومة في إطار سياسة ائتمانية عربية تركز العمل العربي المشترك.

خامساً: إطلاق مشروع سوق عربية مشتركة قطاعية

أ- سوق عربية مشتركة في القطاع الزراعي.

تفرض المتغيرات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية المعاصرة على الدول العربية ضرورة الاستغلال التكاملي للموارد الزراعية العربية نظراً لتباين الدول العربية في حجم ونوع مواردها الزراعية والمائية والبشرية، وإمكاناتها الإنتاجية، ومزاياها النسبية والتنافسية في إنتاج السلع الغذائية المختلفة، وبخاصة تلك التي تتسع فجوتها الغذائية في الوطن العربي. وتزداد أهمية التكامل الزراعي العربي من خلال سعي البلدان العربية لتحقيق أمنها الغذائي تحقيق الأمن الغذائي. وعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية بالدول العربية إلا أن هناك سوء توزيع لها بين تلك الدول، فالأرض والموارد الزراعية تتباين تبايناً كبيراً بين الدول العربية، بالإضافة إلى أن الاستثمار الزراعي على مستوى الدولة الواحدة ضعيف جداً وهو ما انعكس سلباً على انتاجية القطاع، ويتطلب التكامل بين أكثر من دولة لتقويته وتشجيعه، وبالتالي تسمح بتوفير التقنيات الحديثة للزراعة، وتوفير البنية التحتية الملائمة للفرز والتخزين والتوزيع، وما يزيد من احتمال نجاح سوق عربية مشتركة في القطاع الزراعي ذلك التفاعل بين ندرة الموارد الزراعية (المياه والأراضي الصالحة للزراعة) وبين وفرة النفط وعوائده في الوطن العربي وخاصة في دول الخليج، وبالتالي فالعوائد النفطية الخليجية كقيلة بتوفير الاستثمارات اللازمة للقطاع الزراعي في البلدان ذات الوفرة في الموارد الزراعية، ورغم ما تمتلكه الدول العربية من مصادر للإنتاج، إلا أن هناك مشكلة غذاء واضحة، حيث سجل نمو الطلب على السلع الزراعية عام 2015 زيادة بنسبة 5 %، بينما سجل الإنتاج الزراعي زيادة بنسبة 2.1 %¹ وقد أدى هذا التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية إلى تراجع نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الزراعية في مقدمتها الحبوب، إذ انخفضت نسبة الاكتفاء من 52.6 % إلى 45.6 %، والقمح من 51.5 % إلى 46.1 %، والشعير من 40.6 % إلى 29.1 %² وقد بلغ عجز الميزان التجاري الزراعي العربي سنة 2015 حوالي

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 ص 64

² نفس المرجع السابق ص 64.

60 مليار دولار، كما بلغت حجم الفجوة الغذائية لنفس السنة أكثر من 33 مليار دولار، وهذا ما يعكس أن مشكلة الغذاء تتفاقم أكثر فأكثر في الوطن العربي.

وفي ظل هذا الوضع فإن الوطن العربي يحتوي على مقومات زراعية ضخمة تتمثل في المساحة الشاسعة الصالحة للزراعة حيث قدرت عام 2017م بنحو 220.13 مليون هكتار، يستغل منها فعلياً في الزراعة نحو 72.36 مليون هكتار تشكل ما نسبته 32.78%. أي تمتلك الدول العربية مجتمعة حوالي (147) مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي لا تستثمر والجزء الأكبر غير المستغل منها يتواجد حيث تتوفر المياه، في السودان والجزائر والعراق والمغرب... الخ وبالتالي فاستغلال هذه الأراضي يسمح بتعزيز الأمن الغذائي للدول العربية.

وتعتبر نسبة العمالة الزراعية من إجمالي القوى العاملة في الوطن العربي الأقل عالمياً حسب منظمة الفاو، حيث يبلغ متوسط هذه النسبة عالمياً حوالي 40%، وفي آسيا 50%، وفي مجموعة الدول النامية 62%، في حين بلغت هذه النسبة في الوطن العربي 23% سنة 2015 مع وجود أكثر من 20 مليون عاطل عن العمل في وبالتالي فالنهوض بالقطاع الزراعي في الدول العربية بالإمكان ان يقلل من حدة البطالة.

وبالنسبة للموارد المائية فتقع معظم الدول العربية ضمن المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة حيث تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية، إذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه 700 م³، مقابل 7000 م³ على المستوى العالمي، ويقدر أن ينخفض هذا المعدل الى 500 م³ في عام 2025 في ضوء الزيادة الكبيرة والمستمرة في عدد السكان في المنطقة.

كما يتوفر في الدول العربية ثروة حيوانية كبيرة يمكن مضاعفة إنتاجها عدة مرات، بالإضافة إلى تميز الزراعة العربية بتنوع بيئاتها الطبيعية والذي يتيح تنوع وتوفر المحاصيل النباتية والحيوانية على مدار العام، لذا فإن ما تحققه الدول العربية مجتمعة يصعب تحقيقه على المستوى الفردي أو غير ممكن لمعظم دول الوطن العربي. كما ان اختلاف الإنتاجية من دولة عربية، لأخرى تؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل بين الدول العربية مما يسهل عمليات التكامل حيث تخصص مصر في إنتاج البقوليات، أما الحبوب فترتفع إنتاجيتها في كل من مصر الجزائر والمغرب والسودان، الخضروات والفاكهة بالمغرب والجزائر وتونس

وتتمثل أسس الاستراتيجية المقترحة لتفعيل سوق عربية مشتركة في القطاع الزراعي في:

إن الاستراتيجية تراعي أن السوق العربية المشتركة في القطاع الزراعي لها بعدين الأول قطري ينفذ من طرف الدول الأعضاء من خلال مؤسساتها القطرية والبعد الآخر قومي ينفذ من خلال العمل العربي المشترك فالبعد الأول يقوم على البرامج الاتية:

- برامج تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية
- برامج لتطوير تقنيات الزراعة العربية
- برامج لتشجيع الاستثمارات الزراعية والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة
- برنامج رئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية

- برامج لبناء القدرات البشرية والمؤسسية
 - برامج لتطوير نظم ادارة الموارد البيئية
 - أما البعد القومي فيقوم على البرامج الآتية:
 - تعزيز مسار التكامل الزراعي من خلال تنسيق السياسات الزراعية
 - انشاء صناديق مالية مخصصة لتوفير الدعم اللازم للقضاء على فوارق الأسعار بين مختلف الاقطار العربية.
 - تطوير تقانات ادارة المياه والاصناف النباتية والهندسة الوراثية والاستزراع السمكي.
 - تفعيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك في متابعة وتحليل وتقييم السياسات الزراعية وبناء قواعد المعلومات الزراعية، وتحديد فرص الاستثمار والترويج للاستثمار الزراعي.
- تراعي الاستراتيجية حرية الانضمام إلى السوق العربية المشتركة مع ضرورة توفر شروط قيام السوق في البلد طالب العضوية وضرورة الالتزام بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في إطار مؤسسات العمل العربي المشترك إضافة إلى ضرورة وجود منافع صافية وواضحة من وراء انضمام أي بلد عربي لتكون حافزا له للاستمرار وتقوية التكامل.
- ب- اطلاق أسواق عربية مشتركة في المجالات التي تكفل منافع للاقتصادات العربية: على غرار مشروع السوق العربية المشتركة للكهرباء، حيث وافق مجلس الجامعة العربية على مذكرة التفاهم لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء والتي وقع عليها ممثلو 16 دولة عربية، ويشكل الربط الكهربائي أحد أهم الوسائل الاقتصادية لتعزيز التنمية وسد الفجوة بين معدل الزيادة في الطلب على الكهرباء ومعدلات نمو القدرات الانتاجية في الدول العربية و بالتالي ضمان وصول الكهرباء للمواطن العربي، وعلى الرغم من النمو المتزايد لقطاع الكهرباء في أنحاء الوطن العربي إلا أن الكثير من المناطق في بعض الدول العربية ما تزال تعاني من مشاكل عدم وجود الكهرباء أو انقطاع التيار بصفة دائمة، وتحسين هذه الخدمة عن طريق الربط الكهربائي قد يكون قرارا صائبا نتيجة توفر العوامل التالية:¹
- تنوع مصادر الطاقة في الوطن العربي من نפט وغاز طبيعي.
 - الاختلاف اليومي والفصلي والسنوي في الطلب على الطاقة بين الدول العربية.
 - تفاوت أوقات الحمل الأقصى على مستوى الأقطار العربية.
- وتتمثل المنافع الاقتصادية والفنية التي تعود على الدول العربية من خلال ربط شبكاتها الكهربائية في:
- تقليل حجم الاستثمار في قطاع توليد الطاقة الكهربائية نتيجة لتقليل الاحتياطي في محطات التوليد الكهربائية لكل دولة.
 - الاستفادة من اختلاف أوقات الذروة واختلاف التوقيت بما يسمح بزيادة القدرة الممكن تبادلها بين الشبكات المرتبطة.
 - زيادة كفاءة الأنظمة الكهربائية واعتماديتها بتقديم الدعم في حالات الطوارئ.

¹ جميلة مطر، الربط الكهربائي العربي ودور المجلس الوزاري العربي للكهرباء، ورقة فنية مقدمة لمؤتمر الطاقة العربي العاشر أبوظبي 2014-23 ديسمبر 2014 ص12.

■ استغلال شبكات الربط الكهربائي في إنشاء شبكات نقل المعلومات بين الدول المرتبطة.

ث- إطلاق مشروعات أسواق عربية مشتركة تأتي كإطار للقضاء على المشاكل التي تعوق مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وفي أسلوب متدرج ومرحلي وجزئي، بحيث تقتصر السوق المشتركة على قطاعات أو مجالات معينة في مرحلة أولى وإطلاقها على مستوى بعض الدول فقط المستعدة للتنسيق في مجال حركة العمالة والاستثمار والتمويل مع إمكانية التوسع الأفقي والعمودي من خلال انضمام أعضاء جدد وتوسيع السوق العربية المشتركة إلى قطاعات أخرى إلى غاية استكمال السوق العربية المشتركة الشاملة وفق منهج الوظيفية الجديدة.

ج- أهداف الاستراتيجية

- النهوض بالقطاع الزراعي ذو كفاءة عالية وضمان الأمن الغذائي، والأمن المائي من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانات الإنتاجية، والمزايا النسبية والتنافسية في إنتاج السلع الغذائية في الدول العربية.
- انتهاز المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية وضمان استدامتها.
- تحرير الاقتصاد العربي من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى، من خلال بناء صناعات متكاملة ومتطورة في الدول الأعضاء.

- تحقيق أكبر قدر من التناسب بين القطاعات والاقاليم لتلبية الحاجيات الأساسية المتنامية.

- تسريع وتائر النمو الاقتصادي، وردم التصدع في هيكل الناتج المحلي الاجمالي العربي، وهيكل التجارة الخارجية، بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات.

- تحرير الانسان العربي واطلاق قدراته المبدعة لتشارك في عمليات التنمية

يرى الباحث إن إقامة السوق العربية المشتركة في القطاع الزراعي كمرحلة أولى نظرا لأهمية ردم فجوة الغذاء المقدره اليوم بحوالي 70 مليار دولار وتحقيق الأمن الغذائي، لأن الأمن الغذائي من الأمن القومي، كما يرى أن القابلية للتجسيد متوفرة في أغلب البلدان العربية نظرا للتكامل بينها من حيث الموارد الطبيعية والمالية فالدول الغنية بالأراضي والمياه تفتقر إلى رؤس الأموال للاستثمار، والدول الغنية بالفوائض المالية تفتقر إلى الموارد الطبيعية وبالتالي إقامة سوق مشتركة في القطاع الزراعي سيحقق مكاسب للجميع، على أساسها يتم التوسع إلى بعض الصناعات الطاقوية على غرار السوق العربية للكهرباء أو بعض الصناعات التحويلية وفق مبدأ التعميم والانتشار للمقاربة الوظيفية الجديدة، مع ضرورة التبنى السياسي والشعبي للعملية التكاملية المبني أساسا على الرغبة في تحقيق مكاسب أكثر.

خلاصة الفصل

لقد كانت للأزمة المالية العالمية 2008 آثارا سلبية على اقتصادات الدول العربية إما بصورة مباشرة كالتهور في أسواق الأوراق المالية وانخفاض أسعار النفط وتآكل الأصول المالية، أو بصورة غير مباشرة والمتمثلة في الآثار الانكماشية الناجمة عنها، والتي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على الصادرات العربية، وانخفاض كبير في التدفقات المالية الدولية إلى البلدان العربية، ما أدى إلى تفاقم الاختلالات في التوازنات المالية للدول العربية، وعليه فالوطن العربي في حاجة ماسة في ظل الركود النسبي الذي يشهده الاقتصاد العالمي إلى التعاون والتكامل الاقتصادي حتى يستطيع مواجهة الأزمات المالية التي أصبح يصدرها النظام الرأسمالي إلى كل دول العالم، وهذا يتطلب إقامة نظام اقتصادي عربي يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ويمثل نمطا من تقسيم العمل داخل الوطن العربي ويحقق التطور والتحرر من التبعية الاقتصادية وإقامة علاقات متكافئة وعادلة بين دوله وستكون استهداف إقامة سوق عربية مشتركة قطاعية تضمن مكاسب ومنافع مشتركة للدول الأعضاء لتكون الحافز لمواصلة العمل العربي المشترك والتوسع أكثر لقطاعات أخرى إلى غاية تحقيق السوق العربية المشتركة الشاملة والتي تمكن من تحقيق الأمن الغذائي، والمائي والطاقي، وزيادة الترابط التجاري والإنتاجي بين الدول العربية.

الخاتمة العامة

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في انقلاب موازين القوى بين الدول، وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى بالعمولة ومظاهرها المختلفة. تلك العمولة تركت عوامل السوق تعمل بحرية كاملة في سبيل تحقيق الأرباح، والتي أدت بدورها إلى تحول الكثير من رؤوس الأموال الصناعية إلى رؤوس أموال مالية وخدمية، في ظل تخلى الدول المختلفة عن القيام بدورها في الرقابة على حركة السوق والمال، مما دفع الرأسماليين لتحقيق المزيد من الأرباح، وأدى ذلك بالتالي إلى تحول رؤوس الأموال إلى أسواق المضاربات، مما زاد من حدة وقوع الأزمات المالية.

ورغم أن كل النظريات وآراء الاقتصاديين انطلقت من أن الأساس في الاقتصاد هو التوازن والاستقرار، وأن الاستثناء هو الأزمات، فإن الواقع العملي يتعارض مع ذلك؛ حيث لم يعد هناك دولة في العالم اقتصادها مستقر تماما، حتى أصبحت القاعدة هي الأزمات والمشاكل الاقتصادية، وصار الاستثناء هو الاستقرار، وخير مثال على ذلك ما حدث خلال هذا العقد الأخير من القرن الحالي فبعد أزمة ارتفاع اسعار الغداء 2006 و2007 انفجرت أزمة رهون عقارية بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تحولت الى أزمة مالية عالمية سنة 2008 وتداعياتها الخطيرة على الاقتصاديات النامية التي مازالت تعاني من اثارها الانكماشية الى يومنا هذا، ثم ظهرت الى العلن أزمة ديون سيادية أوروبية 2010-2013، وأزمة الدين الأمريكي ، ثم أزمة انخفاض اسعار النفط نهاية 2014 وبداية 2015 و 2016 .

في ظل هذا الوضع المتأزم والمتسم بالسرعة والغموض والقدرة على اختصار الزمان والمكان في ظل التطور الهائل للتقنيات والمعلوماتية، ازداد اتجاه البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء نحو انشاء تكتلات اقتصادية من أجل التمويع الجيد في خريطة الاقتصاد العالمي، والاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التكتلات سواء في صيغتها التقليدية او النمط الجديد والمتمثلة في زيادة التبادل التجاري من جهة، والتمكن من احتواء أو التقليل من الأثار الانكماشية لازمات العمولة المالية من جهة أخرى.

والدول العربية كجزء من منظومة الاقتصاد العالمي الجديد تعاني مع نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين حاضرا ومستقبلا تكتنفه الضغوط من كل الاتجاهات، فهياكلها الانتاجية أكثر اعوجاجا، وقاعدتها الاقتصادية أكثر تصدعا وأسوار أمنها أكثر اختراقا، وعلاقاتها التجارية والاستثمارية البيئية متدهورة، مقارنة بعلاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، ومؤشرات الاقتصادية أكثر تدهورا، كما خضعت الاقتصادات العربية لعمليات التفكيك وإعادة التركيب، وذلك بعد فشل مسار العمل العربي المشترك الذي امتد على مدار ستة عقود، والتوجه نحو الأقلمة بصيغتها الشرق الأوسطية والأور ومتوسطة لتحل محل السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي. وقد زادت تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 من اختلال مؤشرات الاقتصادات العربية حيث تفاقم المديونية الخارجية وازداد العجز التجاري والموازناتي، فضلا عن انخفاض كبير في مختلف التدفقات المالية الدولية الى البلدان العربية وما نتج عنه من انخفاض الاستثمار والنمو وارتفاع البطالة والفقر .

إن هذا الوضع المعقد للاقتصادات العربية والذي زادت الاضطرابات السياسية الحالية تعقيدا يجعل من طرح استراتيجية للعمل العربي المشترك قائمة على استغلال الموارد المتاحة وفق أسس إنمائية تكاملية قادرة على ارساء العلاقات الاقتصادية العربية البينية بما يضمن المصلحة المشتركة. كحل أني لا بد منه، وقد توصلت الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

❖ نتائج الدراسة

➤ إن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه إلا إذا توفرت لدى الدول المتكاملة كل المقومات المختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية والتي تجعل تكوينه والانطلاق في تطبيق خطط عمله، ولا يمكن أن يقوم هذا التكامل إلا إذا كانت للدول المتكاملة دوافع راسخة تدفعها إلى تبني هذا السلوك قائمة على المزايا والمنافع التي يمكن أن تعود عليها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل التكامل، وكلما كان الاقتناع بالمزايا أكبر كان التكامل أقوى، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى

➤ التكتلات الاقتصادية أصبحت تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيرا، حيث تعكس درجة عالية من الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل، وتتجلى هذه الأهمية بالنسبة لكل الدول المشكلة لهذه التجمعات في زيادة حجم مبادلاتها التجارية، ومغزى تأسيسها إحدى صيغ التكامل الاقليمي، وتحسين القدرات التفاوضية لأعضائها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. ومدى مساهمتها في مجمل التجارة العالمية.

➤ أثبتت الأزمة المالية العالمية أن النظام الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق يتميز بالهشاشة المالية وأصبح غير قادر على احتواء التغيرات السريعة التي طرأت على الاقتصاد العالمي وأن الإجراءات المتبعة في مواجهة الأزمة ماهي إلا مسكنات ظرفية ولا تقضي على جذور وأسباب الأزمة والتي تعود إلى سياسات التحرير المالي وضعف الرقابة والإشراف على أسواق رأس المال والاختلالات الأخرى الكامنة في آلية عمل المنظومة المصرفية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

➤ إن انتقال الأزمة مرتبط بدرجة التشابك والترابط المالي والتجاري بين الدولة مصدر الأزمة وباقي الاقتصاديات وبالتالي ففي حالة التكتلات الاقتصادية فكلما زادت درجة الانفتاح الداخلي عن الانفتاح الخارجي كان التكتل صمام أمان للدول الأعضاء من انتقال الازمات الخارجية إليه. أما إذا كان مركز الأزمة أحد البلدان الأعضاء في التكتل فإن هذا الأخير سيكون ناقل للأزمة نظرا للارتباط والتشابك بين اقتصاديات الدول الأعضاء، إلا أنه في الحالتين فإن التكتل الاقتصادي ومن خلال مؤسساته المالية الاقليمية قادر على حشد الموارد اللازمة للتدخل في الوقت المناسب بتوفير الدفعات التحفيزية للنشاط الاقتصادي وإعادة الثقة لأسواق المال وبالتالي الحد من تداعيات الأزمة على البلدان الأعضاء. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

➤ يمكن للتكتلات الاقتصادية في حالة تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء التصدي لحالات عدم الاستقرار التي يتسم بها النظام الرأسمالي.

➤ إن تحليل أثر الأزمة المالية على الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي رائد في العالم أثبت أن الدول الأوروبية غلب عليها الطابع الانفرادي في التصدي للأزمة المالية العالمية 2008، وذلك نظرا لطبيعة التشابك والترابط لمصارفها ومؤسساتها المالية بالفروض العقارية الأمريكية، لكن عند انفجار أزمة الديون السيادية اليونانية لاحظنا المعالجة الجماعية للأزمة من خلال توفير التمويل اللازم وإعداد السياسات المناسبة لمواجهة الأزمة، وللمحد من آثارها على بقية الدول الأعضاء، لكن يؤخذ عليها بطء التدخل مما أدى إلى إطالة أمد الأزمة.

➤ تميزت مسيرة العمل العربي المشترك على مدى العقود الستة الماضية ومنذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945 بتنوع القرارات الاقتصادية وإنشاء العديد من المؤسسات والاتحادات الاقتصادية العربية المشتركة، غير أن هذه القرارات لم يكتب لها النجاح المطلوب، وخاصة في ضوء مقارنتها بما آلت إليه العديد من التجارب التكاملية في العالم مثل الاتحاد الأوروبي، جنوب شرق آسيا، والتجمع الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية، بل حتى مقارنة ببعض التجمعات الاقتصادية الأفريقية الفقيرة، وذلك في الوقت الذي تمتلك فيه الدول العربية جميع مقومات النجاح اللازمة لوجود كتل اقتصادي ناجح.

➤ لقد تعددت التجارب في نطاق العمل الاقتصادي العربي المشترك وتناوبت بوسائل وأساليب لم يتسن لأي منها أن يستكمل مقومات نجاحه وتم التحول من تجربة إلى أخرى دون تشخيص موضوعي لأسباب ذلك التحول ومبرراته، حيث يعزى ذلك أساسا إلى أن بعض هذه الوسائل كانت غير ملائمة من جهة أو قد يرجع إلى عدم توفر الشروط والظروف والمؤسسات اللازمة من جهة أخرى. كما أن أسبابا خارجية ساهمت في ذلك يأتي في مقدمتها ظاهرة عدم اللامبالاة قطريا بما يتقرر جماعيا بشأن التكامل والتوحيد الاقتصادي. فالاتفاقات العربية المعقودة بشأن الوحدة الاقتصادية لا تجد لنفسها مجالا للتنفيذ في خضم الانهك بالممارسات الاقتصادية القطرية. ولعل تفسير ذلك يرجع إلى الانهماك في رعاية مصالح قطرية عاجلة، وهناك عوامل خارجية أخرى ناتجة عن تبعية الاقتصاديات العربية للخارج ترتب عليها خلافات عربية إزاء التكامل الاقتصادي العربي، فالقوى الأجنبية كانت وماتزال دائبة في كيدها لتمزيق الكيان العربي سياسيا واقتصاديا وحضاريا. وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة

➤ تعتبر اطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى آخر مرحلة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي والتي تم اطلاقها منذ 1997/01/01 على أساس استكمالها بعد 10 سنوات، ورغم الانطلاقة الايجابية في تنفيذها إلا أنها لم تؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية العربية.

➤ عدم التنسيق بين الدول العربية حول التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة، فوجود منطقة تجارة حرة كبرى مع سلع قليلة ومتشابهة في عدة أقطار عربية سوف يقود إلى منافسة حادة دون نتائج إيجابية، وطالما أن المنافسة ضرورية للمنتجين والمستهلكين فإن الاندماج التجاري العربي وهو الهدف من وراء المنطقة الحرة لا يتحقق إلا عبر التخصص المنظم الذي يكفل تحسين القدرة الإنتاجية ويشجع الاستثمارات العربية البينية ويوفر المناخ للاستثمارات الأجنبية ويطور قدرة السلع العربية على التنافس بالتصدير لخارج

المنطقة. وهو ما أدى إلى تواضع منجزات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وحال دون تحقيق القفزة التنموية المنشودة من وراء هذا التكتل.

➤ بناء على ما سبق فإن منهج الوظيفية الجديدة -الذي يعتمد مبدأ التعميم أو الانتشار والذي يعني أن التكامل في قطاع يؤدي إلى التكامل في بقية القطاعات الأخرى- هو الأنسب للدول العربية، لأنه يجعلها تقتنع وتعايش مزايا التكامل الاقتصادي في قطاع معين ثم يتوسع الى قطاعات أخرى، وبالتالي يصبح مطلباً ضرورياً وليس مسألة مفروضة من بعض الأطراف.

➤ تعرضت الاقتصادات العربية إلى الأزمة المالية العالمية ولقد تباينت القنوات الرئيسية التي امتدت تأثيرات الأزمة من خلالها إلى الدول العربية، وتفاوتت بينها حسب طبيعة اقتصاداتها ودرجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي. ويعزى ذلك إلى عوامل مالية تتعلق بدرجة انكشاف القطاع المصرفي والمالي في الاقتصاد العربي على أسواق المال العالمية، وإلى العوامل التجارية التي ترتبط بالشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية،

➤ من خلال قياس أثر الأزمة على أداء الاقتصاديات العربية اتضح أن:

- تأثير الأزمة تمثل بصفة رئيسية في الانخفاض الشديد في إسهامات الموازين التجارية في الناتج المحلي للبلدان العربية خلال فترات الأزمة حيث كان معامل الميزان التجاري قبل الأزمة وبعدها مرتفع ومعنوي إحصائياً، لكن خلال فترات الأزمة انعكست آثارها السلبية على الدور الريادي للموازين التجارية وأصبح معامل تأثيره ضعيف وبدون معنوية إحصائية. وهذا يعكس اختلال الموازين التجارية للبلدان العربية خلال الأزمة نتيجة انخفاض الطلب العالمي على المواد الأولية وانخفاض أسعاره،

- أهمية إسهامات الموازنات العامة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية خلال فترات الأزمة، بعدما كانت بدون تأثير في فترات ما قبل وبعد الأزمة، وهو ما يعكس اعتماد سياسات إنفاقية توسعية من طرف البلدان العربية خلال فترات الأزمة من أجل إعادة تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الطبقات المتوسطة والفقيرة.

- لا تأثير يذكر لأسعار الصرف على الأداء الاقتصادي للبلدان العربية خلال فترة الدراسة سواء قبل أو بعد أو خلال فترات الأزمة وهو ما يعكس طبيعة أنظمة الصرف المعتمدة في الدول العربية وتأثيرها المحدود على التوازنات الكلية. وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية الخامسة

➤ إن الاقتصار على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لن يحقق التكامل الاقتصادي العربي ولن يستقطب مزايا التكامل بل سيركزها في الدول ذات الطاقات الإنتاجية الكبيرة وعلى حساب الدول الأخرى، على العكس من السوق المشتركة التي تكثف القواسم المشتركة بين الدول وتوسع من قاعدة المشاركة التكاملية بما تشتمل عليه من تحرير حركة عوامل الإنتاج. ولذا تعالج السوق المشتركة ما يسمى بسلبيات التجارة كما يتم توزيع مكاسب ومزايا التجارة في ظل السوق المشتركة بصورة أكثر عدالة بين أطراف السوق، كما تحسن من سوق العمالة العربية وزيادة مستوى الاعتماد المتبادل Interdependence والاكتفاء الذاتي للاقتصاد العربي وتخفيض معدلات البطالة .

- إن تحليل هيكل الاقتصادات العربية تبين أن الاختلالات تكمن في ضعف مساهمات قطاع الزراعة والصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي حيث أن القيمة المضافة لهاذين القطاعين، في نفس الوقت انتاج هادين القطاعين لا يغطي إلا أقل من 20 بالمئة من الطلب المحلي، وبالتالي فإن استعادة النمو الاقتصادي العربي والمحافظة على استقراره في الأمد الطويل ولحد من الصدمات الخارجية فإن أي استراتيجية للعمل العربي المشترك يجب أن تبنى على أساس تحفيز الاستثمارات العربية والاجنبية وبآلية مدروسة من أجل النهوض بهادين القطاعين وبالتالي تنوع مصادر نمو الناتج المحلي وامتنصاص البطالة والتقليل من حجم الواردات وبالتالي تحسن التوازنات المالية للدول العربية. وهو ما يثبت صحة الفرضية السادسة
- أن اطلاق سوق عربية مشتركة في القطاع الزراعي كمرحلة أولى بين مجموعة محدودة من الدول العربية بعد إنهاء منطقة التجارة الحرة العربية والاتحاد الجمركي من شأنه أن يحقق مكاسب كبيرة للدول الأعضاء والتي تكون محفزا للتوسع إلى قطاعات أخرى أو بعض الصناعات التحويلية إلى غاية تحقيق السوق العربية المشتركة والشاملة والكفيلة بمعالجة الاختلالات السائدة في الاقتصاديات العربية

❖ التوصيات

- إن تعرض النظام المالي العالمي لأزمات مالية متتالية والفسل في مختلف الخطط المالية والاقتصادية لاحتوائها، يؤكد ضرورة إجراء اصلاحات عميقة على النظام المالي العالمي وإعادة النظر في مؤسساته.
- ضرورة التحكم في الانتمان المصرفي وتوجيهه نحو الاستثمارات الحقيقية لتقليل الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الرمزي وذلك بالحد من الآثار السلبية للعملة المالية وضبط الأسواق المالية بزيادة الرقابة المالية عليها و خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من المضاربات في البورصات العالمية .
- أغلب الدول العربية تعتمد في دخلها على الأملاك والأصول وهي مصادر لا تستدعي بدل أي جهد مثل النفط والتأجير والفوائد. وبالتالي فإقامة أنظمة اقتصادية خلاقة تعتمد على الانتاج المتجدد والخدمات ذات القيمة المضافة بات أكثر من ضرورة .
- العمل على تعزيز التجارة الخارجية للدول العربية من خلال إزالة مختلف العقبات أمام تدفق السلع العربية وتبقى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى الوعاء الذي لا بد ان يستوعب كل الدول العربية. والمحطة الرئيسية لإطلاق سوق عربية مشتركة جزئية وقطاعية قابلة للتوسع العمودي والأفقي إلى غاية تحقيق الاهداف النهائية.
- تشجيع التكتلات الاقتصادية الجزئية بين الدول العربية في اطار منطقة تجارة الحرة العربية الكبرى بما يؤدي إلى تكثيف الاعتماد المتبادل وبالتالي زيادة التجارة العربية البينية.

- ضرورة انشاء صندوق طوارئ من الفوائض النفطية العربية ومساهمات الدول العربية، يلحق بصندوق النقد العربي مهمته الإسراع في توفير السيولة الدولية لأي قطر عربي مأزوم، يغنيه عن اللجوء لصندوق النقد الدولي و المؤسسات المالية الدولية
- حسم الجدل الدائر حول السياسات الواجب اعتمادها بخصوص صناديق الثروة السيادية العربية بعد الخسائر التي تعرضت لها خلال الأزمة المالية العالمية، إذ لا بد من قراءة جديدة لدورها والذي يجب أن يوجه لخدمة التنمية العربية .
- تنظيم العمالة الأجنبية الوافدة الى منطقة الخليج بشكل مدروس خصوصا بعد اكتمال معظم البنى الارتكازية الأساسية إلى جانب احلال العمالة الوطنية والعربية محلها، نظرا لما تمثله تحويلات العاملين كفقرة مدينة مهمة في ميزان المدفوعات للدول الخليجية.
- ضرورة تحرير حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال بين الدول العربية من خلال وضع وتطبيق السياسات والاجراءات المشتركة المعززة لتكامل أسواق المال العربية ومنح مزايا تفضيلية للاستثمارات العربية البينية والمشاركة، بالإضافة إلى تحرير حركة انتقال الأفراد، ولا بد هنا أيضًا من التأكيد على ضرورة تطوير بيئة الأعمال والاستثمار والتجارة التي يحتاجها القطاع الخاص العربي، والالتزام بسياسات الاصلاح المعنية بتحسين كفاءة الادارات العامة لتخفيض كلفة المعاملات التجارية والنقل.
- ولا بد من الاهتمام بموضوع كلفة النقل البري والبحري والتي تشكل نسبة كبيرة من اجمالي كلفة الانتاج الصناعي العربي. ومن هنا أهمية تطوير شبكات الربط الطرقي والسككي وخطوط الملاحة البحرية لتسهيل انسياب البضائع ووصولها إلى الأسواق الاستهلاكية العربية.

❖ آفاق الدراسة:

- إن موضوع دراستنا والمتعلق بأهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد الأزمات المالية، سيفتح آفاق أمام دراسة العديد من المواضيع المتعلقة أساسا بالعمل العربي المشترك في ظل التطورات الحديثة في النظام الاقتصادي العربي:
- سوق العمل كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.
 - امكانيات استقطاب وتوطين رؤوس الأموال العربية المهاجرة في ظل أزمات النظام الرأسمالي.
 - تحديات التكامل الصناعي والطاقي في البلدان العربية مع دراسة للسوق العربية المشتركة للكهرباء والغاز.

قائمة المراجع

❖ باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربات نظرية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990
- 2- أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
- 3- اسماعيل معارف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014.
- 4- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي –العولمة... والتكتلات الإقليمية البديلة الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة 2002.
- 5- أيمن عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008 .
- 6- توفيق خيرالدين خليفة خير الله، العولمة المالية ودورها في خلق الأزمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر ، 2015
- 7- جون بيندر، سايمون اشروود، الاتحاد الأوروبي، ترجمة خلد عل غريب، الطبعة الأولى، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة ، مصر 2015،
- 8- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2011
- 9- حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2004، ص 09.
- 10- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998،
- 11- حميد الجميلي، المشهد الاقتصادي العربي الراهن واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل، بدون طبعة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2013
- 12- رضا عبد السلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر 2010،
- 13- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005،
- 14- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، عمان 2004،
- 15- سميح مسعود، قضايا اقتصادية عربية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009،
- 16- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2010،
- 17- صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات؟، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 2006
- 18- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية 2010،

- 19- ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ،
- 20- عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، العولمة المالية وامكانات التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي ، مصر 2003، ص 38.
- 21- عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2014
- 22- عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر 2014،
- 23- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.
- 24- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية، الطبعة الأولى ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة، 2010 .
- 25- عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية بيروت 1986،
- 26- عبدالسلام أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات ، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2003، ص 346.
- 27- عبدالقادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة sub-prime ، دار النشر legende، 2009.
- 28- عبدالكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2015،
- 29- عرفان تفي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999،
- 30- علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2015، ص 390
- 31- علي عبدالفتاح أبو شرار ، الأزمة المالية العالمية الراهنة، أحداثها، أسبابها، تداعياتها، اجراءاتها، الطبعة الأولى، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2001
- 32- عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة 2003
- 33- عمر محمد مصطفى، التكتلات الاقتصادية الاقليمية، والتكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر 2014،
- 34- عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة- الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2014.

- 35- فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة الحقائق الآثار التجارية والمصرفية- التوقعات، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004.
- 36- فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2000.
- 37- فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 38- كامل بكري، التكامل الاقتصادي: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية 1984.
- 39- محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة 1990.
- 40- محمد الحمصي، خطط التنمية العربية، واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 1986.
- 41- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة 2006، ص 192.
- 42- محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، الطبعة الأولى، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000.
- 43- محمد جمال مظلوم، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الثانية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت 1997.
- 44- محمد صالح القرشي، المالية الدولية الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 45- محمد محمود الإمام، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- 46- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2000.
- 47- محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972.
- 48- مروان عطون، أسعار صرف العملات- أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية-، دار الهدى، الجزائر، بدون سنة النشر،
- 49- نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، رؤية اسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر 2007،
- 50- هيثم يوسف عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.

- 51- هيفاء عبدالرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن 2010.
- 52- يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.

ثانياً: الأطروحات والرسائل

- 1- حسن عبد الله الرضيع، أثر الأزمة المالية العالمية على سوق الأوراق المالية الاسرائيلي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2015 .
- 2- حنيش الحاج، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 .
- 3- سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي حتمية لمواجهة تحديات المنظمة العالمية للتجارة، دراسة مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
- 4- عبد الناصر طلب نزال، "النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002.
- 5- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007.
- 6- عبدالرحمن روايح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2012/2013.
- 7- عزالدين بوحبل، المؤسسات المالية الدولية واشكالية تمويل التنمية في الاقتصاديات العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل 2011.
- 8- نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج " دراسة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2012/2013.
- 9- نسيمه حاج موسى، الأزمات المالية الدولية وأثارها على الاسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري، مذكرة ماجستير بنوك ومالية، جامعة بومرداس.
- 10- ودان بوعبدالله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، اطروحة دكتوراه فرع تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان 2015.
- 11- وليد بيبي، آليات جذب الاستثمار الأجنبي في ظل الأزمة المالية الحالية –دراسة حالة دول شمال افريقيا، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد جامعة بسكرة، 2015.
- 12- وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2016.

ثالثا: المجالات

- 1- أبو القاسم أحمد أبوهديمة، عبدالحكيم عمار نابي، المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد الثامن، ليبيا، جوان 2016.
- 2- بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مجلة الباحث - عدد 07 / 2009 - 2010.
- 3- بوزيان العجال، دور الأزمات المالية و الاقتصادية في تطوير النظام النقدي الدولي، مجلة المالية والأسواق العدد 03، 2017.
- 4- حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية، مجلة باحث اقتصادي العدد 13، جامعة القاهرة 2010.
- 5- حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلاً، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد / 04 ديسمبر 2013.
- 6- عبد الله رزق، الأزمة المالية العالمية وصناديق التحوط تبتلع خزائن الصناديق السيادية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 66، 2008.
- 7- عبد الناصر جندي، مقارنة مفاهيمية وتنظيرية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، العدد 03، لبنان، 2015.
- 8- عقبة عبد اللاوي، محمد الخطيب نمر، قياس الآثار التبادلية بين التكتلات الاقتصادية والأزمات حالة المكسيك ضمن تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية خلال الفترة 1980-2012، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 06، 2014.
- 9- العيد صوفان، مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد المباشر، الجزائر 2016.
- 10- غيليرمو أورتيغز مارتينيز، ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للإنتعاش في آسيا؟ مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2008.
- 11- فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 20، 2009.
- 12- قحطان عبد سعيد، الأزمة المالية الآسيوية 1997.. الأزمة المالية العالمية 2008، " الأسباب، الآثار والدروس المستفادة.." دراسة مقارنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 21، 2009.
- 13- قلواز ابراهيم، الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، مارس 2015.
- 14- ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات، العدد 3، 2008.

- 15- مانجال جوسوامي وآخرون، الوجه المتغير للمستثمرين، مجلة التنمية والتمويل، المجلد 44، العدد 01 مارس 2007.
- 16- محمد لحسن علاوي، الاقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 07 ، 2010.
- 17- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين، المستقبل العربي، العدد 138 أوت 1990.
- 18- مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 45، شتاء 2009.
- 19- نبيل بوفليح، دور الصناديق السيادية في معالجة الأزمة المالية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 48-49، خريف 2009.
- 20- ياسمين هلال الحياي، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها، دراسات إقليمية، العدد 6، مركز الدراسات الاقليمية، بغداد، 2010.

رابعاً: الملتقيات

- 1- باشي احمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي- مع التركيز على مناطق التجارة الحرة، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، المنعقد بجامعة سطيف بتاريخ 8-9 ماي 2004.
- 2- برودي نعيمة وآخرون، تسونامي الرهن العقاري أزمة مالية عالمية إلى أين وإلى متى؟ ، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول:
La crise financière internationale-ralentissement économique mondiale et effets sur les économies euromaghrébines, université de Bejaia 11-12 octobre 2009.
- 3- جميلة مطر، الربط الكهربائي العربي ودور المجلس الوزاري العربي للكهرباء، ورقة فنية مقدمة لمؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبوظبي، 21-23 ديسمبر 2014 .
- 4- حسين بورغدة، الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار والحلول المقترحة لمعالجتها، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009 .
- 5- رشيد بوكساني، أحمد وببش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي. ورقة مقدمة للملتقى الدولي التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين. وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، جامعة سطيف [يومي 09-08 ماي 2004.
- 6- سعود البريكان و آخرون، التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق، وقائع الندوة المنعقدة في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي يومي 23 و 24 فيفري، أبوضبي 2005.

- 7- عقبة عبد اللاوي، نورالدين جوادي، الأزمات المالية سجل التدويل " وأطروحات التعولم الثلاثة"، ورقة بحثية لمؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الاقتصاد الاسلامي، عمان ، ديسمبر 2010 .
- 8- علا الصيداني، أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية للدول العربية ، ورقة مقدمة لاجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع للمنظمة العالمية للتجارة ، بيروت 11 -12 نوفمبر 2009.
- 9- مبارك بوعشة، الأزمة المالية، الجدور ، الاسباب والافاق..، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد يومي 20-21 اكتوبر 2009 بجامعة سطيف ص43.
- 10- محمد رملي، المشتقات المالية وتداعياتها في الأزمة المالية العالمية، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ،المركز الجامعي بالوادي يومي 26-27 فيفري 2012
- 11- محمد يحي السعيد، العمل العربي المشترك بين التحديات والطموح، ورقة بحثية مقدمة لورشة العمل بعنوان: نحو تعزيز العمل العربي المشترك، بالمعهد العربي للدراسات العمالية، دمشق ايام 15-20 جويلية 2007
- 12- مفتاح صالح، سليم قط، واقع التكامل الاقتصادي العربي و آفاق تحقيقه، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 17-19 افريل 2007
- 13- موسى رحمان، التكامل العربي بين خيار التخصص و الاندماج، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، سطيف 08-09 ماي 2004 ص 6.

خامسا: التقارير

- 1- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية ،منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، 2015 – 2016: ، التقرير الثاني والعشرون، أبريل 2015 .
- 2- اتحاد الغرف العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بين اتجاهات الانغلاق التجاري وآفاق طريق الحرير، التقرير الرابع والعشرون مارس 2017 .
- 3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2004
- 4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2009
- 5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2010
- 6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2011
- 7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2012

- 8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2013
- 9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2016
- 10- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2017
- 11- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2002
- 12- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2003
- 13- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2012.
- 14- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2013.
- 15- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2014.
- 16- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2015
- 17- جون بلودرون وآخرون، التدفقات الرأسمالية الدولية –موثوقة او متقلبة؟-، آفاق الاقتصاد العالمي صندوق النقد الدولي، أبريل 2011
- 18- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي- دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية سبتمبر 2011.
- 19- علي فريد عبد الكريم، الأزمة المالية العالمية وخطة الإنقاذ الأمريكية، البنك المركزي العراقي -المديرية العامة للاستثمارات، قسم إدارة المخاطر 2009.
- 20- مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، الطبعة الثانية 2004.
- 21- مريم مزغني مالوش وآخرون، حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال، مجموعة البنك العالمي ديسمبر 2016.
- 22- نبيل جورج دحدح، تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي الامارات العربية المتحدة 2010.

❖ باللغة الأجنبية

A- Les livres

- 1- Aglietta Michel, macroéconomie financière; crises financières et régulation monétaire, 3e édition, la découverte, paris, 2001
- 2- Ahmed Galal, Bernard Hoekman, Arab Economic Integration, Between Hope and Reality, egyptian center for economic studies, Cairo, 2003.

- 3- Artus Patrick et autres, la crise des subprimes, la documentation française, paris,2008
- 4- BELA BALASSA , the theory of economic integration, (GEORGE ALLEN AND UNWIN LTD) 1969
- 5- Bela Belassa, the theory of economic integration, Richard Dirwin, home wood, Illimois, 1961
- 6- Christian Steiner Thomas Richter Sabin Dorry, economic crisis, international tourism Decline and its impact on the poor, word tourism organization (unwto) 2009
- 7- Eurostat, External and intra-EU trade a statical yearbook, Data 1958 - 2010 , Luxembourg, Office of the European Union, 2011.
- 8- Frédéric Miskin , monnaie, banque et marché s financiers, 9 eme édition , nouveaux horizons 2010
- 9- George K. Zestos, THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS,From US subprime mortgages to European sovereign debt, published by Routledge 2016
- 10- GERARD Capiro, banking on crises lessons learned from recent financial crise, development research group, the word bank june 1998
- 11- Hyman P. Minsky, STABILIZING AN UNSTABLE ECONOMY, Yale University Press, 1986
- 12- Jocelyn Pixley and G. C. Harcourt, Financial Crises and the Nature of Capitalist Money, Mutual Developments from the Work of Geoffrey Ingham published by PALGRAVE MACMILLAN ,2013
- 13- Jose L. Tongzon, The Economies of Southeast Asia, Before and After the Crisis, Second Edition ,Edward Elgar Publishing,USA,2002
- 14- Joseph A. McKinney and H. Stephen Gardner, Economic Integration in the Americas, Routledge, London & New York 2008.
- 15- Luca GUZZETTI, A Brief History of European union research policy, Published by the EUROPEAN COMMISSION Directorate-General XII Science, Research, Development B-1049 Brussels 1995
- 16- M. Carlson, US Stock Market Crisis of 1987, The Evidence and Impact of Financial Globalization ,Elsevier Inc USA. 2013 .
- 17- Mechèl Drouin, le système financier international, armond colin, paris ,2001
- 18- Miroslav N. Jovanovic and Richard G. N Lipsey, International Economic Integration "Limits and Prospects", second edition, London, Routledge,1998
- 19- Olivier Lacoste, Comprendre les crises financières, Éditions Eyrolles, paris 2009
- 20- Panagiotis Petrakis, The Greek Economy and the Crisis Challenges and Responses , Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2012
- 21- Paul Jorion, vers la crise du capitalisme américain ?, la découverte/ M.A.U.S.S, paris 2007
- 22- PAUL KRUGMAN, the return of depression economics depression, W. W. Norton & Company Ltd, London, 2009
- 23- PAUL RIVLIN, Arab Economies in the Twenty-First Century, Cambridge University Press, New York,2009
- 24- Pravin Krishna, Trade Blocs: Economics and Politics, Cambridge University Press, New York 2005
- 25- Robert Boyer, Mario Dehove, Dominique Plihon, Les crises financières, La Documentation française. Paris, 2004

- 26- Shaun Breslin, Christopher W. Hughes, Nicola Phillips ,New Regionalisms in the Global Political Economy, centre for the study of globalisation and regionalization London 2002
- 27- Thierry de Montbrial, Quinze ans qui bouleverseront le monde de Berlin à Bagdad, Dunod, Paris 2003
- 28- Thierry de Montbrial, Quinze ans qui bouleverseront le monde de Berlin à Bagdad, Dunod, Paris 2003

B- Les Articles

- 1- Aloys Prinz and Hanno Beck, Fighting Debt Explosion in the European Sovereign Debt Crisis, ZBW Leibniz Information Centre for Economics, DOI:10.1007/s10272-012-0419-6
- 2- Anne O. Krueger, Trade creation and trade diversion under NAFTA, National Bureau of Economic Research, Working Paper 7429, Cambridge MA 02138 October, 8, 1999.
- 3- Brad Setser and R. Ziemba, GCC Sovereign Fund: Reversal of Fortune, Council on Foreign Relations, Center for Geo-economic Studies, January 2009
- 4- Elena Loutschina, The Role of Securitization in Bank Liquidity and Funding Management, The Darden School of Business Administration, University of Virginia, August, 2010 website <https://scinapse.io/>
- 5- Hrvoje Jošić, Mislav Jošić, STATIC AND DYNAMIC CUSTOMS UNION EFFECT OF CREATION, <https://bib.irb.hr/.../626074>. P 06
- 6- Jacques Sapir, Les racines sociales de la crise financière, Implications pour l'Europe p14, https://france.attac.org/archives/IMG/pdf/Sapir_BilSocEU.pdf
- 7- Jean François Jamet, L'Europe face à la crise financière, Fondation Robert Schuman, Questions d'Europe N° 89, Janvier 2008
- 8- Joshua Aizenman, Ilan Noy, Macroeconomic adjustment and the history of crises in open economies, Journal of International Money and Finance 38 (2013)
- 9- Kabir MUHAMMAD, Aycil YUCER, Impact of Regional Trade Agreements: Trade creation and Trade diversion in Western Hemisphere, University Paris-Dauphine Leda "Mondialisation et développement" website:
- 10- LAURE Klein, la crise des subprime, origine de l'excès de risque et mécanismes de propagation, revue banque édition, 18, Paris 2008
- 11- Luc Laeven and Fabian Valencia, Systemic Banking Crises: A New Database, IMF Working Paper Research Department, WP/08/224 November 2008
- 12- Malcolm Edey, The Global Financial Crisis and Its Effects, ECONOMIC PAPERS, VOL. 28, NO. 3, SEPTEMBER, 2009
- 13- Oli Brown and Faisal Haq Shaheen, Regional Trade Agreements: Promoting conflict or building peace, International Institute for Sustainable Development p 01, Available on the website: https://www.iisd.org/pdf/2005/security_rta_conflict.pdf
- 14- Rafael Leal-Arcas, Proliferation of Regional Trade Agreements: Complementing or Supplanting Multilateralism?, Chicago Journal of International Law, Number 2, 2011
- 15- Rosabel B Guerrero, Regional integration: the ASEAN vision in 2020, IFC Bulletin No 32
- 16- Siow Yue Chia, The ASEAN Economic Community: Progress, Challenges, and Prospects, ADBI Working Paper Series, N°440 October, 25, 2013, Tokyo
- 17- Stijn Claessens, M. Ayhan Kose, Luc Laeven, and Fabián Valencia, Understanding Financial Crises: Causes, Consequences, and Policy Responses, pub imf. February 19, 2014

- 18- Trung Bui and Tamim Bayoumi, their cup spilleth over, finance and development, international monetary fund, volume 47, number 1, march 2010
- 19- Trung Bui and Tamim Bayoumi, their cup spilleth over, finance and development, international monetary fund, volume 47, number 1, march 2010
- 20- Victoria Miller, A Crisis Transmission Channel for Reserve Currency Countries: A Cautionary Tale, Open Economies Review, Springer, vol. 25(4) september, 2014
- 21- William H.Cooper, EU-US. Economic Ties –Framework scope and magnitude-, Congestionnel Research service, January 27.2011

C- Les Rapports

- 1- Angeles Villareal, Ian F Fergusoun, the north american free trade agreement (NAFTA), crs rapport prepared for members and committee oh congress, congressional research service 7-5700, mai,24 2017
- 2- Directorate-General for Economic and Financial Affairs, The Impact of the Global Crisis on Neighboring Countries of the EU, Occasional Papers 48, June 2009
- 3- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Assessing Arab Economic Integration Towards the Arab Customs Union, United Nations Beirut 2015
- 4- IMF, Regional Economic Outlook: Middle East and Center Asia, Washington, May, 2009
- 5- Institut français des relations internationales, Rapport annuel mondial sur le système économique et les stratégies, 2010.
- 6- international monetary found, world economic outlouk report , april 11, 2011
- 7- International Monetary Fund, Gulf Cooperation Council Countries and Challenges Ahead: An Update, Washington. 2010.
- 8- International Monetary Fund, Impact of the global financial crisis on the Gulf Cooperation Council countries and challenges ahead, prepared by the Middle East and Central Asia Department— Washington, 2010
- 9- RBC services économiques, perspectives économiques et financières, mars 2013
- 10- The European Union – A Brief History ,20 June 2011,
- 11- U.S.Department of the treasury office of international affairs, report to congress on international economic and exchange rate policies, USA, february 2011
- 12- wto, recent developments in regional trade agreements (January – June 2017) , website: https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/rtajan-june17_e.pdf

D- Sites Internet

- 1- Association Southeast Asian Nations, <http://asean.org/asean/about-asean/overview/>
- 2- <http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx>
- 3- http://www.parliament.scot/ResearchBriefingsAndFactsheets/S4/SB_11-44.pdf
- 4- <https://data.worldbank.org>
- 5- <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=EU>
- 6- <https://scinapse.io/>
- 7- International Labour Organization, www.ilo.org
- 8- kitco, Metal Inc, Gold prices index, historical data of gold, www.kitco.com
- 9- la banque mondial , Croissance du PIB (% annuel), union europeen

- 10- the balance, U.S. GDP by Year Compared to Recessions and Events, website:
<https://www.thebalance.com/us-gdp-by-year-3305543>
- 11- Union of Arab banks, research department, website:
<http://www.uabonline.org/ar/research/economic/1575160415761591157516041577160116101575/7689/0>
- 12- World Tourism Organization, <http://www2.unwto.org>
- 13- wto, balance trade, trade profile, international statistics, www.wto.org/statistics
- 14- الاتحاد النقدي والعملية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي: www.gcc-sg.org/ar
- 15- آثار الاتحاد الجمركي على التجارة البينية لدول مجلس التعاون: <http://www.gcc-sg.org/ar>
- 16- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النظام الأساسي:
<http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/OrganizationalStructure.aspx>
- 17- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أمانة التنسيق:
<http://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=471>
- 18- تاريخ جامعة الدول العربية متاح على الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية:
<http://www.lasportal.org>
- 19- عبدالله يوسف، الأزمة المالية العالمية وأثارها على سوق العقارات في العالم العربي، متاح على الموقع:
http://www.cpas-egypt.com/pdf/Mohamed_Yossef/Research_Other/PDF/003%20
- 20- مناف قومان، رؤية استراتيجية حول استثمارات صناديق الثروة السيادية، متاح على الموقع:
<https://www.noonpost.org/content/19018> le 29/04/2018